٥٥٠١ - (..................................)[1] .

٥٥٠٢ - (مَنْ كَتَمَ على غَالٍّ ؛ فَهُوَ مِثْلُه) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ١٦ / ٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٣٧٥ / ١) من طريق إسحاق بن ثعلبة عن مكحول عن سمرة مرفوعاً . وقال ابن عدي مضعفاً لإسحاق هذا :

« روى عن مكحول عن سمرة أحاديث كلها غير محفوظة » . وقال أبو حاتم فيه :

« مجهول ، منكر الحديث » .

قلت : ومكحول - وهو الشامي الفقيه - ثقة ؛ ولكنه قد رمي بالتدليس ، فمن المحتمل أن يكون أسقط الواسطة بينه وبين سمرة ؛ فقد روي الحديث بإسناد مظلم عن سليمان بن سمرة بن جندب عن أبيه سمرة به .

وسليمان هذا ؛ مجهول الحال ، فربما يكون هو الواسطة بين مكحول وسمرة . وقد تكلمت على رجال إسناده إلى سليمان ، وما فيه من الضعف والجهالة في « ضعيف أبي داود » (٢٧٢) .

٥٥٠٣ - (أَكرمَ اللهُ عز وجل هذه الأُمَّةَ بالعَمَائمِ والأَلْوِيَةِ) .

ضعيف . أخرجه سعيد بن منصور في « السنن » (رقم ٢٥٢٨) : نا إسماعيل ابن عياش عن صفوان بن عمرو قال : سمعت خالد بن معدان وفضيل بن فضالة

---

(١) كان هنا الحديث : « لا تدخلوا على النساء وإن كنَّ كَنَائن . . . » ، وقد أعاد الشيخ - رحمه الله - تخريجه بفوائد زوائد في هذا المجلد برقم (٥٧٠٢) ، فرأينا حذفه من هنا . (الناشر) .

يقولان : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله : خالد بن معدان تابعي معروف ، وهو ثقة كاللذَيْن دونه .

وقد روي جله موصولاً من رواية عنبسة بن عبد الرحمن عن خالد بن كلاب أنه سمع أنس بن مالك يقول . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

« إن الله أكرم أمتي بالألوية » .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١١٧ - ١١٨) ، وابن عساكر (٢ / ١٤٤ / ١) . وقال العقيلي :

« خالد بن كلاب مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ » .

يعني هذا . وقال الذهبي :

« الحديث منكر ، وخالد تركه الأزدي » .

وكذا في « اللسان » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » من رواية العقيلي ، ونقل عنه هو وابن حجر أنه قال :

« حديثه ؛ لا أصل له » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (ق ٢٨٨ / ١) .

قلت : ولست أدري ! لماذا تتابعوا على الحمل في هذا الحديث على خالد هذا ، والراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن - وهو الأموي - معروف بالضعف الشديد بل

الوضع ؛ والحافظ نفسه قال فيه في « التقريب » :

« متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع » ؟

ثم إنهم قد خفي عليهم ـ جميعاً ـ حديث الترجمة ، وهو مما ينقذ الحديث من الحكم عليه بالوضع كما هو ظاهر ، ولعله لذلك اقتصر الحافظ في « الفتح » (٦ / ١٢٧) على قوله في حديث أنس :

« إسناده ضعيف » .

وقد عزاه لرواية أبي يعلى ، وما وجدته في نسخة « مسنده » المصورة التي عندي ، ولا أورده الهيثمي في « مجمعه » (٥ / ٣٢١) ! وهو على شرطه ؛ لكن قد أورده الحافظ في « المطالب العالية » (٢ / ١٥١) من رواية أبي يعلى أيضاً ، ومنه تبين أنه عنده من الطريق المتقدمة طريق خالد بن كلاب ، ولم يذكر الراوي عنه : هل هو عنبسة بن عبد الرحمن أم غيره ؟ والذي يغلب على الظن أنه الأول . والله أعلم .

٥٥٠٤ ـ (إن اليهودَ تَعُقُّ عَنِ الغُلامِ ولا تَعُقُّ عنِ الجارِيَةِ ، فَعُقُّوا عن الغُلامِ شَاتَيْنِ ، وعَنِ الجارية شَاةً) .

غريب . أخرجه البزار (١٢٣٣) ، والبيهقي (٩ / ٣٠١ ـ ٣٠٢) من طريق الضحاك بن مخلد : ثنا أبو حفص سالم بن تميم عن أبيه عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال البزار :

« لا نعلمه عن الأعرج عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ووقع عنده : « أبو حفص الشاعر » ، ولم يسمِّه ، ولم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب الرجال ، لا في الأسماء ولا في الكنى ، وليراجع له « الكنى » للدولابي .

وكذلك أبوه تميم ؛ لم أعرفه ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٥٨) :

« رواه البزار من رواية أبي حفص الشاعر عن أبيه ، ولم أجد من ترجمهما » .

قلت : أما الشطر الثاني من الحديث ؛ فهو صحيح من رواية عائشة وأم كُرْز الكعبية ، وهو مخرج في « الإرواء » (١١٦٦) و « صحيح أبي داود » (٢٥٢٢ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥) .

٥٥٠٥ - (مَنْ رفعَ رأسَهُ مِنَ الركوعِ قبلَ الإمامِ ؛ فلا صَلاةَ له) .

ضعيف . رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٣٧٥ / ٣٧٥٩) عن رجل عن محمد بن جابر قال : سمعت عبد الله بن بدر يحدث عن علي بن شيبان عن أبيه أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهر الضعف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يُسَمَّ .

وضعف محمد بن جابر ، وهو الحنفي اليمامي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، ذهبت كتبه ، فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن » .

ومن طريقه رواه بقي بن مخلد أيضاً ؛ كما في ترجمة شيبان بن محرز من « الإصابة » ؛ لكنه عزاه لابن ماجه أيضاً ! وهو من أوهامه رحمه الله .

٥٥٠٦ - (مَنْ زارَ القُبورَ ؛ فليسَ منا) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٥٦٩ / ٦٧٠٥) عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ، فهو ضعيف .

ولعل الحديث - إن صح - كان في وقت النهي عن زيارة القبور ، ثم نسخ ذلك بإذن النبي ﷺ بزيارتها ، كما جاء في أحاديث كثيرة ، قد ذكرنا قسماً طيباً منها في « أحكام الجنائز » ؛ فليراجعها من شاء الوقوف عليها .

٥٥٠٧ - (كانَ يُصَافحُ النساءَ وعلى يدِهِ ثَوْبٌ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ٩ / ٩٨٣٢) عن إبراهيم قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهو مرسل ؛ بل معضل ، والسند إلى إبراهيم صحيح .

٥٥٠٨ - (هذا سجاسج : وادٍ منْ أوديةِ الجنةِ ، قد صلَّى في هذا المسجد قَبْلِي سبعونَ نبياً ، ولقد مَرَّ به موسى بنُ عمران حاجاً أو معتمراً في سبعين ألفاً من بني إسرائيلَ على ناقةٍ له وَرْقَاءَ ، عليه عباءتان قِطْوَانِيَّتَانِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو إسحاق الحربي في « كتاب المناسك » (ص ٤٤٦ - تحقيق حمد الجاسر) من طريق كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده :

أن النبي ﷺ صلى في مسجد الروحاء الذي عند عرق الظبية ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كثير هذا متروك ، كما هو معروف .

٥٥٠٩ - (نِعْمَ القوم حِمْيَر ؛ بأفواهِهِمُ السلامُ ، وبأيديهِمُ الطعام) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٢٢٠) : حدثني إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي : حدثني عمرو بن الحارث بن العلاء الزبيدي : حدثني عبد الله بن سالم عن الزبيدي - وهو محمد بن الوليد - : حدثنا أبو عون بن أبي عبد الله أن قيس بن الحارث الغامدي : حدثنا ابن الصّنابحي قال :

إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! الْعَنْ حميراً . فقال :

« يرحم الله حميراً » ! فقال : يا رسول الله ! العن حميراً . قال :

« يرحم الله حميراً » ! فقال : يا رسول الله ! إنما قلت : العن حِمْيَراً . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إسحاق بن إبراهيم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » .

وعمرو بن الحارث بن العلاء - كذا وقع في الأصل - وأظنه خطأً ؛ فإنه : ابن الحارث بن الضحاك كما في « الجرح » (٣ / ١ / ٢٢٦) وغيره ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ إلا أن يكون (العلاء) من أجداده ، وهذا مِمّا لم يذكروه . وأشار الذهبي إلى أنه مجهول ؛ فقال في « الميزان » :

« تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق ، ومولاة له اسمها (علوة) ، فهو غير معروف العدالة . وابن زبريق ضعيف » . وقال الحافظ فيه وفي أبي عون - واسمه عبد الله - :

« مقبول » .

ثم تأكد ما ظننته من الخطأ ؛ أنه وقع على الصواب في حديث آخر ، وهو الآتي بعده :

٥٥١٠ ـ (إذا سألتمْ ؛ فَسَلُوا اللهَ عز وجل الفردوسَ ؛ فإنها سِرُّ الجنةِ ، يقولُ الرجلُ منكم لراعِيهِ : عليك بِسِرِّ الوادي ؛ فإنه أَعْشَبُهُ وأَمْرَعُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٣٤٨ ـ ٣٤٩) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق (الأصل : رزيق ! وهو خطأ) قال : حدثني عمرو بن الحارث بن الضحاك قال : حدثني عبد الله بن سالم عن الزبيدي قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي عوف أن سويد بن جبلة حدثهم أن عرباض بن سارية حدثهم ، يرده إلى رسول الله ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف جداً ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

٥٥١١ ـ (بَلْ أنتَ عُتْبَةُ بنُ عَبدٍ) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٣٤٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٢٠ / ٢٩٦) ، وابن قانع في « معجم الصحابة » من طرق عن محمد بن شعيب بن شابور : ثنا محمد بن القاسم الطائي قال : سمعت يحيى ابن عتبة بن عبد يحدث عن أبيه :

أنه أتى في أناس يريدون أن يغيروا أسماءهم ، قال : فلما رآني رسول الله ﷺ دعاني وأنا غلام حدث ، فقال :

« ما اسمك » ؟ فقلت : عتلة بن عبد . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

« أرني سيفك » . فسله ، فلما نظر إليه ؛ فإذا هو سيف فيه دقة وضعف ، فقال :

« لا تضرب بهذا ؛ ولكن اطعن به طعناً » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يحيى هذا لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وبها أورده ابن حبان في « ثقاته » على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولم يورده البخاري في « التاريخ » ، ولا ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، مع أنهما ذكراه في شيوخ الطائي الراوي عنه هنا . وذكر الثاني منهما أنه روى عنه أيضاً يحيى بن صالح الوحاظي الثقة وغيره ، فهو مجهول الحال ، ولعله في « ثقات ابن حبان » ؛ فقد قال الهيثمي (٨ / ٥٣) :

« رواه الطبراني من طرق ، ورجال بعضها ثقات » !

كذا قال ، وإنما له طريق واحدة ، هي طريق يحيى هذا ، وإنما الطرق التي أشار إليها عن ابن شابور فقط ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول التخريج .

٥٥١٢ - (كُلُّ سَارِحَةٍ وَرَائحةٍ على قَوْمٍ ؛ حَرَامٌ على غَيرِهِم) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٣١ - ٤٣٢) ، والطبراني في « الكبير » (٨ / ٢٠٧ / ٧٧٣٢) عن سليمان بن سلمة الحمصي قال : ثنا بقية قال : ثنا سلامة بن عميرة المنابحبي - حي من اليمن - عن لقمان ابن عامر الوصابي - حي من اليمن - عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سليمان هذا ؛ فإنه متروك متهم ، وقد مضت له أحاديث في المجلد الثاني برقم (٥٨٦ ، ٥٩٤ ، ٧٧٩) ، وقول الهيثمي

(٤ / ١٦٣) بعد أن عزاه للطبراني :

« وفيه سليمان بن سلمة الخبائري ؛ وهو ضعيف » .

ففيه تساهل ؛ لأن الخبائري أسوأ حالاً ، بشهادة الهيثمي نفسه في بعض الأحاديث التي أشرت إليها آنفاً .

وقال المناوي بعد أن نقل قول الهيثمي المذكور :

« وقال غيره : فيه الحسن بن علي المعمري (الأصل : العمري ؛ وهو خطأ) ، أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : حافظ رفع موقوفات قليلة . وسليمان بن سلمة الخبائري تركه أبو حاتم وغيره . و (بقية) ضعفوه » .

ولنا عليه مؤاخذتان :

الأولى : إعلاله بالمعمري لا وجه له ؛ لأمرين :

أحدهما : أن رفعه موقوفات قليلة مع كثرة حفظه لا يخرجه من العدالة والاحتجاج به ، وما أحسن ما قال الحافظ البرديجي :

« ليس بعجب أن ينفرد المعمري بعشرين أو ثلاثين حديثاً في كثرة ما كتب » .

وقال الحافظ : في آخر ترجمته من « اللسان » :

« فاستقر الحال آخراً على توثيقه ؛ فإن غاية ما قيل فيه : إنه حدّث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد علمت من كلام الدارقطني أنه رجع عنها ، فإن كان أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها ، وإن كان مصيباً فيها كما كان يدعي فذاك أرفع له . والله أعلم » .

والآخر : أن المعمري لم يتفرد به ؛ فقد تابعه الحافظ الفسوي فقال : حدثني سليمان بن سلمة الحمصي به ، والسياق له .

والأخرى : إعلاله ببقية وقوله : « ضعفوه » ؛ فليس بجيد ؛ لأنه إنما ضعفوه لتدليسه ، وهنا قد صرح بالتحديث كما ترى .

وفي الحديث علة أخرى لم يتعرض لذكرها المناوي ولا الهيثمي ، وهي : سلامة ابن عميرة ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، فهو من مشايخ بقية المجهولين ، وقد قال العجلي :

« بقية ثقة ما روى عن المعروفين ، وما روى عن المجهولين فليس بشيء » . وقال يعقوب بن شيبة :

« صدوق ثقة ، ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يعرفون ، وله أحاديث مناكير جداً » .

ومما سبق ؛ يظهر جلياً أن إسناد الحديث ضعيف جداً ، فقول المناوي في « التيسير » :

« إسناده ضعيف » ؛ مردود ، مع أنه قد ذكر في « الفيض » - كما تقدم - أن فيه الخبائري المتروك .

(تنبيه) : قوله : (المنابحبي) ؛ كذا وقع في « المعرفة » ولم أعرف هذه النسبة ، وأظنها محرفة ؛ فإني لم أجدها في شيء من كتب الأنساب وغيرها . والله أعلم .

٥٥١٣ - (مَنْ لَمْ يَقْرَأْ خَلْفَ الإمامِ ؛ فَصَلاتُهُ خِدَاجٌ) .

موضوع بذكر (الإمام) . أخرجه الفسوي (٢ / ٤٣٢) عن شيخه المتقدم سليمان الحمصي قال : حدثنا المؤمل بن عمر أو قعنب العتبي : حدثنا يوسف أبو

عنبسة خادم أبي أمامة قال : سمعت أبا أمامة يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لما علمت آنفاً من حال سليمان هذا ، وأنه متروك متهم .

واللذان فوقه ؛ لم أعرفهما .

لكني وجدت في ترجمة أبي أمامة صدي بن عجلان في « الإصابة » حديثاً آخر له ؛ من رواية وهب بن صدقة : سمعت جدي يوسف بن حزن الباهلي : سمعت أبا أمامة الباهلي يقول : . . . فذكره .

قلت : فالظاهر أنه هذا ؛ لكن لم أجد له ترجمة أيضاً ، ومثله حفيده وهب بن صدقة . فالله أعلم .

وقد روي الحديث بإسناد آخر مظلم ؛ من طريق سليمان بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن سوار : نا عمرو بن ميمون بن مهران : حدثني أبي ميمون بن مهران عن أبيه مهران مرفوعاً به .

أخرجه البيهقي في « القراءة خلف الإمام » (٦٢ / ١٣١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٣ / ٣٢٦ / ٢) ، وكذا الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٩٤ / ٩٤٢٢) ؛ دون قوله : « خلف الإمام » وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن » .

قلت : الظاهر لي أنه التميمي الدمشقي ابن بنت شرحبيل ، وهو صدوق يخطىء ؛ كما في « التقريب » .

وقال الذهبي في « الكاشف » :

« مُفْتٍ ثقة ؛ لكنه مُكْثِرٌ عن الضعفاء » . وذكر في « الميزان » أن أبا حاتم قال :

« صدوق ؛ إلا أنه من أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين » .

قلت : وعبد الرحمن بن سوار ؛ لم أجد له ترجمة ، فالظاهر أنه من المجهولين الذين أشار إليهم أبو حاتم آنفاً .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١١١) - بعد عزوه للطبراني - :

« وفي إسناده جماعة لم أعرفهم » .

كذا قال ! وليس فيه ممن لا يعرف سوى ابن سوار هذا .

وشيخ الطبراني الوليد بن حماد الرملي ؛ ترجمه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » برواية جماعة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد تابعه عند البيهقي : عبد الله بن حماد الآملي ؛ إن لم يكن تحرف اسمه من الناسخ . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن علة هذا الإسناد ابن سوار هذا ، ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير مهران والد ميمون الجزري ، فأورده في « الإصابة » وساق له حديثين بهذا الإسناد ، هذا أحدهما - من رواية ابن السكن - وقال :

« قال ابن السكن : لا يروى عن ميمون شيء إلا من هذا الوجه » .

قلت : وكأنه يشير إلى عدم ثبوت صحبته ، وقد ذكره البخاري في الصحابة ؛ كما قال البغوي ونقله العسقلاني ، ولم يورده البخاري في « التاريخ الكبير » . والله أعلم .

وإنما حكمت على الحديث بالوضع ؛ لوهاء سنده ، ولمخالفته للحديث الصحيح المعروف بلفظ :

« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ؛ فهي خداج » يقولها ثلاثاً .

رواه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٧٩) ، وزاد في رواية :

« فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك يا فارسي ! » .

قلت : فهذه الزيادة موقوفة على أبي هريرة ، فجعلها سليمان الحمصي وابن سوار في صلب الحديث مرفوعاً !

وأما حديث عبادة : « . . . فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » .

فهو ضعيف بهذا اللفظ ؛ له ثلاث علل ؛ كما شرحته في « ضعيف أبي داود » (١٤٦ ـ ١٤٨) ، وإنما صح مختصراً بلفظ :

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٨٠) ، ولو صح باللفظ الأول ؛ فهو لا يدل على وجوب قراءة المؤتم للفاتحة ، وإنما الجواز كما بينه العلامة اللكنوي في « إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام » (ص ٢٠٩) .

ويؤكد ذلك أنه صَحَّ بلفظ :

« فلا تفعلوا ؛ إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب » .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ١٢٨) ، وأحمد (٥ / ٤١٠) ، والبخاري في « جزء القراءة » ، والبيهقي في « القراءة خلف الإمام » (١٦١ / ١٢٩ - ١٣٠) وقوّاه .

وإسناده صحيح .

وعلى هذا اللفظ اعتمدت في كتابي « صفة الصلاة » ودلالته على الجواز ؛ بل الجواز المرجوح أوضح من اللفظ الأول كما هو ظاهر ؛ إذا لوحظ قوله : « إلا أن . . . » ، فلا يصح إذن اعتباره شاهداً لحديث الترجمة كما قد يتوهمه بعضهم ممن لا فقه عندهم !

نعم ؛ لو صح الحديث الآتي بعده لكان شاهداً قوياً له ؛ لكن فيه ما سأبينه .

٥٥١٤ - (لا صَلاةَ لمنْ لَمْ يقرأْ بفاتِحَةِ الكتابِ خَلْفَ الإِمَامِ) .

منكر بزيادة (الخلف) . أخرجه البيهقي في « القراءة خلف الإمام » (ص ٥٦) من طرق عن محمد بن سليمان بن فارس : حدثني **أبو إبراهيم محمد بن يحيى الصفار** - وكان جارنا - : ثنا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً . قال أبو الطيب : قلت لمحمد بن سليمان : (خلف الإمام) ؟ قال : (خلف الإمام) . وقال :

« إسناد صحيح » !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أبا إبراهيم محمد بن يحيى الصفار ما رأيت له ترجمة ، وهو من طبقة أبي عبد الله محمد بن يحيى النيسابوري الإمام المخرج له في « الصحيحين » ، وما أظن أن البيهقي توهم أنه هو لمعرفته بالرجال واختلاف كنيتيهما ، وتميز الأول عن الإمام بلقب (الصفار) .

والآخر : أنه قد خالفه الحسن بن مكرم فقال : أنا عثمان بن عمر به ؛ دون قوله : « خلف الإمام » .

والحسن هذا ؛ روى عنه جمع من الثقات الحفاظ ، ووثقه الخطيب ، فراجع « تاريخه » إن شئت (٧ / ٤٣٢) .

أخرجه البيهقي في « القراءة » (١٢ / ٢٢) .

وتابعه الإمام الدارمي ؛ فقال في « سننه » (١ / ٢٨٣) : أخبرنا عثمان بن عمر به ؛ دون الزيادة .

وعثمان هذا ؛ هو ابن عمر بن فارس العبدي ، ثقة من رجال الشيخين .

وتابعه جمع عن يونس به : عند البيهقي (١٣ / ٢٥) .

وتابعه أيضاً عبد الله بن وهب : أخبرني يونس به .

أخرجه مسلم (٢ / ٩) ، وأبو عوانة (٢ / ١٢٥) ، والدارقطني في « سننه » (١ / ٣٢٢ / ١٨) ، والبيهقي أيضاً (١٢ / ٢١) وكذا في « السنن » (٢ / ٦١) .

ويونس هذا ؛ ثقة ثبت محتج به في « الصحيحين » .

وقد تابعه معمر : عند عبد الرزاق (٢ / ٩٣ / ٢٦٢٣) ، ومسلم ، وأبي عوانة ،

والنسائي (١ / ١٤٥) ، والبيهقي أيضاً (١٣ / ٢٦ و ٢٧) وفي « السنن » (٢ / ٣٧٤) ، وأحمد (٥ / ٣٢٢) .

وصالح : عند مسلم ، وأبي عوانة ، والبيهقي (١٢ / ٢٣) وفي « السنن » (٢ / ٣٧٥) ، وأحمد (٥ / ٣٢١) .

وسفيان بن عيينة : عند الستة وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٨٠) . ورواه عنه : ابن الجارود أيضاً في « المنتقى » (١٨٥) .

وجمع آخر : عند البيهقي (١٤ / ٢٨ ـ ٣١) .

كل هؤلاء الثقات وغيرهم رووه عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة ؛ بدون الزيادة .

فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة دونما شك أو ريب .

ولعل أبا الطيب ـ وهو محمد بن أحمد الذهلي ـ كان يرى ذلك ؛ كما يشعر به سؤاله لمحمد بن سليمان عنها ، وكأنه كان سؤالاً استنكارياً . والله أعلم .

فإن قيل : هل خفيت على البيهقي هذه الروايات الدالة على خطأ الصفّار هذا لو فرض أنه ثقة عنده ؟

فأقول : ما أظن ذلك يخفى على من دونه علماً ومعرفة ، ولكنه التعصب المذهبي يحمل صاحبه على تجاهل الحقيقة ؛ انتصاراً للمذهب . نسأل الله السلامة !

٥٥١٥ ـ (مَنْ أرادَ كَنْزَ الحديثِ ؛ فَعَلَيْهِ بـ « لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله ») .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٨٢ / ٩٧٠) تعليقاً ،

ووصله الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٤٤٥) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ٣٠١ / ٧٧٣) من طريق خالد بن يزيد عن عبد الله بن مسروح عن ربيعة بن يورا عن فضالة بن عبيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ربيعة بن يورا ؛ أورده البخاري في « التاريخ » لهذه الرواية ، وكذا ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٧٥) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو في عداد المجهولين .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » !

وعبد الله بن مسروح ؛ لعله خير من ربيعة ؛ فقد أورده البخاري وابن أبي حاتم لهذه الرواية أيضاً ؛ لكن قال أبو حاتم :

« أراه هو صاحب عقبة بن عامر » .

قلت : ترجمته عنده قبيل هذا ، وذكر أنه روى عنه مرثد بن عبد الله اليزني وخالد بن يزيد الصدفي . يعني : الراوي لهذا الحديث . وأظن أن (الصدفي) محرف (المصري) ؛ فإنه لم ينسبه النسبة الأولى أحد ممن ترجم له ، ومنهم ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٥٨) .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٩٩) :

« رواه الطبراني من طريق عبد الله بن يزيد عن ربيعة بن يورا ، وعبد الله ؛ لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » .

كذا وقع فيه : « عبد الله بن يزيد » ! وكأنه سبق نظر أو قلم ؛ ولذلك لم يعرفه ، وإنما هو عبد الله بن مسروح ، وقد ترجمه من ذكرنا ، ويحتمل احتمالاً كبيراً أن

يكون في « ثقات ابن حبان » .

(تنبيه) : تحرف اسم (يورا) في بعض المصادر ، فوقع في « المجمع » : (بورا) بالباء الموحدة ، وفي « المعرفة » : (نورا) بالنون ، وقال محققه الفاضل الدكتور العمري :

« هكذا في الأصل ، ولم أجده» !

وقوله : « الحديث » ؛ هكذا في المصادر الثلاثة ، وفي « المجمع » : « الجنة » !

٥٥١٦ - (يخرجُ ناسٌ مِنَ المشرقِ ، فَيُوَطِّئُونَ للمهديِّ سُلْطَانَهُ) .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٩٧) ، وابن ماجه (٤١٣٩ - الأعظمي) من طريق ابن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحضرمي عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل ابن لهيعة وشيخه ؛ قال البوصيري في « الزوائد » (١ / ٢٥٠) :

« هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عمرو بن جابر وابن لهيعة » .

قلت : ابن لهيعة ضعفه معروف . وأما الحضرمي ؛ فقد اختلفوا فيه ، والأكثرون على تضعيفه ، ووثقه الفسوي وغيره ، وقال ابن لهيعة نفسه :

« كان ضعيف العقل ، كان يقول : علي في السحاب . كان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول : هذا علي قد مرّ في السحاب . كان شيخاً أحمق » . وقال أحمد :

« روى عن جابر مناكير ، وبلغني أنه كان يكذب » .

وجزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

٥٥١٧ ـ (إنَّ العَبْدَ يَلْبَثُ مؤمناً أَحْقَاباً ، ثم أَحْقَاباً ، ثم يموتُ والله عنه سَاخِطٌ ، وإنَّ العبدَ يلبثُ كافراً أحقاباً ، ثم أحقاباً ، ثم يموتُ والله عنه راضٍ .

ومَنْ ماتَ همّازاً لَمّازاً ملقباً للناسِ ؛ كان علامَتُهُ يومَ القيامةِ أَنْ يَسِمَه اللهُ على الخُرْطُومِ مِنْ كلا الشّفتين) .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٥١٥ ـ ٥١٦) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٥٩ / ٨٩٦٥) من طريق أبي صالح : حدثني الليث : حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الملك بن عبد الله عن عيسى بن هلال الصدفي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : أبو صالح هذا ـ وهو عبد الله بن صالح ـ ؛ كاتب الليث . ومن طريقه رواه ابن أبي حاتم ؛ كما في « تفسير ابن كثير » وغيره . وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٢١٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عبد الله بن صالح ، وثقه عبد الملك بن شعيب ؛ وضعفه غيره » .

قلت : وفيه كلام كثير ، والذي يتلخص منه وانتهى إليه الحفاظ المتأخرون أن فيه ضعفاً ، فقال الذهبي في « الميزان » :

« له مناكير » . وقال في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة » .

الثانية : سعيد بن أبي هلال ؛ فإنه كان اختلط ؛ كما قال الإمام أحمد .

الثالثة : عبد الملك بن عبد الله ؛ هو التُّجيبي ؛ كما في ترجمة شيخه الصدفي من « تهذيب المزي » ، والظاهر أنه مصري ؛ لأن (التجيبي) نسبة إلى (تجيب) ، محلة بفسطاط مصر ؛ كما في « أنساب السمعاني » ، ولم أعرفه ، وفي « الجرح والتعديل » (٢ / ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥) جماعة من طبقته لم ينسب أحد منهم هذه النسبة ، ولم يحك فيهم جرحاً ولا تعديلاً .

وعيسى بن هلال الصدفي ؛ ذكره الفسوي في ثقات التابعين في مصر ، وفي ترجمته ساق الحديث . وكذلك ذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٩٣) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

قلت : فمثله حسن الحديث ؛ لكن أشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله في « الكاشف » :

« وُثِّق » ؛ بل قال في حديث آخر له ذكره في « الكبائر » (ق ٢٨ / ٢) :

« ليس إسناده بذاك » . وقال أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ١٩٨ / ١) :

« حديث غريب » .

ولعلي أتوجه إلى تخريج الحديث المشار إليه في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى ، ولذلك لم ينشرح الصدر لتقوية حديث الترجمة لو صح إسناده إليه . والله أعلم .

قلت : والحديث من جملة الأحاديث الضعيفة التي سوَّد بها الشيخ الصابوني كتابه « مختصر تفسير ابن كثير » (٣ / ٥٣٥) ! زاعماً في المقدمة أنه جرد منه الأحاديث الضعيفة ! وهو في ذلك غير صادق ! ولا هو أهل لذلك ! كما شرحت ذلك بعض الشيء في مقدمة المجلد الرابع من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ، وقد تم طبعه ، وتداولته الأيدي في منتصف هذه السنة (١٤٠٤) ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وقد لقينا عنتاً كبيراً في سبيل طباعته لجهل القائمين على الطباعة بطرق تصحيح التجارب ، وإهمالهم وإخلالهم بالمواعيد ؛ بحيث أنه تحمل إخراجه إلى حيز الوجود أكثر من سنة ! والله المستعان .

٥٥١٨ - (إنَّ أبي إبراهيمَ - عليه السلامُ - همَّ أن يَدْعُوَ عليهم - يعني : أهلَ العِراقِ - ، فأوحَى اللهُ تعالى إليه : لا تَفْعَلْ ؛ فإنِّي جَعَلتُ خزائنَ علمي فيهم ، وأَسْكَنْتُ الرحمة في قُلوبهم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١ / ٢٤ - ٢٥) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٢) عن **أبي عمر محمد بن أحمد الحَليمي** قال : نبأنا آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب عن **معن بن الوليد** عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ :

« اللهم بارك لنا في صاعنا ومُدِّنا ، وفي شامنا وفي يَمَنِنا ، وفي حِجَازِنا » .

قال : فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فلما كان في اليوم الثاني قال مثل ذلك ، فقام إليه الرجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فلما كان في اليوم الثالث قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله ! وفي عراقنا ؟ فأمسك النبي ﷺ . فولى الرجل وهو يبكي ، فدعاه

النبي ﷺ فقال :

« أمن العراق أنت ؟ » .

قال : نعم . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتهم به الحليمي هذا ، من ولد حليمة السعدية ، ظئر النبي ﷺ ، قال السمعاني في « الأنساب » :

« حدث عن آدم بن أبي إياس أربعة أحاديث مناكير بإسناد واحد ، والحمل عليه فيها » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« يروي عن آدم بن أبي إياس أحاديث منكرة باطلة ، قال أبو نصر بن ماكولا : الحمل عليه فيها » . ثم ساق له الحديث التالي لهذا . وزاد في « اللسان » :

« وقال ابن عساكر : منكر الحديث » .

قلت : ومن فوقه كلهم ثقات من رجال البخاري ؛ غير معن بن الوليد ، ولم أجد له ترجمة ، وهو غير معن بن الوليد بن هشام الغساني الدمشقي ؛ فإنه متأخر عن هذا ، سمع منه أبو حاتم ، وترجمه ابنه (٤ / ١ / ٢٧٨) موثقاً .

وإن مما يؤكد وضع هذا الحديث أن طرفه الأول ، وهو دعاء النبي ﷺ بالبركة إلى قول الرجل : « وفي عراقنا » ؛ قد صح عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وغيره ، كما خرجته في « الصحيحة » (٢٢٤٦) من طرق عنه ﷺ ، ليس في شيء منها هذه الزيادة في مدح العراق ؛ بل فيها قوله ﷺ جواباً على قول الرجل : « وفي عراقنا ؟ » :

« بها الزلازل والفتن ، وفيها يطلع قرن الشيطان » .

فثبت بطلان حديث الترجمة .

٥٥١٩ - (إذا كانَ يومُ القيامَةِ ؛ نُصِبَ لإبراهيم مِنْبَرٌ أمامَ العَرْشِ ، وُنصَب لي مِنْبَرٌ أمامَ العرش ، ونُصِبَ لأبي بَكْرٍ كُرْسيٌّ فيجلسُ عليه ، وينادي منادٍ : يا لكَ من صِدِّيقٍ بين خليلٍ وحبيبٍ !) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٤ / ٣٨٦ - ٣٨٧) بسند الذي قبله عن معاذ مرفوعاً .

وقد عرفت آفته .

٥٥٢٠ - (دَخَلَ إبليسُ العراقَ فقضى حاجَتَهُ ، ثم دخلَ الشامَ فَطَرَدُوه حتى بَلَغَ (بُسَاق) ، ثم دَخَلَ مصرَ فبَاضَ بها وفَرَّخَ وبسَطَ عَبْقَرِيَّهُ)[1] .

ضعيف . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٧٤٨ - ٧٤٩) ، وأبو الشيخ في « العظمة » (١٢ / ٢٨ / ٢) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٤٠ / ١٣٢٩٠) من طريق ابن شهاب عن يعقوب بن عبد الله بن المغيرة بن الأخنس عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير يعقوب بن عبد الله ؛ فإني لم أجده في شيء من كتب الرجال هكذا : (ابن عبد الله) ، وإنما فيها : (ابن عتبة ابن المغيرة بن الأخنس) ، وهو ثقة ، من السادسة عند ابن حجر في « التقريب » ، فإن كان هو فالإسناد منقطع ، ومن الغريب أن الحافظ الهيثمي مر على هذا دون أي تنبيه ؛ فقال (١٠ / ٦٠) :

(١) العَبْقَرِيُّ : ضَربٌ من البُسُط . كما في « القاموس » .

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ؛ من رواية يعقوب بن عبد الله بن عتبة بن الأخنس (!) عن ابن عمر . ولم يسمع منه ، ورجاله ثقات » .

كذا وقع في كتابه « المجمع » جمع بين (عبد الله) و (عتبة) فقال : (ابن عبد الله بن عتبة) ، ولم يذكر (المغيرة) ، وهو خلاف ما في كتب التراجم كما تقدم ، فالظاهر أنه خطأ مطبعي أو من تصرف بعض النساخ أو المصححين ؛ فقد وقع في نحوه الأستاذ صلاح الدين المنجد في تعليقه على « ابن عساكر » ؛ فإنه صحح اسم (عبد الله) فجعله (عتبة) وقال في التعليق :

« في الأصل (عبد الله) ، وهو خطأ » !

وإنما الخطأ ما فعل ؛ فإنه في الأصول كلها التي وقفنا عليها : (عبد الله) ؛ لاسيما وابن عساكر رواه من طريق الفسوي !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى : عند ابن عساكر ، يرويه بسنده عن **خطاب بن أيوب** : ثنا عباد بن كثير عن سعيد عن قتادة عن سالم عن ابن عمر به نحوه ؛ دون ذكر (بساق) .

وخطاب بن أيوب ؛ ذكره ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٨٦) بغير هذه الرواية ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وعباد بن كثير ؛ هو الثقفي البصري ؛ متروك ، قال أحمد :

« روى أحاديث كذب » .

هذا ؛ ولعل أصل الحديث موقوف ، وهم بعض الرواة فرفعه ؛ فقد قال أبو عذبة : قدمت على عمر بن الخطاب رابع أربعة من الشام ونحن حجاج ، فبينا نحن عنده

أتاه آتٍ من قبل العراق ، فأخبر أنهم قد حصبوا إمامهم ، وقد كان عمر عوضهم منه مكان إمام كان قبله فحصبوه ، فخرج إلى الصلاة مغضباً ، فسها في صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال :

من ههنا من أهل الشام ؟ فقمت أنا وأصحابي ، فقال :

يا أهل الشام ! تجهزوا لأهل العراق ؛ فإن الشيطان قد باض فيهم وفرخ . ثم قال :

اللهم ! إنهم قد لبَّسوا علي ، فلبِّس عليهم ، وعَجِّل لهم الغلامَ الثقفي ؛ يحكم فيهم بحكم الجاهلية ، لا يقبل من محسنهم ، ولا يتجاوز عن مسيئهم !

أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٥٢٩ ، ٧٥٤) عن شريح بن عبيد ، و (٢ / ٧٥٥) عن عبد الرحمن بن ميسرة ؛ كلاهما عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن : أبو عذبة ؛ أورده ابن أبي حاتم برواية شريح عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ لكن قد روى عنه أيضاً عبد الرحمن بن ميسرة ؛ كما ترى ، وذكره الفسوي في ثقات التابعين المصريين . والله أعلم .

٥٥٢١ - (إنما يَفْتَرِي الكَذِبَ مَنْ لا يؤمنُ ، إنَّ العبدَ يَزِلُّ الزَّلَّةَ ، ثم يرجعُ إلى رَبِّهِ فيتُوبُ ، فيتوب الله عليه) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ١١٣ / ٢٣٥) : حدثني **عمر بن إسماعيل الهمداني** قال : حدثنا **يعلى بن الأشدق** عن عبد الله ابن جراد قال : قال أبو الدرداء : يا رسول الله ! هل يسرق المؤمن ؟ قال :

« قد يكون ذلك » . قال : هل يزني المؤمن ؟ قال :

« بلى ، وإن كره أبو الدرداء » . قال : هل يكذب المؤمن ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يعلى بن الأشدق أو الهمداني ؛ فإن الأول أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يَدْرِ » .

والآخر متروك ، وكان ابن معين يكذبه . انظر الحديث المتقدم : « أنا مدينة العلم . . » (٢٩٥٥) .

وإني متعجب جداً من إيراد الإمام الطبري لهذا الحديث ساكتاً عنه ، وفيه هذان المتهمان ، وأنا وإن كنت حديث عهد بالاطلاع على كتابه « التهذيب » ودراسته فقد بدأت أشعر بأن عنده شيئاً من التساهل في إيراد الحديث وتقويته ، ولا أدري إذا كان هذا الشعور سيزداد مع الدراسة أو سيضمحل ، ذلك ما سيكشف عنه ما سنخرجه من أحاديثه .

٥٥٢٢ - (إني قَدْ علمتُ ما لقيتَ في الله ورسُولِهِ ، وما ذَهَبَ مِنْ مالِكَ ، وقد طَيَّبْتُ لك الهديةَ ، فما أُهْدِيَ إليك مِنْ شيء ؛ فهو لك) .

موضوع . أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ١٧٢ / ٣٧٥) من طريق **الهيثم بن الربيع** قال : حدثني الأصبغ بن زيد عن سليمان بن **الحكم** عن **محمد ابن سعيد** عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال :

لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال : . . . فذكره . وقال :

« هذا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله ؛ لوهي سنده ، وضعف كثير من نَقَلته ،

ومحمد بن سعيد ؛ هو المصلوب » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة آلاف حديث » .

وسليمان بن الحكم واهٍ باتفاقهم ؛ كما قال الذهبي في « الضعفاء » .

والهيثم بن الربيع ؛ الظاهر أنه العقيلي البصري ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

قلت : وأشار الطبري في كلمته السابقة إلى ضعفه وضعف اللذين قبله .

٥٥٢٣ - (اللهم ! مُشْبِعَ الجَوْعَةِ ، [وقاضيَ الحاجَةِ] ، ورافعَ الوَضْعَةِ ، لا تُجِعْ فاطمةَ بنتَ محمدٍ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ٤٢٠ / ٩٧٤) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٣٠ / ٢ / ٤١٥٦) من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع الهمداني عن عتبة أبي معاذ البصري عن عكرمة عن عمران ابن حصين قال :

كنت مع رسول الله ﷺ قاعداً ، إذ أقبلت فاطمة رحمها الله ، فوقفت بين يديه ، فنظرتُ إليها ، وقد ذهب الدم من وجهها ، وغلبت الصفرة من شدة الجوع ، قال : فنظر إليها رسول الله ، فقال :

« ادني يا فاطمة ! » . فدنت حتى قامت بين يديه ، فرفع يده ، فوضعها على صدرها في موضع القلادة ، وفرَّج بين أصابعه ، ثم قال : . . . فذكره .

قال عمران : فنظرت إليها ، وقد غلب الدم على وجهها وذهبت الصفرة ، كما كانت الصفرة قد غلبت على الدم .

قال عمران : فلقيتها بعد ، فسألتها ؟ فقالت : ما جعتُ بعدُ يا عمران !

وقال الطبراني عقبه - والزيادة له - :

« لا يرويه عن عكرمة إلا عتبة أبو معاذ ، تفرد به مسهر بن عبد الملك ، ولا يروى عن عمران إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لأن مُسهراً ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وأما شيخه عتبة أبو معاذ ؛ فصدوق له أوهام . فهو خير منه ، ومع ذلك فالهيثمي ما أعله إلا به ؛ فقال في « المجمع » (٩ / ٢٠٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عتبة بن حميد ؛ وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله وثقوا » .

٥٥٢٤ - (مَنْ قلَّ مالُه ، وكَثُر عيالُهُ ، وحَسُنَتْ صَلاتُهُ ، ولم يَغْتَبِ المسلمينَ ؛ جاءَ يومَ القيامَةِ وهو مَعِيَ كهاتين) .

ضعيف جداً . رواه الطبري في « التهذيب » (١ / ٤٢٢ / ٩٨١) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٦٥ / ٢) ، والأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٤ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢٥٩) عن مسلمة بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن مسلمة بن علي هذا متروك ؛ كما قال

الحافظ في « التقريب » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٥٦) ؛ دون أن يعزوه لأحد خلافاً للمعروف من عادته ، والظاهر أنه سقط من الناسخ أو الطابع .

٥٥٢٥ - (أدّوا الفَرائضَ ، واقبلُوا الرُّخصَ ، ودَعُوا النّاسَ ؛ فقد كُفِيْتُمُوهم) .

ضعيف . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١٤ / ١ - زوائده) : حدثنا الحسن بن قتيبة : ثنا سفيان عن العلاء بن المسيب عن زيد بن أسلَم قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن هذا ؛ قال الذهبي :

« هو هالك » .

ثم هو مرسل إن كانت الرواية هكذا ، كما يشير إلى ذلك الناسخ بكتبه حرف (صـ) ؛ إشارة إلى أنه كذلك وقع في الأصل .

ولعله سقط منه (عن ابن عمر) ؛ فقد أورده السيوطي في « جامعيه » من رواية الخطيب في « التاريخ » عنه ، وذكر المناوي في « شرحيه » أن إسناده ضعيف . ولم يبين علته ، ولست أدري إذا كان عند الخطيب من هذا الوجه أو غيره ؛ فإني لم أره في « فهرس تاريخه » الذي وضعه الشيخ الغماري . والله أعلم .

٥٥٢٦ - (الأَقلفُ لا يحجُّ بيتَ الله حتى يَخْتَتِنَ) .

ضعيف . أخرجه الروياني في « مسنده » (٣٠ / ١٩ / ٢) ، والبيهقي (٨ /

٣٢٤) عن أحمد بن يونس : حدثتني أم الأسود قالت : سمعت **مُنْيَةَ بنت عبيد ابن أبي بَرْزَةَ** تحدث عن جدها أبي برزة عن النبي ﷺ **في الأقلف يحج بيت الله ؟ قال :**

« لا ؛ حتى يختتن » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علَّته منية هذه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« لا يعرف حالها » .

قلت : لعل الأولى أن يقال :

« لا يعرف عينها » ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في « الميزان » :

« تفردت عنها أم الأسود » .

ولذلك ؛ نقل ابن القيم في « تحفة المودود » قول ابن المنذر بعدما عزاه له ، فقال :

« ثم قال ابن المنذر : لا يثبت ؛ لأن إسناده مجهول » .

وروى لها الترمذي حديثاً آخر في التعزية ، وقال :

« ليس إسناده بالقوي » . وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٢١٧) .

٥٥٢٧ - (الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدةٌ ، فما تَعارفَ منها في الله ائْتَلفَ ، وما تناكَرَ منها في الله اخْتَلَفَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ٣٢٤) من طريق

عبد الأعلى بن أبي المساور عن عكرمة عن الحارث بن عميرة قال :

انطلقت حتى أتيت المدائن ، وإذا أنا برجل عليه ثياب خلقان ، ومعه أديم أحمر يعركه ، فالتفت ، فنظر إلي ، فأومأ بيده : مكانك يا عبد الله ! فقمت ، فقلت لمن كان عندي : من هذا الرجل؟ قالوا : هذا سلمان ، فدخل بيته ، فلبس ثياباً بياضاً ، ثم أقبل وأخذ بيدي وصافحني وساءلني ، فقلت : يا أبا عبد الله ! ما رأيتني فيما مضى ولا عرفتني ؟! قال : بلى ؛ والذي نفسي بيده ! لقد عرف روحي رُوحَك حين رأيتُك ، ألستَ الحارثَ بنَ عميرة ؟ فقلت : بلى . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن أبي المساور ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٨٨) ، وقال في مكان آخر (١٠ / ٢٧٣) :

« رواه الطبراني بأسانيد ضعيفة » .

قلت : لعل الصواب أن يقال : بإسنادين ضعيفين ؛ فإنه مع ما في تعبيره من الإجمال والتساهل الموهم أن إسناد هذا ضعيف فقط وليس بمتروك بخلاف تصريحه الأول ؛ فإن إسناده الآخر عند الطبراني (٦ / ٣٢٣ / ٦١٦٩) بلفظ :

« الأرواح جنود مجندة ، فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » .

وهو - وإن كان فيه من لا يعرف ؛ فإنه - بهذا اللفظ صحيح ثابت عن النبي

ﷺ ؛ فقد أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٩) ، ومسلم (٨ / ٤١ ـ ٤٢) من طريقين صحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً . وأحدهما في « الأدب المفرد » للبخاري (٩٠١) .

ورواه البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٥٦) من طريق ثالثة عن أبي هريرة . وأبي داود في (الأدب) .

وعلقه البخاري في أول « الأنبياء » من حديث عائشة ، ووصله في « الأدب المفرد » (٩٠٠) من طريقين عن يحيى بن سعيد عن عمرة عنها . وأحدهما في « مسند أبي يعلى » (٣ / ١٠٨٢ ـ ١٠٨٣) ، وعنده : عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت :

كانت بمكة امرأة مزاحة ، فنزلت على امرأة مثلها ، فبلغ ذلك عائشة ، فقالت : صدق حبي ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكرته .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

وأخرجه الطبراني في « الكبير » (٩ / ٢٠٧ / ٨٩١٢) من حديث ابن مسعود .

وسقط من الناسخ رفعه إلى النبي ﷺ ؛ فقد عزاه إليه مرفوعاً من رواية الطبراني : الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٨٧) ، والسيوطي في « الجامع الصغير » . انظر « صحيح الجامع » (٢٧٦٥) .

قلت : وفي كل هذه الطرق لا يوجد فيها ما جاء في حديث الترجمة : « في الله » ، فهي زيادة منكرة ، ومن أجلها خرَّجتُ الحديث هنا .

وقد وجدت لها طريقاً أخرى ، ولكنها مثلها في الوهاء ، فلا بد من البيان لها :

فقد قال أبو يعلى في « المعجم » (ق ١٨ / ١) : ثنا الحسن بن خالد

السكري : ثنا بشر بن إبراهيم : ثنا عبد الله بن مهران عن أبي هاشم صاحب الرمان عن زاذان عن ابن عمر مرفوعاً مثل حديث الترجمة .

وآفة هذا الإسناد : بشر بن إبراهيم ، وهو الأنصاري البصري المفلوج ؛ قال العقيلي :

« يروي عن الأوزاعي أحاديث موضوعة لا يتابع عليها » . وقال ابن عدي :

« هو عندي ممن يضع الحديث » .

قلت : ولعله سرقه من ابن أبي المساور المتقدم ذكره . والله أعلم .

ومما تفرد به هذا الوضاع : الحديث الآتي :

٥٥٢٨ - (يُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ الجَهْلُ ، ويخزنَ [العِلْمُ] ، ويتواصَلَ الناسُ بألسِنَتِهِم ، ويتباعدونَ بقُلُوبهم ، فإذا فَعَلُوا ذلك ؛ طَبَعَ الله على قلوبهم وسَمْعِهِم وأبصارِهِم) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « المعجم » بإسناده السابق عن بشر بن إبراهيم بسنده المتقدم عن ابن عمر مرفوعاً .

وبشر هذا ؛ وضاع ؛ كما ذكرته آنفاً عن ابن عدي وغيره ، وكأنه سرقه أيضاً من بعض الضعفاء ، وغيّر من متنه شيئاً ؛ فقد رواه الحجاج بن فرافصة عن أبي عمر عن سلمان الفارسي مرفوعاً بلفظ :

« إذا ظهر القول ، وخزن العمل ، وائتلفت الألسنة . . . » والباقي نحوه .

أخرجه الطبراني (٦ / ٣٢٣ / ٦١٧٠) .

وأبو عمر ؛ لم أعرفه ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (٧ / ٢٨٧) :

« رواه الطبراني في« الأوسط » ، و « الكبير » وفيه جماعة لم أعرفهم » .

وقد روي الحديث بزيادة أخرى ؛ بإسناد ضعيف أيضاً من حديث علي ، وقد تقدم برقم (٢٩٩٢) .

٥٥٢٩ - (إنَّ الخَضِرَ في البَحْرِ ، واليَسَعَ في البَرِّ ، يجتمِعَانِ كلَّ ليلةٍ عند الرَّدم الذي بناه ذو القرنينِ بينَ الناسِ وبين يأجوجَ ومأجوجَ ؛ يَحُجَّانِ ويَعتَمِرَانِ كلَّ عامٍ ، ويشربانِ من زمزم شربةً تكفيهما إلى قابلٍ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « مسنده » (ق ١١٠ / ١ - زوائده) : حدثنا **عبد الرحيم بن واقد** : ثنا القاسم بن بهرام : ثنا **أبان** عن أنس مرفوعاً به . قال الهيثمي عقبه :

« قلت : وقد ذهب من الأصل مقدار ثلث سطر » .

قلت : وكذلك أورده السيوطي في « الجامع الكبير» إلى قوله : « قابل » من رواية الحارث ، ثم قال :

« وفيه أبان ، وعبد الرحيم بن واقد ؛ متروكان » .

وهو حديث موضوع ؛ ككل أحاديث حياة الخضر عليه السلام ، على ما حققه العلماء الأجلاء ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وقد أورد ابن الجوزي طائفة كبيرة منها في « الموضوعات » ، وتبعه السيوطي في « اللآلي المصنوعة » ، وليس هذا فيها ، فكان عليه أن يورده في « ذيل الأحاديث الموضوعة » الذي استدرك فيه ما فات ابن الجوزي من الموضوعات ؛ فإن أبانَ هذا - وهو ابن أبي عياش - ؛ كان يكذب في الحديث ؛ كما قال شعبة .

٥٥٣٠ - (عُوَيْمِرٌ حَكِيمُ أُمتي ، وجُنْدُبٌ طَرِيدُ أمتي ؛ يعيشُ وَحْدَهُ ، ويموتُ وحدَهُ ، واللهُ وحده يكفِيهِ) .

ضعيف . أخرجه الحارث في « مسنده » (ق ١٢٠ / ٢ - زوائده) بسند صحيح عن صفوان عن أبي المثنى المليكي : أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى أصحابه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح إلى أبي المثنى ؛ فإن صفوان - وهو ابن عمرو السكسكي - ثقة ؛ لكنه مرسل ؛ على جهالة في أبي المثنى ، واسمه ضمضم الأملوكي ، روى عنه هلال بن يساف أيضاً كما في « الجرح والتعديل » على خلاف في ذلك تراه في « التهذيب » ، وقال ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٢١) :

« وهذا الذي يقال له (المليكي) » .

وكذا قال السمعاني في « الأنساب » .

ولم يرتض ذلك ابن أبي حاتم ؛ فقال :

« وقال ابن المبارك : (المليكي) ، وهو وهم » .

قلت : ويدفع هذا التوهيم رواية الحارث هذه ؛ فإنها من غير طريق ابن المبارك . فتأمل .

وجملة القول ؛ أن الحديث مرسل ، وبه أعله السيوطي في « الجامع الصغير » ، على جهالة في مرسله . والله أعلم .

(تنبيه) : هكذا وقع آخر الحديث في « زوائد المسند » :

« والله وحده يكفيه » . ووقع في « الجامع » بلفظ :

« والله يبعثه وحده » .

ولعل هذا هو الصواب ؛ لأنه يشهد له الحديث التالي :

٥٥٣١ - (رَحِمَ (يَرْحَمُ) اللهُ أبا ذَرٍّ ؛ يمشي وَحْدَهُ ، ويموتُ وحدَهُ ، ويُبْعَثُ وَحْدَهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٤ / ١٧٩ - ابن هشام) ، ومن طريقه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٢٣٤ - ٢٣٥) ، وكذا الحاكم (٣ / ٥٠ - ٥١) - والسياق له - من طريق بريدة بن سفيان **الأسلمي** عن محمد بن كعب القرظي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

لما سار رسول الله ﷺ إلى تبوك جعل لا يزال يتخلف الرجل فيقولون : يا رسول الله ! تخلف فلان . فيقول :

« دعوه ؛ إن يك فيه خير ؛ فسيلحقه الله بكم ، وإن يك غير ذلك ؛ فقد أراحكم الله منه » . حتى قيل : يا رسول الله ! تخلف أبو ذر ، وأبطأ به بعيره . فقال رسول الله ﷺ :

« دعوه ؛ إن يك فيه خير ؛ فسيلحقه الله بكم ، وإن يك غير ذلك ؛ فقد أراحكم الله منه » . فتلوم أبو ذر رضي الله عنه على بعيره ، فلما أبطأ عليه ؛ أخذ متاعه ، فجعله على ظهره ، فخرج يتبع رسول الله ﷺ ماشياً ، ونزل رسول الله ﷺ في بعض منازله ، ونظر ناظر من المسلمين فقال : يا رسول الله ! هذا رجل يمشي على الطريق ، فقال رسول الله ﷺ :

« كن أبا ذر » .

فلما تأمله القوم ؛ قالوا : يا رسول الله ! هو - والله ! - أبو ذر ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث .

فضرب الدهر من ضربته ، وسيّر أبو ذر إلى (الربذة) ، فلما حضره الموت أوصى امرأته وغلامه : إذا مت فاغسلاني وكفناني ، ثم احملاني ، فضعاني على قارعة الطريق ، فأول ركب يمرون بكم فقولوا : هذا أبو ذر . فلما مات فعلوا به كذلك . فاطلع ركب فما علموا به حتى كادت ركائبهم تطأ سريره ، فإذا ابن مسعود في رهط من أهل الكوفة ، فقالوا : ما هذا ؟ فقيل : جنازة أبي ذر . فاستهل ابن مسعود رضي الله عنه يبكي ، فقال : صدق رسول الله ﷺ : « يرحم الله . . . » الحديث ، فنزل ، فوليه بنفسه حتى أجنه ، فلما قدموا المدينة ذكر لعثمان قول عبد الله وما ولي منه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : فيه إرسال » .

قلت : يشير إلى إعلاله بالانقطاع بين القرظي وابن مسعود ؛ لكن قد روى البخاري في « التاريخ » (١ / ٢١٦) بإسنادٍ قوي سماع القرظي منه ، فالأولى إعلاله ببريدة بن سفيان الأسلمي ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« قال البخاري : فيه نظر . وقال أبو داود : لم يكن بذاك ، وكان يتكلم في عثمان . وقال الدارقطني : متروك . وقيل : كان يشرب الخمر ، وهو مقل » .

واعتمد في كتابه « الكاشف » قول البخاري ، وفي « الضعفاء » قول

الدارقطني . وهذا يعني أنه ـ عنده ـ ضعيف جداً ، فهو أولى من قول ابن حجر فيه :

« ليس بالقوي » .

وبالجملة ؛ فهو علة الحديث ، وليس الإرسال ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « الإصابة » عند عزوه لابن إسحاق :

« بسند ضعيف » .

٥٥٣٢ ـ (اصْبِرُوا وأَبْشِرُوا ؛ فإنِّي قَدْ بَارَكْتُ على صَاعِكُمْ ومُدِّكُمْ ، فكُلُوا ولا تَفَرَّقُوا ؛ فإنَّ طعامَ الواحِدِ يكفي الاثنين ، وطعامَ الاثنينِ يكفي الأربعَةَ ، وطعامَ الأربعَةِ يكفي الخَمْسَةَ والسِّتَّةَ ، وإنَّ البَركةَ في الجماعةِ ، فَمَنْ صبَرَ على لأوَائها وشِدَّتها ؛ كنتُ له شفيعاً أو شهيداً يومَ القيامةِ ، ومَنْ خرجَ عنها رغبةً عما فيها ؛ أَبْدَلَ اللهُ به مَنْ هو خيرٌ منه فيها ، ومَنْ أرادها بسوءٍ ؛ أذابَهُ اللهُ كما يذوبُ المِلْحُ في الماءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (رقم ١١٨٥ ـ كشف الأستار) من طريق سعيد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر قال :

غلا السعر بالمدينة واشتد الجهد ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه عن عمر إلا من هذا الوجه ، تفرد به عمرو بن دينار ، وهو لين ، وأحاديثه لا يشاركه فيها أحد ، قد روى عنه جماعة » .

قلت : يشير إلى أنه عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير ، وهو مجمع على ضعفه ، وليس هو عمرو بن دينار المكي الثقة الحجة المحتج به في « الصحيحين » ؛ فإنه أقدم من الأول ، ولم يذكروا له رواية عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ولا ذكروا

في الرواة عنه سعيد بن زيد ، وإنما ذكروا ذلك في الأول ، وقد ذكروا فيه قول النسائي والفلاس :

« روى عن سالم أحاديث منكرة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٧١) :

« كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات ، لا يحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ويبدو أنه اختلط هذا على الهيثمي بعمرو بن دينار الثقة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٣ / ٣٠٦) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال (الصحيح) » !

وكأنه اغتر بقول المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٤٣) :

« رواه البزار بإسناد جيد » !

ولئن كان هذا غريباً من المنذري ؛ فهو من الهيثمي أغرب ؛ لأنه نقل في « الزوائد » عن البزار الإشارة إلى أنه عمرو بن دينار الضعيف كما تقدم ، ثم نسي ذلك ! فَجَلَّ من لا ينسى .

ثم جاء أحد المتأخرين من المغاربة ، وهو الشيخ عبد الله بن محمد الغماري ، فأورد هذا الحديث في كتابه الذي أسماه : « الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين » ! وزعم في مقدمته أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة من « الجامع الصغير » ، وضم إليه أحاديث من مصادر أخرى ، منها : « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري ، وادعى فيها أنه لم يعتمد في صحة الحديث أو حسنه على رموز السيوطي في « الجامع » ؛ وإنما على تصريح الحفاظ ، أو على ما تقتضيه القواعد !! وهذا

الأخير لا أثر له في كتابه ، وإنما هو التقليد لبعض الحفاظ ، دون الرجوع إلى قواعدهم وأصولهم وتراجم رجالهم !! والأدلة على ذلك كثيرة ؛ فقد حشا الكتاب بعشرات الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، وحسبك دليلاً على ذلك هذا الحديث ؛ فإنه ليس في « الجامع » ، وإنما نقله من « الترغيب » لفظاً وتخريجاً ، واغتر بتجويد المنذريِّ لإسناده ، وجهل أو تجاهل تساهل المنذري في التصحيح والتحسين ، كما كنت بينته في مقدمة كتابي : « صحيح الترغيب والترهيب » (١ / ١٢ - ١٥ ، ٤٨ - ٥٤) ! ولعله - أعني : الشيخ الغماري - لم يتيسر له الوقوف على إسناد هذا الحديث ، وإلا ؛ لم يخفَ عليه - إن شاء الله تعالى - وهاؤه ، ولم يغتر أيضاً بتجويد المنذري إياه . والله أعلم .

ثم إن سعيد بن زيد الراوي عن عمرو بن دينار ؛ وإن كان روى له مسلم ؛ ففيه ضعف ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

لكن إعلال الحديث بشيخه عمرو بن دينار أولى لشدة ضعفه ، ويبدو لمن أمعن النظر في متنه من العارفين بهذا العلم أن غالبه مركب من عدة أحاديث صحيحة ، ولعل هذا هو الذي غر الشيخ الغماري فركن إليه ، ولم يندفع إلى النظر في إسناده . والله أعلم .

ثم رأيت ابن ماجه قد أخرج في « سننه » (٣٢٥٥ ، ٣٢٨٧) من طريق سعيد بن زيد أيضاً الطرف المتعلق بالطعام ؛ لكنه قال : « ثنا عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير . . . » .

فأوضح أنه عمرو بن دينار الضعيف ، ولذلك ؛ تنبه له المنذري حينما أخرج

منه جملة التجمع على الطعام ، فقال (٣ / ١٢١ / ٢) :

« وفيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ؛ واهي الحديث » .

٥٥٣٣ - (إنَّ الشيطانَ حسّاسٌ لحَّاسٌ ، فَاحْذَرُوه على أَنْفُسِكُمْ ، مَنْ باتَ وفي يَدِهِ رِيحُ غَمَرٍ ، فأصابَهُ شيءٌ ؛ فلا يلُومَنَّ إلا نَفْسَه)[1] .

موضوع . أخرجه الترمذي (١٨٦٠) ، والحاكم (٤ / ١١٩ ، ١٣٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٠٦) من طريق أحمد بن منيع : حدثنا يعقوب بن الوليد المدني عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » !!

كذا قال ! والذي نقله المنذري عنه في « الترغيب » (٣ / ١٣٠) إنما هو أنه قال :

« صحيح الإسناد » !

ولعل هذا هو الأصل ؛ فإنه - وإن يكن خطأ - ؛ فالأول أشد خطأً ؛ لأن يعقوب هذا ليس من رجال الشيخين مع ضعفه الشديد كما يأتي ، أقول هذا من باب حسن الظن بالحاكم ، وإلا ؛ فهو له من مثله من الأخطاء الفاحشة الشيء الكثير ، كما هو معروف عند الدارسين لكتابه الناقدين له حسب القواعد الحديثية ، وقد مضت له أمثلة كثيرة في هذا الكتاب الحافل بِبَيانِ الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وهذا منها ؛ فقد قال الذهبي عقب قوله المتقدم :

---

(١) وقد صحَّحَ الشيخ - رحمه الله - الشطر الأخير منه : « من بات . . . » في « صحيح الجامع » برقم (٦١١٥) . (الناشر) .

« قلت : بل موضوع ؛ فإن يعقوب كذبه أحمد والناس » . وأشار الترمذي إلى تضعيفه بهذا السياق ، فقال عقبه :

« هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وقد روي من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » .

قلت : يعني منه قوله ﷺ : « من بات . . . » إلخ ؛ فإنه الذي ترجم له في الباب بقوله : « باب ما جاء في كراهية البيتوتة وفي يده ريح غمر » .

فهذا القدر من الحديث هو الذي يعنيه الترمذي بقوله المذكور ، ويؤيده أمران اثنان :

الأول : أن حديث سهيل هذا الذي علقه الترمذي قد رواه جمع من الأئمة من طرق عدة عن سهيل به ؛ دون ما قبله الذي تفرد به ابن الوليد الكذاب !

هكذا أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٢٢٠) ، وأبو داود (٣٨٥٢) ، وابن حبان في « صحيحه » (١٣٥٤) ، وأحمد (٢ / ٢٦٣ ، ٥٣٧) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ٢٧٦) وفي « الشعب » (٣ / ١٨٢ / ١) ، وغيرهم ممن ذكرنا في « الروض النضير » تحت الحديث (٨٢٣) .

والآخر : أن الترمذي أتبع حديث سهيل بمتابعة الأعمش له عن أبي صالح به .

ساقه بإسناده الصحيح عنه به . دون ما تفرد به ذاك الكذاب ، وقال عقبه :

« هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث الأعمش إلا من هذا الوجه » .

قلت : قد رواه البيهقي أيضاً في « الشعب » من هذا الوجه ، وعلقه من وجه آخر عن الأعمش به .

فالإسناد صحيح .

ولهذا القدر من الحديث شواهد من حديث ابن عباس وغيره ، خرجتها في المصدر المشار إليه آنفاً .

وبالجملة ؛ فالذي استغربه الترمذي وضعفه إنما هو حديث الترجمة الذي تفرد ذاك الكذاب بذكر الزيادة أوله ، والذي استحسنه هو الشطر الثاني منه الذي رواه سهيل وغيره من الثقات كما ذكر ، واستحسنه أيضاً البغوي في « شرح السنة » (١١ / ٣١٧ / ٢٨٧٨) بعد أن رواه من طريق سهيل .

وإسناده صحيح على شرط مسلم ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » .

واعلم أنني وقفت لبعض المؤلفين على أخطاء فاحشة حول حديث الترجمة ، فلا بد من بيانها ؛ نصحاً لقرائها :

الأول : الحافظ المنذري رحمه الله تعالى ؛ فإنه أورد الحديث في « الترغيب » (٣ / ١٣٠) من رواية الترمذي - واستغرابه إياه - ، والحاكم - وتصحيحه إياه - ، ثم تعقبه بقوله :

« يعقوب بن الوليد الأزدي ؛ كُذِّب واتهم ، لا يحتج به . لكن رواه البيهقي والبغوي وغيرهما من حديث زهير بن معاوية عن سهيل بن أبي صالح [عن أبيه](*) . عن أبي هريرة ؛ كما أشار إليه الترمذي ، وقال البغوي في « شرح السنة » : « حديث حسن » ، وهو كما قال رحمه الله ؛ فإن سهيل بن أبي صالح - وإن كان تكلم فيه ؛ فقد - روى له مسلم في « الصحيح » احتجاجاً واستشهاداً ، وروى له البخاري مقروناً . . . وقد روى عنه شعبة ومالك ، ووثقه الجمهور ، وهو

(*) ما بين المعقوفتين سقط من قلم الحافظ المنذري ، ولم ينبّه عليه الشيخ - رحمهما الله تعالى - . (الناشر) .

حديث حسن . والله أعلم » .

قلت : فاستدراكه بقوله : « لكن رواه البيهقي والبغوي . . . » إلى قوله : « وهو حديث حسن » ؛ صريح في أنه يعني حديث الترجمة ، ويؤكد ذلك أنه ساق قبله قوله ﷺ :

« من نام وفي يده ريح غمر . . . » من حديث أبي هريرة ؛ رواية أبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه ، ومن حديث فاطمة رضي الله عنها برواية ابن ماجه ، ثم ساقه بعده من حديث ابن عباس وقواه ، ومن حديث أبي سعيد وحسَّن إسناده ، فلا يعقل أن يقصد باستدراكه المذكور هذا القدر من حديث الترجمة ؛ لأن هذا صحيح يقيناً عنده ولو بمجموع هذه الشواهد ، فهو ـ إذن ـ يعني بالاستدراك والتحسين الذي فيه الحديث بتمامه !

وهذا من أخطائه الفاحشة التي نبهنا على بعضها في مقدمة كتابي « صحيح الترغيب » ، فراجعها إن شئت .

ومن العجيب حقاً أن لا ينبه على هذا الخطأ الفاحش العلامة الحافظ الناجي تلميذ الحافظ العسقلاني في كتابه القيم « عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب ، على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه « الترغيب والترهيب » (ق ١٧٧ / ٢) ؛ بل لعله انطلى عليه الأمر كما انطلى على غيره ممن لا يذكر معه كما يأتي ؛ فإن غاية ما صنعه في هذا الباب أنه فسر كلمتي « حساس ، لحاس » فقال :

« (حساس) بالحاء المهملة ، لا بالجيم ؛ أي : شديد الحس والإدراك ، و (الحس) : الحركة ، والصوت الخفي . و (لحاس) ؛ أي : كثير اللحس لما يصل إليه . وشُدِّد ؛ للمبالغة » .

الثاني : المحقق المناوي ؛ فإنه بعد أن ذكر في « فيض القدير » تصحيح الحاكم للحديث ، وقال :

« واغتر به المصنف ؛ فلم يرمز لضعفه ! وما درى أن الذهبي رده عليه رداً شنيعاً [فقال] : بل هو موضوع . . . » ؛ قال :

« وقال الذهبي في موضع آخر : يعقوب بن الوليد الأزدي كُذِّبَ واتهمَ ، فلا يحتج به . قال : لكن رواه البيهقي والبغوي من وجه آخر . . . فهو من هذا الوجه حسن » .

قلت : هذا الذي عزاه للذهبي هو خطأ آخر من المناوي ، وإنما هو خلاصة كلام المنذري المتقدم ، وهي أصرح منه في الخطأ كما هو ظاهر ! وكأن المناوي رحمه الله تنبه لهذا الخطأ الفاحش حين اختصر كتابه « فيض القدير » إلى « التيسير بشرح الجامع الصغير » ؛ فإنه لم يزد فيه على قوله :

« وقال الحاكم : على شرطهما ! ورد بأنه ضعيف ؛ بل موضوع » .

فلم يعرج على الاستدراك المذكور ، فأصاب . والله تعالى هو الهادي إلى الصواب .

الثالث : الذين قاموا على نشر « الجامع الكبير » للسيوطي والتعليق عليه من دكاترة لجنة « الجامع » من مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ؛ فقد كتبوا على الحديث ما يدل على أنهم اغتروا باستثناء المنذري المتقدم ، فنقلوا (٢ / ١٨٥٣ / ١١٣٥ - ٥٦٢١) منه - دون أن يسموه - قول البغوي المتقدم : « حديث حسن » ! وقد عرفت أنه يعني الشطر الثاني منه ، فأوهموا القراء خلاف مراده تقليداً منهم للمنذري !

الرابع : الشيخ عبد الله الغماري في كتابه الذي أسماه : « الكنز الثمين » ، وادعى أن كل ما فيه من الأحاديث صحيح ثابت ! كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ، واستدللت به على أنها مجرد دعوى ، وهذا الحديث دليل آخر ، وما أكثر الأدلة على ذلك ؛ فإنه قلد المنذري في خطئه الذي سبق بيانه ، وإليك البيان :

أولاً : أورد الحديث في كتابه (٨٣٢) على أنه صحيح ! وهو موضوع ؛ فيه ذاك المتهم بالكذب .

ثانياً : الحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » وكذا « الكبير » برواية (ت ك) ؛ أي : الترمذي والحاكم . فعدل هو عنهما ، فعزاه لـ (هب والبغوي) ؛ اغتراراً منه بقول المنذري :

« لكن رواه البيهقي والبغوي . . . وقال : حديث حسن » .

وجهل أن هذا الاستدراك خطأ من المنذري ، وأن المذكورَيْن لم يخرجا الحديث بتمامه ، وإنما الشطر الثاني منه ، وهو الذي قال فيه البغوي : « حديث حسن » ؛ كما سبق تحقيقه بالأرقام !

وهذا من شؤم التقليد الذي يدعي هو وإخوته محاربته ، ويجعل نفسه إماماً في العلم بمعرفة تصحيح الحديث وتحسينه الوارد في « معجم الطبراني » وغيره كما أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب (ص ف) ! وصرح فيها أنه أَلَّفَه غريباً عن أهله بعيداً عن كتبه ، معتمداً على فضل الله - وفيه غناء (!) - ثم على ما جادت به ذاكرته . . ! فليصدق مَنْ شاء ! مع أنه يصرح أنه جرده من « الجامع الصغير » إلا قليلاً ! ولئن صدق فيما قال ؛ فهو دليل صريح على أنه لم يحقق أحاديث

كتابه ويراجع أسانيدها ويتتبع شواهدها وعللها ! فهو السبب في كثرة الأحاديث الضعيفة والمنكرة التي وقعت فيه مما كنت أوردته في كتابي « ضعيف الجامع الصغير » بعد مزيد من البحث والتحقيق كما هو مشروح في مقدمته . ولله في خلقه شؤون !

الخامس : الأستاذ عزت الدعاس المعلق على « سنن الترمذي » ؛ فإنه علق على حديث الترجمة بقوله (٦ / ١٣٧) :

« وأخرجه أبو داود في « الأطعمة » . . . وابن ماجه » !

وإنما عندهما الشطر الثاني منه ! فإلى الله المشتكى من جهل المؤلفين بهذا العلم الشريف ، وكثرة الدخلاء فيه والمدعين له ! وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وسيأتي لهذا الكذاب - يعقوب - حديث آخر برقم (٦٠٩٥) .

٥٥٣٤ - (إنَّ لله عباداً يُجْلِسهُمُ الله يومَ القيامَةِ على منابِرَ من نورٍ ، ويغشى وجوهَهُمُ النورُ ، حتى يَفْرُغَ مِنْ حسَابِ الخلائقِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٨ / ١٣١ / ٧٥٢٧) عن الحسين (الأصل : الحسن) ابن أبي السري العسقلاني : ثنا محمد بن حمير : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ رجاله ثقات غير ابن أبي السري ، وهو الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السري ؛ اتهمه أهله الأقربون ، فقال أخوه محمد بن أبي السري :

« لا تكتبوا عن أخي ؛ فإنه كذاب » . وقال أبو عروبة الحراني :

« هو خال أمي ، وهو كذاب » . وضعفه أبو داود وابن حبان .

ومنه يتبين خطأ قول المنذري (٤ / ٤٨) ـ وتبعه الهيثمي (١٠ / ٢٧٧) ، وقلده الغماري في « كنزه » (١٠١٣) ـ :

« وإسناده جيد » !

٥٥٣٥ ـ (إنّ مِنْ أُمتي مَنْ لو جَاءَ أحدَكُم فَسأَلَهُ ديناراً لم يُعْطِهِ ، ولو سألَهُ درهماً لم يُعْطِهِ ، ولو سألَهُ فِلْساً لم يُعطه ، ولو سأل الله الجنةَ لأعطاهُ الله إياها : ذو طِمْرَيْنِ لا يُؤْبَه له ، لو أَقْسَمَ على الله لأَبَرَّهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٦ / ٢ / ٧٦٩٩) بسند صحيح عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه ؛ قال الإمام أحمد :

« لم يسمع سالم من ثوبان ، ولم يلقه ؛ بينهما معدان بن أبي طلحة ، وليست هذه الأحاديث بصحاح » . وقال أبو حاتم :

« أدرك أبا أمامة ، ولم يدرك عمرو بن عَبَسَةَ ، ولا أبا الدرداء ولا ثوبان » .

وقد رواه هناد وابن صصري عن سالم بن أبي الجعد نحوه مرسلاً ؛ كما في « الجامع الكبير » (١ / ٢٧٣) .

وقد خفيت هذه العلة على الشيخ الغماري ، فأورد الحديث في « كنزه » ـ الذي زعم في مقدمته أنه جرده عن الضعيف والمعلل من الحديث ـ (رقم ١٠٧٥) ! وهو في الحقيقة لم يصنع شيئاً سوى مجرد النقل عن « الجامع الصغير » غالباً

و « الترغيب » أحياناً ، ولذلك ؛ نراه يخطئ بخطئهما ، ويقلدهما تقليداً أعمى ، وإن كان يتظاهر بمحاربة التقليد مطلقاً ، وهذا ما أصابه في هذا الحديث نفسه ؛ فإنه نقله عن « الترغيب » (٤ / ٩٤) ؛ فإنه قال فيه :

« رواه الطبراني ، ورواته محتج بهم في (الصحيح) » !

وصدره مع ذلك بصيغة (عن) التي ليست عنده نصاً في التحسين ؛ بله التصحيح ، كما كنت فَصَّلْتُ ذلك في مقدمة « صحيح الترغيب » ! ولعل الغماري يعلم ذلك ، وأما أن قوله : « رواته ثقات » ، أو : « محتج بهم في (الصحيح) » لا يكفي في صحة الحديث ؛ فهو على علم به ؛ لأنه نبه عليه في المسألة الرابعة من المقدمة (ص ن) ، فكيف جاز له أن يعتمد على المنذري ، فيورد الحديث فيما زعم أن كل أحاديثه صحيحة ؟!

وليس هذا فقط ! بل اغتر أيضاً بإطلاق المنذري العزو للطبراني ، الموهم أنه يعني « المعجم الكبير » - وكثيراً ما يفعل ذلك كما نبهت عليه في المقدمة المشار إليها آنفاً ، وذلك من مساوئ كتابه التي لا يعلمها جماهير المتأخرين المستفيدين من كتابه كالغماري هذا - ؛ فإن الحديث إنما رواه الطبراني في « الأوسط » فحسب !

لكن جملة (الطمرين) لها شواهد ، كنت ذكرتها تحت هذا الحديث في « الصحيحة » (٢٦٤٢) ؛ غير متنبه إلى أنه بحاجة إلى شواهد لسائره ، فلما تنبهت لهذا ولم أجدها ؛ رأيت لزاماً علي أن أودعه هنا . وأن أستثني من الضعف الجملة المشار إليها . والله هو الهادي .

٥٥٣٦ - (أنا زعيمٌ بِبَيْتٍ في رَبَضِ الجنَّةِ لمنْ تَرَكَ المِرَاءَ وهو مُحِقٌّ ، وبِبَيْتٍ في وسَطِ الجنةِ لمن ترك الكَذِبَ وهو مَازِحٌ ، وببيتٍ في أعلى الجنةِ لمن حَسُنَتْ سَرِيرَتُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٥٠ / ٢ / ٨٦٥) عن عتيق الزبيري قال : نا عقبة(*) بن علي عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عبد الله بن عمر إلا عقبة ، تفرد به عتيق » .

قلت : وثقه الدارقطني ، وروى عنه أبو زرعة ؛ لكن شيخه عقبة(*) بن علي ضعفه العقيلي ؛ فقال :

« لا يتابع على حديثه ، وربما حدث بالمنكر عن الثقات » .

وبه أعلّه الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١ / ١٥٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عقبة بن علي ، وهو ضعيف » .

وشيخه عبد الله بن عمر ؛ لعله حفيد عمر ، فهو عبد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، فإن يكن هو ؛ فالعلة من عقبة ، كما ذكرنا .

وإن مما يشهد لضعفه وما قال العقيلي فيه : أن هذا الحديث قد جاء عن غير واحد من الصحابة مثله ؛ إلا الفقرة الأخيرة ؛ فقالوا فيها :

« . . . لمن حَسُنَ خُلُقُهُ » . مكان قوله :

(*) في أصل الشيخ - رحمه الله - : (علقمة) ، والتصحيح من المصادر المذكورة ، وسيذكره الشيخ على الجادة بعد أسْطُر . (الناشر) .

« . . . لمن حسنت سريرته » .

فهو بهذا اللفظ من مناكير عقبة التي أشار إليها العقيلي فيما تقدم ، ولذلك خرجته هنا ، وإلا ؛ فالحديث ثابت بمجموع طرقه ؛ لكن باللفظ الذي ذكرته من رواية من أشرنا إليهم من الصحابة ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٧٣) ، وله شاهد آخر من حديث أنس حسنه الترمذي ؛ لكن فيه نكارة من جهة أخرى ، ولذلك ؛ خرجته فيما تقدم من هذا الكتاب برقم (١٠٥٦) ، فراجعه إن شئت .

ومن هذا التخريج والتحقيق تعلم خطأ الشيخ الغماري في إيراده هذا الحديث المنكر في « كنزه » الذي زعم أنه كنز فيه الأحاديث الصحيحة فقط ! والواقع يشهد بخلاف ذلك ، وقد سبقت عدة أمثلة ، هذا منها ـ وليس آخرها ـ ، وكأنه اغتر بسكوت المنذري عليه ، ولم يعلم أن الهيثمي أبان عن علته ، وإن علم فالمصيبة أعظم . وإن ظن أنه ثابت بشواهده ؛ فهي عليه ، لا له !

٥٥٣٧ ـ (اهْجُرِي المعَاصِيَ ؛ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الهِجْرَةِ ، وحَافِظِي على الفَرَائضِ ؛ فإنها أفضلُ الجهَادِ ، وأكْثِري مِنْ ذِكْرِ الله ؛ فإنَّكِ لا تأتي الله بشيءٍ أحَبَّ إليه من كَثْرَةِ ذِكْرِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ١٢٩ / ٣١٣) عن هشام ابن عمار : ثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس : حدثني مربع عن أم أنس أنها قالت :

يا رسول الله ! أوصني . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مربع هذا ؛ لم أجد من ذكره ، ومن المحتمل أنه محرف

من (مُرَقِّع) ، وهما اثنان :

أحدهما : التميمي الحنظلي ، وهو صدوق ؛ كما في « التقريب » .

والآخر : الأسدي ، ذكره ابن أبي حاتم برواية اثنين عنه : أحدهما ليث بن أبي سليم الضعيف ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو - في أحسن الأحوال - مجهول الحال .

وابن نسطاس ؛ متفق على ضعفه ؛ إلا الطبراني ؛ بل قال البخاري :

« فيه نظر » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال - بعد عزوه للطبراني (٤ / ٢١٨) - :

« وهو ضعيف » . وكذا قال في مكان آخر (١٠ / ٧٥) .

وأما المنذري ؛ فقال في « الترغيب » (٢ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني بإسناد جيد » !

كذا قال ! وهو خطأ واضح ، قلده فيه الغماري ، فأورد الحديث في « كنزه » (١٢٥٠) !

ثم رواه الطبراني (٢٥ / ١٤٩ / ٣٥٩) من طريق محمد بن إسماعيل الأنصاري عن يونس بن عمران بن أبي أنس عن جدته أم أنس به نحوه .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ، أعله الهيثمي باللذين دون أم أنس فقال :

« وكلاهما ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً » .

قلت : وكذلك فعل البخاري من قبل ؛ لكنه أفاد أن الأنصاري هذا هو محمد بن إسماعيل بن مجمع . وذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن المديني قال فيه :

« مجهول » . أي : مجهول الحال .

أما شيخه يونس ؛ فهو مجهول العين ؛ لأنه لم يروِ عنه غيره .

٥٥٣٨ ـ (أولادُ ـ وفي رواية : أطفالُ ـ المؤمنينَ في جَبَلٍ في الجنةِ يكفُلُهم إبراهيمُ وسَارة ، حَتَّى يَرُدَّهُمْ إلى آبائِهِمْ يوم القيامة) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الحاكم (١ / ٣٨٤) ، وعنه البيهقي في « البعث » (١٥٥ / ٢١٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٦٣) ، والديلمي (١ / ١ / ١١٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩ / ٢١٩ / ٢) ، والحافظ عبد الغني في « تخريج حديثه » (ج ٧٣ / ٤٠ / ١) من طريق مؤمل بن إسماعيل : ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !!

قلت : وهذا خطأ فاحش ، وبخاصة من الذهبي ؛ لأن مؤملاً هذا ليس من رجال الشيخين أولاً ، ثم هو شديد الخطأ ثانياً ؛ فقد قال فيه إمام المحدثين البخاري :

« منكر الحديث » .

وقد اعترف كل من ترجم له ـ حتى الذهبي ـ بأنه سيئ الحفظ ، فقال في « الميزان » :

« حافظ عالم يخطئ . وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : صدوق شديد في السنة ، كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

وقد اعتمد قول أبي حاتم المتقدم الذهبيُّ نفسه في « الكاشف » ، ثم أتبعه ببيان سبب كثرة خطئه فقال :

« وقيل : دفن كتبه ، وحدث حفظاً ؛ فغلط » .

قلت : فمثله لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف به إذا خالف ؟! فقد جاء بإسناد آخر حسن مختصراً بلفظ :

« ذراري المؤمنين يكفلهم إبراهيم في الجنة » .

أخرجه ابن حبان وغيره ، وسبق تخريجه في « الصحيحة » (٦٠٣) .

ثم إن الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة : أن نبينا ﷺ هو أول من يدخل الجنة ، وأن أولاد الآباء يأبون أن يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم معهم ، فيدخلون جميعاً .

فهذا من شؤم الأحاديث الضعيفة التي يحلو لبعضهم أن يملؤوا بها كتبهم دون تحقيق وبصيرة ؛ كالشيخ الغماري ؛ فإنه أورد الحديث هذا في « كنزه » (١٢٧٨) موهماً القراء بصحته ! وزاد ضِغثاً على إبالة أن عزاه لـ (حب) ؛ أي : ابن حبان ، وهو لم يروه إلا مختصراً من الطريق الأخرى كما ذكرت آنفاً ! ومثله في الوهم عزو السيوطي في « الجامعين » لـ (حم) ؛ أي : مسند أحمد ؛ فإنه لم يروه إلا بلفظ ابن

حبان الصحيح ! فمن المحتمل أن هذا الرمز (حم) تحرف على الغماري إلى (حب) ، فوقع في الوهم ؛ لأن كل ـ أو على الأقل : جل ـ مادة كتابه « الكنز » من « الجامع الصغير » ! فهو مقلد له ، فانضم هنا إلى التقليدِ الوهمُ على الوهمِ ، ظلمات بعضها فوق بعض !

وهناك مخالفة أخرى لمؤمل بن إسماعيل من جماعة من الثقات :

منهم : يحيى القطان قال : عن سفيان به موقوفاً .

أخرجه ابن عساكر .

ومنهم : وكيع . فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٣٧٩) : حدثنا وكيع عن سفيان به مختصراً بلفظ :

« أطفال المسلمين في جبل بين إبراهيم وسارة يكفلونهم » .

وقال العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٨ / ٥٦٧) بعد أن أشار إلى رواية وكيع هذه :

« ورواه ابن مهدي وأبو نعيم ؛ كلاهما عن الثوري ؛ فوقفاه . وقال الدارقطني : إنه أشبه » .

ووقع له مثل الوهم المتقدم ؛ فإنه بعد أن أقر الحاكم على تصحيح الحديث على شرطهما قال :

« وكذا صححه ابن حبان » !!

وقد عرفت أن ابن حبان إنما رواه باللفظ الصحيح .

وأقبح من هذا الوهم قولُ الشيخ (أبو الوفاء مصطفى المراغي) في تخريجه للحديث في شرحه لـ « بعث ابن أبي داود » (ص ٦٦) :

« أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد والحاكم . . . » فذكره ! فالظاهر أنه في أثناء النقل دخل عليه حديث في حديث ، فوقع في هذا الوهم الفاحش فعزاه للشيخين وابن ماجه !!!

٥٥٣٩ - (الأئمَّةُ مِنْ قُريش ، ولَهم عليكُمْ حَقٌّ عظيمٌ ، ولكم مثلُ ذلك ، فَأَطِيعُوهم ما عَمِلُوا بثلاث : إذا حَكَمُوا عَدَلُوا ، وإذا اسْتُرْحِمُوا رَحِمُوا ، وإذا عاهَدُوا وَفَّوا ، ومَنْ لم يفعلْ ذلكَ منهم ؛ فَعَلَيْهِ لعنةُ اللهِ والملائكَةِ والناسِ أَجْمَعِين) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (٣ / ٢) من طريق الأعمش عن سهل أبي الأسد عن بكير بن الحارث الجزري عن أنس بن مالك قال :

أتانا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون في بيت رجل من الأنصار ، فأخذ بعضادتي الباب وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علل :

الأولى : الاضطراب في إسناده ؛ فقد رواه وكيع عن الأعمش هكذا .

وتابعه : شيبان عن الأعمش به ؛ إلا أنه قال : بكير الجزري . لم ينسبه .

أخرجه البيهقي في « سننه » (٣ / ١٢١) ، وهو رواية لأحمد (٣ / ١٨٣) .

وخالفهما جرير فقال : عن الأعمش عن بكير الجزري عن أبي الأسد عن أنس قال : . . . فذكره نحوه ؛ دون قوله : (عظيم) ، (فأطيعوهم) ، وقلب إسناده .

أخرجه الداني أيضاً . وعلقه الدولابي في « الكنى » (١ / ١٠٦) وقال : « سهل أبي الأسد » .

وخالفهم شعبة فقال : عن علي أبي الأسد قال : حدثني بكير بن وهب الجزري قال : قال لي أنس بن مالك : . . . فذكره نحوه .

أخرجه أحمد (٣ / ١٢٩) ، والدولابي ، وابن عساكر (١٧ / ١٥٠ / ١) ، وعلقه البخاري في ترجمة بكير بن وهب الجزري من « التاريخ » (١ / ٢ / ١١٢) ، وذكر له وجوهاً أخرى من الاضطراب ، ومن المعلوم أن الاضطراب علة من العلل يضعف به الحديث ؛ لأنه يدل على أن الراوي لم يحفظه ، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن .

الثانية : الاضطراب في متنه ، وهو تفرد جرير بقوله فيه : « عظيم » ، « فأطيعوهم » دون سائر الرواة . ومما لا شك فيه أن الأرجح رواية الأكثر ، فتكون هذه الزيادة منكرة .

الثالثة : الجهالة ؛ فإن كلاً من أبي الأسد ـ على اختلاف في اسمه ـ وبكير ابن وهب ـ على الاختلاف في اسم أبيه ـ فيهما جهالة ، وبخاصة الثاني منهما ، وقد قال الحافظ في كل منهما :

« مقبول » ؛ يعني : عند المتابعة .

وقد وجدت لهما متابِعِين كُثُراً ، ولا سيما على الفقرة الأولى من الحديث ؛

فقد خرجته في « إرواء الغليل » (٥٢٠) من ستة طرق ، ثم وجدت له طريقاً سابعاً في « كبير الطبراني » (٧٢٥) مثل رواية الأكثر دون الزيادة المنكرة ، ولذلك ؛ أوردته بدونها في « صحيح الجامع » (٢٧٥٥) من رواية أحمد والنسائي والضياء عن أنس .

وأما الشيخ عبد الله الغماري ؛ فأورده في « كنزه » بلفظ :

« الأئمة من قريش ، ولي عليكم حق عظيم ، ولهم ذلك ما فعلوا ثلاثاً ، . . » إلخ .

وعزاه لأحمد والطبراني في « الكبير » عن أنس ! وهذا من أخطائه الكثيرة أو تساهله ؛ فإنَّ هذا اللفظ ليس عندهما ولا عند غيرهما مِمَّن أخرج الحديث ، وأقرب شيء إليه حديث الترجمة ، ولعل قوله : « ولي » خطأ مطبعي ، صوابه : « ولهم » . وقوله : « ولهم » ؛ صوابه : « ولكم » .

٥٥٤٠ - (إنَّ الشياطينَ تَغْدُو بِرَايَاتِهَا إلى الأَسْوَاقِ ، فَيَدْخُلُونَ معَ أولِ دَاخِلٍ ، ويَخْرُجُونَ مع آخرِ خَارِجٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٦١ / ٧٦١٨) و « مسند الشاميين » (ص ١٠١) من طريق **عبد الوهاب بن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبد الوهاب بن الضحاك متروك ، وبه أعله الهيثمي (٤ / ٧٧) .

وشرحبيل بن مسلم ؛ فيه ضعف من قبل حفظه .

٥٥٤١ - (إنَّ لله ملائكةً تغدُو براياتِهَا إلى المسَاجِدِ ، فيدخُلونَ مع أول داخِلٍ ، ويخرُجُونَ مع آخرِ خارج) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٠١ - ١٠٢) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله .

٥٥٤٢ - (لا يقطعُ صلاةَ المسلمِ شيءٌ ؛ إلا الحِمَار ، والكَافر ، والكَلْب ، والمرأة) .

منكر بذكر (الكافر) . أخرجه أحمد (٦ / ٨٤) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٩٨) بسند صحيح عن راشد بن سعد المقرائي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

فقالت عائشة : يا رسول الله ! لقد قُرِنَّا بدوابِّ سُوءٍ !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن راشد بن سعد - وهو حمصي - ، وإن كان ثقة ؛ فما أراه سمع من عائشة ، وذلك لسببين :

الأول : أنه غير معروف السماع من عائشة رضي الله عنها ؛ بل لم يذكر الحافظ المزي في « التهذيب » له رواية عنها .

والآخر : أنهم ذكروا أنه روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء ؛ فقال أبو حاتم والحربي :

« لم يسمع من ثوبان » . وقال أحمد :

« لا ينبغي أن يكون سمع منه » . وقال أبو زرعة :

« راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص ؛ مرسل » .

فقال الحافظ العسقلاني عقب ذلك :

« وفي روايته عن أبي الدرداء نظر » .

قلت : يبدو لي أن في هذا القول تسامحاً كبيراً ؛ فإن من المعروف عند العلماء أن مثله إنما يقال في الأمر المحتمل ، وليس فيما هو مجزوم به كما هو الشأن في هذه الرواية ؛ فإن في وفاته أقوالاً ، أكثرها أنه مات قبل عثمان بسنة ، وعثمان توفي سنة (٣٥) ، فيكون بين وفاتيهما نحو (٧٤) أربع وسبعين سنة ، فمثله لا يمكن أن يسمع منه من كانت وفاته سنة (١٠٨) كالمقرائي هذا ، إلا أن يكون مُعَمَّراً قديم الولادة ، وهذا غير معروف عنه ، والأصل عدمه . فهو لم يسمع منه جزماً ، وإذا كان من ذكرنا من الأئمة قد نفوا سماعه من ثوبان - ووفاته سنة (٥٤) - ، ومن سعد ابن أبي وقاص - ووفاته سنة (٥٥) - ، فكذلك يقال في روايته عن عائشة أنه لم يسمع منها ؛ لأنها توفيت سنة (٥٧) ، فأولى وأولى الجزم بأنه لم يسمع من أبي الدرداء ، وهو قديم الوفاة كما بينا .

وجملة القول ؛ أن هذا الإسناد علته الانقطاع ، فثبت ضعفه .

ثم إن في متن الحديث نكارة من ناحيتين :

الأولى : ذكر الكافر فيه ؛ فإن الحديث محفوظ من رواية جمع من الصحابة ؛ كأبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم ؛ عن النبي ﷺ به نحوه دون ذكر الكافر ، وهذه الأحاديث في « صحيح مسلم » وغيره ، وبعضها مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٦٩ ، ٧٠٠) .

نعم ؛ قد رويت هذه الزيادة (الكافر) في حديث آخر عن ابن عباس مرفوعاً نحوه ؛ لكنه معلول أيضاً ، وهو مخرج في « ضعيف أبي داود » (١١٠) .

والأخرى : أنه قد جاء عن السيدة عائشة رضي الله عنها من طرقٍ صحيحة : عند الشيخين وغيرهما : أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة : الكلب والحمار والمرأة . فقالت عائشة :

قد شبّهتمونا بالحمير والكلاب ! والله ! لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة . . . الحديث .

وهو مخرج بنحوه في « صحيح أبي داود » (٧٠٦) ، فلو كانت سمعت من النبي ﷺ حديث الترجمة ؛ لما أنكرت الحديث وقد ذكروه أمامها بعد وفاة النبي ﷺ ، وتحتج على ذلك بالاضطجاع المذكور . فالظاهر أن أحد الرواة اختلط عليه ما ذكروه أمامها من الحديث المرفوع بقولها الذي أنكرته به ؛ فذكر أن النبي ﷺ هو الذي ذكر الحديث أمامها ، وأنها قالت ذلك بحضوره ﷺ ! وهذا منكر جداً . فالصواب أن الإنكار منها وقع بعده ﷺ ، وأن الحديث روي لها ولم تسمعه منه ﷺ ، وإلا ؛ لَسَلَّمَتْ به تسليماً ، ومما يؤكد ذلك قولها في رواية لمسلم بعدما ذكروا لها الحديث :

إن المرأة لدابة سوء ؛ لقد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ . . . .

فهذا عين ما جاء في آخر حديث الترجمة ، فهو يؤكد أن السيدة رضي الله عنها قالته بعد وفاته ﷺ ، فوهم الراوي ، فزعم أنها قالت ذلك بحضوره ﷺ ؛ كما وهم في نسبة الحديث لروايتها عنه ﷺ مباشرة .

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح من رواية غيرها من الصحابة ، وبدون زيادة

(الكافر) ، وأن نسبة الحديث إلى روايتها عنه ﷺ مباشرة منكر ، لا يصح . والله تعالى أعلم .

ومن أوهام الهيثمي قوله (٢ / ٦٠) :

« رواه أحمد . ورجاله موثقون » .

وحقه أن يقول : « . . . ثقات » ؛ فإنه لا خلاف فيهم .

٥٥٤٣ - (إذا صَلَّى أحدُكُم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى رَحْلِهِ ، أو لِيَخُطَّ خطاً في الأرضِ ، أو لِيَنْصِبْ سهماً من كنانتِهِ ، ولا يضرُّهُ ما وراءَ ذلك)[*] .

منكر بذكر (الخط) . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٢٦١ - ٢٦٢) و (٢ / ٢٥٨ / ١٢٩٨) من طريق محمد بن كثير الصنعاني : ثنا عبد الله ابن شوذب عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو هارون هذا - واسمه عمارة بن جوين - ؛ قال الذهبي والعسقلاني :

« متروك » ، زاد الثاني :

« ومنهم من كذّبه » .

قلت : وهذا الحديث بهذا الإسناد غريبٌ جداً ، لم أره في شيء من كتب

(*) أعاد الشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرة أخرى باختصار مع بعض الزيادات ، وكتب فوقه هناك : « سبق تخريجه بأوسع ، رقم (٥٥٤٣) ، فهو المعتمد ؛ لكن يؤخذ من تخريجه ما فيه من زيادة » . فقمنا بالدمج كما أراد الشيخ - رحمه الله - وانظر : « تمام المنة » (ص ٣٠٠ - ٣٠٢) . (الناشر) .

السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها .

والحديث محفوظ مفرقاً في أحاديث أخرى ؛ إلا الخط :

فقد روي من طريق أخرى من حديث أبي هريرة : عند أبي داود وغيره .

لكن في إسناده اضطراب شديد وجهالة ، ولذلك ؛ ضعفه جمع ؛ كما بينته في « ضعيف أبي داود » (رقم ١٠٧ ـ ١٠٨) بما لا يدع أي شك في ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج به ؛ ثم لما وقفت على هذا بادرت لإخراجه والكشف عن علّتِه هذه ؛ خشيَةَ أن يعثر عليه أحد ممن لا علم عنده ، فيتوهم أنه يصلح شاهداً لحديث أبي هريرة ، فيقع في الخطأ ؛ لجهله بأنه لا يصلح للاستشهاد به لشدة ضعفه .

وفيه علة أخرى ؛ لكنها ليست مثل الأولى في الضعف . وهي ضعف محمد ابن كثير الصنعاني ؛ قال الحافظ :

« صدوق كثير الخطأ » .

فيحتمل أنه ـ لشدَّة وهمه ، وكثرة خطئه ـ انقلب عليه إسناده ، فجعله من حديث أبي سعيد الخدري ، وهو من حديث أبي هريرة . والله أعلم .

ومن تلك الأحاديث المحفوظة قوله ﷺ :

« إذا وضع أحدُكُم بين يديه مثلَ مؤخَّرة الرحل ؛ فليصلِّ ولا يبالِ مَنْ مَرَّ وراء ذلك » .

أخرجه مسلم وأبو عوانة في « صحيحيهما » ، وصححه الترمذي ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٦٨٦) .

هذا ؛ وقد ذكر الحافظ السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٢٤) لحديث أبي هريرة المشار إليه شاهدين :

أحدهما : من حديث إبراهيم بن أبي محذورة عن أبيه عن جده قال :

رأيت رسول الله ﷺ دخل المسجد من قبل باب بني شيبة ، حتى جاء إلى وجه الكعبة ، فاستقبل القبلة ، فخط من بين يديه خطاً عَرْضاً ، ثم كبر ، فصلى ؛ والناس يطوفون بين الخط والكعبة .

رواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » .

كذا قال ! ولم أره في الرواية المختصرة من « مسند أبي يعلى » ! وكأنه لذلك لم يورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » لا في « الصلاة » ولا في « الحج » ؛ لكن لم يورده الحافظ ابن حجر أيضاً في « المطالب العالية » ! مع أنه قد نص في المقدمة أنه يستدرك على شيخه الهيثمي ما فاته ذكره في « المجمع » ؛ لأنه يعتمد فيه على الرواية المختصرة . وكذلك لم يورده السيوطي في (مسند أبي محذورة) من « الجامع الكبير » . فالله أعلم .

وإبراهيم هذا ؛ هو ابن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة ، وهو مجهول ، وله حديث آخر في الأذان ؛ له طرق أخرى عن أبي محذورة ، خرجته من أجلها في « صحيح أبي داود » (٥١٥ - ٥٢٢) ، وهو ابن عم إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة ؛ كما صرح الحافظ المزي في « تهذيبه » ، وهو صدوق يخطىء ، وليس هو صاحب هذا الحديث ، وإنما هو الأول ؛ لكنهم لم يذكروا له رواية عن أبيه ، وإنما عن جده عبد الملك ، وقد صرح بسماعه منه في حديث الأذان المشار إليه ، فقوله هنا :

« عن أبيه عن جده » ؛ لعله خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فإن المطبوعة سيئة جداً ؛ فيها أخطاء فاحشة ، فلعل الصواب :

« عن جده عن أبيه » . والله أعلم .

الشاهد الآخر : قال السخاوي عقب الشاهد المتقدم :

« وكذا عند الطبراني من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفي سندهما ضعف ؛ لكنهما من طريقين : إحداهما مرسلة ، والأخرى مقطوعة يتقوى بها حديث أبي هريرة » !

قلت : وفيما قاله نظر من وجوه :

الأول : أن حديث أبي هريرة قَوْلِيٌّ ، كحديث الترجمة ، وحديث أبي يعلى فِعْلِيٌّ ، فشهادته قاصرة ، تدل على شرعية فعل الخط - لو صح - ، وليس على أن النبي ﷺ أمر به . وهذا مما يجب أن يتنبه له في الشواهد .

الثاني : حديث الطبراني لم نقف عليه ولا أورده الهيثمي أيضاً ؛ فإنه من شرطه ؛ لأن الطبراني إذا أطلق العزو إليه فالمراد « المعجم الكبير » له ، كما هو المصطلح عليه عند العلماء ، ومن المؤسف أن الجزء الذي فيه أحاديث أبي موسى - واسمه عبد الله بن قيس - لم يطبع منه .

الثالث : أنه لم يسق لفظه لننظر فيه ؛ أهو فعلي أو قولي ؟

الرابع : قوله : « لكنهما من طريقين . . . » إلخ . لم يتبين لي مراده ؛ فإن الشاهد الأول عن أبي محذورة ، والآخر عن أبي موسى ، فأين الإرسال والانقطاع ، وهذا نقوله إذا فسرنا قوله :

« مقطوعة » بـ « منقطعة » على اصطلاح البعض ، وإلا ؛ فإن كان المراد به « موقوفة على التابعي » على الاصطلاح الآخر ؛ فالأمر أشكلَ .

هذا ؛ وقد ذكر السخاوي قبل ذلك شاهدين آخرين مرفوعين من قوله ﷺ نحو حديث الترجمة ؛ لكن فيهما متروكان ، ولذلكَ لم يعرج السخاوي نفسه عليهما في الاستشهاد بهما . والله أعلم .

٥٥٤٤ - (اللهمَّ ! باركْ لنا في صَاعِنَا و . . . وفي شَامِنَا وفي يَمَنِنَا . فقال رَجُلٌ : يا رسولَ الله ! وفي العراقِ ومِصْرَ ؟ فقال : هناكَ يطلُعُ قرنُ الشيطانِ ، وثَمَّ الزلازلُ والفتن) .

منكر بذكر (مصر) . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٢٦٦) من طريق **أبي فروة يزيد بن محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي** : حدثني **أبي** عن أبيه : حدثني **أبو رَزين الفلسطيني** عن أبي عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : أبو فروة هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم في كتابه (٤ / ٢ / ٢٨٨) بروايته عن جمع غير أبيه ؛ ثم قال :

« كتب إلى أبي وإلي » . ولم يزد !

الثانية : أبوه : محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي ؛ ليس بالقوي .

الثالثة : يزيد بن سنان الرهاوي ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

الرابعة : أبو رزين الفلسطيني ؛ لم أعرفه .

وبالجملة ؛ فهو إسناد واهٍ مظلم ، وذكر مصر في المتن منكر جداً ؛ فقد أخرجه البخاري (٧٠٩٤) ، وأحمد (٢ / ١١٨) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٨٤) من طريق ابن عون عن نافع به . دون ذكر مصر .

ولفظ البخاري وأحمد : (نجدنا) بدل : (عراقنا) ، وهو المراد بـ : (نجدنا) كما كنت بينته في « تخريج فضائل الشام » (الحديث الثامن) .

وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » (١٢ / ٨٤ / ١٢٥٥٣) من حديث ابن عباس ؛ دون ذكر مصر . وبلفظ : « عراقنا » .

٥٥٤٥ - (تَعَيَّشُوا بِنِسَائِكُمْ ؛ فإنَّ الرَّجُلَ يعيشُ مع امرأَتِه أربعينَ سنةً ، فإنْ شاءَ أَفْسَدَهَا ، وإنْ شاءَ أَصْلَحَهَا ، فإنَّ المرأةَ خُلِقَتْ مِن ضِلْعٍ ، إنْ بُلَّ شهرينِ لم يَلِنْ ، وإنْ أُقيمَ لم يستَقِمْ ، فعاشِروهنَّ بأَخلاقِهنَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٨٤ - ٤٨٥) : حدثنا عمرو بن إسحاق : ثنا أبو علقمة نصر بن خزيمة أن أباه حدثه عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ عن ابن عائذ قال : قال المقدام بن معدي كرب : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ نصر بن خزيمة وأبوه لم أعرفهما ، والأول أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٧٣) ، فقال :

« نصر بن خزيمة أبو إبراهيم الحضرمي الحمصي ، روى عن أبيه عن نصر بن علقمة . روى عنه أبو أيوب البهراني سليمان بن عبد الحميد الحمصي » .

ولم يزد على هذا ، وقد روى عنه عمرو بن إسحاق كما ترى ، فهو مجهول الحال .

وأما أبوه خزيمة ؛ فلم يترجمه ابن أبي حاتم ولا غيره ـ فيما علمت ـ ؛ مع أنه ذكره في « التهذيب » في الرواة عن نصر بن علقمة ، فقال :

« روى عنه ابن أخيه خزيمة بن جنادة بن محفوظ نسخة كبيرة » .

وقد روى له الطبراني حديثاً آخر (ص ٤٨٦) بهذا الإسناد ، ووقع فيه :

« أبو علقمة نصر بن خزيمة بن جنادة » .

٥٥٤٦ ـ (وَاكِلِي ضَيْفَكِ ، فإنَّ الضيفَ يَسْتَحِي أن يأكلَ وحْدَهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٨٧) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله عن ابن عائذ عن ثوبان :

أنه جاء إلى النبي ﷺ ، فقدم له طعاماً ، فقال النبي ﷺ لعائشة : . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ فيه مجهولان كما تقدم بيانه آنفاً .

وفي متنه نكارة عندي ؛ لأنه يبعد أن يأمر النبي ﷺ عائشة أن تشارك ضيفها ثوبان في الطعام وهو ليس مَحْرَماً لها . والله أعلم .

٥٥٤٧ ـ (كُلُوا منها ثُلُثاً . يعني : الضَّحَايا) .

منكر . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦١١) : حدثنا عبد الرحمن : ثنا بشر عن أبيه عن الزهري : أخبرني سالم عن أبيه قال : سمعت

رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قا ت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير عبد الرحمن ، وهو ابن جابر الحمصي ؛ كما في حديث قبله عنده ، ولم أجد له ترجمة ، وهو علة هذا الحديث بهذا اللفظ ؛ فإنه منكر ؛ لما يأتي .

وبشر : هو ابن شعيب بن أبي حمزة .

والحديث هكذا ضبط في الأصل : (ثُلُثاً) ، وهو خطأ لا ندري أهو من بعض ناسخي الكتاب ، أم هكذا حدَّث به الحمصي المذكور ؟ وسواء كان هذا أو ذاك فهو منكر ؛ لأن الحديث جاء من طرق عن الزهري بلفظ :

« ثلاثاً » . أي : ثلاث ليال . وليس : « ثُلُثَ الأضحية » . ولا بأس من أن أسوق بعضها :

أولاً : قال أبو عوانة في « صحيحه » (٥ / ٢٣٤) : حدثنا محمد بن عوف وأبو الحسن بن خالد بن خَلِيّ قالا : ثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة عن أبيه عن الزهري . . . (قلت : فساقه بسند آخر عن علي مرفوعاً نحو الآتي ثم قال :) قال : وحدثنا بشر بن شعيب بإسناده الأول عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« كلوا منها ثلاثاً » .

قلت : كذا وقع فيه : (وأبو الحسن) . والمذكور في « التهذيب » وغيره أنه : (أبو الحسين) . ثم وقع فيه : « قال : وحدثنا » ، فلعل الصواب : (قالا) ، كما يدل عليه السباق ، أي : محمد بن عوف ، وأبو الحسين ـ واسمه محمد أيضاً ـ ، وسواء

أكان المعنيَ أحدُهما أم كلاهما ؛ فهو ثقة ، وذلك دليل قاطع على خطأ من نسب إلى بشر بن شعيب أنه قال في هذا الحديث : « ثُلُثاً » ، ويؤكده ما يأتي :

ثانياً : قال إسحاق بن يحيى الكلبي : عن الزهري به بلفظ :

« كلوا منها ثلاثاً . يعني : لحوم الأضاحي » .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧) تحت (باب أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام) ؛ لكن وقع فيه : (ثلثاً) بإسقاط ألف اللام كتابة لا لفظاً ، ككتابة : ﴿ العٰلمين ﴾ في المصحف العثماني . فعلى هذا يرجح أن ما في الأصل كتب كذلك ؛ لكن أخطأ من ضبطه بضم الثاء واللام . والله أعلم .

ثالثاً : رواه ابن أخي ابن شهاب عن عمه ابن شهاب به بلفظ :

« كلوا من الأضاحي ثلاثاً » .

فكان ابن عمر يأكل حتى ينفر من منى من لحوم الأضاحي .

أخرجه البخاري (٥٥٧٤) ، ومسلم (٦ / ٧٩ - ٨٠) ، وأبو عوانة (٥ / ٢٣٢) .

وأخرجه أحمد (٢ / ٩) من طريق ابن عيينة عن الزهري بلفظ :

« لا يأكل من لحم أضحيته فوق ثلاث » .

وبمعناه رواه معمر عن الزهري به .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢ / ٣٤) .

وتابعه : نافع عن ابن عمر به . وزاد :

« وكان عبد الله إذا غابت الشمس من اليوم الثالث لا يأكل من لحم هديه » .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢ / ٨١) .

وهكذا رواه جمع آخر من الصحابة عن النبي ﷺ ، استوعب الكثير منها الطحاوي فساقها بأسانيده ، وبعضها في « الصحيحين » ، وكلها مجمعة على النهي عن أكل لحوم الأضاحي إلا في ثلاثة أيام مما يؤكد خطأ حديث الترجمة بالضبط الذي سبق بيانه .

واعلم أن هذا النهي قد صحت أحاديث تدل على أنه كان لزمن معين ثم نسخ ؛ منها حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعاً :

« . . . ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » مع حديث ابن عمر برقم (١١٥٥) .

وفي معناه أحاديث أخرى عن جابر وغيره ، وهي مخرجة هناك ، وروي نحوه عن ابن عمر نفسه : عند الطبراني (١٢ / ٣٢٠ / ١٣٢٣٥) ؛ لكن فيه يزيد بن أبان ، وهو ضعيف .

٥٥٤٨ - (أُولئكَ قَوْمُنَا . يعني : بني العَنْبَر) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٥٧ / ٧٦٠٤) وفي « مسند الشاميين » (ص ٦٥٥) : حدثنا المقدام بن داود : ثنا حجاج الأزرق : ثنا مبارك بن سعيد عن عمر بن موسى عن مكحول عن أبي أمامة قال :

كنا مع النبي ﷺ ركباناً ، فمررنا بـ (هجمة)[1] فقال :

« لمن هذه » ؟ قالوا : لبني العنبر . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ، أعله الهيثمي بمن ليس هو آفته ، فقال (١٠ / ٤٧) :

« رواه الطبراني عن شيخه المقدام بن داود ، وهو ضعيف ، وقال ابن دقيق في « الإمام » : وُثِّقَ . وبقية رجاله ثقات » .

كذا قال ! وإنما الآفة من عمر بن موسى - وهو الوجيهي الحمصي - ؛ فإنه لم يوثقه أحد ؛ بل قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« هو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً » . وقال أبو حاتم :

« كان يضع الحديث » .

٥٥٤٩ - (كانَ يتعوَّذُ مِنْ مَوْتِ الفَجْأَةِ ، وكانَ يُعْجِبُهُ أن يَمْرَضَ قبلَ أنْ يموتَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٦٠٣) بإسناده المتقدم في الحديث الذي قبله .

قلت : وقد عرفت أن فيه عمر بن موسى الوجيهي ، وأنه كان يضع الحديث .

وقد تابعه : عثمان بن عبد الرحمن عن مكحول به .

---

(١) كذا في « الكبير » و « المجمع » وهو الصواب ، ووقع في « مسند الشاميين » : « بهجرة » . وهو خطأ ، والهجمة من الإبل : قريب من المئة .

أخرجه الطبراني أيضاً فيه (٧٦٠٢) و « مسند الشاميين » أيضاً (ص ٦٥٥) من طريق عمر بن حفص عنه .

قلت : وهذه متابعة واهية لا تسمن ولا تغني من جوع ؛ فإن عثمان بن عبد الرحمن هذا هو الوقاصي المدني ، وهو في الضعف مثل الوجيهي ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ؛ بل قال ابن معين :

« لا يكتب حديثه ، كان يكذب » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث ذاهب » . وقال ابن حبان :

« كان يروي عن الثقات الموضوعات » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٢ / ٣١٨) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عثمان بن عبد الرحمن القرشي ، وهو متروك » .

قلت : وفاته أنه متابع للوجيهي عند الطبراني نفسه ، كما تقدم ، فكان عليه أن ينبه على ذلك .

ثم إن الراوي عن الوقاصي عمر بن حفص - وهو المدني - ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو عند الحافظ مقبول ، وهو غير المدني المؤذن ؛ فهذا فيه لين .

والحديث ؛ أورده الحافظ في « تخريج المختصر » (ق ٧٦ / ١) من رواية الطبراني من رواية الوقاصي فقط ، وقال :

« وهو متروك » .

ذكره في جملة أحاديث في موت الفجأة ، أعلها كلها ؛ غير حديث عبيد بن خالد رفعه مرة ، ومرة لم يرفعه بلفظ :

« مَوْتُ الفجأة أَخْذَةُ أَسَفٍ » . وقال :

« أخرجه أبو داود هكذا ، وسنده صحيح ، وليس في الباب حديث صحيح غيره » .

قلت : وهو مخرج في « المشكاة » (١٦١١) مصححاً ، وبرواية أحمد أيضاً والبيهقي .

٥٥٥٠ ـ (رَحِمَ اللهُ إخواني بقَزْوِينَ ـ يقولها ثلاثاً ـ ! ثم بكى ، فانصبتْ دمُوعُه على خَدِّه ، فَجَعَلتْ تقْطُرُ مِنْ أطرافِ لِحْيَتِه ، فقال أصحابُ رسول الله ﷺ : بِأَبينا وأمهاتِنا ! ما قزوينُ هذه ، ومَنْ إخوانُك الذينَ بها ؛ فإنكَ ذكرتَهُمْ حتى بكيتَ ؟ قال :

قَزْوِينُ بابٌ مِنْ أبوابِ الجنَّة ، وهي قريةٌ يقال لها : (الدَّيْلَمُ) ، وهي اليومَ في يَدِ المشركينَ ، وسيفتَحُهَا الله في آخرِ الزمانِ على أمتي ، فَمَن أدركَ ذلك الزمانَ ؛ فَلْيَأْخُذْ بنصيبِهِ مِنْ فضلِ الرباط بقَزْوِينَ)(*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦٨٣) من طريق أبي نعيم الخراساني عن مقاتل بن سليمان عن مكحول عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال :

(*) خَرَّجَ الشيخُ ـ رحمه الله ـ هذا الحديث فيما سبق من هذه « السلسلة » (برقم ٣٢٤٧) ، وفي كلٍّ من الموضعين زوائد يسيرة على الآخر . (الناشر) .

بينا رسول الله ﷺ ذات يوم قاعداً معنا ؛ إذ رفع بصره إلى السماء كأنه يتوقع أمراً ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا حديث موضوع ، أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٩٣ - هندية) من طريق الطبراني ، وقال :

« مقاتل بن سليمان ؛ كذاب . والراوي عنه أبو نعيم الخراساني : عمر بن صبح ؛ كذاب وضاع أيضاً . قال الرافعي :

وقريب من هذا الحديث : ما روي عن عبد الرحمن بن أبي حاتم أنه أورد بإسناده عن هشام بن عبيد الله عن زافر بن سليمان عن عبد الحميد بن جعفر يرفعه إلى أبي هريرة وابن عباس قالا :

كنا عند رسول الله ﷺ ، فرفع بصره إلى السماء . . . » .

قلت : فذكره بنحوه ، ثم قال السيوطي :

« هذا الإسناد منقطع بين عبد الحميد بن جعفر وبين أبي هريرة وابن عباس . وزافر بن سليمان ؛ قال ابن عدي : لا يتابع على حديثه ، عامة ما يرويه لا يتابع عليه . وقال ابن حبان : كثير الغلط ، واسع الوهم » .

قلت : بقي عليه أن يحط على هشام هذا أيضاً ؛ فقد أورده ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٩٠) ، وتبعه الذهبي فقال في « ضعفائه » (ص ٧١١ / ٦٧٥٤) :

« قال ابن حبان : « كثرت مخالفته للأثبات ، فبطل الاحتجاج به » . ثم روى له حديثين أراهما موضوعين ؛ أحدهما : عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر :

الدجاجُ غَنَمُ فقراءِ أمتي ، والجمعةُ حَجُّهم » .

قلت : لكن تعصيب الجناية في هذا الحديث بالراوي له عن هشام ـ وهو عبد الله (وفي الأصل : محمد ! وهو خطأ) ابن يزيد بن مَحْمِش ـ أولى ؛ لأنه متهم بالوضع ؛ فقد قال ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٥٣) :

« هذا الحديث كذب موضوع ، والحمل فيه على عبد الله بن يزيد ، ويلقب (محمش) » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٨) .

ثم إن حديث الترجمة ذكره السيوطي في « الذيل » (ص ٩٢) من رواية الحافظ أبي العلاء العطار بسنده عن داود بن سليمان الغازي : أنبأنا علي بن موسى الرضى . . . بسنده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً . وقال :

« قال في « الميزان » : داود بن سليمان الغازي ؛ شيخ كذاب ، له نسخة موضوعة عن علي بن موسى الرضى » .

قلت : ومن تساهل السيوطي وتناقضاته العجيبة : أنه مع حكمه على هذا الحديث بالوضع من جميع طرقه ؛ فقد أورده من رواية ابن أبي حاتم المتقدمة عن أبي هريرة وابن عباس معاً ورواية العطار هذه عن علي في كتابه « الجامع الصغير » الذي ادّعى في مقدمته أنه صانه مما تفرد به كذاب أو وضاع ! وقد كنت بينت في مقدمة « ضعيف الجامع وزيادته » أنه لم يستطع الوفاء بهذا الشرط مع الأسف ! وهذا الحديث شاهد جديد على ذلك . والله المستعان .

٥٥٥١ - (لَيْسَ صَغِيرٌ بِصَغِيرٍ مَعَ الإصْرَارِ ، ولَيْسَتْ كَبِيَرةٌ بكَبِيرةٍ مَعَ الاسْتِغْفَارِ ، طُوبى لمنْ وَجَدَ في كتابِهِ يومَ القيامَةِ استغفاراً كثيراً)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٦٨٣) من طريق بشر بن عبيد الراسبي : ثنا أبو عبد الرحمن العنبري عن مكحول عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الراسبي هذا ؛ قال الذهبي :

« كذبه الأزدي . وقال ابن عدي : منكر الحديث عن الأئمة بيِّن الضعف جداً » .

ثم ساق له ثلاثة أحاديث منكرة ، وقال :

« وهذه أحاديث غير صحيحة ، فالله المستعان » . ثم أتبعها بحديث رابع ، وقال :

« وهذا موضوع » .

وبه أعله الحافظ السخاوي في « المقاصد » ، فقال :

« وهو متروك » .

قلت : وشيخه أبو عبد الرحمن العنبري ؛ لم أعرفه .

وللحديث بعض الشواهد دون جملة الاستغفار ، وقد تكلم عليها في « المقاصد » (ص ٤٦٧ / ١٣٠٨) ، فليراجعها من شاء .

---

(١) صحَّحَ الشيخ - رحمه الله - الفقرة الأخيرة منه في « صحيح الجامع » برقم (٣٩٣٠) ، و« صحيح الترغيب والترهيب » برقم (١٦١٨ - ط : المعارف) .

أما الفقرةُ الأولى ، وكذا الوسطى منه ؛ فقد سبقتا برقم (٤٤٧٤ ، ٤٨١٠) من هذا الكتاب . (الناشر) .

٥٥٥٢ - (مَسْأَلَةُ الغَنِيِّ شَيْنٌ في وَجْهِهِ ،[ومَسْأَلَةُ الغَنِيِّ نار ،] إِنْ أُعْطِيَ قليلاً فقليلٌ ، وإن أعطِيَ كثيراً فكثيرٌ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٣٥ / ٩٢٢ - كشف الأستار) ، وأبو الشيخ في « الأقران » (٢ / ١) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٧٥ / ٤٠٠) من طرق عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عمران بن حصين مرفوعاً . وقال البزار - والزيادة له - :

« لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن عمران ، وإسماعيل ليس بالقوي » .

قلت : وهو المكي أبو إسحاق ؛ قال في « التقريب » :

« ضعيف الحديث » .

قلت : وقد خالفه جمع من الثقات ؛ فرووه عن الحسن به ؛ دون الزيادة وما بعدها ، وزادوا :

« يوم القيامة » .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٢٦ ، ٤٣٦) ، والطبراني في « الكبير » (١٨ / ١٦٤ / ٣٦٢) وفي « الأوسط » (٢ / ٢١٦ / ١ / ٨٣٤٢) .

وجوَّد المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣) إسناده !

وفيه نظر ؛ لأن الحسن - وهو البصري - مدلس وقد عنعنه في كل الطرق عنه . لكن هذا القدر من الحديث له شاهد صحيح من رواية ثوبان مرفوعاً ؛ كما بينته في « التعليق الرغيب » .

ثم وجدت لإسماعيل متابعاً ، وهو أبو حمزة العطار قال : ثنا الحسن عن عمران بتمامه دون زيادة البزار .

أخرجه الطبراني (١٨ / ١٦٢ / ٣٥٦) .

وأبو حمزة اسمه إسحاق بن الربيع البصري ؛ ضعفه جمع ، منهم عمرو بن علي قال :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن عدي :

« ومع ضعفه يكتب حديثه » .

وهذان النصان من هذين الإمامين يدفعان قول الحافظ في « التقريب » :

« تُكُلِّم فيه ؛ للقدر » .

وبالجملة ؛ فالحديث بتمامه لا يزال في مرتبة الضعف ؛ لعدم الشاهد .

٥٥٥٣ - (تَوَضَّأَ ﷺ ، فَمَسَحَ أَسْفَلَ الخُفِّ وأَعْلاه) .

منكر بزيادة (الأسفل) . أخرجه أحمد (٤ / ٢٥١) : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا ثور عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة به .

وأخرجه أبو داود (١٦٥) : حدثنا موسى بن مروان ومحمود بن خالد الدمشقي ، والترمذي (١ / ١٦٢ / ٩٧ - شاكر) : حدثنا أبو الوليد الدمشقي - واسمه أحمد بن عبد الرحمن بن بكار البسري ؛ ثقة - ، وابن ماجه (١ / ١٩٥) : حدثنا هشام بن عمار ، وابن الجارود (رقم ٨٤) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤١٩) من طريق عبد الله بن يوسف ، والدارقطني في « سننه » (١ / ١٩٥ /

٦ و ٧) عن داود بن رشيد وعيسى بن أبي عمران ، والبيهقي (١ / ٢٩٠) عن الحكم بن موسى وداود بن رشيد وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٦ / ٩٣٩) عن الهيثم بن خارجة وعبد الله بن يوسف ، وكذا في « مسند الشاميين » (ص ٨٣) ؛ كلهم قالوا : ثنا الوليد بن مسلم به .

إلا أنهم اختلفوا عليه في إسناده :

فمنهم من قال عنه : (عن) في جميع الرواة فيه ، كعبد الله بن يوسف والحكم بن موسى والهيثم بن خارجة .

ومنهم من صرح بالتحديث عن بعضهم ، ثم اختلفوا عليه فيه :

فأكثرهم قال : عنه : ثنا ثور . . . كما في رواية أحمد ، وتابعه محمود بن خالد الدمشقي وأبو الوليد الدمشقي وهشام بن عمار - وهو دمشقي أيضاً - وكذلك وقع في « مسند الشاميين » - عن ابن يوسف وابن خارجة .

وخالفهم جميعاً داود بن رشيد ، فقال : عنه عن ثور بن يزيد : ثنا رجاء بن حيوة . فذكر التحديث بين ثور ورجاء ، وليس بين الوليد وثور .

لكنه في رواية الحلواني عنه قال : (عن رجاء) . فلم يذكر التحديث بين ثور ورجاء ، فهو في ذلك موافق لرواية أحمد والثقات الذين معه .

فتكون روايته هذه أرجح من الأولى التي فيها التحديث بين ثور ورجاء . فتكون شاذة لمخالفته فيها الثقات الذين تابعوه في روايته عن الوليد بن مسلم ، وخالفوه في ذكره التحديث بين ثور ورجاء ، ولم نجد له متابعاً ؛ اللهم إلا ما في « التلخيص » لابن حجر (١ / ١٥٩) ؛ قال :

« وذكر الدارقطني في « العلل » أن محمد بن عيسى بن سُمَيْع رواه عن ثور كذلك » .

قلت : لكن ابن سميع هذا لا يحتج به ؛ كما قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٤ / ١ / ٣٨) ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ولذلك ؛ قال الدارقطني في « العلل » - كما في « نصب الراية » (١ / ١٨١) وغيره - :

« هذا حديث لا يثبت ؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد [قال : حدثتُ عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ] مرسلاً [ليس فيه المغيرة] » .

وما بين القوسين سقط من الأصل ، استدركته من « سنن الدارقطني » . وهو تلقاه عمن قبله ؛ كأحمد والبخاري ؛ كما يأتي .

وقال الأثرم :

« سمعت أحمد بن حنبل يضعّف هذا الحديث ، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن ابن مهدي ، فذكر عن ابن المبارك عن ثور قال : حدثت عن رجاء . . . » فذكر مثل ما تقدم عن الدارقطني[1] .

وتتابع المحدثون الأئمة على إعلال هذا الحديث بعلة الانقطاع ؛ فقال أبو داود عقب الحديث :

« بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء » . وقال الترمذي :

---

(١) ورواه ابن حزم في « المحلى » (٢ / ١١٤) بسنده عن أحمد .

« وهذا حديث معلول : لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم ، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل (يعني : الإمام البخاري) عن هذا الحديث ؟ فقالا : ليس بصحيح ؛ لأن ابن المبارك . . . » إلخ ما تقدم عن الدارقطني ؛ إلا أنه وقع في الترمذي خطأ نبه عليه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على « الترمذي » (١ / ١٦٤) ؛ فراجعه إن شئت .

وقال ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٥٤ / ١٣٥) عقب الحديث عن أبيه :

« ليس بمحفوظ ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح » .

قلت : وفيه إشارة إلى أن في الحديث علة أخرى وهي في متنه ؛ فإن المحفوظ عن المغيرة من طرق كثيرة جداً : أنه ﷺ مسح على الخفين . ليس فيها ذكر الأسفل . بل في بعضها : «على ظاهرهما » . وإسناده حسن صحيح كما كنت بينته في « صحيح أبي داود » (رقم ١٥١ ، ١٥٢) ، ونقل الحافظ في « التلخيص » أن البخاري قال في « التاريخ الأوسط » :

« وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة » .

قلت : ويؤكد ذلك أن عبد الملك بن عمير قد رواه عن ورّاد كاتب المغيرة عن المغيرة ، ولم يذكر أسفل الخف .

كذلك رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر عنه ؛ كما نبه عليه الدارقطني في « العلل » ، وحكاه عنه الحافظ ابن حجر في « النكت الظراف على الأطراف » (٨ / ٤٩٧ ـ ٤٩٨) .

وإسماعيل هذا ؛ وإن كان ضعيفاً ؛ فقد تابعه الحكم بن هشام الثقفي : حدثني

عبد الملك بن عمير به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٠ / ٩٢٣) من طريقين عنه .

والحكم هذا ؛ صدوق ، فالإسناد جيد .

وعزاه أخونا السلفي لأحمد وأبي داود والترمذي ! وهو تساهل منه ، فإنما أخرجوه من الطريق السابقة عن الوليد بن مسلم . . . !

هذا ؛ وإن مما يزيد الأمر تأكيداً : أنه قد روى المسح على الخفين عن المغيرة نحو ستين رجلاً ؛ كما حكاه الحافظ في « الفتح » (١ / ٣٠٧) عن البزار ، ورواه معه من الصحابة أكثر من الثمانين - ومنهم العشرة المبشرون بالجنة - ، ولذلك ؛ صرح جمع من الحفاظ بتواتره عن النبي ﷺ ، وقد ساق أحاديث كثيرين منهم : ابنُ أبي شيبة في « المصنف » (١ / ١٧٥ - ١٨٤) ، ولحديث المغيرة عنده طرق ، وكذلك عند النسائي في « الكبرى » (١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧١ ، ١٠٠ - ١٠١) ، كما استوعب الكثير منها عنه : الطبراني في « الكبير » (٨٥٨ ، ٨٦٤ - ٨٨٢ ، ٨٨٧ - ٨٨٩ ، ٩٤٤ - ٩٤٦ ، ٩٦٣ ، ٩٧١ ، ٩٧٦ ، ٩٨٥ ، ٩٩٠ ، ٩٩٢ - ٩٩٧ ، ١٠٠٠ - ١٠٠٢ ، ١٠٠٥ - ١٠٠٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٨ - ١٠٤١ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٦٢ - ١٠٦٤ ، ١٠٧٨ - ١٠٨١ ، ١٠٨٥) وفي « الأوسط » أيضاً (رقم ٥٢٩ ، ١١٣٣ ، ١٣٠٩ ، ١٣٩٢ ، ٢٠٢٨ ، ٢٨٠٥ ، ٣٢٥٨ ، ٣٥٩٢ ، ٣٦٦٩ ، ٣٧٦٣ ، ٥٢٧٢ ، ٥٤٢٠ ، ٥٤٥٢ ، ٥٥٣٥ ، ٩٠٩٦ ، ٩٢٦٤ - بترقيمي) .

أقول : فعدم ورود زيادة المسح أسفل الخفين في هذه الروايات المتواترة عن الصحابة بصورة عامة ، وعن المغيرة بصورة خاصة إلا في رواية الوليد هذه ؛ فهو مما لا يدع أي شك في شذوذها حسب قواعد علم الحديث الشريف .

وهذا لو كان إسناد الوليد بها صحيحاً ، فكيف وقد أعله الأئمة ـ كما تقدم ـ بالإرسال والانقطاع !

أما الإرسال ؛ فليس مسلماً عندي ؛ لمجيئه موصولاً من طريق عبد الملك بن عمير عن وراد ؛ لكن ليس فيه الزيادة كما سبق بيانه .

وكنت أود أن أفسر قولهم بالإرسال هنا بالانقطاع الذي هو من معانيه عند المتقدمين من علمائنا .

وبه فسره الإمام البغوي في « شرح السنة » (١ / ٤٦٣) ؛ فقد قال بعد أن ذكر الحديث معلقاً :

« والحديث مرسل ؛ لأنه يرويه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة . وثور لم يسمع هذا من رجاء » .

كنت أود أن أفسره بالانقطاع ؛ لكن ظاهر كلامهم المتقدم صريح بأن الإرسال فيه غير الانقطاع ، فهما عندهم علتان .

وثمة علة ثالثة عند أبي حاتم ، وهي في المتن كما سبق بيانه ، وهي علة قادحة كما شرحنا . ومثلها : الانقطاع ، والمقصود به ما بين ثور ورجاء ؛ كما تقدم في رواية ابن المبارك .

وقد أجاب عن هذه العلة ابنُ التركماني في « الجوهر النقي » ، وتبعه أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » ، ثم الشيخ أحمد شاكر في تعليقه ـ وقلده المعلق على « شرح السنة » للبغوي ـ فقالوا ـ واللفظ لأحمد شاكر ـ :

« إن الوليد بن مسلم كان ثقة حافظاً متقناً ، فإن خالفه ابن المبارك في هذه

الرواية ؛ فإنما زاد أحدهما على الآخر ، وزيادة الثقة مقبولة » !

قلت : لقد فات هؤلاء كلهم ـ وبخاصة أحمد شاكر منهم ـ أمران هامّان جداً في هذا الحديث :

الأول : أن قاعدة (زيادة الثقة مقبولة) ليست على إطلاقها عند المحققين من المحدِّثين وغيرهم ؛ بل الصواب الذي صرح به الحافظ ابن كثير وابن حجر وغيرهما : تقييدها بما إذا لم يخالف الثقة من هو أوثق منه أو أكثر عدداً . وإلا ؛ كانت شاذة مردودة ، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن ، ولذلك ؛ اشترطوا في تعريف الحديث الصحيح :

« أن لا يشذ » .

وعلى ذلك جروا في كتب العلل والتخريجات وغيرها ، كما يعلم ذلك من درس ذلك دراسة واعية . ومن لم يتنبه لهذا القيد ، أو لم يأخذ به ؛ كان مضطرباً أشد الاضطراب في التصحيح والتضعيف ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً لا ضرورة للتوسع في ذكرها ، وحسبك الآن ـ مثلاً ـ هذا الحديث ؛ فقد أعله ابن حزم بمخالفة الوليد بن مسلم لعبد الله بن المبارك ، تابعاً في ذلك الإمام أحمد وغيره ممن سبق ذكرهم ، فأصاب ؛ لكنه لم يشعر أنه خالف قاعدته التي قررها في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » ، وهي الأخذ بزيادة الثقة مطلقاً ؛ فقال (٢ / ٩٠ ـ ٩٦) :

« إذا روى العدل زيادة على ما روى غيره ، فسواء انفرد بها ، أو شاركه فيها غيره ، مثله أو دونه أو فوقه ؛ فالأخذ بتلك الزيادة فرض . . . » !

وفي هذا الحديث يقول في « المحلى » :

« أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين . . . » .

ثم ساق بإسناده إلى أحمد روايته عن عبد الله بن المبارك عن ثور قال : حُدِّثت عن رجاء . . . إلخ ؛ كما تقدم ، ليس له دليل على التخطئة سوى مخالفته لابن المبارك الذي هو أحفظ من الوليد . فأصاب تفريعاً وأخطأ تأصيلاً ؛ بخلاف أحمد شاكر ؛ فإنه مع تأييده لابن حزم في قاعدته المذكورة في كتابه « الباعث الحثيث » (ص ٦٨) خالف المحدثين جميعاً ؛ فقدم رواية الوليد على رواية ابن المبارك ! فأخطأ تأصيلاً وتفريعاً !!

والأمر الآخر : أن الرواة اختلفوا على الوليد بن مسلم في مكان تصريحه بالتحديث في إسناد هذا الحديث ؛ فمنهم من ذكره بينه وبين ثور بن يزيد ، ومنهم من ذكره بين ثور ورجاء بن حيوة .

فهو إسناد مضطرب ، والمضطرب من أقسام الحديث الضعيف ؛ إلا إذا ترجَّحت رواية على أخرى ، وكانت الرواية الراجحة سالمة من علة أخرى تستوجب ضعفها .

وليس الأمر كذلك هنا ؛ فقد بينا في مطلع هذا التخريج أن الرواية الراجحة إنما هي التي صرح فيها الوليد بالتحديث بينه وبين شيخه ثور بن يزيد ، ولم يصرح بذلك بين ثور ورجاء ، بل عنعنه ، وأنت إذا تذكرت أن الوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية ؛ علمت أن الحديث يضعف بهذه العنعنة وحدها ، فلا يكفي تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه ؛ بل لا بد أن يصرح به بين شيخه وشيخ شيخه أيضاً ، ولهذا ؛ قال الحافظ في « تخريج المختصر » (ق ٢١ / ٢) في حديث آخر :

« وإسناده على شرط الصحيح ؛ فقد صرح الوليد بالتحديث له ولشيخه ، فأُمِنَ

التدليسُ والتسويةُ » .

فكيف إذا انضم إلى ذلك تصريح الإمام ابن المبارك بالانقطاع في هذا الموضع نفسه؟!

(فائدة) : قال عبد الله بن أحمد في « مسائله » (ص ٣٣ ـ طبع المكتب الإسلامي) :

« سمعت أبي سئل عن المسح كيف هو ؟ قال :

خططاً بالأصابع ؛ كذا سمعنا . وأشار بيده ، وكان أبي لا يذهب إلى أن يمسح أسفل الخفين » .

قلت : وهذا مما يؤكد ضعف الحديث عند أحمد كما لا يخفى .

٥٥٥٤ ـ (كانَ قَبْلَ أن يبْني المسْجِدَ يُصَلِّي إلى خَشَبَةٍ ، فلما بنَى المسجدَ بُنِيَ له مِحْرَابٌ ، فتقدَّم إليه ، فَحَنَّتِ الخشَبَةُ حَنِينَ البعيرِ ، فَوَضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَهُ عليها ، فسَكَنَتْ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦ / ١٥٥ / ٥٧٢٦) عن عبد المهيمن ابن عباس بن سهل بن سعد : حدثني أبي عن جدي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبد المهيمن ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ليس بقوي » .

قلت : والسند إليه صحيح ، فهو من منكراته ؛ لأن قصة الخشبة وحنينها

صحيحة مشهورة من رواية جمع من الصحابة ، إن لم تكن متواترة لكثرة طرقها وتعدد مخارجها ، وفيها كلها أن ذلك كان حين اتُّخِذَ المنبر للنبي ﷺ وانتقل في خطبته من الخشبة إليه ، وليس فيها ذكر للمحراب مطلقاً ! فهو من أوهام عبد المهيمن بن عباس ، وكأنه كان يضطرب في روايته لهذه القصة .

فقد أخرجها ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٢٥١) ، والطبراني أيضاً (٥٧٢٧) من طريقين آخرين عن عبد المهيمن به مختصراً بذكر المنبر ؛ دون حنين الخشبة .

وكذلك رواه عبد الله بن عمر العمري عن العباس بن سهل به ؛ أتم منه .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٣٧) ، وعنه الطبراني (٥٧٣٢) .

وتابعهما سعد بن سعيد بن قيس عن عباس بن سهل به مطولاً ، وفيه ذكر المنبر والحنين .

أخرجه ابن سعد والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ٥٥٩) بإسناد جيد على شرط مسلم .

وتابعه على قصة المنبر : أبو حازم بن دينار عن سهل بن سعد به ، وفيه صلاته ﷺ على المنبر ، وفيه :

فلما فرغ ؛ أقبل على الناس ، فقال :

« أيها الناس ! إنما صنعت هذا لتأتموا بي ، ولِتَعْلَمُوا صلاتي » .

أخرجه البخاري (٩١٧) ، ومسلم (٢ / ٧٤) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١٥٢١ و ١٥٢٢) ، وابن سعد (١ / ٢٥٢ - ٢٥٣) ، وأحمد (٥ / ٣٣٩) ، والطبراني (٥٧٥٢ ، ٥٧٩٠ ، ٥٨٨١ ، ٥٩١٣ ، ٥٩٧٧ ، ٥٩٩٢) ، وأبو نعيم في

« الدلائل » (ص ٣٤٣) من طرق عن أبي حازم به .

وفي بعض طرقه عند الطبراني :

« فلما جَلَسَ عليه ؛ حَنَّتِ الخشبةُ التي كان يقومُ عليها ، فجاءَ فوضعَ يدَهُ عليها حتى سَكَنَتْ » .

وهي زيادة صحيحة ثابتة في رواية بعض الصحابةِ المشار إليهم آنفاً ، وهي عند أبي نعيم أيضاً في « دلائل النبوة » (ص ٣٤٣) مثل رواية الطبراني ، والدارمي (١ / ١٩) مختصراً ، ومعناها أشار إليه أحمد في روايته بلفظ :

« فقيل لسهل بن سعد : هل كان من شأن الجِذْعِ ما يقول الناس ؟ قال : قد كان منه الذي كان » .

وإسناده صحيح على شرط مسلم .

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد أفاض في « تخريج المختصر » في تخريج حديث حنين الخشبة والمنبر بأسانيده عن جمع من الصحابة (ق ٥٢ / ١ ـ ٥٧ / ٢) ، ونقل عن البيهقي أنه قال :

« أمره ظاهر ، نقله الخلف عن السلف ، وإيراد الأحاديث فيه كالتكلّف . يعني لشدة شهرته . وهو كما قال ؛ فقد وقع لنا من حديث :

١ ـ عبد الله بن عمر

٢ ـ وعبد الله بن عباس

٣ ـ وأنس بن مالك

٤ ـ وجابر بن عبد الله

٥ ـ وسهل بن سعد

٦ ـ وأبي بن كعب

٧ ـ وأبي سعيد

٨ ـ وعائشة

٩ ـ وأم سلمة » .

ثم أفاض في تخريجها وذكر طرقها وألفاظها ، وكلها ليس فيها ذكر المحراب ، فثبتت نكارته ، ولا يصح في المحراب وأنه كان في مسجده ﷺ حديثٌ ، وللسيوطي في ذلك رسالة نافعة مطبوعة . فلتراجع .

٥٥٥٥ ـ (لولا أنَّ بني إسرائيلَ قالُوا : ﴿ وإنَّا إنْ شاءَ الله لَمُهْتَدُونَ ﴾ ؛ ما أُعْطُوا أبداً ، ولو أنهم اعْتَرَضُوا بَقَرَةً من البَقَرِ فذَبَحُوها ؛ لأجْزَأَتْ عنهم ، ولكن شَدَّدُوا فشدد اللهُ عليهم) .

منكر . أخرجه ابن مردويه في « تفسيره » ـ كما في « تفسير ابن كثير » ، و « تخريج المختصر » لابن حجر (ق ١٧٢ / ١) ـ من طريق سرور بن المغيرة بن أخي منصور بن زاذان عن عباد بن منصور عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه البزار في « مسنده » (ق ٢٠٠ / ٢ ـ كشف الأستار) ، وتمام في « الفوائد » (١٢ / ٢) ومن طريقه ابن حجر وابن أبي حاتم من طريق أبي سعيد

الحداد أحمد بن داود : ثنا سرور بن المغيرة به مختصراً . وقال البزار :

« لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ فيه علل ثلاثة :

الأولى : عنعنة الحسن البصري .

الثانية : ضعف عباد بن منصور وعنعنته أيضاً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، رمي بالقدر ، وكان يدلس ، وتغير بآخره » .

وبه أعله الحافظ في « تخريج الكشاف » ؛ لكنه أجمل القول فيه ، فقال (٤ / ٨) :

« وفي سنده عباد بن منصور ، وفيه ضعف » .

الثالثة : سرور بن المغيرة ؛ ليس بالمشهور ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الجرح » (٢ / ١ / ٣٢٥) برواية الحداد هذا عنه ، وقال عن أبيه :

« شيخ » ! ولم يزد ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« ذكره الأزدي وتكلم فيه » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! وهو عمدة الهيثمي في توثيقه بقوله في « المجمع » (٦ / ٣١٤) :

« رواه البزار ، وفيه عباد بن منصور ، وهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » !

على أن أبا سعيد الحداد هذا تركه أبو حاتم وغيره ؛ فقال ابنه (١ / ١ / ٥٠)

عنه وعن أبي زرعة :

« أدركناه ، ولم نكتب عنه » .

لكن وثقه ابن معين وابن سعد ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٣ / ١٣٩) ، فالعلة ممن فوقه ، لا سيما وقد توبع ؛ كما يشعر بذلك قول ابن كثير بعد أن ذكره من طريقه :

« ورواه الحافظ ابن مردويه في « تفسيره » من وجه آخر عن سرور بن المغيرة . . . » إلخ . ثم قال عقبه مبيناً ضعفه :

« وهذا حديث غريب من هذا الوجه ، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة ، كما تقدم مثله عن السدي » .

ولذلك ؛ فإنه قد أساء الشيخ الصابوني كل الإساءة حين أورد الحديث في « مختصره » (١ / ٧٧) ! فأوهم القراء بذلك أنه صحيح كما نص عليه في المقدمة ! على ما كنت شرحت ذلك في مقدمة المجلد الرابع من « الصحيحة » ، ثم زاد في الإيهام بحذفه تضعيف ابن كثير إياه ، واقتصاره على تخريج الحديث فقط في حاشيته ! فهذا أسلوب جديد منه في الكذب على رسول الله ﷺ وعلى العلماء ! فليُضَم إلى ما كنت ذكرته عنه هناك . والله المستعان .

ثم إن الحديث قد أخرجه ابن حجر بسند صحيح عن عَبيدة بن عمرو السَّلماني قال :

كان في بني إسرائيل رجل عقيم . . . القصة ، وفيها الحديث بنحوه موقوفاً عليه ، فهو من الإسرائيليات ، قال ابن حجر عقبها :

« ورواه عمرو بن الأزهر عن هشام بن حسان ، فقال : عن محمد بن سيرين عن عبيدة وأبي هريرة . ذكره الدارقطني في « العلل » ، وقال : وهم عمرو في ذكر أبي هريرة .

قلت (هو ابن حجر) : وهو ضعيف جداً ؛ لكن له طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعة متصلة مختصرة . . . » .

قلت : ثم ساق حديث الترجمة .

وعمرو بن الأزهر هذا ؛ له ترجمة سيئة جداً في « الميزان » و « لسانه » ، حتى قال الإمام أحمد :

« كان يضع الحديث » . وقال يحيى :

« كان كذاباً ضعيفاً » . وقال أبو سعيد الحداد المتقدم :

« كان يكذب مجاوبة . . . لا أكثر في المسلمين مثله » .

٥٥٥٦ - (لِدُوا للمَوْتِ ، وابْنُوا لِلْخَرَابِ) .

ضعيف . وهو قطعة من حديث أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٧ / ٣٩٦ / ١٠٧٣١) من رواية موسى بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولى الزبير رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« ما من صباح يصبح على العباد إلا وصارخٌ يصرخُ : لِدوا للموت ، واجمعوا لِلْفَنَاء ، وابنوا للخرابِ » .

وضعفه الحافظ ابن حجر في « تخريج المختصر » بقوله (ق ٢٠٢ / ١) :

« هذا حديث غريب ، وموسى وشيخه ضعيفان ، وأبو حكيم مجهول ، وقد أخرج الترمذي من طريق موسى هذا بهذا الإسناد حديثاً غير هذا واستغربه » .

قلت : يشير إلى الحديث المتقدم (٤٤٩٦) بلفظ :

« ما من صباح يصبح العبد إلا ومناد ينادي : سبحان الملك القدوس » .

وقد بينت هناك أن محمد بن ثابت هذا ليس هو البناني الضعيف ، وإنما هو آخر مجهول تفرد بالرواية عن أبي حكيم وعنه موسى بن عبيدة ، ولا هو أيضاً محمد بن ثابت العبدي كما وقع في ترجمة أبي حكيم هذا من « تهذيب التهذيب » لابن حجر ! وكأنه سبق قلم منه ؛ فإنه ليس في « تهذيب المزي » : (العبدي) .

ومن الغريب أن يتتابع المخرجون لهذا الحديث على تقليد الحافظ ابن حجر في تضعيفه في « تخريج المختصر » لمحمد بن ثابت هذا دون أن يتنبهوا أنه واهم في ذلك ، وأنه المجهول الذي صرح به في « التقريب » ! كالحافظ السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٣٣٢ / ٨٥٥) ، وعلي القاري في « الموضوعات الكبرى » (ص ٢٧٧ - تحقيق الصباغ) ، والمناوي في « فيض القدير » ، والشيخ الحوت في « أسنى المطالب » (ص ١٦٨) ، و العجلوني في « كشف الخفاء » وغيرهم !! والله المستعان .

ومن المفارقات العجيبة التي وقفت عليها في هذا الحديث قول الزرقاني في « مختصر المقاصد الحسنة » (١٥٧ / ٧٩١) إنه حديث صحيح ! وهذا مما لم يقله أحد قبله ، وأظنه أُتِيَ من ظاهر كلام السخاوي في حديث أبي هريرة الآتي كشاهد لهذا .

ويقابل هذا ما نقله الشيخ القاري - وقلده الشيخ القاوقجي في « اللؤلؤ المرصوع » (ص ٦٢) - عن الإمام أحمد أنه قال في حديث الترجمة :

« هو مما يدور في الأسواق ! ولا أصل له » !

وفي صحة هذا النقل عن الإمام أحمد نظر عندي ؛ لسببين :

الأول : أنني لم أره في شيء من المصادر القديمة المعتمدة .

والآخر : أن المروي عن الإمام أحمد أنه قال :

أربعة أحاديث تدور على رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل . . . فذكرها ، وليس منها حديث الترجمة . رواه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٣٦) بسنده عنه .

ومع ذلك ؛ فقد قال الحافظ العراقي في « التقييد والإيضاح » (ص ٢٢٣) - وأقره السيوطي في « اللآلي » - (٢ / ١٤٠) :

« لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد ؛ فإنه أخرج حديثاً منها في « المسند » . . . » إلخ ، فراجعه إن شئت ؛ فإنه لم يتعرض لنقده من حيث إسناده . فلينظر .

هذا ؛ وقد روي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

« إن ملَكاً بباب من أبواب الجنة يقول : مَنْ يُقْرِضُ اليوم ؛ يُجْزَ غداً . . . » . الحديث .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) ، وابن حبان (٨١٥) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٨ / ٣٨٠ / ٨٩٣٥ - الحرمين) من طرق عن حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عنه به ؛ دون حديث الترجمة . ومن هذا الوجه : أخرجه النسائي في « الكبرى » ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٦٩ / ٢ / ٩٠٩٨) وقال :

« تفرد به حماد » .

قلت : وهو ثقة إمام ، ولذا ؛ قال الحافظ في « تخريج المختصر » :

« حديث صحيح » .

قلت : وهو في « الصحيحة » (٩٢٠) من رواية ابن حبان .

وقبله من رواية الشيخين من طريق أخرى عن أبي هريرة نحوه .

وله في « الأوسط » طريق أخرى عن أبي هريرة مختصراً ؛ لكن فيه (٢ / ١٦٤ / ١ / ٧٥٠٨) و (٧ / ٢٣٦ / ٧٣٧٤ - حرمين) داود بن الزبرقان ؛ وهو متروك .

ثم قال الحافظ :

« وأخرجه البيهقي في « الشعب » [١٠٧٣٠] من رواية مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة به ، وزاد :

وإن ملكاً بباب آخر يقول : يا أيها الناس ! هَلُمُّوا إلى ربكم ؛ فإن ما قَلَّ وكفى خير مما كثر وألهى . وإن ملكاً بباب آخر ينادي : يا بني آدم ! لدوا للموت ، وابنوا للخراب » .

قلت : سكت عنه الحافظ ؛ لظهور علته ؛ فإن مؤملاً هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : فمثله لا يحتَجُّ به عند التفرد ، فكيف وقد خالف الثقات وزاد عليهم في حديثهم ما ليس فيه ، فتكون زيادته منكرة .

والحديث ؛ ذكره السخاوي من رواية البيهقي عن مؤمل بن إسماعيل به ، وقال :

« وهو عند أحمد والنسائي في « الكبرى » بدون الشاهد منه ، وصححه ابن حبان ثم شيخنا » .

وعلى ضوء تخريجنا السابق يتبين أنه يعني الحديث بدون الشاهد ؛ خلافاً لما فهمه الزرقاني في « مختصره » فصحح الشاهد كما سبق .

٥٥٥٧ - (إن الرجلَ ليكونُ مِنْ أَهْلِ الصَّلاةِ والزكَاةِ والحَجِّ والعُمْرَةِ والصيامِ والجهادِ - حتى ذَكَرَ سهام الخير - ؛ وما يُجْزَى يومَ القيامةِ إلا بقدر عَقْلِهِ) .

باطل . أخرجه أبو أمية الطرسوسي في « مسند ابن عمر » (٢٠٤ / ١ - ٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (ص ٤١٦) ، وابن حبان أيضاً (٣ / ٤٠) ، وابن أبي الدنيا في « العقل وفضله » (ص ١٢) ، و مشرق بن عبد الله الفقيه في « حديثه » (ق ٦٠ / ١) ، والخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٧٩) ، والواحدي في « تفسيره » (٤ / ١٥٦) ، وابن عساكر في « تاريخه » (٩ / ٤٥٨ / ٢) ، وابن الجوزي في

« منهاج القاصدين » (١ / ٢١ / ٢) وفي « الموضوعات » (١ / ١٧٢) من طريق الخطيب ؛ كلهم عن منصور بن صقير الجزري : حدثنا موسى بن أعين عن عبيد الله ابن عمرو عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به . وقال العقيلي :

« منصور هذا في حديثه بعض الوهم ، ولا يتابع عليه » . وقال ابن حبان :

« يروي عن موسى بن أعين وعبيدالله بن عَمر [و] المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث ليس بصحيح ، قال ابن حبان : . . . » إلى آخر كلامه .

ثم قال ابن حبان :

« وهذا خبر مقلوب تتبعته مرة ؛ لأن أجد لهذا الحديث أصلاً أرجع إليه ، فلم أره ؛ إلا من حديث إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر . وإسحاق بن أبي فروة ليس بشيء في الحديث ، وعبيد الله بن عَمرو سمع من إسحاق بن أبي فروة ، فكأن موسى بن أعين سمعه من عبيد الله بن عمرو في المذاكرة عن إسحاق بن أبي فروة فحكاه . فسمعه منصور عنه فَسقط عليه إسحاق بن أبي فروة ، فصار : عبيد الله عن نافع ! » .

قلت : قد وصله العقيلي من طريقين عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن نافع به ، وقال :

« هذه الرواية بهذا الحديث أشبه ، وابن أبي فروة أحمل » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال أبو زرعة وغيره ، فهو آفة الحديث ، وقد أسقطه منصور بن صقير ، فإن كان فعل ذلك عمداً ؛ لزم إلحاقه بالمدلسين تدليس التسوية ،

ولم يورده أحد فيهم فيما علمت ؛ حتى ولا الحافظ في « طبقات المدلسين » ، ولعل ذلك لعدم ظهور تعمده لإسقاطه ، والله أعلم .

والحديث ؛ قال ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ١٢٩) :

« سمعت أبي سئل عن حديث رواه منصور . . . (فذكره وقال :) قال أبي : سمعت ابن أبي الثلج (اسمه محمد بن عبد الله بن إسماعيل - من شيوخ البخاري -) يقول : ذكرت هذا الحديث ليحيى بن معين فقال : هذا حديث باطل ؛ إنما رواه موسى بن أعين عن صاحبه عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، فرُفع إسحاق من الوسط فقيل : موسى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر . قال أبي : وكان موسى وعبيد الله ابن عمرو صاحبين يكتب بعضهما عن بعض ، وهو حديث باطل في الأصل .

قيل لأبي : ما كان منصور هذا ؟ قال : ليس بقوي ، كان جندياً ، وفي حديثه اضطراب » .

قال ابن أبي حاتم :

« حدثنا ابن أبي الثلج قال : كنا نذكر هذا الحديث ليحيى بن معين سنتين أو ثلاثاً فيقول : « هو باطل » ، ولا يدفعه شيء ، حتى قدم علينا زكريا بن عدي فحدثنا بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة ، فأتيناه فأخبرناه ، فقال : هذا بابن أبي فروة أشبه منه بعبيد الله بن عمرو » .

قلت : وزكريا بن عدي وهو أخو يوسف ؛ ثقة جليل يحفظ ، احتج به مسلم ، وقد ساق الإسناد على وجهه ، فساعد على الكشف عن علته التي لما وقف ابن معين عليها أكد قوله ببطلان الحديث ، وتبعه على ذلك العقيلي وأبو حاتم وابن

حبان وغيرهم كما تقدم ، ولعله أحد الطريقين المشار إليهما آنفاً عند العقيلي ، وليس كتابه بين يدي - وهو من مخطوطات الظاهرية العامرة - لأتأكد من ذلك(*) ، ولكنه قد توبع أيضاً . فقال الخطيب عقب قول أبي حاتم المتقدم :

« قلت : وقد روى حديث موسى بن أعين : بقية بن الوليد عن عبيد الله ابن عمرو عن إسحاق بن عبد الله ؛ كما ذكر يحيى بن معين ؛ إلا أنه خالفه في المتن » .

ثم ساقه بإسناده عن موسى بن سليمان : حدثنا بقية : حدثنا عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة به ، بلفظ :

« لا تعجبوا بإسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة عقله » .

لكن موسى بن سليمان هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صالح الحديث ؛ إلا عن بقية » .

قلت : لأنه تلقن في حديث رواه ابن عدي في « مقدمة الكامل » (ص ٦٣) عن شيخه محمد بن حاتم الهزهاز المنبجي ، فقال الشيخ في موسى :

« لقنوه - أصحاب الحديث - فتلقن ، ثم رجع عنه » .

لكني لم أجد لهذا الشيخ ترجمة ، وقد ذكر الذهبي في « التذكرة » جماعة بهذا الاسم (محمد بن حاتم) ، ليس فيهم هذا . والله أعلم .

(*) لا يشوشُ على كلام شيخنا الألباني - رحمه الله - هذا أنه ذكر « ضعفاء العقيلي » قبل ذلك - وبعد - ونقل عنه ؛ لأنه - كما هو معلوم عن شيخنا - يخرِّج الحديثَ ، ثم يتركُهُ ، ويرجعُ إليه بعد ذلك مراتٍ ومراتٍ مُضيفاً وحاذفاً ، فلعلَّه كتبَ هذا لاحقاً ؛ خاصة أنه تُوفي قبل تهيئة الكتابِ للطبع . (الناشر) .

وقد توبع بقية على هذا اللفظ ؛ فأخرجه ابن أبي الدنيا (ص ١١) ، والعقيلي (ص ٣٦ ، ٤١٦) ، وابن عدي (ق ١٥ / ١) ، والحكيم الترمذي في « الرياضة » (٣٦٨) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (ق ٧٩ / ١ - ٢) من طريق خالد بن حيان عن عبيد الله بن عمرو . وقال بعضهم في لفظه :

« لا يعجبنَّكم إسلام امرئ . . . » إلخ . وقال العقيلي :

« منكر ، لا يتابع عليه ابن أبي فروة » .

قلت : قد رواه ابن عدي (١٠٥ / ١) من طريق حبيب بن رزيق : ثنا ابن أبي ذئب ومالك بن أنس عن نافع به . وقال :

« هذا باطل عن مالك وابن أبي ذئب ؛ حبيب هذا يضع الحديث ، وإنما يروي هذا عبيد الله بن عمرو الرقي عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع ، وإسحاق متروك الحديث » .

ثم إن بقية بن الوليد قد اتهم بالتدليس في هذا الحديث تدليس التسوية ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « العلل » أيضاً (٢ / ١٥٤) :

« سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية قال : حدثني أبو وهب الأسدي قال : حدثنا نافع عن ابن عمر [عن النبي ﷺ قال] : « لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه » . قال أبي :

هذا الحديث له علة قلَّ من يفهمها : رواه عبيد الله بن عَمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية كنى عبيد الله بن عمرو ونسبه إلى بني أسد ؛

لكيلا يفطن له ، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا .

وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية عن أبي وهب : « حدثنا نافع » ؛ فهو وهم ، غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ، ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط وتكنيته عبيد الله بن عمرو ، فلم يتفقد لفظة بقية في قوله : « حدثنا نافع » أو : « عن نافع » » .

قلت : يتلخص من كلامه أمران :

١ - أن بقية كان يدلس الشيوخ والأسماء .

٢ - اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، كالوليد بن مسلم .

أما الأول ؛ فهو من المسلم به ؛ فقد ذكر ذلك عنه كثير ممن ترجم له من الأئمة ، القدامى منهم والمحدَثين ؛ لكن في شيوخه ، وليس في شيوخهم ، منهم الحافظ يعقوب الفسوي ؛ فقال في « المعرفة والتاريخ » (٢ / ٤٢٤) :

« وبقية يقارب إسماعيل والوليد في حديث الشاميين ، وهو ثقة إذا حدث عن ثقة ، فحديثه يقوم مقام الحجة ، يذكر بحفظ ؛ إلا أنه يشتهي المُلَح والطرائف من الحديث ، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف ، وكان يشتهي الحديث ، فيكني الضعيف المعروف بالاسم ، ويسمي المعروف بالكنية باسمه . وسمعت إسحاق بن راهويه قال : قال ابن المبارك : أعياني بقية ! كان يكني الأسامي ، ويسمي الكنى ، قال : حدثني أبو سعيد الوحاظي ، فإذا هو عبد القدوس .

وقد قال أهل العلم : بقية إذا لم يُسَمِّ الذي يروي عنه وكناه ؛ فلا يسوى حديثه شيئاً » .

ورواه عنه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٢٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ، ٢١٢ - ٢١٣) ، وتجد عندهما روايات أخرى في ذلك عن ابن معين وغيره .

وأما الآخر - وهو اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية - ؛ فما أعتقد أن ذلك صح عنه ، وذلك لأمور :

أولاً : أن استدلال أبي حاتم برواية إسحاق بن راهويه عن بقية - إن كانت محفوظة - لا تنهض بذلك ؛ لأن فيها تصريح أبي وهب - شيخ بقية - بالتحديث عن نافع ، وكذلك صرح بقية بالتحديث عن أبي وهب ، فهي رواية مسلسلة بالتحديث ، فأين التدليس المدَّعى ؟! والمدلس إذا أسقط من الإسناد راوياً - سواء كان شيخه أو شيخ شيخه - ؛ رواه بصيغة توهم السماع ؛ كأن يقول : قال فلان ، أو : عن فلان ، ونحوه . فلو قال مكان ذلك : سمعت ، أو : حدثني ، أو نحو ذلك مما هو صريح في الاتصال ؛ كان كذباً ، وسقطت به عدالته[1] ، وبقية صدوق اتفاقاً ، وقد قال أبو زرعة :

« ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين ، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق ، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة » ؛ كما رواه عنه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٣٥) ، وتقدم نحوه عن يعقوب الفسوي .

ولذلك ؛ اضطر أبو حاتم إلى توهيم الإمام إسحاق بن راهويه في الإسناد : (حدثنا نافع) ؛ لتصوره الانقطاع بين أبي وهب ونافع ؛ الناتج من إسقاط بقية لابن أبي فروة من بينهما ! وإذا جاز مثل هذا التوهيم منه ، أفلا يجوز لغيره أن يقول :

---

(١) انظر « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » للعلائي (ص ١١٣) .

لعل الإسقاط المذكور كان من أبي حاتم مجرد دعوى ؛ فإن بقية قد ذكر ابن أبي فروة في إسناد الحديث كما تقدم في رواية موسى بن سليمان ، على ما فيها من الكلام الذي سبق بيانه ؟! وعلى افتراض سقوطه في رواية ابن راهويه عن بقية ؛ فليس هناك دليل على أنه كان مقصوداً من بقية ، فيمكن أن يكون وهماً منه كما تقدم مثله في أول هذا التخريج من منصور بن صقير ، وذلك لا يبرر اتهامه بتدليس التسوية كما لا يخفى على الناقد البصير بهذا الفن الشريف ، بل ويمكن أن يكون الإسقاط المدعى من غير بقية ؛ فقد أشار إلى ذلك الحافظ في « النكت على ابن الصلاح » ، فقال (٢ / ٦٢٢) :

« تنبيه آخر : ذكر شيخنا ممن عرف بالتسوية جماعة ، وفاته أن ابن حبان قال في ترجمة بقية : إن أصحابه كانوا يسوون حديثه » .

قلت : ذكر ذلك ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٠ - ٢٠١) بعد أن صرح بأن بقية كان مدلساً يسقط الضعفاء من شيوخه بينه وبين شيوخهم الثقات ، فقال :

« فرأيته ثقةً مأموناً ، ولكنه كان مدلساً ؛ سمع من عبيد الله بن عمرو وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة ، ثم سمع عن أقوام متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك ؛ مثل المجاشع بن عمرو ، والسري بن عبد الحميد ، وعمر بن موسى المَيتمي[1] وأشباههم ، وأقوام لا يعرفون إلا بالكنى ، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء ، وكان يقول : قال عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقال مالك عن نافع ، فحملوا عن بقية عن عبيد الله ، وبقية عن

---

(١) الأصل : (المثْيمي) وهو خطأ ! والتصحيح من « تاريخ ابن عساكر » و « تهذيب المزي » وغيرهما ، وهو نسبة إلى (ميتم) : قبيلة من حمير .

مالك ، وأسقط الواهي بينهما ، فالتزق الموضوع ببقية ، وتخلص الواضع من الوسط .

وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه ، فالتزق ذلك كله به » .

قلت : هذا كله كلام ابن حبان رحمه الله ، وهو صريح في تبرئته من تدليس التسوية ، وأن ذلك كان من بعض تلاميذه . ولعل هذا هو سبب إعراض كل من ترجم عن رميه بهذا النوع من التدليس ، وبخاصة المتأخرين منهم الذين أحاطوا بكل ما قيل فيه من مدح وقدح من الأئمة المتقدمين ، واقتصروا على وصفه بتدليس شيوخه فقط ، فقال الذهبي في كتابه « الكاشف » :

« وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات ، وقال النسائي : إذا قال : (ثنا) و : (نا) ؛ فهو ثقة » .

وهذا الحافظ ابن حجر ؛ لما أورده في « طبقات المدلسين » ؛ لم يزد على قوله :

« وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين ، وصفه الأئمة بذلك » .

أورده في « المرتبة الرابعة » ، وهي التي يورد فيها :

« من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ؛ لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل ؛ كبقية بن الوليد » . كما قال في مقدمة الرسالة .

قلت : فلم يرمه لا هو ولا الذهبي بتدليس التسوية ، وقوله فيما تقدم نقله عنه في « النكت » : « ذكر شيخنا . . . » إنما يعني به الحافظ العراقي ؛ فإنه لما ذكر في كتابه « التقييد والإيضاح » (ص ٧٨ ـ الحلبية) تدليس التسوية ، ضرب على

ذلك مثالاً هذا الحديث نقلاً عن « العلل » لابن أبي حاتم ، وكان نقله عنه باختصار تبعه عليه السيوطي في « التدريب » (١ / ٢٢٤ ـ ٢٢٥) ، وذلك ؛ أنهما لم ينقلا عنه قوله المتقدم : « وأما ما قال إسحاق في روايته . . . » إلخ . وبناء على ذلك تصرفا فيما نقلاه عنه ، فقالا : « عن نافع » بدل : « حدثنا نافع » ، وهو تصرف غير مرضي[1] ؛ لأنه خلاف ما وقع في رواية ابن راهويه عند أبي حاتم ولا يجوز تغييره إلا بالبيان كما فعل أبو حاتم في تمام كلامه ، فاختصارهما إياه من الاختصار المخل كما هو ظاهر ، ويكفي العاقل دليلاً على ذلك أن هذا التحقيق الذي أجريناه على كلامه ما كان بإمكاننا ذلك لو لم نقف عليه في « العلل » واعتمدنا فقط على ما نقلاه عنه !

ولذلك ؛ انطلى الأمر على بعض الطلاب في العصر الحاضر وأخذوا يعللون بعض أحاديث بقية التي صرح فيها بالتحديث عن شيخه بتدليس التسوية ! كحديث :

« وكاء السَّه العينان ، فمَنْ نام ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٩٨) ، وأوردته في « صحيح الجامع » (٤٠٢٥) ، فلم يعجب ذلك بعضهم اغتراراً بأن فيه تدليس التسوية !

ونحوه تعليق بعضهم على ترجمة بقية في « سير أعلام النبلاء » بقوله (٨ / ٤٥٨) :

« بل قد وصفوه بأخبث أنواع التدليس ، وهو تدليس التسوية ، وهو أن يحذف من سنده غير شيخه . . . » .

---

(١) وكذلك فعل العلائي في « جامع التحصيل » (١١٨) ! ولعله سلفهما .

واستند في ذلك على « التدريب » ، وقد خفي عليه ما ذكرته من التحقيق . زد على ذلك أن أحداً من علماء التخريج لم يجر على إعلال حديث بقية بتدليس التسوية فيما علمت ، وإنما يعللونه بعنعنته عن شيخه ، فإذا صرح بالتحديث عنه صححوه ، فهو دليل عملي منهم على عدم الاعتداد بقول من اتهمه بتدليس التسوية ، ولا نذهب بك بعيداً في ضرب الأمثلة .

فهذا هو الإمام مسلم قد ذكر في مقدمة « صحيحه » (ص ١٤ ، ٢٠) بقية بالتدليس .

ثم روى في « النكاح » من « صحيحه » (٤ / ١٥٢) بسنده عن بقية : حدثنا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً :

« من دُعي إلى عرس أو نحوه ؛ فَلْيُجِبْ » .

ولما أخرجه الذهبي في « السير » (٨ / ٤٦٧) من طريق أبي عوانة الحافظ بسنده عن جمع قالوا : حدثنا بقية : حدثنا الزبيدي به ؛ قال المعلق المشار إليه آنفاً :

« إسناده صحيح ؛ فقد صرح بقية بالتحديث » !!

وقد فاته إخراج مسلم إياه ! كما غفل عن اتهامه بتدليس التسوية كما تقدم نقله عنه ؛ فإن شيخ بقية (الزبيدي) لم يصرح بالتحديث !!

(تنبيه) : قال المحقق ابن قيم الجوزية في « المنار » (ص ٦٦ - ٦٧) :

« أحاديث العقل كلها كذب . . . » .

ثم ساق منها أحاديث ، هذا أحدها . وذكر عن أبي الفتح الأزدي وأبي جعفر العقيلي وابن حبان : أنه لا يصح في العقل حديث .

قلت : ومن تتبع الأحاديث التي أوردها ابن أبي الدنيا في كتابه « العقل » ودرس أسانيدها ؛ تبين له مصداق ما قاله هؤلاء الأئمة . فلا يهولنك تضليل الشيخ الكوثري في مقدمة الكتاب المذكور (ص ٤) :

« إن المعتزلة كما تغالوا في تحكيم العقل تغالى كثير من الرواة في رد كل ما ورد في فضل العقل ؛ نكاية في هؤلاء ، والحق بين طرفي الإفراط والتفريط » !

أقول : نعم ؛ الحق بينهما ، فما هو ؟! وهلا بينت للقراء ولو حديثاً واحداً من أحاديث العقل ؛ ثابتاً لا ينبغي رده ، لا سيما وقد ادعى ناشر الرسالة في طرتها أنك صححتها ، والواقع يشهد أنك لم تتكلم على حديث واحد منها مطلقاً لا بتحسين ولا بتضعيف !! وما أحسن ما قيل :

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

(تنبيه آخر) : تقدم في كلام ابن عدي على رواية حبيب بن رزيق أن عبيد الله بن عمرو ـ هو الرقي ؛ لكن وقع عند ابن أبي الدنيا أنه العمري ، وهو الذي ذكره الخطيب والمزي وغيرهما في شيوخ بقية ، دون الأول . ووقع في « تاريخ ابن عساكر » : (عبيد الله بن عمر) مطلقاً غير منسوب ، وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فكلاهما ثقة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٥٥٨ ـ (إن لكل شيء آفة تُهْلِكُهُ ، وإن آفة هذا الدِّينِ الأهواءُ) .

ضعيف . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة في بيان المحجَّة » (ق ٤٦ / ١) عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن كُرْز بن وبرة الحارثي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل أو معضل .

الوصافي ؛ ضعيف ؛ كما في « « التقريب » .

وكرز ؛ أورده البخاري في « التاريخ » برواية الوصافي عنه ، وقال :

« مرسل » .

وهذا يفيد بظاهره أنه تابعي ، وهذا ما يفيده صنيع ابن حبان ؛ فإنه أورده في « ثقات التابعين » فقال :

« كرز بن وبرة العابد ، كوفي ، سمع أنس بن مالك ، روى عنه عبيد الله بن الوليد الوصافي ، سكن جرجان ، وبها مات » .

وهذا ينافي ظاهر ما ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ١٧٠) : أنه روى عن نعيم ابن أبي هند ، وقول أبي نعيم في « الحلية » (٥ / ٨٢) :

« أسند عن طاوس ، وعطاء ، والربيع بن خُثيم . ومحمد بن كعب القرظي ، وغيرهم » .

قلت : فهؤلاء كلهم من التابعين ، فالظاهر أن كرزاً من أتباعهم ، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر في القسم الرابع من حرف الكاف من « الإصابة » فقال :

« . . . العابد ، من أتباع التابعين ، أرسل شيئاً . . . » .

خلافاً لقول الذهبي في « التجريد » :

« وهو تابعي » .

وكأنه تبع في ذلك ابن حبان ؛ فإنه أورده في وفيات سنة (أربعين ومئة) من كتابه العظيم « تاريخ الإسلام » (٥ / ٢٩٢) ، وقال :

« أحد الأولياء ، روى عن أنس بن مالك ، وطارق بن شهاب . . . و . . . و . . . » .

ثم رأيت ابن حبان تناقض ؛ فأورده في (مشاهير أتباع التابعين بخراسان) من كتابه « مشاهير علماء الأمصار » (ص ١٩٩ / ١٥٩٨) ، فقال :

« كرز بن وبرة الحارثي ؛ من أهل الكوفة ، سكن جرجان ، من المتجردين للعبادة ، والمتقشفين للزهادة » .

فلعله تبين له أن روايته عن أنس لا تصح . والله أعلم .

ثم إن الحديث من الأحاديث الكثيرة التي لم يوردها السيوطي لا في « الجامع الكبير » ولا في « الصغير » ولا في « ذيله » !

٥٥٥٩ - (إذا ظهرَ القولُ ، وخُزِنَ العملُ ، وائْتَلَفَتِ الألسِنَةُ ، وتباغضَتِ القلوبُ ، وقَطَعَ كلُّ ذي رَحِمٍ رَحِمَهُ ، فعِنْدَ ذلك لعنهمُ اللهُ وأصَمَّهم ، وأعمى أبصارَهُم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣٢٣ / ٦١٧٠) ، والخرائطي في « مساوئ الأخلاق » (ق ٢٧ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٠٩) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٢٢٨ / ١) من طرق عن محمد ابن عبد الله بن عمار : ثنا عيسى بن يونس عن **محمد بن عبد الله بن عُلاثة** عن **الحجاج بن فُرافِصَة** عن أبي عمر عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، أعله الهيثمي بما ليس فيه ؛ فقال (٧ / ٢٨٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » !

قلت : بل كلهم معروفون مترجمون في « التهذيب » وغيره ، وإنما خفي عليه أبو عمر وابن عمار :

فأما الأول ؛ فجاء مسمى عند الخرائطي : (زاذان أبي عمر) ، وهو صدوق من رجال مسلم .

وأما الآخر ؛ فلم يعرفه هو وغيره ؛ لأنه وقع عند الطبراني منسوباً لجده : (محمد ابن عمار) ، وهو : (محمد بن عبد الله بن عمار) ؛ كما وقع عند أبي نعيم ، وهو الموصلي ، كما وقع عند الطبراني ، وهو أبو جعفر الأزدي ؛ ثقة حافظ من شيوخ النسائي ؛ كما في « التقريب » .

إذا عرفت هذا ؛ فإنما علة الحديث من الحجاج بن فُرافِصة أو الراوي عنه : ابن علاثة ، فالأول قال الحافظ :

« صدوق عابد يهم » .

والآخر : قال فيه :

« صدوق يخطئ » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٦ / ٦٥ ـ ٦٦) للحسن بن سفيان أيضاً مرفوعاً عن سلمان ، ولأحمد في « الزهد » وعبد بن حميد وابن أبي حاتم عنه موقوفاً ، وعزاه ابن كثير في « تفسيره » للطبراني ؛ ساقه بإسناده إلى سلمان مرفوعاً كما تقدم .

وأما مختصِره الصابوني ؛ فعزاه فيه (٣ / ٣٣٥) للإمام أحمد ، وهذا كذب

عليـه ؛ فإنه لم يروه في « مسنده » مطلقاً ، وهو المقصود عند العلماء عند إطلاق العزو إليه ، وإنما رواه في « الزهد » موقوفاً كما ذكرنا عن السيوطي ، فليتأمل القارئ كم في هذا العزو الموجز من جهالات !

وأخطر من ذلك كله أنه أورد الحديث في « مختصره » ! وقد تعهد في مقدمته أن لا يورد فيه إلا الصحيح ، وهيهات أن يستطيع الوفاء به ، وهو من أجهل الناس بهذا العلم الشريف كما كنت بينته في غير هذا المكان ! والله المستعان .

وإن مما يؤكد ما ذكرته في هذا الرجل ما يأتي بيانه في الحديث التالي :

٥٥٦٠ - (عليكم بـ (لا إلهَ إلا الله) والاستغفارِ ، فَأَكْثِرُوا منه ؛ فإنَّ إبليسَ قال : أَهْلَكْتُ الناسَ فأهلَكُوني بـ (لا إله إلا الله) والاستغفَارِ ، فلمَّا رأيتُ ذلك أهلكْتُهُم بالأهواءِ ، وهم يَحْسَبُونَ أنهم مُهْتَدون) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ٤٣ - ٤٤) : حدثنا مُحرز ابن عون : نا عثمان بن مطر : نا عبد الغفور عن أبي نصير عن أبي رجاء عن أبي بكر مرفوعاً .

قلت : وأخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (رقم ٧ - بتحقيقي) ، ومن طريقه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة في بيان المحجة » (ق ٣٥ / ١) من طريق أخرى عن محرز بن عون به .

وهذا إسناد موضوع ؛ آفته عبد الغفور هذا ، وهو ابن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي ؛ كما في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٥٥) ، وروي عن ابن معين أنه قال :

« ليس حديثه بشيء » . وعن أبيه قال :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٨) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات » .

وعثمان بن مطر ؛ قريب منه ؛ قال ابن حبان (٢ / ٩٩) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وضعفه الجمهور ، وقال ابن عدي :

« متروك الحديث » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال (١٠ / ٢٠٧) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه عثمان بن مطر ، وهو ضعيف » !

وأما أبو نصير ؛ فهكذا وقع في مصورتنا من « مسند أبي يعلى » ، ووقع في « تفسير ابن كثير » (٤ / ١٧٧) وقد عزاه إليه : « أبو بصيرة » ، ووقع في « السنة » لابن أبي عاصم : « أبو بصير » ، وفي « الحجة » : « أبو نصير » بالصاد المهملة بعد النون ، ولعل هذا هو الصواب ؛ فقد وجدت في « باب النون » من « المقتنى في الكنى » للذهبي :

« أبو نصير الواسطي ، عن أبي رجاء ، وعنه سويد بن عبد العزيز وغيره » .

ويؤيد ما ذكرته من الاحتمال أن الراوي لهذا الحديث عن أبي نصير إنما هو عبد الغفور ، واسطي كما تقدم ، وأبو نصير رواه عن أبي رجاء ، واسمه عمران بن ملحان العطاردي .

لكنْ أبو نصير الواسطي لم أعرفه .

ثم تأكدت أنه ليس به ، وأن كل ما تقدم ذكره من الكنى الأربعة أصابها تحريف النساخ ، وأن الصواب فيها :

« أبو نُصَيرة الواسطي » .

فقد ترجمه الحافظ في كنى « التهذيب » وسماه مسلم بن عبيد تبعاً للدولابي في « الكنى » (٢ / ١٤٠) ، وذكر الحافظ في شيوخه أبا رجاء العطاردي ، وفي الرواة عنه أبا الصباح الواسطي ، وهو عبد الغفور الراوي لهذا الحديث عنه كما رأيت ، فهو هذا يقيناً . فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

ثم هو ثقة ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » تبعاً للإمام أحمد وغيره .

وهذا يؤكد أن العلة من أبي الصباح هذا كما تقدم .

(تنبيه) : هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة جداً ، التي صححها الشيخ الصابوني ببالغ جهله في اختصاره لـ « تفسير ابن كثير » ، بل وأوهم القراء أن ابن كثير نفسه قد صححه ، وزاد على ذلك أن عزاه لأبي يعلى في تعليقه عليه ، وإنما أخذه من ابن كثير بعد أن حذف إسناده الدال على وضعه ! والله المستعان .

وإن مما يدلك على عجزه في تخريج الأحاديث وجهله بها وأنه لا يخرج في ذلك عن تخريج ابن كثير الذي ينسبه لنفسه : أنك تراه يبيِّض للأحاديث التي لم يخرجها ابن كثير ولم يعزها لأحد ؛ كقول ابن كثير عقب حديث الترجمة :

« وفي الأثر المروي : قال إبليس : وعزتك وجلالك ! لا أزال أغويهم ما دامت

أرواحهم في أجسادهم . فقال الله عز وجل : وعزتي وجلالي ! لا أزال أغفر لهم ما استغفروني » .

قلت : فهذا الحديث أورده ابن كثير هكذا كما ترى دون عزو ، بل ظاهر عبارته أنه من الإسرائيليات ؛ لأنه قال فيه : « وفي الأثر . . . » بعد أن قال في حديث الترجمة وما قبله :

« وفي الحديث الآخر الذي رواه أبو يعلى . . . » .

فقلده الشيخ الصابوني على ذلك كله ، ولم يبين لقرائه هل هو حديث مرفوع إلى النبي ﷺ أم موقوف ، ولا ذكر من رواه ، فضلاً عن أن يميز صِحَّته من ضعفه ، بل قال : « وفي الأثر . . » .

والحق أنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ ، رواه الإمام أحمد وغيره من حديث أبي سعيد الخدري من طريقين عنه يقوي أحدهما الآخر ، ولذلك ؛ أوردته في « صحيح الجامع » (١٦٤٦) ، وخرَّجته في « المشكاة » (٢٣٤٤) و « الصحيحة » (١٠٤) .

٥٥٦١ ـ (إِنْ جِئْتِ ولم تَجدِيني ؛ فَأْتِي أبا بكر ؛ فهو الخَلِيفَةُ بَعْدِي) .

منكر . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٥ / ١) عن **الفضل بن جبير الوراق** : حدثنا يحيى بن كثير عن عطاء بن السائب عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تسأله شيئاً ، فقال لها :

« تعودين » . فقالت : يا رسول الله ! إن جئتُ ولم أجِدْكَ ـ كأنها تعرض

بالموت - ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« واللفظة الأخيرة تفرد بها الفضل بن جبير من هذا الوجه » .

قلت : وهو غير معروف ؛ أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« قال العقيلي : لا يتابع على حديثه » .

ثم ساق له من رواية سلم بن سلام عنه عن خلف عن علقمة بن مرثد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ؛ قال لرجل :

« انطلق ؛ فقل لأبي بكر : أنتَ خليفتي ، فَصَلِّ بالناس . . . » ، الحديث .

قلت : والحديث صحيح بدون ذكر : « فهو الخليفة بعدي » ؛ رواه جبير بن مطعم قال :

أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ ، فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : أرأيتَ إن جئت ولم أجدك - كأنها تقول : الموت - ؟ قال ﷺ :

« إن لم تجديني ؛ فَأْتِي أبا بكر » .

أخرجه البخاري (٣٦٥٩ ، ٧٢٢٠ ، ٧٣٦٠) ، ومسلم (٧ / ١١٠) ، والترمذي (٣٦٧٧) - وصححه - ، والطيالسي (٩٤٤) ، وأحمد (٤ / ٨٢ ، ٨٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ١٧٨) .

وقد استدل بعض العلماء بهذا الحديث الصحيح على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ ، وقال الحافظ في « الفتح » (١٣ / ٣٣٣) :

« وهذا صحيح ؛ لكن بطريق الإشارة لا التصريح ، فلا يعارض جَزْمَ عمرَ بأن

النبي ﷺ لم يستخلف (يعني كما في البخاري ٧٢١٨) ؛ لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً . والله أعلم » .

هذا ؛ وقد روى الأصبهاني أحاديث أخرى فيها التصريح بخلافة أبي بكر ، ولا يصح شيء من أسانيدها ، ومتونها منكرة ؛ بل باطلة ؛ كما يدل على ذلك جزم عمر المذكور . والله ولي التوفيق .

٥٥٦٢ ـ (ما صَحِبَ المرسلينَ أجمعينَ ، ولا صاحَبَ (يَس) ـ يعني : نَفْسَهُ ـ أفضلُ مِنْ أبي بكرٍ الصِّدِّيق) .

موضوع . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٦ / ١) من طريق أحمد بن الحسن المصري : نا ابن عائشة : نا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المصري هذا ؛ قال ابن حبان (١ / ١٤٩ ـ ١٥٠) :

« من أهل الأُبُلَّة ، كذاب دجال يضع الحديث على الثقات وضعاً » . وقال الدارقطني :

« حدثونا عنه ، وهو كذاب » .

ومَنْ فوقه مِنْ رجال مسلم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الزيادة على الجامع الصغير » للحاكم في « تاريخه » وكذا في « الجامع الكبير » ، وما أظنه إلا بهذا الإسناد .

وقد كنت أوردته في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٥٠٨٥) مقتصراً

على تضعيفه ؛ نظراً لنكارة متنه ، والآن وقد تبين أن فيه هذا الكذاب ، فَلْيُشَرْ هناك إلى وضعه .

٥٥٦٣ - (إذا جَمَعَ اللهُ الأولين والآخِرينَ يومَ القيامَةِ في صَعيد واحد ؛ سَمِعُوا صَوْتَ منادٍ يَهْتِفُ من نَحْوِ العرشِ : ألا لا يَعْرِفَنَّ أحدٌ كتابَهُ قَبلَ أبي بكرٍ وعمرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الحجة » (ق ١٤٩ / ٢) من طريق الفضل بن جبير : نا داود بن الزبرقان عن مطر الوراق عن عطاء قال :

مر عمر رضي الله عنه برجل وهو يكلم امرأة ، فعلاه بالدرة ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إنها امرأتي . قال : ها ؛ فاقتص . قال : قد غفرت لك يا أمير المؤمنين . قال : ليس مغفرتها بيدك ، ولكن إن شئت أن تعفوَ فَاعْفُ . قال : قد عفوتُ عنك يا أمير المؤمنين !

قال : ثم مر من فوره إلى منزل عبد الرحمن وهو يقول : ويل أمك يا عمر ! تضرب الناس ولا يضربونك ، وتشتم الناس ولا يشتمونك ، حتى دخل على عبد الرحمن ، فقص عليه القصة ، فقال : ليس بأس يا أمير المؤمنين ، إنما أنت مؤدب ، وإن شئت حدثتك بما سمعت من النبي ﷺ ، يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله ثلاث علل :

الأولى : مطر الوراق ، وهو ضعيف من قبل حفظه .

الثانية : داود بن الزبرقان ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وكذبه الأزدي » .

قلت : فهو الآفة .

والثالثة : الفضل بن جبير ، وهو مجهول ؛ كما سبق بيانه قبل حديث .

٥٥٦٤ - (إني لأرجو إنْ طالتْ بي حياةٌ أن أُدْرِكَ عيسى ابنَ مريم عليه السلام ، فإن عَجِلَ بي موتٌ ؛ فَمَنْ لَقِيَهُ منكم ؛ فَلْيُقْرِئْهُ مني السلام) .

شاذ . أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٨) : ثنا محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ لكن قد خولف في رفعه محمد بن جعفر - وهو : غندر - ، فقال أحمد عقبه مباشرة و (ص ٢٩٩) :

ثنا يزيد بن هارون : أنا شعبة به ؛ إلا أنه لم يذكر النبي ﷺ ؛ بل أوقفه على أبي هريرة .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٥ ، ٢٠٥) :

« رواه أحمد بإسنادين : مرفوع وموقوف ، ورجالهما رجال الصحيح » .

قلت : ولعل الإمام أحمد رحمه الله تعالى أشار إلى ترجيح وقفه بإيراده إياه بعد المرفوع ، وهو الذي يترجح عندي ؛ لأنه جاء موقوفاً من طرق :

أولاً : قال كثير بن زيد : عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعاً :

« يوشك المسيح عيسى ابن مريم أن ينزل حَكَماً قسطاً ، وإماماً عدلاً ، فَيَقْتُلَ الخنزيرَ ، ويكسِرَ الصليبَ ، وتكون الدعوة واحدة » . فأقرئوه ـ أو أقرئه ـ السلام من رسول الله ﷺ ، وأُحَدِّثُه فَيُصَدِّقُنِي . فلما حضرته الوفاة قال : أقرئوه مني السلام .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٩٤) . قال الهيثمي (٨ / ٥) :

« وكثير بن زيد ؛ وثقه أحمد وجماعة ، وضعفه النسائي وغيره ، وبقية رجاله ثقات » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : فمثله حسن الحديث في الشواهد كما هنا .

ثانياً : قال عبد الوهاب : أخبرنا ابن عون قال : مررت على عامر في مجلس بني أعبد فقال : حدثني غير واحد من (الأصل : عن) هؤلاء : أن أبا هريرة قال :

« من لقي عيسى ابن مريم منكم ؛ فَلْيُقْرِئْهُ مني السلام » .

أخرجه الداني في « الفتن » (ق ١٤٤ / ١) .

وهذا إسناد جيد إن كان من دون عبد الوهاب ـ وهو ابن عطاء الخفاف ـ ثقاتاً ، فإنه قد أصاب بعض أسمائهم لطخ حالت بيننا وبين معرفتهم .

ثالثاً : قال علي بن معبد : حدثنا خالد بن حيان عن جعفر بن برقان عن يزيد ابن الأصم قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ (قلت : فذكر حديث نزول عيسى عليه السلام نحو حديث كثير) قال أبو هريرة :

أفلا تروني شيخاً كبيراً قد كادت أن تلتقي ترقوتاي من الكبر ، إني لأرجو أن

لا أموت حتى ألقاه ، وأحدثه عن رسول الله ﷺ ، فيصدقني ، فإن أنا مت [دون أن] ألقاه ولقيتموه بعدي ؛ فاقرؤوا عليه مني السلام .

أخرجه الداني أيضاً ، وسنده حسن أيضاً في المتابعات والشواهد .

رابعاً : قال محمد بن إسحاق : **عن** سعيد بن أبي سعيد المقبري **عن عطاء مولى أم صبيّة** (الأصل : حبيبة) قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : (**قلت** : فذكر حديث النزول بزيادة) :

« وليسلكن فجاً حاجاً أو معتمراً أو ليثنينهما[1] ، وليأتين قبري حتى يسلم علي ، ولأُرُدَّنَّ عليه » . يقول أبو هريرة :

أي بني أخي ! إن رأيتموه فقولوا : أبو هريرة يقرئك السلام .

أخرجه الحاكم (٢ / ٥٩٥) ، وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وقلدهما جمع ؛ كالكشميري في « التصريح بما تواتر في نزول المسيح » ، وأبو غدة المعلق عليه (ص ١٠١ - ١٠٢) ، والغماري في كتابيه : « إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان » (ص ٣٣) ، و :

---

(١) الأصل : (أو بنيتهما) ، والتصويب من « صحيح مسلم » (٤ / ٦٠) ، وأحمد (٢ / ٢٤٠ ، ٢٧٢ ، ٥١٣) والداني (١٤٤ / ١) ؛ فقد أخرجوا الزيادة من طريق أخرى عن أبي هريرة دون ما بعد التثنية ، وفي رواية لأحمد (٢ / ٢٩٠) : « أو يجمعهما » . ومن المحتمل أن يكون الأصل صحيحاً ، ويكون معناه بمعنى رواية أحمد ؛ أي : بنيّةِ الحج والعمرة . يعني : يقرنهما ؛ كما قال الداني عقب الرواية الأولى : « أو ليثنينهما » .

ومن العجيب أن هذه اللفظة (أو بنيتهما) خفي معناها أو صوابها على جمع ممن نقلوا الحديث من « المستدرك » ؛ كالذهبي في « التلخيص » ، والشيخ الكشميري في « التصريح » (ص ١٠٢) ، والغماري في « إقامة البرهان » (٣٤) وغيره ، وكالسيوطي في « الدر » (٢ / ٢٤٥) ؛ فإنهم جميعاً حذفوها !

« عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام » ؛ بل إن هذا الأخير أورده في كتابه الآخر الذي سماه بـ « الكنز الثمين » (رقم ٣٢٤٥) الذي جَرَّدَهُ من الأحاديث الضعيفة بزعمه ! وكل ذلك إنما يقع من الجهل بهذا العلم الشريف أو إهمال التحقيق فيه ! وإلا ؛ فهل يخفى على المحقق الناظر في هذا السند أنه لا يصح ، وذلك من ناحيتين :

الأولى : عنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس مشهور بذلك .

والأخرى : جهالة عطاء مولى أم صبية ؛ فإن الذهبي نفسه قد أورده في « الميزان » وقال :

« لا يعرف ، تفرد عنه المقبري » . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ؟!

وقد وجدت له متابعاً على بعضه ـ بسند لا بأس به ـ خرجته في « الصحيحة » (٢٧٣٣) ، ولم أذكره هنا ؛ لأنه ليس فيه موضع الشاهد منه ، وهو قول أبي هريرة :

إن رأيتموه ؛ فقولوا : أبو هريرة يُقْرِئُك السلام .

وبالجملة ؛ فهذه الطرق الأربعة عن أبي هريرة ـ وإن كانت مفرداتها لا تخلو من ضعف ؛ فإن ـ مجموعها يعطي لما اتفقت عليه من متونها قوة وصحة لا ريب فيها ، فهي صالحة لترجيح أن حديث الترجمة موقوف غير مرفوع ، وقد خفي هذا التحقيق على الغماري ، فاغتر في كتابيه المشار إليهما آنفاً (ص ٣٤ ، ٩٣) بقول الهيثمي :

« رجال إسناده رجال (الصحيح) » !

فأورد الحديث في « كنزه » (١١٧٩) ؛ مع أنه قد صرح في مقدمته (ص ن) أنه لا يكفي في صحة الحديث أو حسنه مجرد ثقة رجاله ؛ بل لا بد أن يكون سالماً من النكارة والشذوذ والمخالفة كما هو مبين في علوم الحديث ! وهذا حق ؛ لكنه لم يلتزمه في هذا الكتاب ولا في غيره إلا ما ندر ، كما يتبين لكل ذي بصيرة من هذا الحديث وغيره مما تقدم وما قد يأتي .

وأما الشيخ الكشميري ؛ فقد تنبه لشيء من ذلك ؛ فقال (ص ١٨٠) - بعد أن ذكر الحديث من الطريقين موقوفاً ومرفوعاً - :

« ومن أمعن النظر في أحاديث الباب ؛ علم أن الإيصاء بإبلاغ السلام وقراءته على عيسى ابن مريم عليه السلام صحيح مرفوعاً وموقوفاً .

وأما الجملة من قوله : « إني لأرجو إن طال بي عمر أن ألقى عيسى ابن مريم عليه السلام » ؛ فالنظر في أحاديث الباب يحكم بأنها موقوفة لا مرفوعة » .

قلت : وفيما ادعاه من صحة الإيصاء مرفوعاً نظر عندي ؛ لأنه - أعني : الإيصاء - لم يرد في شيء من الأحاديث التي ساقها في كتابه ، وقد بلغ عددها خمسةً وسبعين حديثاً ، وزاد عليها المعلق أبو غدة عشرة أخرى ، فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع ، وفيه ما سكت عنه ولم يبين حاله ! أقول : في هذه الأحاديث كلها لم يرد الإيصاء إلا في حديثين اثنين(*) :

حديث الترجمة أحدهما ، وقد عرفت أنه ضعيف ؛ لشذوذه .

والآخر : الحديث (٦٧) ، وهو عن أبي هريرة أيضاً في قَتْلِ عيسى الدجالَ

(*) وهناك حديث ثالث صحيح عند الشيخ - رحمه الله - ، ذكره في « الصحيحة » (٢٣٠٨) ؛ رأيناه في « قصة المسيح » (ص ١٤٢) . (الناشر) .

وكَسْرِهِ الصليبَ . . . وفيه :

« ألا من أدركه منكم ؛ فليقرأ عليه السلام » .

قال : « أخرجه الطبراني ؛ كما في « الدر المنثور » » :

فذكر المعلِّق عليه أن الهيثمي أورده في « المجمع » (٨ / ٢٠٥) من رواية الطبراني في « الأوسط » و « الصغير » وقال :

« وفي سنده محمد بن عقبة السدوسي ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه أبو حاتم » .

قال أبو غدة :

« وقال شيخنا الغماري في « عقيدة أهل الإسلام » (ص ٩٣) : إسناده حسن » !

قلت : كذا قال الغماري في الكتاب المذكور ، وما أحسن ! وأما في كتابه الآخر « إقامة البرهان » (ص ٣٤) ؛ فلم يحسِّنه ، وإنما ساق إسناد الطبراني فيه ، فأحسن ، وإنما نقل إعلال الهيثمي إياه بالسدوسي ، وهو وإن كان كافياً في تضعيف الحديث عند أهل المعرفة ؛ لما هو معلوم من تساهل ابن حبان في التوثيق من جهة ؛ ولأن أبا حاتم قال في السدوسي :

« تركت حديثه » .

فهو عنده شديد الضعف ؛ فهذا الجرح مقدم على توثيق ابن حبان ؛ لأنه جرح مفسر ، ولو فرض أن ابن حبان غير متساهل في التوثيق من جهة أخرى .

أقول : فهذا يكفي في تضعيف الحديث ورد تحسينه لمن تجرد عن التقليد ،

فكيف إذا عرف أن إعلال الهيثمي قاصر ؛ لأن شيخ السدوسي في الإسناد ـ وهو **محمد بن عثمان بن سيار القرشي** ـ مجهول ؛ كما قال الدارقطني ، وقد كنت بينت هذا في « الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير » قبل نحو نصف قرن من الزمان ، فأعللت الحديث بهاتين العلتين : السدوسي والقرشي ، والله تعالى ولي التوفيق ، وهو الهادي .

٥٥٦٥ ـ (يَأْتي علَى النَّاسِ زمانٌ يَسْتَخْفِي المؤمنُ فيهم ، كما يَسْتَخْفِي المنافقُ فيكُمُ اليومَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٦) : حدثنا **محمد بن الجزر بن عمرو الطبراني** : ثنا **سعيد بن أبي زيدون القيصراني** : ثنا محمد بن يوسف الفريابي : ثنا ابن ثوبان عن ابن أبي أنيسة قال : سمعت أبا الزبير يقول : سمعت جابر بن عبد الله يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن أبي زيدون ؛ لم أجد له ترجمة ، وكذلك الراوي عنه .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن السني وحده .

٥٥٦٦ ـ (لو استطعتُ ؛ لأَخْفَيْتُ عورتي من شِعَارِي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٤٤) عن **الوليد ابن الوليد** : ثنا ابن ثوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم :

أن رجلاً قال لأبي هريرة : إن رجالاً يعرُّون نساءهم ؛ يأمرونهن يمشين بين

أيديهم ؟ ثمَّ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الوليد هذا ـ وهو ابن موسى الدمشقي ـ ؛ قال الحاكم :

« روى عن ابن ثوبان أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا منها .

٥٥٦٧ ـ (بئسَ العبدُ المحتَكِرُ ، إنْ أَرْخَصَ اللهُ الأسعارَ ؛ حَزِنَ ، وإنْ أغلاها الله ؛ فَرِحَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٩٥ / ١٧٦) : حدثنا أحمد بن النضر العسكري : ثنا **سليمان بن سلمة الخبائري** : ثنا بقية بن الوليد : ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال :

سألت رسول الله ﷺ عن الاحتكار : ما هو ؟ قال :

« إذا سمع بِرُخْصٍ ؛ ساءه ، وإذا سمع بغلاءٍ ؛ فرح به . . . بئس العبد . . . » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن الخبائري متروك .

وبه أعله الهيثمي ؛ كما كنت نقلته عنه في « غاية المرام » رقم (٣٢٦) ، وكنت ذكرت له متابعاً ضعيفاً ، والآن وقفت له على متابع آخر ، قرنه معه الطبراني في « مسند الشاميين » فقال (ص ٧٦) : حدثنا **إبراهيم بن محمد بن عرق الحمصي** : ثنا عمرو بن عثمان . (ح) : وثنا أحمد بن النضر العسكري : ثنا **سليمان بن سلمة الخبائري** ؛ قالا : ثنا بقية بن الوليد : ثنا ثور بن يزيد به .

وهذه متابعة قوية ؛ عمرو بن عثمان ـ وهو أبو حفص الحمصي ـ ؛ صدوق .

لكن الراوي عنه إبراهيم بن محمد بن عرق ؛ لم أعرفه .

٥٥٦٨ ـ (يَنْزِلُ عيسى ابنُ مريمَ على ثمانمئةِ رَجُلٍ ، وأربعمئةِ امرأةٍ ، خِيَار مَنْ على الأرضِ يَوْمئذٍ ، وكَصُلَحَاءِ مَنْ مَضَى) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٢٠ ـ ١٢١) ، وعلقه عنه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٣٢٤ ـ مصورة الجامعة) من طريق **محمد بن عمر** : ثنا سعيد بن بانك ، سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ كذاب .

وسعيد بن بانَك ، بفتح النون ، وهو جده ، واسم أبيه مسلم ، وهو ثقة .

والحديث ؛ أورده الشيخ الكشميري في « التصريح » (٢٥٤ / ٦٩) معزواً للديلمي فقط نقلاً عن « كنز العمال » ! ففاته العزو إلى من علقه عنه ـ وهو أبو نعيم ـ أولاً ، والأهم منه : أنه سكت عليه ثانياً ! وعذره أنه لم يقف على إسناده ، ولعله لذلك أيضاً سكت عن أحاديث أخرى ، نبه المعلق عليه : الشيخُ أبو غدة على وضع أربعة منها ، أشار إليها في آخر الكتاب (ص ٢٧٢) ، ويمكن الاستدراك عليه بغير حديث الترجمة لو تفرغنا له !

٥٥٦٩ ـ (إذا عَطسَ العَاطِسُ ؛ فشمِّتْهُ ؛ مَنْ شمَّتَ عاطِساً ؛ ذَهَبَ عنهُ ذاتُ الجَنْبِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » (ص ١٠ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **معلل بن نفيل الحراني** : ثنا **محمد بن محصن** عن إبراهيم

ابن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن محصن هذا ـ وهو العكاشي ـ ؛ كذاب وضاع .

ومعلل الحراني ؛ أورده الحافظ ابن حجر في الرواة عن العكاشي في ترجمة هذا ، ولم أجد من ترجمه ، ولعله في « تاريخ دمشق » لابن عساكر .

٥٥٧٠ ـ (نِعْمَ السِّواكُ الزيتونُ ؛ مِنْ شَجَرةٍ مُباركةٍ ، يُطيِّبُ الفم ، ويُذْهِبُ الحَفَرَ ، وهو سوَاكِي وسوَاكُ الأنبياء قبلي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » بسنده المتقدم عن **محمد ابن محصن** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الله بن الديلمي عن عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن محصن ؛ كما عرفت من الحديث الذي قبله .

وأما الهيثمي ؛ فأعله بالراوي عنه : **معلل بن نفيل الحراني** ! فما أحسن ؛ قال في « المجمع » (٢ / ١٠٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه **معلل بن محمد** ، ولم أجد من ذكره » .

كذا وقع فيه : « ابن محمد » ! وهو خطأ ، ولعله مطبعي .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ «الأوسط» أيضاً ، وسكت عنه أيضاً كما هو الغالب عليه !

٥٥٧١ - (يدخلُ رَجُلٌ من هذه الأمةِ الجنةَ قبْلَ موته)(*) .

باطل منكر . أخرجه ابن حبان في « الثقات » ، (٤ / ٣٦١) والطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ٥٥ / ٥٤) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٧ / ٣٧٤) من طرق عن زهير بن عباد الرواسي : ثنا رُديح بن عطية عن إبراهيم بن أبي عبلة عن شريك بن خُباشة النميري :

أنه ذهب يستسقي من (جب سليمان) الذي في بيت المقدس ، فانقطع دلوه ، فنزل الجب ليخرجه ، فبينما هو يطلبه في نواحي الجب ، إذ هو بشجرة ، فتناول ورقة من الشجرة ، فأخرجها معه ، فإذا هي ليست من شجر الدنيا (!) فأتى بها عمر بن الخطاب ، فقال : أشهد أن هذا لهو الحق ، سمعت رسول الله ﷺ : . . . (فذكره) ، فجعل الورقة بين دفتي المصحف .

قلت : هذا متن باطل منكر ، وإسناد ضعيف ينتهي إلى مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ، وهو شريك بن خُباشة هذا ؛ فإنه لم يذكره أحد من المتقدمين ؛ كالبخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ؛ إلا ابن حبان ؛ فقد ذكره في « ثقاته » على قاعدته في توثيق المجهولين . ولم يذكر هو فيه ما يدل على حاله سوى هذه الرواية . فالعجب من الذهبي كيف لم يذكره في « الميزان » مع روايته لهذا المتن الباطل بطلاناً جلياً ! ومن الحافظ كيف لم يستدركه عليه في « اللسان » !

وأعجب من ذلك : أنه أورده في القسم الثالث من « الإصابة » ، وهو الذي

(*) خَرَّجَ الشيخُ - رحمه الله - هذا الحديثَ مرتين بزيادات في كل منهما على الآخر ، وكتب فوق المتن الثاني : « يُوحَّد مع التخريج القديم . فَفَعَلْنَا . (الناشر) .

يذكر فيه المخضرمين من الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، وسواء أسلموا في حياته أم لا ؟ وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق أهل العلم بالحديث !

ثم لم يذكر ما يدل على عدالته وثقته ! ولا بد من ذلك ما دام أنه ليس صحابياً ؛ ولكنه عقب عليه بقوله :

« وأخرجه ابن الكلبي من وجه آخر عن امرأة شريك بن خباشة قالت :

خرجنا مع عمر أيام خرج إلى الشام . . . فذكر القصة مطولة ، ولم يذكر المرفوع ، وفيه أن عمر أرسل إلى كعب فقال : هل تجد في الكتاب أن رجلاً من هذه الأمة يدخل الجنة في الدنيا ؟ قال : نعم ؛ وإن كان في القوم نبأتك به . قال : فهو فيهم ، فتأملهم . فقال : هو هذا . فجعل شعار بني نمير خضرة بهذه الورقة إلى اليوم » .

قلت : وسكت عنه أيضاً ؛ ومن الظاهر أن ذلك لظهور ضعفه ؛ فإن ابن الكلبي ـ واسمه هشام بن محمد بن السائب ـ معروف متهم بالوضع كأبيه ، فهو أوهى من الذي قبله .

وامرأة شريك ؛ لم أعرفها ، ومع ذلك ؛ فروايتها أشبه من حيث إنه ليس فيها الحديث المرفوع .

وقصة عمر مع كعب ، وأنه من الكتب المتقدمة ؛ أي : الإسرائيليات ؛ أشبه ؛ لكن ما فيها من أن كعباً عرف الرجل من الوصف المذكور في الكتاب ؛ من أبطل الباطل ؛ كما هو ظاهر .

ثم إن في الطريق الأولى زهيراً الرواسي ، وقد اختلفوا فيه ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال الدارقطني : مجهول . ووثقه آخرون » .

قلت : وضعفه ابن عبد البر ؛ كما في « اللسان » ، ولم يحك توثيقه إلا عن ابن حبان ، وهذا نفسه أشار إلى أن فيه ضعفاً في حفظه ، وذلك بقوله فيه :

« يخطئ ويخالف » .

فهو آفة الحديث أو شريك .

وأما حكمي على الحديث بالبطلان وتعجبي من سكوت الذهبي والعسقلاني عن الحديث وراويه ؛ فذلك ظاهر من وجوه ، أهمها : أن الجنة ليست في الأرض وتحت (جب سليمان) ! وإنما هي في السماء ، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة . والنصوص في ذلك كثيرة ؛ كقوله تعالى : ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى . عند سدرة المنتهى . عندها جنة المأوى ﴾ ، وهي في السماء السابعة ؛ كما جاء في حديث أنس في « صحيح البخاري » وغيره ، وانظر « فتح الباري » (٧ / ٢١٣) ؛ فإن آدم عليه السلام أهبط من الجنة التي وعد بها المتقون ، على القول الصحيح ، وفي الحديث الصحيح :

« . . فإذا سألتُمُ اللهَ ؛ فاسألوه الفردوسَ ؛ فإنها أوسط الجنة - أو أعلى الجنة - ، فوقه عرش الرحمن » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٢١ - ٩٢٢) .

فكيف يصح أن تكون تلك الشجرة من الجنة وهي في الجب ؟!

وحديث الترجمة ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عساكر وحده !

٥٥٧٢ - (كانَ يُشيرُ بإصْبَعِهِ إذا دَعَا ، ولا يُحَرِّكُها) .

شاذ أو منكر (بنفي التحريك) . أخرجه أبو داود وغيره من طريق زياد بن سعد عن محمد بن عجلان عن عامر بن عبد الله عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن لو سلم من المخالفة في موضعين من سنده :

الأول : أن زياد بن سعد - وإن كان ثقة ؛ فقد - خالفه أربعة من الثقات ؛ كلهم رووه عن ابن عجلان به ؛ دون قوله : « ولا يحركها » .

رواه مسلم وغيره ، وقد خرجت رواياتهم في « ضعيف أبي داود » (١٧٥) .

والآخر : أن ابن عجلان قد خالفه في هذه الزيادة ثلاثة من الثقات ، وهم : عثمان بن حكيم ، ومخرمة بن بكير ، وعمرو بن دينار ؛ فقالوا : عن عامر بن عبد الله به ؛ دون الزيادة .

وإن مما لا شك فيه : أن كل واحد من هؤلاء الثلاثة أوثقُ وأحفظُ عند العلماء من ابن عجلان ، فتكون روايته المخالفة لأحدهم شاذة أو منكرة ، فكيف إذا خالفهم جميعاً ، فكيف إذا وافقهم في رواية الأربعة عنه ، فقد سميناهم لك آنفاً ؟! ولذلك ؛ قال ابن القيم :

« في صحة هذه الزيادة نظر » .

ومما لا شك فيه أيضاً لدى أهل العلم بهذا الفن أن المخالفة والشذوذ يثبت بأقل مما بينا .

ومن الظاهر أن النووي لما صححه في « المجموع » (٣ / ٤٥٤) لم يتنبه لهذه المخالفة . وكذلك مَنْ قواه في التعليق على « شرح السنة » (٣ / ١٧٨) !

وإن مما يؤكد ذلك ؛ عدم ورود هذه الزيادة في شيء من أحاديث إشارته ﷺ في التشهد ، وهي كثيرة ، وبعضها في « صحيح مسلم » كما يأتي ، وانظر « مجمع الزوائد » (٢ / ١٣٩ ـ ١٤٠) .

من ذلك : حديث ابن عمر رضي الله عنه :

أن النبي ﷺ كان إذا جلس [في التشهد] في الصلاة ؛ وضع يده على ركبتيه ، ورفع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام ، فدعا بها ، ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٩٠٧) من رواية مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن عن ابن عمر .

وتابعه جماعة عن الحميدي في « مسنده » (٢٨٧ / ٦٤٨) عن ابن أبي مريم ، وتابع هذا عند مسلم وغيره : عبيدُ الله بنُ عمر عن نافع عن ابن عمر ، والسياق له ، والزيادة التي بين المعكوفتين لابن أبي مريم .

وقد رواه عنه كثير بن زيد ، فخالف في إسناده وزاد في متنه نفي التحريك .

أخرجه ابن حبان في « الثقات » في ترجمة ابن أبي مريم ـ من أتباع التابعين ـ من طريق أبي عامر العقدي : ثنا كثير بن زيد عن مسلم بن أبي مريم عن نافع عن ابن عمر :

أنه كان يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويده اليسرى على ركبته اليسرى ، ويشير بإصبعه ولا يحركها ، ويقول : إنها مذبة الشيطان ، ويقول : كان رسول الله ﷺ يفعله .

قلت : وكثير بن زيد مختلف فيه ، وبالكاد أن يبلغ حديثه مرتبة الحسن ، وهذا عند التفرد ، وأما عند المخالفة ؛ فلا يحتج به ، ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب» :

« صدوق سيئ الحفظ » .

ويبدو لي أنه أصابه سوء حفظ في روايته لهذا الحديث سنداً ومتناً .

أ ـ أما السند ؛ فإنه خالف مالكاً ـ وهو جبل في الحفظ ـ في شيخ ابن أبي مريم ؛ فجعله نافعاً ! وهو عند مالك : علي بن عبد الرحمن ، ونافع ؛ إنما هو شيخ عبيد الله بن عمر كما تقدم ، فكأنه اختلط عليه أحد الشيخين بالآخر .

ب ـ وأما المتن ؛ فزاد فيه : « ولا يحركها » ، فهي زيادة منكرة ؛ لتفرد كثير بن زيد بها ؛ خلافاً لرواية نافع وعلي بن عبد الرحمن عند مسلم وغيره كما سبق .

وإن مما يؤكد ذلك أن كثيراً لم يثبت عليها ، فقد قال أبو أحمد الزبيري : ثنا كثير بن زيد عن نافع قال : كان ابن عمر . . . (فذكره) ، وأشار بإصبعه وأتبعها بصره ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ :

« لهي أشد على الشيطان من الحديد . يعني : السبابة » .

أخرجه أحمد (٢ / ١١٩) ، والبزار (١ / ٢٧٢ / ٥٦٣) ، وقال :

« تفرد به كثير بن زيد عن نافع ، وليس عنه إلا هذا » .

وأبو أحمد الزبيري ؛ ثقة ثبت ، فيبدو أن كثيراً كان ـ لسوء حفظه ـ يذكر هذه الزيادة تارة ، ولا يذكرها أخرى ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى ؛ لما سبق ، ولأنه صح التحريك من حديث وائل بن حجر بلفظ :

« فرأيته ﷺ يحركها يدعو بها » .

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧١٧) .

ثم رأيت في « مسند الروياني » (٢ / ٤٢٣ / ١٤٣٩) رواية مناقضة لرواية ابن حبان بلفظ :

« تحريك الإصبع في الصلاة مذعرة للشيطان » .

لكن راويه عن كثير (محمد بن عمر) ، وهو الواقدي متروك .

٥٥٧٣ - (انطَلِقْ إلى السُّوقِ واشْتَرِ له نَعْلاً ، ولا تَكُنْ سَوْدَاءَ ، واشْتَرِ له خَاتماً ، ولْيَكُنْ فَصُّهُ عقيقاً ؛ فإنهُ مَنْ تَخَتَّمَ بالعَقِيقِ لم يُقْضَ له إلا الذي هو أَسْعَدُ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في ترجمة نوفل الآتي في كتابه : « الثقات » (أتباع التابعين) من طريق محمد بن أيوب بن سويد : حدثني أبي : حدثني نوفل بن الفرات عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت :

أتى بعض بني جعفر إلى النبي ﷺ فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أرسل معي من يشتري لي نعلاً وخاتماً . فدعا النبي ﷺ بلالاً ، فقال : . . . فذكره ، وقال :

« البلية في هذا الخبر من محمد بن أيوب ؛ لأن نوفلاً كان ثقة ، وكان محمد ابن أيوب يضع الحديث ، وهذا الحديث موضوع » .

قلت : وذكر له في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠) أحاديث أخرى موضوعة .

وأقره الحافظ في « اللسان » على وضعها ، كما أقره على وضع هذا أيضاً . وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٥٨) ، وأعله بأبي محمد هذا أيضاً ، فقال :

« فأما أبوه أيوب ؛ فقال ابن المبارك : ارم به . وقال يحيى : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بثقة » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٧٢) ؛ لكنه ذكر للشطر الأخير منه شاهداً عزاه للبخاري في « التاريخ » : حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان : حدثنا داود بن رشيد : حدثنا هشام بن ناصح عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الكبرى : قال رسول الله ﷺ :

« من تختم بالعقيق . . . » إلخ . وقال السيوطي :

« وهذا أصل [أصيل في الباب] ، وهو أمثل ما ورد في الباب » .

وأقره ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٦) ، والزيادة استدركتها منه .

وفي ثبوت هذا الشاهد وجعله أصلاً أصيلاً نظر عندي ؛ لأسباب :

أولاً : هشام هذا ؛ لم أجد له ترجمة ؛ إلا عند البخاري في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١٩٦) برواية ابن رشيد هذا عنه عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الصغرى . ولم يزد ؛ فلم يذكر الحديث ، ولا إسناده إلى داود .

فلعل ذلك في بعض النسخ من « التاريخ » ، أو أنه عنى به « التاريخ الأوسط » ، وهو غير مطبوع ، وليس هو في « التاريخ الصغير » أيضاً ؛ فإني قد راجعته في مظانه منه ، فلم أجده .

وعليه ؛ فهشام المذكور مجهول أو شبه المجهول . والله تعالى أعلم .

ثانياً : شيخه سعيد بن عبد الرحمن ؛ لم أعرف من هو .

ثالثاً : فاطمة الكبرى هي بنت النبي ﷺ ، ولا أدري إذا كان سعيد قد سمع منها ، هذا إذا كانت الكبرى كما في نقل السيوطي ، وأما إذا كانت الصغرى كما في « تاريخ البخاري » ؛ فيكون الإسناد مرسلاً ؛ لأنها فاطمة بنت الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم ، فهي تابعية ، فيكون الحديث مرسلاً . فهو علة أخرى فيه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ وقد تقدمت أحاديث أخرى في فضل التختم بالعقيق ، وكلها باطلة ، كما سبق بيانه بالأرقام (٢٢٦ - ٢٣٠) .

٥٥٧٤ - (ما زالَ يَقْنُتُ في الفَجْرِ حتَّى فَارَقَ الدُّنيا) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ١١٠ / ٤٩٦٤) ، ومن طريقه أحمد (٣ / ١٦٢) ، وكذا الدارقطني في « سننه » (٢ / ٣٩) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره مرفوعاً .

وتابعه : أبو نعيم قال : ثنا أبو جعفر الرازي به .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ١٤٣) ، و الدارقطني أيضاً ، والحاكم في غير « المستدرك » ، وعنه البيهقي في « سننه » (٢ / ٢٠١) ، وكذا البغوي في « شرح السنة » (٣ / ١٢٣) ، ولفظه : عن الربيع بن أنس قال :

كنت جالساً عند أنس بن مالك ، فقيل له : إنما قنت رسول الله ﷺ شهراً ؟ فقال : . . . فذكره .

وأخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤٤٤ / ٧٥٣) من طريق

عبد الرزاق المتقدمة ، ومن طريق النعمان بن عبد السلام أن **أبا جعفر** أخبرهم به نحوه ، وقال :

« حديث لا يصح ، قال أحمد : أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث . وقال ابن حبان : ينفرد بالمناكير عن المشاهير » .

قلت : وقال فيه الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ ، خصوصاً عن مغيرة » .

وإن مما يدل على سوء حفظه : اضطرابه في روايته لهذا الحديث ، فهو يذكر فيه صلاة الصبح تارة ، كما تقدم ، وتارة أخرى لا يذكرها ؛ فقال خالد بن يزيد : حدثنا **أبو جعفر الرازي** . . . فذكره عن الربيع قال :

سئل أنس عن قنوت النبي ﷺ أنه قنت شهراً ، فقال : ما زال النبي ﷺ يقنت حتى مات .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٢ / ٣٠) .

وخالد بن يزيد هذا ؛ هو صاحب اللؤلؤ ؛ كما في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٣٦١) لابن أبي حاتم ، وقال :

« سئل عنه أبو زرعة ؟ فقال : ليس به بأس » .

وتابعه ؛ يحيى بن أبي بكير : ثنا أبو جعفر . . . بلفظ :

« قنت [ﷺ] حتى مات ، وأبو بكر حتى مات ، وعمر حتى مات » .

أخرجه البزار (١ / ٢٦٩) .

ويحيى هذا ؛ ثقة ، من رجال الشيخين .

وتارة أخرى يذكر الصبح ؛ لكن لا يذكر الموت ، ويزيد في المتن ، ويخالف في شيخه ، فيقول :

عن عاصم عن أنس قال :

قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع ، يدعو على أحياء من أحياء العرب ، وكان قنوته قبل ذلك وبعده قبل الركوع .

أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٣ / ١٠٩ / ٤٩٦٣) ، ومن طريقه الحازمي في « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار » (ص ٧١) .

وهو بهذا المعنى محفوظ عن عاصم ؛ فقد أخرجه البخاري وغيره من طريق أخرى عن عاصم أتم منه .

رواه البخاري (١٠٠٢) بلفظ :

« قنت بعد الركوع شهراً يدعو عليهم . . . » . ولم يذكر الصبح . وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٦٢) .

لكن له طرق أخرى عن أنس ، في بعضها ذكر الصبح ، فراجع المصدر المذكور إن شئت .

والطرق المشار إليها بلغت سبعة طرق عن أنس ، ليس فيها ما في حديث أبي جعفر الرازي من الاستمرار على القنوت في الصبح حتى فارق الدنيا ؛ بل في بعضها ما يخالفه كرواية أنس بن سيرين عن أنس بن مالك بلفظ :

« قنت شهراً بعد الركوع في صلاة الفجر يدعو على بني عصية » .

رواه مسلم وغيره . ونحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عنه عند البخاري .

فقد تبين أن أحداً من الرواة السبعة لم يذكر ما في حديث الترجمة ، ولا يشك ذو بصيرة بهذا العلم أن النكارة تثبت بأقل مما ذكرنا ، فلا يكاد عجبي ينتهي من تصحيح ابن جرير الطبري لهذا الحديث ! وهو من الأمثلة الكثيرة عندي على أنه من المتساهلين في التصحيح ، وأما الحاكم ومن نحا نحوه فهو مشهور بذلك ؛ فقد قال عقب الحديث كما في « البيهقي » :

« هذا حديث صحيح سنده ، ثقة رواته » ! كذا في نقله عنه ، وأما البغوي فقال :

« قال الحاكم : وإسناد هذا الحديث حسن »!

وهذا - وإن كان خطأ أيضاً ؛ فهو - أقرب من الذي قبله . وأبعد عن الصواب من كل ما سبق قول النووي - عفا الله عنا وعنه - في « المجموع » (٣ / ٥٠٤) عقب الحديث :

« حديث صحيح ، رواه جماعة من الحفاظ وصححوه ، وممن نص على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي ، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه ، والبيهقي ، ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة » !!

قلت : وهذه مجازفة عجيبة من الإمام النووي ما أحببتها له رحمه الله ! فإن الطرق التي أشار إليها بعيدة عن الصحة بُعدَ المَشْرِقين ، لا سيما وهي في الحقيقة - بعد طريق أبي جعفر الرازي - طريق واحد ؛ لأنها كلها تدور على **عمرو بن عبيد**

عن الحسن عن أنس ، كما سيأتي .

وهذا اصطلاح خاص للنووي رحمه الله في كثير من كتبه ؛ أنه يقول هذا القول في الحديث الذي ليس له إلى صحابيِّه إلا طريق واحدة ، لمجرد أنَّ له طرقاً إلى أحد رواته كما كنت بينت ذلك في مقدمة تحقيقي لكتابه « رياض الصالحين » (ص - ي - ل) مؤيداً ذلك بالنقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق .

فهذه الطريق : أخرجها الطحاوي (١ / ١٤٣) عن عبد الوارث ، والدارقطني عن عبد الرزاق وقريش بن أنس جميعاً عن عمرو بن عبيد ، وفي رواية عن قريش : ثنا إسماعيل المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس .

وهذه الرواية أخرجها البزار أيضاً في « مسنده » (١ / ٢٦٩ - كشف الأستار) وقال :

« هكذا رواه إسماعيل وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس ، ورواه محمد بن سيرين وأبو مجلز وقتادة عن أنس : أن النبي ﷺ قنت شهراً . وهؤلاء أثبات ، وإسماعيل لين ، وعمرو يستغنى عن ذكره لسوء مذهبه » .

قلت : وإسماعيل ؛ هو ابن مسلم المكي ، وهو ضعيف الحديث ، كما في « التقريب » .

وعمرو بن عبيد ؛ هو المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى البدعة . قال الحافظ :

« اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً » .

قلت : فيُتعجب منه كيف ذكر حديثه هذا شاهداً لحديث الترجمة في

« التلخيص الحبير » (١ / ٢٤٥) ، وهو يعلم أن مثله لا يستشهد به لشدة ضعفه ! وكأنه استدرك ذلك على نفسه بعد أن ذكر أن بعض الرواة غلط فقال : « عن عوف » بدل : « عن عمرو » ؛ قال :

« فصار ظاهر الحديث الصحة ، وليس كذلك ، بل هو من رواية عمرو ـ وهو ابن عبيد ـ رأس القدرية ، ولا يقوم بحديثه حجة » !

قلت : وكذلك يتعجب من الحافظ الهيثمي حيث قال في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٣٩) :

« رواه البزار ، ورجاله موثقون » !

فإن أحداً من الأئمة لم يوثق إسماعيل المكي ؛ بل تركه جمع ، منهم الخطيب في « الكفاية » (٣٧٢) ، ومثله ـ بل شر منه ـ عمرو بن عبيد ؛ فقد كذبه بعضهم .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى لم أر أحداً من المخرجين ذكرها ، وإن كانت مما لا يفرح به ولا يتقوى بها .

أخرجها الإسماعيلي في « معجمه » من طريق صهيب بن محمد بن عباد ابن صهيب : أخبرنا حسين بن حكيم البصري : حدثنا السري بن عبد الرحمن عن أيوب عن الحسن عن محمد عن أنس به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون أيوب لم أجد لهم ترجمة ؛ سوى السري بن عبد الرحمن ، فالظاهر أنه الذي في « تاريخ البخاري » (٢ / ٢ / ١٧٥) و« جرح ابن أبي حاتم » (٢ / ١ / ٢٨٢) :

«سري بن عبد الرحمن ؛ حجازي ، روى عن عباد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير ، روى عنه موسى بن يعقوب الزمعي » . ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكر ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٥١) :

« الحسين بن حكيم البلخي ، روى عن سفيان بن عيينة ، روى عنه علي بن ميسرة الهمداني الرازي » .

قلت : فيحتمل أن يكون هو هذا الراوي عن السري ، ويكون (البصري) محرفاً من (البلخي) ، أو العكس ، أو هو بصري بلخي . والله أعلم .

هذا ؛ ولقد أنصف البيهقي بعض الشيء حين قال عقب رواية إسماعيل وعمرو بن عبيد (٢ / ٢٠٤) :

« إلا أنا لا نحتج بإسماعيل المكي ، ولا بعمرو بن عبيد » .

ولكنه أبعد النجعة حين أتبعها بقوله :

« ولحديثهما هذا شواهد عن النبي ﷺ ، ثم عن خلفائه رضي الله عنهم » .

ثم ساقها وادعى صحتها ، وقد رد ذلك عليه ابن التركماني في « الجوهر النقي » وأطال البحث فيه ، وعلى فرض الصحة فهي كلها شواهد قاصرة ؛ لأن غاية ما فيها القنوت في الفجر وليس ذلك موضع بحث أو شك ، وإنما هو قوله : « حتى فارق الدنيا » كما تقدم ، ولعل الحافظ ابن حجر أشار إلى هذا كله بقوله في « الدراية » (١ / ١٩٦) :

« وذكر له البيهقي شواهد فيها مقال » .

وإنما يصح أن يذكر له شاهداً من حيث المعنى ، وليس المبنى : ما أخرجه الدارقطني (٢ / ٤١ / ٢٠) من طريق **محمد بن مصبح بن هلقام البزاز** : حدثنا **أبي** : ثنا **قيس** عن أبان بن تغلب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

« ما زال رسول الله ﷺ يقنت حتى فارق الدنيا » .

لكنه - كما ترى - لم يذكر الفجر ، فهو شاهد قاصر أيضاً مع وهاء إسناده ، كما أشار إلى ذلك الدارقطني عقبه بقوله :

« خالفه إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد » .

ثم ساق إسناده إليه عن سعيد قال : أشهد أني سمعت ابن عباس يقول :

« إن القنوت في صلاة الصبح بدعة » .

لكن في الطريق إلى إبراهيم متروك كما قال البيهقي ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤٣٦) . فالأولى معارضته بما صح من طرقٍ عن سعيد بن جبير وغيره عن ابن عباس أنه :

كان لا يقنت في صلاة الصبح .

أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٣٠٩ ، ٣١١) وعبد الرزاق (٣ / ١٠٧) ، والطبري (٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩) ، والطحاوي (١ / ١٤٨) بأسانيد صحيحة عنه .

وكذلك صح عن سعيد بن جبير أنه :

كان لا يقنت في صلاة الفجر .

أخرجه ابن أبي شيبة (٢ / ٣١٠ ، ٣١١) ، والطبري (٢ / ٤٠) من طرق

صحيحة أيضاً عنه .

وفي رواية للطبري عن أبي بشر قال :

سألت سعيد بن جبير عن القنوت ؟ فقال :

« بدعة » . وفي لفظ :

« لا أعلمه » .

قلت : فلو كان الشاهد المذكور ثابتاً عن سعيد بن جبير وابن عباس ؛ لكانا كلاهما عمل به . فذلك دليل قاطع على بطلان الشاهد المذكور .

وهذا لو كان إسناده قائماً ، فكيف وهو واهٍ بمرة ؛ فإن محمد بن مصبح وأباه ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا أعرفهما » .

وقيس بن الربيع فيه ضعف ، وقد جاء عنه نقيض ما روى عنه هذان المجهولان ؛ فقال الحافظ ابن حجر عقب قوله المتقدم في عمرو بن عبيد وطعنه في حديثه :

« ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان : قلنا لأنس :

إن قوماً يزعمون أن النبي ﷺ لم يزل يقنت في الفجر ؟ فقال :

كذبوا ؛ إنما قنت شهراً واحداً يدعو على حي من أحياء المشركين .

وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب . وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من طريق سعيد عن قتادة عن أنس :

أن النبي ﷺ لم يكن يقنت ؛ إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم .

فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت ، فلا يقوم بمثل هذا حجة » .

قلت : ويعكر أيضاً على حديث الترجمة وما في معناه : ما أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٤٥ / ٦٩٣) من طريق **غالب بن فرقد الطحان** قال :

كنت عند أنس بن مالك شهرين ، فلم يقنت في صلاة الغداة .

وغالب هذا ؛ لم أجد من ترجمه ، وكذا قال الهيثمي (٢ / ١٤٧) في حديث آخر له عن أنس .

وأما قول المعلق على « نصب الراية » (٢ / ١٣٢) :

« وقال النيموي : إسناده حسن » !

فهو تحسينٌ انتصاراً لمذهبه الحنفي ؛ نكاية بمخالفيه الذين انتصروا لمذهبهم الشافعي بتصحيح حديث الترجمة ، وهكذا يضيع الحق بسبب التعصب المذهبي ؛ والله تعالى هو المحمود على أن عافانا منه ، ورزقنا حب السنة ونصرتها ، والتعصُّب لها وحدها ، فللّه الشكر على ما أعطى ، وأسأله المزيد من فضله في الآخرة والأولى .

وجملة القول : أن حديث الترجمة منكر لا يصح ؛ لأنه ليس له طريق تقوم به الحجة ، بل بعضها أشد ضعفاً من بعض ، ثم هو إلى ذلك مخالف لما رواه الثقات عن أنس :

« أنه ﷺ قنت في الصبح شهراً » . كما تقدم . ولفظ ابن خزيمة :

« لم يكن يقنت إلا إذا دعا لقوم أو على قوم » .

وله عنده في « صحيحه » (٦١٩) شاهد من حديث أبي هريرة ، وإسناد كل منهما صحيح ؛ كما قال الحافظ في « الدراية » (١ / ١٩٥) ، وسبقه إلى ذلك ابن عبد الهادي ؛ فقال في « التنقيح » - كما في « نصب الراية » (٢ / ١٣٠) - :

« وسند هذين الحديثين صحيح ، وهما نص في أن القنوت مختص بالنازلة » .

وهو الذي نصره ابن القيم في « زاد المعاد » بأسلوب رائع وتحقيق متين . فليراجع من شاء المزيد من العلم ، وهو الذي انتهى إليه الحافظ ابن حجر الشافعي - وهو من إنصافه وتنزهه عن التقليد - ؛ فقال في « الدراية » :

« ويؤخذ من جميع الأخبار أنه ﷺ كان لا يقنت إلا في النوازل ، وقد جاء ذلك صريحاً ؛ فعند ابن حبان عن أبي هريرة . . . » . فذكر حديثه وحديث أنس المذكورين آنفاً .

(تنبيهات) :

أولاً : حديث أبي هريرة هذا عزاه لابن حبان الزيلعيُّ أيضاً (٢ / ١٣٠) ، ولم يورده الهيثمي في « موارد الظمآن » ، فلا أدري السبب !

ثانياً : حديث الترجمة عزاه الزيلعي وغيره للحاكم في « كتاب الأربعين » له ، وعزاه الحافظ في « التلخيص » (١ / ٢٤٤) إليه في « كتاب القنوت » له ؛ وكرر ذلك في موضع آخر يأتي الإشارة إليه قريباً . فلعل الحاكم رواه في كلٍّ من الكتابين المذكورين ، ويكون ذلك هو سبب الاختلاف في النقل عنه مرتبةً ، فالبيهقي نقل عنه التصحيح ، والبغوي التحسين كما تقدم ، فيكون التصحيح في أحد الكتابين المذكورين ، والتحسين في الكتاب الآخر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثالثاً : ثم قال الحافظ :

« عزا هذا الحديثُ بعض الأئمة إلى مسلم ؛ فوهم ! وعزاه النووي إلى « المستدرك » للحاكم ! وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء مفرد في « القنوت » ، ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم ، فظن الشيخ أنه في « المستدرك » .

رابعاً : تقدم حديث عمرو بن عبيد وإسماعيل المكي من رواية جمع ؛ منهم البزار ، فلما خرجه الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه (١ / ٢٦٩) قال :

« قال الهيثمي : رواه أحمد والبزار . . . » ! فهذا خطأ مزدوج ؛ لأن الهيثمي لم يعزه لأحمد ؛ ولأن هذا لم يخرجه من هذا الوجه ، وإنما رواه من طريق الرازي التي أخرجها البزار أيضاً ، ولما علق عليه الأعظمي لم يعزه لأحمد ، فهذا خطأ آخر ، ظلمات بعضها فوق بعض ، والظاهر أنه انقلب عليه تخريج الهيثمي للحديثين ، فجعل ما لهذا لذاك ، وبالعكس !

خامساً : النيموي المتقدم ذكره ، هو من كبار متعصبة الحنفية في الهند ، يدل على ذلك كتابه « آثار السنن » الذي رد عليه العلامة المحدث محمد بن عبد الرحمن المباركفوري مؤلف « تحفة الأحوذي » في كتابه « أبكار السنن » ، بيَّن فيه جهل النيموي بهذا العلم الشريف ، وتضعيفه للأحاديث الصحيحة ، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ؛ اتباعاً للهوى ، وتعصباً للمذهب . ومثله الأعظمي المشار إليه آنفاً في بعض تآليفه .

٥٥٧٥ - (الحِجَامَةُ يومَ الثُّلاثاءِ لِسَبْعَ عشرةَ من الشهرِ دواءٌ لداءِ السَّنَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤٨) ، وابن جرير الطبري في « تهذيب الآثار » (٢ / ١١٦ / ١٣١٨) ، والطبراني في « المعجم

الكبير » (٢٠ / ٢١٥ / ٤٩٩) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٩ / ٣٤٠) من طريق ابن عدي وهذا في « الكامل » (١٤٤ / ٢) ؛ كلهم عن **سلام بن سلم عن زيد العمي** عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال ابن جرير (٢ / ١٢٥) :

« سنده عندنا واهٍ ، لا يثبت بمثله في الدين حجة ، ولا نعلمه يصح » .

وأشار إلى أن علته سلام المدائني ـ وهو الطويل ـ ، وبه أعله البيهقي فقال :

« وهو متروك » .

وبه أعله ابن الجوزي أيضاً ، وقد أورده من طريق ابن عدي أيضاً في « الموضوعات » (٣ / ٢١٤) ؛ لكنه أعله أيضاً بزيد العمي فقال : قال ابن حبان :

« يروي أشياء موضوعة لا أصل لها ، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٢) ؛ لكنه تعقبه في حديث أنس الآتي بما لا ينهض ؛ كما سأبينه إن شاء الله تعالى ، وهو ما أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٩) من طريق **محمد بن الفضل عن زيد العمي** عن معاوية ابن قرة عن أنس مرفوعاً :

« من احتجم يوم الثلاثاء لسبع عشرة . . . » ؛ الحديث مثله .

أورده في ترجمة زيد العمي هذا ، وأعله به وتبعه على ذلك ابن الجوزي ، وقد رواه من طريقه ؛ لكنه زاد على ابن حبان في الإعلال فقال :

« ومحمد بن الفضل ؛ قال أحمد : ليس بشيء ؛ حديثه حديث أهل الكذب . وقال يحيى : كان كذاباً » .

قلت : وهو محمد بن الفضل بن عطية المروزي ، وقد قال فيه ابن حبان نفسه (٢ / ٢٧٨) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار ، كان أبو بكر بن أبي شيبة شديد الحمل عليه » .

قلت : وأنت إذا قابلت كلام ابن حبان هذا بكلامه المتقدم في زيد العمي تبين لك أنه أشد ضعفاً عنده من زيد العمي ، فتعصيب الجناية في هذا الحديث به وإيراده في ترجمته أولى من إيراده في ترجمة العمي وتعصيب الجناية به ، ولا سيما وقد قيل فيه :

« صالح » . ولذلك ؛ اقتصر الحافظ ابن حجر على قوله فيه :

« ضعيف » . وأما ابن الفضل فقال فيه :

« كذبوه » .

قلت : فهو آفة هذا الحديث . وأما تعقب السيوطي على ابن الجوزي بقوله في « اللآلي » :

« قلت : له متابع ، أخرجه البيهقي في « سننه » بسنده عن هشيم **عن زيد العمي** به . قال : ورواه أبو جزي نصر بن طريف بإسنادين له عن أبي هريرة مرفوعاً » .

قلت : لقد أساء السيوطي ـ ولا أقول : أخطأ ـ بهذا التعقّب من ناحيتين :

الأولى : أن هشيماً مدلس معروف بذلك حتى عند السيوطي في « تدريب الراوي » (١ / ٢٢٦) ، وذكره الحافظ العسقلاني في المرتبة الثالثة من مراتب

التدليس ، وهي كما قال في المقدمة من « طبقات المدلسين » :

« مَنْ أكثر مِنَ التدليس ، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع » .

وإذ الأمر كذلك ؛ فلا يجوز للسيوطي أن يجعل هشيماً متابعاً لمحمد بن الفضل ، إلا لو صرح بالتحديث ؛ لأنه يوهم من لا علم عنده بهذه الصناعة أنها متابعة قوية ؛ لأن هشيماً معروف الثقة عند عامة المشتغلين بها ، بخلاف تدليسه ؛ فقلَّ من يعرفه أو يتذكره ، بل إنه من المحتمل احتمالاً قوياً أن يكون سمعه من محمد بن الفضل ثم دَلَّسَه .

والأخرى - وهي أسوأ من الأولى - : أنه لم ينقل كلام البيهقي بتمامه ؛ بل بتر منه ما يدل صراحة أن ما رواه أبو جزي لا يصلح الاستشهاد به لِشدَّة ضعفه ، فقال البيهقي :

« وهو متروك ، لا ينبغي ذكره » .

هذا هو تمام كلام البيهقي الذي نقله السيوطي عنه مبتوراً . عفا الله عَنّا وعنه بمَنِّه وكرمه .

ولأبي جزي ترجمة سيئة جداً في « الميزان » و « اللسان » ، مما جاء فيها :

« وقال النسائي وغيره : متروك . وقال يحيى : من المعروفين بوضع الحديث » .

ومن الغريب أن الشيخ ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٠) أقر السيوطيَّ على دعواه متابعة هشيم لمحمد بن الفضل ! فيغلب على ظني الآن أنهما لم يتذكّرا ما شرحته من تدليس هشيم ، وعلى ذلك يحمل أيضاً ما كنت نقلته

تحت هذا الحديث برقم (١٤١٠) أن الذهبي جوّد إسناده ! فإنه ممن وصف هشيماً بالتدليس في « الكاشف » ، بالإضافة إلى أنه ضعف زيداً العمي كما نقلته عنه هناك .

نعم قد وجدت شاهداً لحديث الترجمة بلفظ حديث أنس المتقدم بزيادة :

« وتسع عشرة ، وإحدى وعشرين . . . » ؛ دون قوله : « يوم الثلاثاء » .

أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن ، كما هو مبين في « الصحيحة » برقم (٦٢٢) . فدل ذلك على بطلان ذكر : (الثلاثاء) فيه .

(تنبيه) : لقد نقل المناوي في كلامه ونقده لحديث الترجمة ما تقدم من تضعيف ابن جرير إياه ، كما نقل مثله عن غيره ، وعن ابن الجوزي أنه موضوع ، ثم ذهل عن ذلك في كتابه الآخر : « التيسير بشرح الجامع الصغير » فحسَّن إسناده ! وهو وهم محض ، فلا يغتر به .

٥٥٧٦ - (مَنْ وافقَ منكم يومَ الثلاثاءِ لسبعَ عشرةَ مضتْ مِنَ الشهرِ ؛ فلا يُجَاوِزْهَا حتى يَحْتَجِمَ ، فاحتَجِمُوا فيه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٦٢ / ١١٣٦٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥٨ - ٥٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢١٤) عن نافع أبي هرمز عن عطاء عن ابن عباس قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو يحتجم يوم الثلاثاء ، فقلت : هذا اليوم تحتجم ؟! قال : « نعم ؛ من وافق . . . » الحديث .

أورده ابن حبان في ترجمة نافع هذا ، وقال :

« كـان ممن يروي عن أنس مـا ليس من حـديثـه كـأنه أنس آخر » . وقـال ابن الجوزي :

« هذا حـديث لا يصح ، أبو هرمـز ؛ قـال يحيى : ليس بشيء ، كـذاب . وقـال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : متروك » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٢) .

(تنبيه) : جاء الحديث في « مجمع الزوائد » (٥ / ٩٣) بهذا السياق ؛ إلا الجملة الأخيرة منه : « فلا يجاوزها . . . » ؛ فإنها فيه بلفظ :

« فهو دواء لداء السنة » . وبعده قوله :

« رواه الطبراني ، وفيه زيد بن أبي الحواري العمي ، وهو ضعيف ، وقد وثقه الدارقطني وغيره ، وبقية رجاله رجال الصحيح » !

وهذا خلط عجيب متناً وتخريجاً ! ولعله من الناسخ أو الطابع ، وأرى أنه سقط منه شيء ، ودخل عليه حديث في حديث ، وإليك البيان :

أولاً : لقد علق الناشر على قوله : « فهو » ، فقال :

« (فهو) غير موجودة في الأصل » .

ومعنى ذلك أنه : لما كان الكلام الأخير غير متصل بما قبله ؛ زاد الناشر هذه اللفظة (فهو) ؛ لربط الكلام بعضه ببعض ، ففيه إشعار أن في الكلام سقطاً ، فما هو ؟

والجواب في الآتي :

ثانياً : قد جاءت هذه الجملة الأخيرة : « دواء لداء السنة » في حديث معقل ابن يسار الذي تقدم قبيل هذا ، وجاء في تخريجه أنه رواه الطبراني ؛ كما رأيت بالأرقام ، وقد عزاه إليه السيوطي في « الجامع الصغير » ، ولما كان « المجمع » ملتزماً إيراد أحاديث الطبراني الزائدة على الكتب الستة ، فالمفروض أن يكون حديث معقل هذا فيه ، والواقع ليس كذلك .

ثالثاً : لقد جاء فيه عقب حديث ابن عباس هذا أن فيه زيد بن أبي الحواري ! وهذا خلاف الواقع كما رأيت في تخريجي إياه ؛ وإنما هو في إسناد حديث معقل المشار إليه آنفاً .

ومن هذه الحقائق نستنتج ما يلي :

لقد سقط من مطبوعة « مجمع الزوائد » شيئان :

الأول : تمام حديث ابن عباس الذي هو قوله : « فلا يجاوزها . . . » إلخ ، مع عزوه للطبراني وإعلاله بأبي هرمز .

والآخر : حديث معقل بن يسار بتمامه إلا الجملة الأخيرة منه الدالة عليه : « دواء لداء السنة » .

وعليه ؛ فقوله عقبها :

« رواه الطبراني ، وفيه زيد . . . » .

إنما هو تخريج حديث معقل ، وليس لحديث ابن عباس ، وأن تخريج هذا سقط من « المجمع » ، فوجب بيان ذلك والتنبيه عليه ؛ حتى لا يشكل ذلك على أحد .

ومن العجيب أن لا ينبه على هذا صاحبنا الشيخ حمدي السلفي في تعليقه

على حديث معقل المشار إليه في « المعجم الكبير » حين نقل عن الهيثمي في تخريجه وإعلاله بزيد ؛ وهو نقله عن المطبوعة من « المجمع » مشيراً إلى الجزء والصفحة منه ، وهو إنما وقع فيه عقب حديث ابن عباس كما بينته آنفاً ! وتبعه على ذلك المعلق على « تهذيب الآثار » !

٥٥٧٧ - (رأيتُهُ كَبَّر في أيام التشريقِ مِنْ صلاةِ الظُّهرِ يوم النَّحْرِ حتى خرج مِنْ مِنَىً ، يُكَبِّرُ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٥٨ / ٧٤١٧) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني : ثنا عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري : نا شرقي بن القطامي عن عمرو بن قيس عن مُحل بن وداعة عن شريح بن أبرهة قال : . . . فذكره مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى عن شريح إلا بهذا الإسناد ، تفرد به شرقي بن القطامي » .

قلت : وبه أعله الهيثمي ، فقال (٢ / ١٩٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه شرقي بن قطامي ؛ ضعفه زكريا الساجي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره ابن عدي في « الكامل » » .

كذا قال ! ولا فائدة كبرى من قوله : « وذكره ابن عدي . . . » ؛ ما دام أنه لم يذكر قوله فيه ، وهو :

« ليس له من الحديث إلا نحو عشرة ، وفي بعض ما رواه مناكير » .

وقد ضعفه غير الساجي أيضاً ؛ وكذبه شعبة واليوسفي . ومن مناكيره :

« من استنجى من الريح ؛ فليس منا » .

وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ٨٦ / ٤٩) .

ثم إن في إسناد الحديث عللاً أخرى لم يتعرض الهيثمي لبيانها :

أولاً : محل بن وداعة ؛ لم أجده في شيء من كتب الرجال .

ثانياً : عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري ؛ حاله كالذي قبله .

ثالثاً : الشاذكوني ؛ متروك ؛ مع حفظه ؛ بل كذبه ابن معين وصالح جزرة ، وغيرهما .

لكنْ ؛ لعل للحديث طريقاً أخرى إلى شرقي بن قطامي ؛ فقد ذكره الحافظ في ترجمة شريح من رواية ابن قانع وأبي نعيم عنه ، وقال :

« وإسناده ضعيف » .

٥٥٧٨ - (كان يُكبِّر في صَلاةِ الفَجْرِ يومَ عرفةَ إلى صلاةِ العصْرِ من آخرِ أيامِ التشريقِ ؛ حين يُسَلِّمُ مِنَ المكتوبات) .

موضوع . أخرجه الطبراني في جزء « فضل عشر ذي الحجة » (ق ١٣ / ١) ، والدارقطني في « سننه » (٢ / ٤٩ / ٢٧) ، والبيهقي (٣ / ٣١٥) عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عن علي بن حسين (وقال البيهقي : عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط) عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره . وقال البيهقي :

« عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي ؛ لا يحتج بهما » .

قلت : عمرو ؛ شَرٌّ منه ؛ فقد كذبه بعضهم ، وقال ابن حبان :

« رافضي ، يشتم الصحابة ، ويروي الموضوعات عن الثقات » . بل قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

وقد ساق له الذهبي في « الميزان » نماذج من أحاديثه التي أنكرت عليه ، هذا أحدها .

وفي رواية للدارقطني (٢٩) من طريق نائل بن نجيح عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر وعبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله بلفظ :

كان إذا صلى الصبح من غداة عرفة يقبل على أصحابه فيقول : « على مكانكم » ويقول :

« الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، الله أكبر ولله الحمد ، فيكبر من غداة عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق » .

وبالإضافة إلى سوء حال عمرو بن شمر ، فقد اختلف عليه في إسناده على وجوه تقدم الإشارة إلى بعضها ، وهذا وجه آخر يرويه نائل بن نجيح ، وهو ضعيف . وسائر الوجوه قد ذكرها الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٢٤) ، وفيما ذكرنا كفاية .

٥٥٧٩ ـ (مَنْ لقيَ اللهَ وهو لا يُشْرِكُ به شيئاً ؛ دَخَلَ الجنةَ ، ولم تَضره معه خطيئةٌ ؛ كما لو لَقِيَهُ وهو مشركٌ به دَخَلَ النار ولم ينفَعْهُ معه حسنةٌ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ١٧٠) : ثنا أبو أحمد وأبو نعيم قالا : ثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه ـ هذا في حديث أبي أحمد الزبيري ـ قال :

نزل رجل على مسروق ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . قال أبو نعيم في حديثه :

جاء رجل أو شيخ من أهل المدينة ، فنزل على مسروق ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : قال رسول الله ﷺ :

« من لقي الله لا يشرك به شيئاً ؛ لم تضره معه خطيئة ، ومن مات وهو يشرك به لم ينفعه معه حسنة » .

قال عبد الله (هو ابن الإمام أحمد) :

« والصواب ما قاله أبو نعيم » .

وأخرجه ابن جرير في « تهذيب الآثار » (٢ / ١٦٥ / ١٤٣٩) من طريقين آخرين عن أبي أحمد ـ وهو الزبيري ـ ، ثم من طريق معاوية بن هشام عن سفيان . به ، ولفظه :

« نزل شيخ على مسروق من أهل المدينة ، فحدَّثه عن عبد الله بن عمرو . . . » إلخ .

ولفظ أبي أحمد الزبيري قال :

« نزل عليَّ مسروق ضيفاً ، فقال : سمعت عبد الله بن عمرو يقول : . . . » .

قلت : وهو بهذا اللفظ مخالف للفظه عند أحمد ، وللفظ أبي نعيم ومعاوية بن هشام ؛ فإن ألفاظهم متفقة على أن مسروقاً هو المُضِيفُ ، والرجل هو الضيف ؛ بخلاف هذا اللفظ . فيمكن أن يكون قد سقط من الناسخ أو الطابع لـ « التهذيب » ذكر الرجل ، فيكون الأصل « نزل [رجل] على مسروق ضيفاً » . وبذلك يتفق

هذا اللفظ مع الألفاظ الأخرى .

ثم إن ظاهر هذه الألفاظ أن القائل : « سمعت عبد الله بن عمرو » ، والمحدث عنه : إنما هو الرجل الذي لم يسمَّ ، وليس مسروقاً كما جزم به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « المسند » (١٠ / ١٢٢ ـ ١٢٣) ، دون حجة ملزمة مقنعة ! بل هو خلاف الظاهر ؛ لأن كلام محمد بن المنتشر إنما هو عن نزول الرجل على مسروق ، وقوله : « سمعت عبد الله بن عمرو » ؛ فإعادة الضمير المستتر لـ « فقال » إلى أقرب مذكور ـ الذي هو مسروق ـ ؛ خلاف ما يقتضيه سياق الكلام والأسلوب العربي الذي أفهمه . أقول هذا وأنا متذكر لأصلي الأعجمي ! ولكن ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ . على أنه قد سبقني إلى هذا الفهم وجرى عليه الحافظ الهيثمي ـ وما يدريني لعله مستعرب مثلي ! ـ ؛ فإنه ابتدأ الحديث في « المجمع » (١ / ١٩) بقوله :

« وعن رجل قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص . . . » . فساق الحديث ، وقال :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح ؛ ما خلا التابعي ؛ فإنه لم يسمَّ ، ورواه الطبراني فجعله من رواية مسروق عن عبد الله بن عمرو » .

قلت : رواية الطبراني هذه لا أدري حال إسنادها ؛ فإن الجزء الذي فيه مسند ابن عمرو من « معجم الطبراني الكبير » لم يطبع بعد ، ولا أستبعد أن تكون كرواية أبي أحمد الزبيري عند ابن جرير ؛ فإنها صريحة بما قال الهيثمي ، ولكن قد علمت ما فيها من الشذوذ والمخالفة للروايات الأخرى .

وإلى أن يتبين لنا حال رواية الطبراني هذه ، نتوقف عن الحكم على هذا الإسناد بصحة أو ضعف .

ثم وقفت - والحمد لله - على رواية الطبراني ، ساقها السيوطي في « اللآلي » (١ / ٤٤) : قال الطبراني : حدثنا محمد بن إسحاق بن راهويه : حدثنا أبي : أنبأنا **يحيى بن اليمان** : حدثنا سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق قال : سمعت عبد الله بن عمرو فذكره . . . مرفوعاً بلفظ :

« لا يضر مع الإسلام ذنب ، كما لا ينفع مع الشرك عمل » .

وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٧ / ١٠٨) من طريق أخرى عن إسحاق به . وقال :

« تفرد به يحيى بن يمان ، وقال غير يحيى : نزل رجل على مسروق فقال : سمعت عبد الله بن عمر [و] يقول . . . » .

قلت : يشير إلى رواية أبي نعيم ومن تابعه عند أحمد وغيره . وهو يريد بذلك إعلال رواية يحيى المصرحة بسماع مسروق للحديث من جهة ، وبإسقاطه ذكر الرجل من جهة أخرى ، وكذلك فعل الطبراني ؛ فقال - كما في « اللآلي » - :

« هكذا رواه يحيى بن اليمان ، وخالفه الناس ؛ حدثنا علي بن عبد العزيز : حدثنا أبو نعيم . . . » .

قلت : فساقه كما تقدم في رواية أحمد .

وفي إعلال الطبراني وصاحبه أبي نعيم الأصبهاني لرواية يحيى بن اليمان بمخالفته لرواية أبي نعيم - واسمه الفضل بن دكين - دليل قاطع على أنهما يفهمان

[من][*] رواية أبي نعيم أن القائل : سمعت عبد الله بن عمرو إنما هو الرجل الذي أسقطه يحيى ، فصار القائل في روايته مسروقاً ، ولو كان الأمر كما فهم الشيخ أحمد شاكر ـ أن القائل في رواية أبي نعيم هو نفسه ـ ؛ لم يكن ثمة خلاف بين روايته ورواية ابن اليمان كما هو ظاهر ! فهو دليل صريح من هذين الإمامين إلى خطأ الشيخ في فهمه المذكور .

هذا ؛ وبالإضافة إلى مخالفة ابن اليمان لأبي نعيم ومَنْ تابعه ، فهو ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه إذا تفرد ، فكيف إذا خالف ؟!

ثم إن قول عبد الله بن أحمد في آخر الحديث :

« والصواب ما قاله أبو نعيم » .

فلم يظهر لي كبير خلاف بين روايته ورواية أبي أحمد الزبيري حتى يصار إلى الترجيح ، لا سيما بعد أن تبين أن مرجع روايتيهما إلى الرجل الذي لم يسم . والله أعلم .

هذا ؛ ولما أورد السيوطي الحديث في « الجامع الكبير » برواية أحمد والطبراني قال :

« وصُحِّحَ » .

فأشار إلى تمريض تصحيحه ، وهو الصواب ؛ كما شرحناه لك شرحاً ربما لا تجده في كتاب .

(*) ما بين المعقوفتين ليست في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ . (الناشر) .

٥٥٨٠ ـ (الكلامُ في المسجِدِ لَغْوٌ ؛ إلا قراءةَ القرآنِ ؛ وذِكْرَ اللهِ عزَّ وجلَّ ؛ أو مسألةَ خَيْرٍ) .

منكر . أخرجه اللالكائي في « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » (مجلد ٢ / ٦٢٨ / ١١٢١) : أخبرنا عبيد الله بن محمد بن أحمد : أخبرنا علي بن محمد ابن أحمد بن يزيد قال : ثنا أبي قال : ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا حديث منكر ، وإسناد مظلم ؛ من دون سعيد بن أبي عروبة ؛ لم أعرفهم ، ومحمد بن أحمد بن يزيد والد علي ؛ يحتمل أن يكون هو الذي في « الميزان » :

« محمد بن أحمد بن يزيد البلخي ، عن عبد الأعلى النرسي . قال ابن عدي : يسرق الحديث ، كتبت عنه بدمشق ، وكان يقول : إنه من سامرا ، حدثنا بأشياء منكرة ، ولم يكن من أهل الحديث ، فحدثنا عن عبد الأعلى : حدثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً :

« ائتمن الله على وحيه جبرائيل ومحمداً ومعاوية » » .

قلت : والظاهر أنه من شيوخ الطبراني أيضاً ؛ فقد ذكره الخطيب في « تاريخ بغداد » (١ / ٣٧٢) :

« محمد بن أحمد بن يزيد النرسي . حدث عن أبي عمرو الدوري المقري . روى عنه أبو القاسم الطبراني » .

ثم ساق له حديثاً آخر ، وهو في « صغير الطبراني » (ص ١٦٦) وفي « الروض

النضير » برقم (٤٤١) .

لكن يرد هنا إشكال ، وهو أن الحافظ ذكر في « اللسان » في مكان آخر أنه مات سنة ثلاث وأربعين وثلاث مئة . ومن المعلوم أن سعيد بن أبي عروبة مات سنة خمس وخمسين ومئة ، فبين وفاتيهما نحو قرن ونصف من الزمان ، فالظاهر أنه سقط راوٍ أو أكثر من بينهما . والله أعلم .

٥٥٨١ - (لُعِنَتِ القدريةُ على لِسَانِ سبعينَ نبياً ، آخرهم محمدٌ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ١٤٩) من طريق الدارقطني ، وهذا في كتابه « العلل » - كما في « الجامع الصغير » - بسنده عن **محمد بن عثمان** قال : نا **عبادة بن زياد** قال : نا أبو صالح الحراني (الأصل : الحراز) قال : نا شريك عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي عليه السلام عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره ، وقال ابن الجوزي :

« حديث لا يصح ؛ فإن الحارث كذاب . قاله ابن المديني ، وكذلك محمد بن عثمان » .

ونقله عنه المناوي في « فيض القدير » وأقره . ولخص ذلك في « التيسير » فقال :

« في إسناده كذاب » .

وفي إطلاق ذلك نظر من ناحيتين :

الأولى : أن الحارث - وهو ابن عبد الله الأعور - ، وإن كان قال فيه ابن المديني :

« كذاب » . وقال الشعبي :

« كان يكذب » .

فإن العلماء لم يحملوا ذلك على الكذب في رواية الحديث ؛ فقال الذهبي في « الميزان » بعد أن حكى أقوال الموثقين والجارحين :

« والجمهور على توهين أمره ، مع روايتهم لحديثه في الأبواب ، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكايته ، وأما في الحديث النبوي فلا » . ولهذا قال الحافظ في « التقريب » :

« كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف » . وقال الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٣ / ٤) :

« كان فقيهاً فاضلاً من علماء الكوفة ؛ ولكنه ليِّن الحديث » .

قلت : فهذا هو القول العدل فيه : إنه ضعيف ، ليس بكذاب ، ولا بثقة . وعلى ذلك جرى الحفاظ الذين جاءوا من بعد الأئمة المتقدمين ـ فيما أعلم ـ ؛ كالنووي والزيلعي والعراقي وغيرهم ممن ذكرنا ، فمحاولة بعض المعاصرين ـ كالمعلق على « التقريب » ـ ترجيح توثيقه والاحتجاج بحديثه حتى إن أحد المغاربة الغماريين ـ واغتر به بعض الطلبة ـ ألّف في ذلك رسالة خاصة بحجة أن تضعيف من ضعفه جرح غير مفسر ؛ فهي محاولة مردودة ؛ لأن اتفاق الحفاظ المشار إليهم بعد اختلاف مَن تقدمهم حجة لا يجوز مخالفتها ؛ ألا ترى إلى قول الحافظ ابن عدي فيه :

« عامة ما يرويه غير محفوظ » .

وهذا إنما قاله بعد أن سبر حديثه ، وقابله بأحاديث الثقات ، فهل يستطيع من يرجح خلافه أن يقول مثلاً :

« عامة ما يرويه محفوظ » ؟!

فرحم الله امرأً عرف حدَّه ، فوقف عنده .

والناحية الأخرى : قول ابن الجوزي :

« وكذلك محمد بن عثمان » .

ففيه نظر أيضاً ؛ فإن محمداً هذا هو ابن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر ، من الحفاظ المعروفين ؛ قال الخطيب :

« له تاريخ كبير ، وله معرفة وفهم » .

وثقه جماعة ؛ لكن كذبه عبد الله بن أحمد وغيره ؛ مثل الحافظ (مطين) ؛ لكني رجحت في مقدمة كتابه « مسائل أبي جعفر شيوخه » أن هذا التكذيب كان بباعث البلدية والمعاصرة ، وإليه مال ابن عدي ، وقال :

« لم أر له حديثاً منكراً » .

وبه ختم ابن حجر ترجمته في « لسانه » مشيراً إلى أنه اختياره . والله أعلم .

ثم إن في الحديث علتين أخريين :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ـ وعنعنته ؛ فإنه كان مدلساً ، ولذلك ؛ قال أبو خيثمة :

« كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق : سمعت الحارث » . وقال شعبة :

« لم يسمع أبو إسحاق منه ؛ إلا أربعة أحاديث » .

والأخرى : عبادة بن زياد - وهو ابن موسى الأسدي ، ويقال فيه (عَبّاد) - ؛ قال فيه أبو داود :

« صدوق » . وقال موسى بن هارون :

« تركت حديثه » . وقال ابن عدي :

« له أحاديث مناكير في الفضائل » .

وللحديث شاهد يرويه **محمد بن الفضل بن عطية** عن كرز بن وبرة الحارثي عن محمد بن كعب القرظي قال :

ذكرت القدرية عند عبد الله بن عمر ، فقال :

« لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً منهم نبينا ﷺ » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٤٩ / ٢ / ٧٣٠٤) ، واللالكائي في « شرح أصول السنة » (٢ / ٦٤٣ / ١١٥٩) ، وزاد الطبراني :

« وإذا كان يوم القيامة ، وجمع الله الناس في صعيد واحد ؛ نادى منادٍ يُسْمِعُ الأولين والآخرين : أين خصماء الله ؟ فيقوم القدرية » . وقال :

« لم يروه عن كرز بن وبرة إلا محمد بن الفضل بن عطية » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (٧ / ٢٠٦) وغيره .

وهذه الزيادة رواها بقية عن **حبيب بن عمر الأنصاري** عن أبيه عن ابن عمر عن عمر مرفوعاً مختصراً .

أخرجه ابن الجوزي في « العلل » (١ / ١٤٢ / ٢١٩) من طريق الدارقطني . وأعله بالاضطراب وجهالة حبيب .

وقد روي الحديث عن معاذ بن جبل وأبي هريرة ؛ بإسنادين ضعيفين ، وقد خرجتهما ، وبينت ضعفهما في « ظلال الجنة » (١ / ١٤٢ - ١٤٣ / ٣٢٥) ، فليرجع إليه من شاء .

وأحسن ما روي في الباب : حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ :

« ستة لعنتهم ، لعنهم الله ، وكل نبي مجاب الدعوة :

الزائد في كتاب الله ، والمكذب بقدر الله . . . » الحديث .

فقد صححه جمع ؛ لكن أعله الترمذي بالإرسال ، واستنكره الذهبي ، وقد بينت ذلك مع تخريجه في « ظلال الجنة » رقم (٤٤ ، ٣٣٧) .

وقد فات ابنَ الجوزي حديثُ عائشة هذا ، فأورده في « العلل » (١ / ١٤٣) من حديث علي رضي الله عنه ، وفي إسناده من يضع الحديث .

٥٥٨٢ - (إذا سَالتْ عليه الأمطارُ ، وجفَّفَته الرياحُ ؛ فلا بأس بالصلاة فيه . يعني : الحيطان تكون فيها العَذِرَة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٦٥ / ١ / ١١٩١) : حدثنا أحمد قال : ثنا عمرو بن عثمان الكِلابي قال : ثنا موسى بن أعين عن عبيد الله بن عمر عن نافع قال : سئل ابن عمر عن الحيطان يكون فيها العذرة وأبوال الناس وروث الدواب ؟ قال : . . . فذكره ، وقال في آخره :

« يذكر ذلك عن النبي ﷺ » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبيد الله بن عمر إلا موسى ، تفرد به عمرو » .

قلت : وهو ليِّن ، تركه النسائي كما في « الكاشف » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، وكان قد عمي » . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ٢٨٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عَمرو بن عثمان الكلابي الرقي ؛ ضعفه أبو حاتم والأزدي ، ووثقه أبو حاتم بن حبان ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة . وبقية رجاله رجال (الصحيح) ؛ خلا شيخ الطبراني » .

قلت : كذا سكت عنه ، وكأنه لم يعرفه ، وهو أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني ، ساق له الطبراني في « أوسطه » عشرات الأحاديث من رواية الكلابي هذا وغيره (١ / ٥٧ / ٢ ـ ٦٥ / ١ / ١٠١٥ ـ ١١٩١) ؛ هذا آخرها ، وأخرج أحدها في « معجمه الصغير » (ص ٥ ـ هندية) و (رقم ٨٠٨ ـ الروض النضير) ؛ كناه فيه بأبي الفوارس ، وقد أورده الذهبي في « الميزان » وفي « الضعفاء » وقال :

« قال أبو عروبة : ليس بمؤتمن على دينه » .

٥٥٨٣ ـ (لأَنْ أَحْرُسَ ثلاثَ ليالٍ مرابطاً مِنْ وراءِ بيضةِ المسلمينَ ؛ أحبّ إليّ مِنْ أنْ أُصلِّيَ ليلةَ القدرِ في أَحَدِ المسجِدَيْنِ : المدينة أو بيت المقدس) .

موضوع . أخرجه الديلمي في آخر حرف (لا) من « مسند الفردوس » (ص ٢١٦ ـ مصورتي) من طريق أبي الشيخ بسنده عن **مهدي بن جعفر** : حدثنا

محمد بن شعيب بن شابور : حدثنا سعيد بن خالد بن أبي طويل أنه سمع أنس ابن مالك يقول : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ فإن ابن أبي طويل هذا اتهمه غير واحد من الأئمة ؛ كما تقدم بيانه تحت حديثه هذا .

وقد رواه عنه بعضهم بلفظ آخر أغرق في النكارة من هذا (١٢٣٤) ، وأخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣١٧) بنحوه ، وقال فيه :

« يروي عن أنس بن مالك ما لم يتابع عليه ، لا يحل الاحتجاج به » . ولذا قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

ومهدي بن جعفر ؛ صدوق له أوهام ، وقد خالفه غير واحد ؛ فرواه عن ابن شابور به بسياق آخر ، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً .

ثم أخرجه الديلمي من طريق ابن شاهين بسنده عن يحيى بن صالح : حدثنا جميع عن خالد عن أبي أمامة رفعه مثله .

قلت : وهذا كالذي قبله في الضعف ، جميع هذا هو ابن ثوب السلمي ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية أبي الشيخ عن

أنس ، وابن شاهين ، والبيهقي في « الشعب » عن أبي أمامة .

٥٥٨٤ - (لأَنْ أَلْعَقَ القصعةَ أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أتصدقَ بمثلها طعاماً) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسنده » (ص ٢١٧) من طريق الحسن بن سفيان : حدثنا نصر بن علي : حدثتني أم يونس بنت يقظان المجاشعية : حدثتني ريطة - وكان أبوها من أصحاب النبي ﷺ - عن أبيها رفعه .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ فوق نصر بن علي ؛ لم أعرفهم ، وقد ذكروا في المجهولات من النساء :

١ - ريطة بنت حريث .

٢ - أم يونس بنت شداد .

فراجع « الميزان » و « التقريب » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الكبير » للحسن بن سفيان .

٥٥٨٥ - (لأنْ أَمْرَضَ على سَاحلِ البَحْرِ ؛ أَحبُّ إليَّ من أن أَصِحَّ فأعتق مئة رجل ، ثم أُجَهِّزهم وخيولَهم في سبيل الله عز وجل) .

منكر . أخرجه الديلمي عقب الحديث السابق من طريق أبي الشيخ عن الحسين بن مدرك : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله القرشي : حدثنا عون بن حبان عن عاصم بن ضمرة عن علي رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ القرشي هذا منكر الحديث ؛ كما قال أبو حاتم وتبعه الحافظ .

وشيخه عون بن حبان ؛ كأنه مجهول ؛ لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم ، وأما ابن حبان فذكره في (ثقات أتباع التابعين) ، فقال :

« شيخ بصري ، يروي عن إبراهيم النخعي وبكر بن عبد الله المزني . روى عنه أبو وهب عبد العزيز بن عبد الله القرشي ، يُغْرِب » . وفي « اللسان » :

« وقال ابن عدي في ترجمة القرشي هذا : عون بن حبان ؛ عزيز الحديث المسند جداً ، ونسخته عشرون حديثاً بأسانيد مختلفة ، يرويها الحسن بن مدرك عن عبد العزيز القرشي عنه » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الكبير » للديلمي ، وحقه أن يعزوه لأبي الشيخ ؛ كما هو الملاحظ عليه في مثله مما سبق قريباً .

٥٥٨٦ - (لأنْ تَدْعُوَ أخاك المسلم فَتُطْعِمَهُ وتسقيَهُ ؛ أعظمُ لأَجْرِكَ من أن تتصدقَ بخمسةٍ وعشرينَ درهماً) .

منكر . أخرجه الديلمي عقب الحديث السابق بسنده عن يزيد الرقاشي عن أنس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الرقاشي ؛ قال الذهبي في « الكاشف » والعسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف » .

٥٥٨٧ - (لأن يوسِّع أحدُكم لأخيه في المجلس ؛ خيرٌ له مِنْ عِتْقِ رقبة) .

منكر . أخرجه الديلمي (ص ٢١٨) من طريق ابن شاهين عن محمد بن

القاسم مولى بني هاشم : حدثنا عباس بن مطرف عن رِشدين بن سعد عن جرير عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رشدين هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف ، ورجح أبو حاتم عليه ابنَ لهيعة . وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدركته غفلة الصالحين ؛ فخلط في الحديث » .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن شاهين .

واعلم أنني بادرت إلى تخريج هذا الحديث والأربعة التي قبله من « مسند الفردوس » ؛ لأنه أوردها في فصل (لا) مما لا يخطر طلبه فيه عند الحاجة .

٥٥٨٨ ـ (مَنْ قالَ : إنِّي مُؤْمِنٌ ؛ فهو كافِرٌ ، ومَنْ زَعَمَ أنه عَالِمٌ ؛ فهو جاهلٌ ، ومَنْ زعمَ أنه في الجنة ؛ فهو في النار) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير الطبري في « التهذيب » (٢ / ١٩٥ / ١٥٢٢) : حدثنا **ابن حميد** قال : حدثنا جرير عن مغيرة عن **موسى بن زياد أبي الديلم** عن الحسن قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرسال الحسن إياه ـ وهو ابن أبي الحسن البصري ، ومراسيله قالوا : كالريح ! ـ فإن السند إليه ضعيف ؛ موسى بن زياد ؛ أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١ / ٢٨٤) ، وابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٤٣) برواية مغيرة بن مقسم عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأورده الدولابي في كتابه بهذه الكنية : (أبي الديلم) . فهو في عداد المجهولين .

وابن حميد : هو محمد بن حميد الرازي ؛ حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه .

وقد وجدت للشطر الأخير منه طريقاً أخرى :

أخرجها البغوي في « حديث علي بن الجعد » (١٣ / ١٤٢ / ٢) من طريق أبي الأشهب عن الحسن به .

وأبو الأشهب ـ واسمه جعفر بن حيان العطاردي البصري ـ ثقة من رجال الشيخين ، فهو عن الحسن صحيح .

وقد وصله عنه بعض التلفاء ، وهو ضرار بن عمرو عن الحسن عن أنس مرفوعاً ، وزاد في أوله فقال :

« من قال : إنه في النار ؛ فهو في النار ، ومن قال : إنه في الجنة ؛ فهو في النار » .

أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٠٤ / ٢) وقال :

« ضرار ؛ منكر الحديث » . وقال البخاري والدولابي :

« فيه نظر » .

وذكر له الذهبي هذا الحديث من مناكيره .

وروي الحديث بتمامه من طريق نصر بن زكريا الخجندي : نا أحمد بن الحسن : نا عمرو بن عاصم عن همام عن ليث عن نعيم بن أبي هند عن عمر بن

الخطاب مرفوعاً .

أخرجه أبو علي النيسابوري في « جزء من فوائده » (٢ / ٢) بسنده عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع بين نعيم بن أبي هند وعمر بن الخطاب ؛ فإن أكثر حديثه عن التابعين ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة غير أبيه ، مات سنة (١١٠) .

الثانية : ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ ضعيف وكان اختلط .

الثالثة : عمرو ـ وهو ابن عاصم الكلابي ـ ؛ فيه ضعف من قبل حفظه ، وقد خالفه في إسناده محمد بن كثير العبدي الثقة كما يأتي .

الرابعة : نصر بن زكريا الخجندي ؛ الظاهر أنه الذي في « الميزان » :

« نصر بن زكريا البخاري ، عن يحيى بن أكثم بخبر باطل هو آفته » .

ورواه ابن بطة في « الإبانة » (٧ / ٩١ / ٢) بإسناد صحيح عن قتادة : أن عمر بن الخطاب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه ، قال :

فنازعه رجل فقال : إن تذهبوا بالسلطان فإن لنا الجنة ! قال : فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من زعم أنه في الجنة فهو في النار » .

ورجاله كلهم معروفون من رجال « التهذيب » ؛ غير شيخ ابن بطة : أبي ذر أحمد بن محمد بن الباغندي ، وهو ثقة ، له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٥ / ٨٦) .

فالعلة الانقطاع بين قتادة وعمر .

وقد وجدت للجملة الثانية من حديث الترجمة طريقين آخرين :

الأول : رواه محمد بن كثير : نا همام عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر - لا أعلمه إلا - عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١٢٩ / ١ / ٦٩٨٩) ، (٧ / ٤٣٣ / ٦٨٤٢ - ط) وقال :

« لا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به محمد بن كثير » .

قلت : وهو العبدي البصري ، ثقة من رجال الشيخين ، وقد خالفه عمرو بن عاصم الكلابي ؛ فرواه عن ليث بإسناد آخر له عن عمر ، كما تقدم .

وهذا أصح ؛ لأن العبدي أوثق من الكلابي ، ومداره على ليث ، وقد عرفت ضعفه ، وبه أعله الهيثمي (١ / ١٨٦) .

والآخر : يرويه موسى بن إبراهيم المروزي قال : نا موسى بن جعفر عن جعفر ابن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي مرفوعاً ، وزاد :

« ومن قال : إني في النار ؛ فهو في النار » .

وهذا إسناد مسلسل بأهل البيت رضي الله عنهم ؛ لكن راويه المروزي هذا كذاب ، كما تقدم مراراً في عدة أحاديث ، فانظر مثلاً الأرقام (١٠٩ ، ٣١١ ، ٧٧٤) .

وتابعه كذاب مثله : داود بن سليمان الغازي عن علي بن موسى الرضا بإسناده عن آبائه ؛ دون الزيادة .

أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٣ / ٤٩٥) .

ورواه بعض الضعفاء مقطوعاً عن يحيى بن أبي كثير موقوفاً عليه ، وزاد :

« ومن قال : إني جاهل ؛ فهو جاهل » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٣٤) من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي : ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عنه .

قلت : وهذا مع وقفه فإن المصيصي هذا كان يسرق الأخبار كما قال ابن حبان ، ثم إنه خالف من رواه عن محمد بن كثير بغير هذا الإسناد عن ابن عمر مرفوعاً ببعضه كما تقدم .

وجملة القول ؛ بأن حديث الترجمة لا يزال على ضعفه ؛ لأن كل هذه الطرق لا يوجد فيها ما يصلح الاعتضاد به ، لا سيما وكثير منها منقطع وفي طبقة واحدة . والله أعلم .

إذا عرفت ما سبق ؛ فمن الغريب جزم ابن الجوزي في كتابه « تلبيس إبليس » بنسبة الجملة الأولى إلى النبي ﷺ بقوله (١٨١) :

« وقد قال النبي ﷺ : من قال : إني في الجنة ؛ فهو في النار » !

ولقد كان الأولى به أن يورده في كتابه الآخر : « العلل المتناهية » ، أو « الأحاديث الموضوعة » ، ولكنه في الواقع يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين ، شأنه في ذلك شأن ابن حبان ؛ فكما أن هذا متساهل في التوثيق ، فهو متشدد في التجريح ،

فابن الجوزي بقدر ما يتشدد في الكتابين المذكورين فهو يتساهل في كتبه الأخرى فيروي فيها المنكرات والواهيات ؛ بل والموضوعات ، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي ، فقال في « فتح المغيث » (١ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨) :

« ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » كثيراً مما أورده في « الموضوعات » ، كما أن في « الموضوعات » كثيراً من الأحاديث الواهية ؛ بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه » .

قلت : وقد خرجت بعض الأحاديث التي تصلح مثالاً لما ذكره السخاوي رحمه الله فيما يأتي ، فانظر الحديث الآتي برقم (٦٩١٩) وما بعده . ولذلك ؛ فقد أحسن أخونا أبو الحارث الحلبي صنعاً في حذفه الأحاديث الضعيفة من مختصره الذي سماه « المنتقى النفيس من تلبيس إبليس » .

٥٥٨٩ ـ (يا عليّ ! إنك سَتَقْدمُ على الله أنت وشِيعَتُك راضينَ مرضِيِّينَ ، ويَقْدمُ عليه عدوُّك غضاباً مقمحين) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٣٣ / ٢ / ٤٠٩١) من طريق عبد الكريم أبي يعفور عن جابر عن أبي الطفيل عن عبد الله بن نجيّ :

أن علياً أتي يوم البصرة بذهب أو فضة ، فنكت وقال : ابيضّي واصفرّي ، وغرّي غيري . غري أهل الشام غداً لو ظهروا عليك . فشق قوله ذلك على الناس ، فذكر ذلك له ، فأذّن في الناس ، فدخلوا عليه ، فقال : إن خليلي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

« ثم جمع عليٌّ يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي الطفيل إلا جابر ، تفرد به عبد الكريم أبو يعفُور » .

قلت : وهو عبد الكريم بن يعفور أبو يعفور الجعفي ؛ كما في « تاريخ البخاري » برواية قتيبة بن سعيد عنه ، وسكت عليه ، وروى عنه أيضاً أبو موسى الأنصاري ؛ كما في « جرح ابن أبي حاتم » (٣ / ١ / ٦١ / ٣٢٠) وقال :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : هو من عتق الشيعة . قلت : ما حاله ؟ قال : هو شيخ ليس بالمعروف » .

وذكر أنه روى عن جابر بن زيد . كذا وقع فيه : (زيد) ، وأظنه خطأً مطبعياً ، والصواب : (يزيد) ؛ فإنه جابر بن يزيد ، وهو الجعفي . وفي « الميزان » :

« عبد الكريم الخزاز ؛ عن جابر الجعفي ؛ قال الأزدي : واهي الحديث جداً .

عبد الكريم ؛ شيخ الوليد بن صالح ، أراه (الخزاز) ؛ قال أبو حاتم : كان يكذب .

عبد الكريم بن يعفور الخزاز ؛ هو المذكور ؛ قال أبو حاتم : من عتق الشيعة » .

قلت : هذا هو الأول الراوي عن الجعفي يقيناً ؛ لكن ليس عند ابن أبي حاتم (الخزاز) .

وأما عبد الكريم الذي قبله ؛ فهو آخر ؛ فرق بينه وبين ابنِ يعفور ابنُ أبي حاتم نفسُه ، وقال عن أبيه :

« كان يكذب » .

وكلام الحافظ في « اللسان » مشوش لا يتحصل منه شيء واضح ، ولعله من النساخ .

وجملة القول ؛ أن ابن يعفور هذا مجهول الحال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وشيخه جابر ؛ هو الجعفي ؛ كما تقدم ؛ قال الحافظ :

« ضعيف رافضي » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« من أكبر علماء الشيعة ، وثقه شعبة ؛ فَشَذَّ ، وتركه الحفاظ » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٩ / ١٣١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه جابر الجعفي ، وهو ضعيف » .

وأقول : إن هذا الحديث ـ مع ضعف إسناده الشديد ـ لوائح الوضع الشيعي ظاهرة عليه ، كبعض الأحاديث الأخرى الآتية ، ولذلك يستغلها بعض متعصبة دعاتهم ، الذين يتظاهرون بالتقارب والتعاطف مع أهل السنة ، كالشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة وأصولها » ؛ فإنه زعم فيه (ص ١٠٩ ـ ١١١ / طبعة ١٣٧٧) :

أن أول من وضع بذرة التشيع في الإسلام وتعاهدها حتى نمت وترعرعت في حياته ، ثم أثمرت بعد وفاته ، إنما هو رسول الله ﷺ !!

ثم استشهد على ذلك ببعض أحاديث نقلها عن السيوطي وغيره ، موهماً القراء صحتها وثبوتها عنده ، أعني : السيوطي ، ومن عزا الحديث إليهم من أهل السنة ، فقال :

« لا من طريق الشيعة والإمامية ، بل من أحاديث علماء السنة وأعلامهم ، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكةٍ فيها الكذب والوضع » .

ثم ساق بعضها معزوّة لابن عساكر وغيره ، ممن نص السيوطي نفسه في مقدمة « الجامع الكبير » أن مجرد العزو إليهم يعني ضعف حديثهم فيستغنى بالعزو إليها عن بيان ضعفه . فهل جهل الشيعي ذلك ، وهو الموصوف في طرة كتابه بـ « سماحة الإمام الأكبر » أم تجاهله لغاية في نفسه ؟! ثم لم يقنع بذلك حتى أوهم القراء أنها من الطرق الوثيقة !!

وهذا مما يؤكد ـ مع الأسف ـ أن الشيعة لا يزالون ـ كما وُصِف قدماؤهم ـ أكذب الطوائف في الحديث النبوي ، مع فارق في الوسيلة ؛ فأولئك بلصق الأسانيد وتركيبها على الأحاديث التي يضعونها انتصاراً لتشيعهم ، وهؤلاء بالتقاط الأحاديث المنكرة والموضوعة من كتب أهل السنة وإيهام القراء منهم ومن غيرهم أنها ثابتة عند أهل السنة !

وهؤلاء الشيعة يعلمون يقيناً أنه ليس كل حديث رواه أهل السنة في أي كتاب من كتبهم هو صحيح عندهم ، ولو كان له طرق أو أسانيد ، ولذلك ؛ ألفوا كتبهم المتنوعة لتمييز صحيحها من ضعيفها كما هو معلوم ، وما هذه « السلسلة » التي بيدك إلا سيراً على نهجهم واقتفاءً لآثارهم في نصحهم للأمة . فكيف جاز لـ « سماحة الإمام الأكبر » أن يتجاهل هذا كله ويوهم الناس جميعاً خلاف الحقيقة !!

وهذا نقوله فيما عزاه لمؤلفٍ من أهل السنة يروي الأحاديث بطرقه وأسانيده عادة ؛ كابن عدي وابن عساكر ، فما يقول القراء الكرام في هذا الشيعي إذا علموا أنه عزا حديث الترجمة لابن الأثير في « النهاية » فقط ، وهو لا يروي فيه

الأحاديث بالأسانيد ، وإنما يعلقها تعليقاً ليشرح منها لفظاً غريباً مثل (مقمحين) في هذا الحديث ؟! فهو كما لو عزا الحديث لـ « القاموس » أو « لسان العرب » وغيرها من كتب اللغة ! فهل يفعل ذلك عالم مخلص مهما كان مذهبه ؟! فكيف به وهو يوهم القراء أنه عند ابن الأثير بطريق من الطرق الوثيقة ، وقد عرفت أنه عند الطبراني من طريق غير وثيقة ؛ بل هي من رواية شيعي مجهول عن شيعي متروك متهم ؛ فرجع الحديث إلى أنه من طريق الشيعة ؟! ورواية أهل السنة إياه من الأدلة الكثيرة على تجردهم وإنصافهم ، ولهذا كان من علامة أهل السنة أنهم يروون ما لهم وما عليهم ، ومن علامة غيرهم أنهم يروون ما لهم ، ولا يروون ما عليهم !

قلت : والحديث الآتي من الأدلة الكثيرة على ذلك ، وهو في الوقت نفسه من أحاديث الشيعي المتقدم ذكره ، والتي زعم أنها من طرق أهل السنة الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع ! فتأمله لتعلم هل هو صادق فيما قال فيه أم لا ؟!

وقد وقفت لحديث الترجمة على طريق أخرى ؛ يرويه **حرب بن الحسن الطحان : ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده** : أن النبي ﷺ **قال لعلي** : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« أنت وشيعتك تردون عليَّ الحوض رواءً مرويين مبيضة وجوهكم ، وإن عدوك يردون عليَّ ظماءً مقبحين » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٩ / ٩٤٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء وبعضهم أشد ضعفاً من بعض ، وأحدهم شيعي ، كما يأتي بيانه تحت الحديث (٥٥٩١) .

٥٥٩٠ - (يا عليّ ! أنتَ وأصحَابُك في الجنة ، أنت وشِيعَتُك في الجنة ؛ إلا أنه مِمَّنْ يزعمُ أنه يُحِبُّكَ أقوام يُضْفَزُون الإسلام ثم يَلْفِظُونَهُ ، يقرأون القرآنَ لا يجاوزُ تراقِيَهُمْ ، لهم نَبَزٌ ، يقال لهم : الرافضة ، فإن أَدْرَكْتَهُم فجاهِدْهُمْ ؛ فإنهم مشركون .

فقلتُ : يا رسولَ الله ! ما العلامةُ فيهم ؟ قال : لا يشهدونَ جُمُعَةً ولا جماعةً ، ويَطْعَنونَ على السَّلَفِ الأول) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٢ / ٢ / ٦٧٤٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٣٥٨) من طريق الفضل بن غانم : حدثنا سوار ابن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت :

كانت ليلتي ، وكان النبي ﷺ عندي ، فأتته فاطمة ، فسبقها علي ، فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره ، وقال الطبراني :

« لم يروه عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب » .

قلت : وهو متهم ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي وغيره :

« متروك » . وقال ابن حبان (١ / ٣٥٦) :

« كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » . بل قال الحاكم :

« روى عن الأعمش وابن خالد المناكير ، وعن عطية الموضوعات » .

قلت : وهذا من روايته عن عطية كما ترى ، فهو من موضوعاته ، على ضعف عطية .

والفضل بن غانم ؛ قريب منه ؛ قال الذهبي :

« قال يحيى : ليس بشيء . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . وقال الخطيب : ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ٢٢) ، والأولى إعلاله بشيخه ؛ لأنه متهم كما تقدم ، على أنه قد تابعه جميع بن عمير البصري ؛ لكن خالفه في إسناده ، فقال : حدثنا سوار عن محمد بن جحادة عن الشعبي عن علي مرفوعاً به . رواه عنه عصام بن الحكم العكبري .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٣٢٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٢ / ٢٨٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٩٧) وقال :

« حديث لا يصح ، وسوار ليس بثقة ؛ قال ابن نمير : جميع من أكذب الناس . وقال ابن حبان : كان يضع الحديث » .

قلت : هذا خطأ فاحش ! تبعه عليه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٧٩) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٦٦) ، وصاحبي المعلّق على « فضائل الصحابة » : وصي الله بن محمد عباس (٢ / ٦٥٥) وغيرهم ؛ فإن الذي قال فيه ابن نمير وابن حبان ما ذكر ؛ إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي ، وهو تابعي ، روى عن ابن عمر وعائشة ! وأما جميع الراوي لهذا الحديث ؛ فهو مُتأخر عن هذا جداً ، من طبقة شيوخ الأئمة الستة ! ثم هو بصري والأول كوفي ! ووقع في رواية أبي نعيم :

« جميع بن عبد الله » ؛ فسمى أباه (عبد الله) ! فلعله خطأ من الناسخ أو الطابع .

ثم إن الحافظ قد أورده في « التهذيب » تمييزاً ، برواية آخر عنه ، وقال :

« قلت : له في « الموضوعات » لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما في « التقريب » ؛ فجزم بأنه ضعيف .

وهذا مما لا وجه له عندي ؛ فإنه لم يرو تضعيفه عن أحد ، وفي ظني أنه توهم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل ؛ كما يشعر به كلامه في « التهذيب » ، وفاته أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب ، وهو متهم كما تقدم ، فالصواب أن يقال فيه :

« مجهول الحال » .

كما هي قاعدة أهل الحديث ، وانظر الكلام الآتي على هانئ بن هانئ في الحديث (٥٥٩٤) .

ومثله العكبري الراوي عنه ؛ ففي ترجمته أورد الخطيب حديثه هذا ، وذكر أنه روى عنه ثلاثة ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وإن مما يؤكد أن آفة الحديث إنما هو سوار هذا ، وأنه هو الذي اضطرب وتلون في روايته بأسانيد مختلفة : أن أبا بكر القطيعي أخرجه في زوائده في « فضائل الصحابة » بسند صحيح عنه ؛ فقال (٢ / ٦٥٤ / ١١١٥) :

حدثنا إبراهيم بن شريك قال : ثنا عقبة بن مكرم الضبي قال : ثنا يونس بن

بكير عن السوار بن مصعب عن أبي الجحاف . قال أبو مكرم عقبة ـ وكان من الشيعة ـ : عن محمد بن عمرو عن فاطمة الكبرى عن أم سلمة قالت : . . . الحديث .

قلت : وأبو الجحّاف اسمه داود بن أبي عوف سويد التميمي ، وهو صدوق شيعي . فالآفة السوار كما تقدم ، وقال السيوطي :

« سوار ؛ متروك » .

(تنبيه) : هذا الحديث من الأحاديث التي أوردها الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء الشيعي في كتابه « أصل الشيعة » ، زاعماً أنها عند أهل السنة من طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع ! كما تقدم نقله عنه والرد عليه في الحديث الذي قبله ، فهذا مثال آخر على كذبه على أهل السنة ، ولكن من يَهُنْ عليه الكذب على رسول الله ﷺ لا يصعب عليه بعده شيء !

ثم إنه لم ينقل منه إلا طرفه الأول : « يا علي ! أنت وأصحابك في الجنة » ! فهو من الأدلة الكثيرة على ما ذكرته هناك : أن أهل الأهواء يروون ما لهم دون ما عليهم !

(فائدة) : قوله : (يضْفَزُون الإسلام) ؛ أي : يلقنونه ثم يتركونه ولا يقبلونه . كذا في « النهاية » . وكان الأصل : « يصفون » ، وفي « المجمع » : « يرفضون » ! والتصحيح من « التاريخ » و « النهاية » .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى ؛ من رواية أبي جناب الكلبي عن أبي سليمان الهمداني أو النخعي عن عمه ! عن علي قال : قال لي النبي ﷺ :

« يا علي ! أنت وشيعتك في الجنة ، وإن قوماً لهم نبز يقال لهم : الرافضة ، إن أدركتهم ؛ فاقتلهم ؛ فإنهم مشركون » .

قال علي : ينتحلون حُبَّنَا أهل البيت وليسوا كذلك ! وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر .

أخرجه عبد الله بن أحمد في « السنة » (٣ / ١٩٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو جناب الكلبي أو مَنْ فوقه ، واسمه يحيى بن أبي حية ، وهو بكنيته أشهر ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه ؛ لكثرة تدليسه » .

وشيخه أبو (وفي الأصل : ابن) سليمان الهمداني ؛ أورده الذهبي في « الميزان » وقال :

« عن أبيه عن علي . لا يُدرى من هو ؟ كأبيه . وأتى بخبر منكر » .

قلت : كأنه يشير إلى هذا . والله أعلم .

٥٥٩١ - (أَمَا تَرْضَى أَنْ تكونَ رابعَ أربعَةٍ ؟ أول من يدخلُ الجنةَ أنا ، وأنت ، والحسنُ ، والحسينُ ؛ وأزواجنا عن أيمانِنَا وعن شَمَائِلِنَا ، وذَرارِينا خَلْفَ أزواجِنَا ، وشيعتنا من ورائنا) .

موضوع . أخرجه أبو بكر القطيعي في زوائد « الفضائل » (٢ / ٦٢٤ / ١٠٦٨) : حدثنا محمد بن يونس قال : ثنا عبيد الله بن عائشة قال : أنا إسماعيل ابن عمرو عن عمر بن موسى عن زيد بن علي بن حسين عن أبيه عن جده عن

علي بن أبي طالب قال :

شكوت إلى رسول الله ﷺ حسد الناس إياي ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمر بن موسى - وهو الوجيهي - ، وهو كما قال ابن عدي :

« ممن يضع الحديث متناً وإسناداً » . وقال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث ، كان يضع الحديث » .

وإسماعيل بن عمرو - وهو الأصبهاني - ؛ ضعيف ، وبه أعله السيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لابن عساكر . وإعلاله بشيخه الوجيهي أولى كما لا يخفى ، وما أظنه عند ابن عساكر إلا من طريقه .

وللحديث طريق أخرى مضى برقم (٤٩٣١) ، يرويه حرب بن الحسن الطحان : ثنا يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده : أن رسول الله ﷺ قال لعلي : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« إن أول أربعة يدخلون الجنة . . . » الحديث .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣١٩ / ٩٥٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : محمد بن عبيد الله ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال أبو حاتم :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث جداً ، ذاهب » . وقال الدارقطني :

« متروك ، وله معضلات » .

قلت : وهذا من معضلاته !

الثاني : يحيى بن يعلى - وهو الأسلمي القطواني - ؛ متفق على تضعيفه ، وهو من شيعة الكوفة .

والثالث : حرب بن حسن الطحان ؛ قال الأزدي :

« ليس حديثه بذاك » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » .

وأعله الهيثمي به وبالذي قبله ؛ فقال في « المجمع » (٩ / ١٣١) :

« . . . وكلاهما ضعيف » .

قلت : وإعلاله بالأول أولاً أولى ؛ لأنه أشدهم ضعفاً . فتنبه .

٥٥٩٢ - (والذي نَفْسِي بيده ! لولا أنْ يقولَ فيك طوائفُ من أُمَّتي ما قَالتِ النصارى في عيسى ابن مريمَ ؛ لقُلْتُ فيك اليوم مقالاً ، لا تَمُرُّ بأحدٍ من المسلمينَ إلا أَخَذَ الترابَ مِنْ أثرِ قَدَمَيْكَ ؛ يَطْلُبُونَ به البَرَكَةَ) .

موضوع . أخرجه الطبراني (١ / ٣٢٠ / ٩٥١) بإسناد الذي قبله .

وقد عرفت أنه مسلسل بالضعفاء ؛ أحدهم منكر الحديث جداً عند أبي حاتم ، متهم عند البخاري ، وآخر ؛ هو من شيعة الكوفة .

٥٥٩٣ - (عَلِيٌّ خَيْرُ البَرِيَّةِ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٤٠) ، وابن عدي (١ / ١٧٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ، وكذا ابن عساكر في « التاريخ » (١٢ / ٣١٣) من طريق أحمد بن سالم أبي سمرة : حدثنا شريك عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : وهذا باطل ظاهر البطلان ؛ آفته أحمد بن سالم هذا ، وفي ترجمته أورده ابن عدي ، وقال :

« له مناكير » . وقال ابن حبان :

« يروي عن الثقات الأوابد والطامات » . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ ، قال ابن حبان . . . » .

قلت : وكأنه توبع ، لكن من مثله ، ولعله سرقه أحدهم من الآخر ، فقال الذهبي عقبه :

« ويروى عن غير أحمد عن شريك ، وهذا كذب ، وإنما جاء عن الأعمش عن عطية العوفي عن جابر قال : « كنا نعد علياً من خيارنا » . وهذا حقٌّ » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : وروى ابن عساكر بإسناد مظلم عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، وفيه أن قوله تعالى : ﴿ أولئك هم خير البرية ﴾ نزل في علي رضي الله عنه ، وقال :

« فكان أصحاب محمد ﷺ إذا أقبل علي قالوا : قد جاء خير البرية » .

وقد مضى برقم (٤٩٢٥) .

قلت : وهذا من الأحاديث التي سوّد بها السيوطي كتابه « الدر المنثور » (٦ / ٣٧٩) ساكتاً عنها ، ليأتي من بعده بعض الفرق الضالة ليستغلوها ، ويوهموا المسلمين صِحَّتها ؛ ليضلوا بذلك عن سبيل الله ، كما فعل الشيعي عبد الحسين في « مراجعاته » ، وقد خرجت منها نحو مئة حديث ما بين ضعيف وموضوع فيما تقدم (٤٨٨٢ ـ ٤٩٧٥) ، منها حديث أبي الزبير هذا المشار إلى رقمه آنفاً . وكذلك أورده الشيعي الآخر محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه « أصل الشيعة » (ص ١١٠) نقلاً عن كتاب السيوطي « الدر المنثور » في أحاديث أخرى تقدم آنفاً بعضها زاعماً أنها : « من أحاديث علماء السنة وأعلامهم ، ومن طرقهم الوثيقة التي لا يظن ذو مسكة فيها الكذب والوضع » !

فاللهم ! لعنتك على الكذابين والوضاعين ، مهما تعدَّدت مذاهبهم ، وتنوَّعت أساليبهم ، وبخاصة منهم الرافضة ! قال العلامة ابن قيم الجوزية في « المنار » :

« وأما ما وضعه الرافضة في فضائل علي ؛ فأكثر من أن يعد » ، قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » :

« وضعت الرافضة في فضائل علي رضي الله عنه وأهل البيت نحو ثلاث مئة ألف حديث » .

ولا يستبعد هذا ؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك ؛ لوجدت الأمر كما قال » .

والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٥٥٩٤ - (ائْذَنُوا له ، مرحباً بالطَّيب الْمُطَيَّبِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٢٢٩) ، والترمذي (٣٧٩٩) ، وابن ماجه (١ / ٦٥) ، وابن جرير في « تهذيب الآثار » (مسند علي ١٥٥ / ١٤) ، وأحمد (١ / ٩٩ ، ١٢٥ ، ١٩٩) ، وأبو يعلى (١ / ١١٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١ / ١٤٠) ، والحاكم (٣ / ٣٨٨) ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ١٥١) من طرق عن سفيان عن أبي إسحاق عن **هانئ بن هانئ** عن علي قال :

جاء عمار بن ياسر إلى النبي ﷺ يستأذن على النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . لكنه شك في رفعه في رواية ابن يمان عن سفيان ؛ فقال : « أراه عن علي » .

أخرجه ابن جرير (١٥٥ / ١٥) .

لكن ابن يمان - واسمه يحيى - فيه ضعف ، لا سيما وقد خالف الثقات عن سفيان ؛ فلم يشكوا .

وقد تابعه شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت هانئ بن هانئ يقول : . . . فذكره ؛ دون قوله : « ائذنوا له » . ولم يذكر علياً .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١١٧) : حدثنا شعبة به مرسلاً .

لكن رواه محمد بن جعفر : حدثنا شعبة به مسنداً عن علي .

أخرجه أحمد (١ / ١٣٨) ، وابن جرير (١٥٦ / ١٦) .

وتابعه يحيى - وهو ابن سعيد - عن شعبة به .

أخرجه أحمد (١ / ١٢٣) .

وتابع سفيان وشعبة شريك - وهو القاضي - ؛ فقال : عن أبي إسحاق عن هانئ عن علي به .

أخرجه ابن جرير (١٥٦ / ١٧) .

وتابعهم الصُّبَيّ بن الأشعث عن أبي إسحاق به .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ١٥٥) .

وتابعهم الأعمش ؛ لكنه خالفهم في متنه فأوقفه على علي ؛ فقال : عن أبي إسحاق عن هانئ قال :

كنا عند علي ، فدخل عليه عمار بن ياسر ، فقال : مرحباً بالطيب المطيب ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إن عماراً ملئ إيماناً إلى مشاشه » .

رواه ابن جرير (١٥٧ / ٢٥٨) ، وأبو يعلى (١ / ١١٧) وغيرهما ، وهو مخرج - كشاهد - في « الصحيحة » (٢ / ٤٦٦ - ٤٦٧) من طريق عثام بن علي عن الأعمش .

وخالفه نوح بن دراج عن الأعمش به مرفوعاً ؛ دون زيادة الإيمان .

أخرجه الخطيب (١٣ / ٣١٥) .

لكنْ نوح هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك ، وقد كذبه ابن معين » .

فلا قيمة لما تفرد به ، فكيف مع المخالفة لعَثّام بن علي وهو ثقة من رجال البخاري ؟! فروايته هي المحفوظة عن الأعمش ، لكن اتفاق سفيان ـ وهو الثوري ـ وشعبة وشريك على رفع الحديث تجعل رواية الأعمش شاذة ، فتكون روايتهم عن أبي إسحاق هي المحفوظة . والله أعلم .

فإن قيل : فإذا كانت رواية الجماعة هي الصواب فهل يثبت الحديث بذلك ؟

فأقول : كلا ، وإن كان قد صحَّحه الترمذي والطبري و الحاكم والذهبي وحسَّنه العسقلاني في « الإصابة » ، وكنت تبعته عليه في تعليقي على « المشكاة » ، والآن بدا لي أن ذلك لا يتماشى مع القواعد الحديثية التي تشترط في كل رجال الإسناد العدالة والضبط ، وهذا ما لم أجده متوفراً في هانئ بن هانئ ؛ فإنه مجهول عند المحدثين ، ولم يوثقه منهم إلا بعض المتساهلين ، وهذه ترجمته في « تهذيب التهذيب » :

« روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده . قال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال : وكان يتشيع . وقال ابن المديني : مجهول . وقال حرملة عن الشافعي : لا يعرف ، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله » .

قلت : ومن الثابت في « علم المصطلح » : أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية ، فهو إذن مجهول العين ؛ لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من « تهذيب الحافظ » ، ولذلك ؛ فقوله في هانئ هذا في « التقريب » :

« مستور » !

غير مقبول منه ؛ لأن هذا إنما يقال في مجهول الحال ؛ كما نص هو عليه في مقدمة « التقريب » ؛ فإنه قال في صدد بيان مراتب الرواة :

« السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : (مستور) ، أو : (مجهول الحال) » . ثم قال :

« التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : (مجهول) » .

وقد يقول قائل : قوله في كل من المرتبتين : « ولم يوثق » ؛ يدل بمفهومه أنه لا يورد فيهما من كان موثقاً .

فأقول : نعم ، ولكن ذلك غير مضطرد عنده ، فهناك من وثق ، ومع ذلك أورده في إحديهما ، فهذا مثلاً :

أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي ؛ قال فيه : « مستور » ، مع أنه روى عنه اثنان : ابن ماجه والمحاملي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » !

والحارث بن مخلد الزرقي الأنصاري ؛ قال فيه :

« مجهول الحال » ؛ تبعاً لابن القطان مع أنه ذكر في « التهذيب » أن ابن حبان وثقه !

ومِمَّن قال فيه « مجهول » :

١ ـ **إبراهيم بن طريف الشامي** . مع أنه وثقه أحمد بن صالح وابن شاهين وابن حبان ! فهذا حاله كحال هانئ بن هانئ .

٢ ـ إسحاق بن يزيد الهذلي المدني . وثقه ابن حبان أيضاً .

٣ ـ إسماعيل بن أبي بكر الرملي . وثقه ابن حبان أيضاً .

والأمثلة غيرها كثيرة يجدها من يتتبعها . وفيما ذكرنا كفاية .

وبالجملة ؛ فهانئ هذا مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، ولم نجد ما يصلح حجة لتوثيقه ، وبالتالي لتحسين حديثه ، بل وجدنا ابن سعد قد قال في « الطبقات » (٦ / ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن « التهذيب » قال :

« وكان منكر الحديث » .

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد ؛ فإنها سقطت من « التهذيب » . والله أعلم .

ثم إن مما يلفت النظر : أن الطبري مع تصريحه بصحة سند هذا الحديث عنده قد أعلَّه بخمس علل لم يُجِبْ عن شيء منها ، أقواها قوله :

« والخامسة : أن هانئ بن هانئ مجهول ، ولا تثبت الحجة في الدين إلا بنقل العدول المعروفين بالعدالة » .

فمع تسليمه بجهالة هانئ ، فلا أدري كيف يلتقي ذلك مع تصحيحه لإسناده ! وقد أشار إلى هذا محققه الفاضل محمود محمد شاكر ؛ فإنه قال بعد أن أشار إلى إعلال ابن جرير بما أشرنا إليه :

« ولكنه لم يأت بحجة في تصحيح إسناده » .

قلت : وذلك مما يكثر منه حتى ألقي في النفس أنه من المتساهلين .

٥٥٩٥ - (لِيَسْتَرْجِعْ أحدُكم في كل شيء ؛ حتى في شِسْعِ نَعْلِهِ [إذا انقطع] ؛ فإنه من المصائب) .

ضعيف جداً . أخرجه مسدد بن مسرهد في « مسنده » ؛ كما في « المطالب العالية » (٣ / ٢٣٢ / ٣٣٥٢) ، ومن طريقه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (ص ١١٥ / ٣٤٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٢) ، والبزار في « مسنده » من طرق عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

والزيادة لابن حبان ، أورده في ترجمة يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني ، وقال فيه :

« يروي عن أبيه ما لا أصل له - وأبوه ثقة - ، فلما كَثُرَ روايتَهُ عن أبيه ما ليس من حديثه ؛ سقط عن حد الاحتجاج به ، وكان سيئ الصلاة ، وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه » .

ثم روى عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان يحدث عنه ثم ترك الرواية عنه .

ثم ساق له أحاديث مما أنكر عليه ، هذا أحدها ، وكذلك صنع الذهبي ؛ لكنه ذكره بلفظ :

« إذا انقطع شسع أحدكم فليسترجع ؛ فإنها من المصائب » .

ولعله لفظ ابن عدي في « الكامل » ؛ فقد عزاه إليه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وإلى أبي الشيخ في « الثواب » ، والبيهقي في « شعب الإيمان » من هذا الوجه .

وقد أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١٦١) من طريق أبي الشيخ .

ثم ذكر السيوطي أن هناداً رواه عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه مرسلاً .

قلت : وهذه علّة ثانية في الحديث ، وهي الإرسال .

وفيه علة ثالثة : وهي جهالة عبيد الله والد يحيى ، وإنْ وثقه ابن حبان كما تقدم في كلامه على يحيى ، ولذلك ؛ أورده في التابعين من « ثقاته » ؛ ولكنه لم يتابع على توثيقه إياه ؛ بل قال الشافعي :

« لا نعرفه » . وقال ابن القطان الفاسي :

« مجهول الحال » .

وأما قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٣٣١) :

« رواه البزار ، وفيه بكر بن خنيس ، وهو ضعيف » .

فأقول : هذا إعلال غير قادح ، وذهول عن العلة الحقيقية القادحة ، وهي انفراد يحيى بن عبيد الله به .

ومن طريقه أخرجه البزار ؛ فقد وقفت على إسناده في « كشف الأستار » للهيثمي نفسه ، أورده في « كتاب الأذكار » منه ، فتبين لي أن الهيثمي قد أبعد النجعة في الإعلال المذكور .

ثم إن البزار قد أخرج للحديث شاهداً من طريق خارجة بن مصعب : ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ مثله . وقال :

« لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه ، ولا نعلم أحداً حَدَّثَ به عن خالد إلا

خارجة ، وليس هو بالحافظ » .

قلت : وبه أعله الهيثمي في « المجمع » ؛ فقال :

« وهو متروك » .

وكذا قال الحافظ في « التقريب » وزاد :

« وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه » .

والحديث ؛ أشار إلى تضعيفه ابن قيم الجوزية في « الوابل الصيب » (ص ١٧٠ ـ المنيرية) بقوله :

« ويذكر عن أبي هريرة . . . » إلخ .

وكذلك قال قبله شيخه ابن تيمية في « الكلم الطيب » ، وهو الصواب خلافاً لما كنت علقته عليه (ص ٨١ / ١٤٠) غير متنبهٍ لشدة ضعفه أولاً ، ولا لكون الشاهد الذي قويته وحسنته من أجله ليس فيه الاسترجاع الذي في هذا ثانياً . ولذلك ؛ بادرت إلى بيان هذا نصحاً لنفسي وقرائي . والله تعالى أسأل أن يغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي ، وهو الغفور الرحيم .

على أنني كنت خرجته في « تخريج المشكاة » (١٧٦٠) من رواية أبي نعيم مضعفاً إياه كما هنا ، ويظهر أنه لم يتيسر لي يومئذٍ الرجوع إلى التخريج المذكور ، فوقع ما ذكرنا من الخطأ ، والله المستعان .

والشاهد المشار إليه هو من حديث أنس ، وقد مضى تخريجه والكشف عن علته برقم (١٣٦٢) .

٥٥٩٦ - (ضعْ يدكَ على رأسِكَ ؛ فإنَّ جبريلَ لما نزل بها إليَّ قال : ضع يدكَ على رأسِكَ ؛ فإنها شفاءٌ مِنْ كلِّ داءٍ إلا السام ، والسام : الموت . يعني : آية : ﴿ لو أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرآن . . . ﴾) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١٥٤ / ٤١٢) قال :حدثنا أبو الطيب أحمد بن يوسف المقرئ : ثنا إدريس بن عبد الكريم الحداد قال : قرأتُ على خَلَف فلما بلغتُ هذه الآية : ﴿ لَو أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرآن ﴾ قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على سُليم فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على حمزة فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على الأعمش فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على يحيى بن وثاب فلما بلغتُ هذه الآية قال : ضع يدك على رأسك ؛ فإني قرأت على علقمة والأسود فلما بلغتُ هذه الآية قالا : ضع يدك على رأسك ؛ فإنّا قرأنا على عبد الله فلما بلغنا هذه الآية قال : ضعا أيديكما على رؤوسكما ؛ فإني قرأت على النبي ﷺ فلما بلغت هذه الآية قال لي : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده أبو نعيم في ترجمة أبي الطيب هذا ، ولم يذكر فيه شيئاً سوى هذا الحديث ، فالظاهر أنه غير معروف .

ومن فوقه ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير إدريس بن عبد الكريم الحداد ، وهو ثقة ؛ كما في « اللسان » .

وسُليم ؛ هو ابن عيسى القارئ أورده ابن أبي حاتم برواية جمع من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وسائرهم من رجال مسلم ، على ضعف في حمزة - وهو ابن حبيب الزيات

القارئ ـ ، وقد قال الحافظ :

« صدوق زاهد ، ربما وهم » .

وخلف ؛ هو ابن هشام البزار المقرئ .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ بغداد » (١ / ٢٧٧) في ترجمة **محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر أبو الطيب المقرئ** ، يعرف بـ (غلام ابن شنبوذ) ، خرج عن بغداد وتغرب ، وحدث بجرجان وأصبهان عن إدريس بن عبد الكريم المقرئ وأبي الحسن بن شنبوذ . روى عنه أبو نصر بن محمد بن أبي بكر الإسماعيلي وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ الأصبهاني . أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال : أنبأنا أبو الطيب محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر المقرئ البغدادي ـ قدم علينا ـ قال : نبأنا إدريس بن عبد الكريم الحداد . . . الحديث ، وقال عقبه :

« ذكر بعض أصحابنا عن أبي نعيم قال : سمعت من هذا الشيخ في سنة تسع وأربعين وثلاث مئة » .

قلت : فهذا اختلاف عجيب في اسم هذا الشيخ أبي الطيب ؛ فتلميذه الراوي عنه مباشرة يورده في (الأحمدين) ، وتلميذ تلميذه الخطيب يورده في (المحمدين) ويقول في الترجمة وفي الرواية : إنه محمد بن أحمد . . . إلخ !!

وأعجب من ذلك أن الخطيب أورده في مكان آخر من « التاريخ » فقال (١ / ٢٧١) :

« محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الفرج المقرئ ، يعرف بـ (غلام الشنبوذي) .

روى عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ وغيره ، كتب في القراءات ، وتكلم الناس في رواياته . . . » .

لكن من الممكن الجمع بين هذه الترجمة والتي قبلها بأن يقال : لعل إبراهيم الجد هنا ، ويوسف الجد هناك ، إنما هذا أو ذاك الجد الأعلى .

ويبدو أن الذهبي يرى هذا ؛ فقد أورده في « الميزان » - كما في هذه الترجمة - ؛ ولخَّص فيها كلام الخطيب ، ثم قال :

« وقال الخطيب في ترجمته : خرج عن بغداد . . . » . فذكر خلاصة ما في الترجمة الأولى . ثم أعاده بعد ثلاث تراجم ، فقال :

« محمد بن أحمد بن يوسف أبو الطيب البغدادي غلام ابن شنبوذ . زعم أنه قرأ على إدريس بن عبد الكريم ، وروى عنه حديثاً باطلاً بإسناد ما فيهم متهم ! فالآفة هو . روى عنه أبو نعيم » .

فتعقبه الحافظ في « اللسان » ، فقال :

« وقد كرَّره المؤلف سهواً ، وهو محمد بن أحمد المقرئ المذكور قبل قليل ، والحديث الذي أشار إليه ؛ أورده الخطيب في ترجمته قال . . . » .

قلت : فساق الحديث كما تقدم نقلنا عنه .

ثم رأيت أبا نعيم قد أعاد ذكر شيخه أبا الطيب هذا في (المحمدين) ، فقال (٢ / ٢٨٨) :

« محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البصري أبو الطيب المقرئ ، نزيل بغداد ، قدم علينا قبل الخمسين ، وسماعي منه سنة تسع وأربعين وثلاث مئة » .

فغلب على الظن أن هذا هو الصواب في اسمه : « محمد بن أحمد » . وأن إيراد أبي نعيم إياه في (الأحمدين) وهم ، لعل سببه أنه سقط من كتابه أو حفظه اسم (محمد) ، ولذلك ؛ لم يترجموه في (الأحمدين) . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن علة هذا الحديث إنما هو محمد بن أحمد هذا .

٥٥٩٧ - (تَحدَّثْنَ عند إحداكُنَّ ما بدا لَكُنَّ ، حتى إذا أردتُنَّ النوم ؛ فَلْتَؤُبْ كُلُّ امرأةٍ إلى بيتها) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٧ / ٣٦ / ١٢٠٧٧) عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد :

استشهد رجال يوم أحد ، فآمَّ نساؤهم ، وكن متجاورات في دار ، فجئن النبي ﷺ فقلن : إنا نستوحش يا رسول الله ! بالليل ، فنبيت عند إحدانا ، حتى إذا أصبحنا تبددنا [إلى] بيوتنا ؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ لكنه مرسل .

وابن جريج مدلس وقد عنعنه . لكن صرح بالتحديث في رواية عبد المجيد عنه : أخبرني إسماعيل بن كثير عن مجاهد به .

كذا قال : (إسماعيل بن كثير) ، مكان : (عبد الله بن كثير) ، وكلاهما ثقة ؛ لكن عبد المجيد - وهو ابن عبد العزيز بن أبي رواد - فيه ضعف ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطىء ، وكان مرجِئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

أخرجه البيهقي (٧ / ٤٣٦) ، ومنه صححت بعض الأخطاء وقعت في رواية

« المصنَّف » .

(تنبيـه) : لقد أعل ابن القيم في « زاد المعاد » (٣ / ٣١٦) الحديث بالإرسال ؛ لكنه مال إلى تقويته ؛ فقال :

« وهذا وإن كان مرسلاً ، فالظاهر أن مجاهداً إما أن يكون سمعه من تابعي ثقة ، أو من صحابي ، والتابعون لم يكن الكذب معروفاً فيهم . . . » إلخ .

قلت : وهذا مردود باتفاق علماء الحديث في « المصطلح » : أن الحديث المرسل من أقسام الحديث الضعيف . وما ذاك إلا لاحتمال أن يكون بين التابعي الثقة وبين النبي ﷺ تابعي واحد أو أكثر ، واحتمال أن يكون الواسطة مجهولاً أو ضعيف الحفظ ، وليس من الضروري ليكون حديث التابعي ضعيفاً أن يكون متهماً كما لا يخفى ، ولذلك ؛ فما استظهره غير ظاهر ، بل هو من نمط تقويته لحديث الحسن البصري عن عمر مرفوعاً :

« لو لبث أهل النار عدد رمل عالج ؛ لكان لهم يوم يخرجون فيه » .

وقد مضى الرد عليه تحت الحديث (٦٠٧) في المجلد الثاني (صفحة ٧٣) .

ثم إن في متن سبب الحديث نكارة عندي ، وهو ما ذكرته النسوة من الوحشة ، وبناء على ذلك جاء الإذن بخروجهن عند إحداهن ، وقد صح في حديث فريعة المعروف في « السنن » أنه ﷺ نهاها عن الخروج ، وقال لها :

« امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » .

وهو مخرج في « الإرواء » (٢١٣١) .

وفي روايةٍ لعبد الرزاق (١٢٠٧٦) ، والطبراني في « الكبير » (٢٤ / ٤٤٢ /

١٠٨١) : أنها ذكرت نفس الشكوى : الوحشة ، وأشياء أخرى ، ومع ذلك أمرها أن لا تخرج من بيتها .

(تنبيه هام) : كنت ذهبت في « الإرواء » إلى أن إسناد حديث فريعة ضعيف ، ثم بدا لي أنه صحيح بعد أن اطلعت على كلام ابن القيم فيه ، وتحقيق أنه صحيح ، بما لم أره لغيره جزاه الله خيراً ، وازددت قناعة حين علمت أنه صححه مع الترمذيِّ ابنُ الجارود وابنُ حبان والحاكم والذهبي ، ومن قبلهم محمد بن يحيى الذهلي الحافظ الثقة الجليل ، وأقرهم الحافظ في « بلوغ المرام » ، والحافظ ابن كثير في « التفسير » ، واستعمله أكثر فقهاء الأمصار ؛ كما قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » ، ومنهم بعض الصحابة كابن عمر ؛ قال :

« لا تخرج المتوفى عنها في عدتها من بيت زوجها » .

أخرجه عبد الرزاق (٧ / ٣١ / ١٢٠٦٢) بإسناد « الصحيحين » . وقد صح غيره خلافه .

ولكن مما لا شك فيه أن الآثار إذا اختلفت عنهم ؛ فالأولى بالترجيح ما كان موافقاً للحديث ، ولا سيما إذا أنكر على المخالف في زمانهم .

فقد روى عبد الرزاق أيضاً (٧ / ٣٠ / ١٢٠٥٥) ، والبيهقي (٧ / ٤٣٦) من طريقين صحيحين عن القاسم بن محمد :

أن عائشة رضي الله عنها كانت تخرج المرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها . قال : فأبى ذلك الناس ؛ إلا خلافها ، فلا نأخذ بقولها وندع قول الناس !

والقاسم بن محمد ؛ هو ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، أحد الفقهاء

بالمدينة ، وعائشة خالته ، ومع ذلك لم يأخذ بقولها ؛ لمخالفتها لقول الناس ، وإنما هم أصحاب النبي ﷺ كما هو ظاهر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٥٩٨ - (كانَ يقولُ في دُبُرِ الصَّلاةِ : لا إلهَ إلا الله وحْدَهُ لا شريكَ له ، له الملكُ ، وله الحَمْدُ ، [وهو حيٌّ لا يموتُ ، بيده الخيرُ] ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ ، [ثلاثَ مرات]) .

شاذ بالزيادتين ، وصحيح جداً بدونهما . وإليك البيان :

لقد جاء الحديث في « الصحيحين » والسنن والمسانيد من رواية ورّاد كاتب المغيرة ؛ من طرق كثيرة جداً عنه عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً ؛ ليس في أكثرها الزيادتان ؛ وإنما شذ بعض الرواة بذكرهما في بعض الطرق ؛ خلافاً لأكثر الثقات فيها ، وهاك رواتها :

الأول : عبد الملك بن عمير عن وراد .

أخرجه البخاري (٢ / ٣٣٥ و ١٣ / ٢٦٤ - فتح) ، ومسلم (٢ / ٩٦) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٦٥) ، والدارمي (١ / ٣١١) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٦٥) ، والبيهقي (٢ / ١٨٥) ، وأحمد (٥ / ٢٥١) ، والحميدي (رقم ٧٦٢) ، وعبد بن حميد (٥٤ / ١) ، وابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ٢٢٥) ، والطبراني في « الدعاء » (ق ٧٧ / ٢ - ٨٠ / ١) ، وكذا النسائي (١ / ١٩٧) لكن وقع فيه « عبد الملك بن أعين » ! وهو خطأ ؛ أخرجوه من طرق عنه ؛ دون الزيادة .

الثاني : المسيب بن رافع عن وراد .

أخرجه البخاري (١١ / ١٣٣) ، ومسلم (٢ / ٩٥) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٦٥) ، وأبو داود (١٥٠٥) و (رقم ١٣٤٩ ـ صحيحه) ، والنسائي أيضاً وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٢٣١) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢ / ١٨٥) ، وأحمد (٤ / ٢٥٠) ، وعبد بن حميد أيضاً والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢) وفي « الدعاء » (ق ٧٩ / ٢ ـ ٨٠ / ٢) من طرق عنه .

الثالث : عامر الشعبي عنه .

أخرجه البخاري (١١ / ٣٠٦) ، والنسائي أيضاً وابن خزيمة وأحمد (٤ / ٢٥٠ ، ٢٥٤) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤) وفي « المعجم الأوسط » أيضاً (١ / ٢١٥ / ٢ رقم ٣٨٦٣) و « الدعاء » (ق ٧٧ / ١) من طرق عنه .

الرابع : عبدة بن أبي لبابة عنه .

أخرجه البخاري (١١ / ٥١٢) ، ومسلم أيضاً وأبو عوانة والنسائي وابن خزيمة وعبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٤٤) ، وأحمد (٤ / ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٥) ، والحميدي أيضاً وابن السني (١١٢) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٣) و « الدعاء » (٨٠ / ١ و ٨١ / ١) من طرق عنه .

الخامس : أبو سعيد ـ وقد اختلف في اسمه ـ .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وأحمد (٤ / ٢٤٧) ، والطبراني (٢٠ / ٣٩٤ ـ ٣٩٥) و « الدعاء » (ق ٧٩ / ٢) من طريق ابن عون عنه .

السادس والسابع والثامن والتاسع : سليم بن عبد الرحمن النخعي ، ومكحول ، وعبد ربه ، ورجاء بن حيوة .

أخرجه عنهم : الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦) و« الدعاء » (٨٠ / ٢ ـ ٨١ / ١) .

قلت : وكل هؤلاء الرواة التسعة لم ترد عنهم الزيادتان المذكورتان ؛ إلا في بعض الروايات عنهم ؛ فالأولى جاءت عن المسيب بن رافع ، والأخرى عن الشعبي ؛ لكن الرواة عنهما لم يتفقوا عليهما ؛ بل إن أكثرهم لم يذكرهما ، فلا بد ـ إذن ـ من تحرير القول في ذلك إن شاء الله تعالى .

أما الزيادة الأولى ؛ فمدارها على منصور ـ وهو ابن المعتمر ـ ؛ تفرد بها عنه شيبان ـ وهو ابن عبد الرحمن النحوي ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

أخرجه الطبراني (٢٠ / ٣٩٢ / ٩٢٦) .

وبقية رجاله ثقات حفاظ ، وقال الحافظ في « فتح الباري » (٢ / ٣٣٢) :

« ورواته موثقون » .

ولست أدري لم عدل عن قوله : « ثقات » إلى قوله : « موثقون » ؟! إلا أن يكون أشار بذلك إلى مخالفة النحوي للثقات ، ولا سيما وقد قال فيه الساجي :

« صدوق ، وعنده مناكير » .

فإن مثل هذا القول ـ وإن كان ظاهره مخالفاً لقول الجمهور الذين وثقوه ؛ فإنه ـ مما يستفاد منه في مثل ما نحن فيه من مخالفته للثقات الآخرين ، وهم :

١ ـ جرير بن عبد الحميد .

عند البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي .

٢ ـ شعبة بن الحجاج .

عند أحمد (٤ / ٢٥٠) ، والطبراني (٢٠ / ٣٨٦ / ٩٠٦ ، ٣٩٢ / ٩٢٨) .

٣ ـ زائدة بن قدامة .

عند عبد بن حميد .

٤ ـ وجعفر بن الحارث النخعي .

عند الطبراني (٣٩٢ / ٩٢٧) .

كل هؤلاء الثقات ـ وفيهم شعبة ؛ أمير المؤمنين في الحديث ـ رووه عن منصور دون الزيادة ، فلا شك أن اجتماعهم على تركها دليل على شذوذها ، فما بالك إذا علمت أن الأعمش قد تابع منصوراً في روايته عن المسيب دونها ؟!

أخرجه مسلم وأبو عوانة وأبو داود والبيهقي وابن أبي شيبة والطبراني (٢٠ / ٣٨٩ / ٩٢٠ ، ٣٩٢ / ٩٢٥) .

ثم هل يبقى ريب في شذوذها إذا تذكرت أن سائر الرواة الثمانية الذين تابعوا المسيب في روايته عن وراد لم يذكروها أيضاً !! اللهم إلا ما في رواية ابن السني من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير وعبدة بن أبي لبابة : سمعا ورّاداً به ، فزاد :

« بيده الخير » . ولكنها شاذة أيضاً ؛ لوجوه :

الأول : أن ابن السني رواه عن شيخه أبي خليفة : حدثنا إبراهيم بن بشار الرمادي : حدثنا سفيان بن عيينة به .

وقد خالفه الطبراني عنه وعن غيره ؛ فقال (٢٠ / ٣٨٨ / ٩١٤) :

حدثنا أبو مسلم الكشي وأبو خليفة قالا : ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي به ؛ دون الزيادة .

وهذا أصح ؛ لأن الطبراني أحفظ من ابن السني ؛ ولأنه قرن مع أبي خليفة الكشي ، واثنان أحفظ من واحد .

الثاني : أن الرمادي ـ مع حفظه ـ له أوهام ؛ كما في « التقريب » .

وقد خالف الحفاظ الأئمة : أحمد والحميدي ؛ فقالا : ثنا سفيان به ؛ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه أبو عوانة و النسائي وغيرهما من طرق أخرى عن سفيان به .

الثالث : أنه خالف جميع روايات الثقات المتقدمة عن وراد .

فثبت مما تقدم أن الزيادة الأولى شاذة لا تثبت .

وأما الزيادة الأخرى : « ثلاث مرات » ؛ فقد تفرد بها هشيم بإسناد له غريب :

فقال أحمد (٤ / ٢٥٠) : ثنا هشيم : أنا غير واحد ، منهم مغيرة عن الشعبي عن وراد به .

وهكذا أخرجه النسائي (١ / ١٩٧) من طريقين آخرين عنه به .

وابن خزيمة (١ / ٣٦٥ / ٧٤٢) عن راويين آخرين عنه به ؛ إلا أنه قال :

« منهم المغيرة ومجالد ورجل ثالث » .

وهكذا رواه البخاري (١١ / ٣٠٦ / ٦٤٧٣) من طريق أخرى عن هشيم به ؛ إلا أنه لم يسم مجالداً ؛ فقال :

« . . . وفلان . . . » ؛ لكن لم يذكر الزيادة ؛ لكنها جاءت في نسخة الصّغاني كما في « الفتح » (١١ / ٣٠٧) ، وهي في المطبوعة الإستانبولية (٧ / ١٨٤) .

ورواه الطبراني في « الكبير » (٢٠ / ٣٨٣ / ٨٩٧) و « الأوسط » (١ / ٢١٥ / ٢ / ٣٨٦٣) من طريق الحسن بن علي بن راشد الواسطي : ثنا هشيم به ؛ لكنه قال :

« عن مغيرة وزكريا وإسماعيل ومجالد » . فذكر أربعة ! ولم يذكر الزيادة .

والحسن المذكور ؛ ثقة ؛ كما في « الفتح » .

قلت : ولهذه الزيادة عندي عدة علل :

الأولى : تفرد هشيم بها دون كل الطرق التي سبقت الإشارة إليها عن الشعبي وغيره عن وراد .

الثانية : اختلاف الرواة عليه في الزيادة ؛ فمنهم من لم يذكرها كالحسن الواسطي .

وتابعه يحيى بن أبي بكير : عند الطبراني (٢٠ / ٣٨٣ / ٨٩٨) ؛ على أنهما لم يذكرا أيضاً تصريحه بالتحديث !

الثالثة : اضطرابه هو أو الرواة عنه في ذكر عدد شيوخه .

الرابعة : عدم تصريحه بكون السياق لهم جميعاً أو لأحدهم وفيهم مجالد ـ وهو ابن سعيد ـ وليس بالقوي ، ومن المحتمل أن تكون الزيادة منه ، فتكون منكرة .

الخامسة : أنه كان مدلساً تدليساً غريباً ؛ سماه الحافظ ابن حجر وغيره تدليس العطف ، قال في « طبقات المدلسين » :

« ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا له : نريد أن لا تدلس لنا شيئاً . فواعدهم ، فلما أصبح أملى عليهم مجلساً ، يقول في أول كل حديث منه : ثنا فلان وفلان عن فلان ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم اليوم شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته ، وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعه منه » .

وعلى هذا فنستطيع أن نقول : هذه شهادة منه : أن من عطفهم على المغيرة عند ابن خزيمة والطبراني لم يسمعه منهم . وهم عند البخاري غير مُسَمَّين ، فتكون روايته عنهم معللة بـ (العنعنة) .

فإن قلت : هذه علة غير قادحة ما دام أنه صرح بالسماع من المغيرة .

قلت : هو كذلك لولا العلة التالية ، وهي :

السادسة : المغيرة ، هو ابن مقسم الضبي ؛ كما في « الفتح » ، وكان يدلس ؛ كما في « التقريب » ، وقد عنعنه عن الشعبي ، فالظاهر أنه لم يسمعه منه .

ويؤيد ذلك : أنه رواه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله : عند الطبراني (٢٠ / ٣٨٢ / ٨٩٦) ، وعلي بن عاصم : عند أحمد (٤ / ٢٥٤) ؛ كلاهما عن مغيرة

عن شباك عن عامر به .

فأدخلا بين المغيرة وعامر الشعبي شباكاً ـ وهو الضبي الكوفي ـ ، وهو مدلس أيضاً ! يرويه عنه مدلس !!

السابعة : وإذا دار الحديث على المغيرة ورواه عنه هشيم بالزيادة ؛ فقد خالفه أبو عوانة وابن عاصم ؛ فلم يذكرا الزيادة ، فدلَّ ذلك أيضاً على شذوذها ؛ ولكن لعل الوهم ليس منه ؛ لأنه كان ثقة ثبتاً ، وإنما من أحد شيوخه الذين عطفهم على المغيرة ودلس عنهم ـ كما تقدم ـ أو من شيخ المغيرة الذي دلسه أيضاً ، وهذا بالإضافة إلى مخالفته للثقات من الرواة الذين رووه عن الشعبي بدونها كما ذكرنا في العلة الأولى .

وجملة القول ؛ أن هذه الزيادة يكفي في إثبات شذوذها وعدم صحتها بعض هذه العلل ، فكيف بها مجتمعة ؟ والله أعلم .

ثم استدركت فقلت : يمكن أن يضم إلى ما سبق من العلل في رواية هشيم **علة ثامنة** ، وهي :

أن أحد الرواة الذين بينه وبين الشعبي الذي جاء بهذه الزيادة الشاذة قد أسقط مكانها زيادة محفوظة رواها الوضاح وعلي بن عاصم المتقدم ذكرهما عن المغيرة بسنده عن الشعبي ، وهي ثابتة عند من تابعه من الرواة عن الوراد ، وهي قوله ﷺ :

« اللهم لا مانع لما أعطيتَ ، ولا معطي لما منعتَ ، ولا ينفع ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ » .

ومن عجيب المصادفات أنه أصاب هذا الشطر الثاني من روايات الثقات عن

الوراد ما أصاب الشطر الأول منها زيادة ونقصاً من بعضهم !

فقال عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٥٩ / ١) : أخبرنا عبد الرزاق : أنا معمر عن عبد الملك بن عمير : حدثني وراد كاتب المغيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المغيرة : أن اكتب إلي بشيء من حديث رسول الله ﷺ . قال : فكتب إليه : إني سمعت رسول الله ﷺ . . . (قلت : فذكر حديثين ، وثالثاً ، وهو :) قال : وسمعته يقول :

« اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا رادَّ لما قضيت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » .

قلت : فلم يذكر الشطر الأول من الحديث ، وزاد قوله :

« ولا راد لما قضيت » ، وحذف قوله :

« ولا معطي لما منعت » ! وهي المحفوظة في روايات الثقات في « الصحيحين » وغيرهما .

فالزيادة شاذة ، وقد ذكرها الحافظ في « الفتح » (٢ / ٣٣٣) ؛ دون أن يشير إلى شذوذها ! بل لعله أشار إلى تقويتها بقوله :

« ووقع عند الطبراني تاماً من وجه آخر ؛ كما سنذكره في (كتاب القدر) إن شاء الله تعالى » . وقال هناك (١١ / ٥١٣) :

« وقوله : « ولا معطي لما منعت » ؛ زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عمير عن وراد : « ولا راد لما قضيت » . أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه » .

قلت : كأن الحافظ ـ رحمه الله ـ نظر إلى ظاهر السند فصحَّحه ! وإلا ؛ فكيف يكون صحيحاً وهو شاذ ؟! والدليل عليه أن أحداً من أصحاب ابن عمير لم يذكر

هذه الزيادة ، وقد أخرجه الطبراني في « كبيره » (٩٠٩ ـ ٩٢٠) من طريق معمر وشريك وزائدة وأبي عوانة وابن عيينة وزيد بن أبي أنيسة والحكم بن هشام وعمرو ابن قيس والأعمش ؛ كلهم عن ابن عمير ؛ دون الزيادة ، وبعض رواياتهم في « الصحيحين » كما تقدم .

ثم إن رواية مسعر التي عزاها للطبراني ، لعلها في كتاب « الدعاء » له ؛ فإني لم أرها في « معاجيمه الثلاثة » ، بل هي في « كبيره » (رقم ٩٠٨) من رواية أبي نعيم عن مسعر دون الشطر الثاني كله .

ثم روى عقبها رواية عبد الرزاق عن معمر التي تقدمت برواية عبد بن حميد ؛ لكن ليس فيها : « ولا راد لما قضيت » . فذلك مما يؤكد شذوذها . والله أعلم .

وقد غفل عن هذا التحقيق الشيخ مصطفى العدوي في تخريجه على « مسند عبد بن حميد » (١ / ٣٥٥ / ٣٩١) فصححه ، ثم عزاه للشيخين !!

هذا ؛ وقد رويت بعض تلك الزيادات في أحاديث ، فرأيت من تمام الفائدة أن أتكلم عليها .

الأول : عن جابر : أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى قال : « لا إله إلا الله . . . » إلخ ، وفيه زيادة :

« يحيي ويميت » .

أخرجه البزار (٤ / ٢١ ـ ٢٢ ـ الكشف) من طريق **ابن علاثة** عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر . وقال :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف من أجل ابن علاثة ، واسمه محمد بن عبد الله بن علاثة ، وهو ضعيف ؛ تقدمت له بعض الأحاديث . وأما الهيثمي ؛ فقال (١٠ / ١٠٣) :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » .

وأقول : أما بالزيادة هنا فلا ، أعني : دبر كل صلاة . وإنما صحت في صلاة الصبح والمغرب ؛ كما هو مخرج فيما سبق (٢٥٦٣) .

الثاني : عن ابن عباس قال : ... فذكره بزيادة :

« بيده الخير » .

أخرجه البزار أيضاً (٤ / ٢٢ / ٣٠٩٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٧٣ / ١٢٧٩٦) من طريق يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عنه . ولم يذكر الطبراني الزيادة ؛ ولكنه ذكر مكانها :

« يحيي ويميت » . وقال البزار :

« لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ يحيى بن عمرو هذا ضعيف ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » والحافظ في « التقريب » وزاد :

« ويقال : إن حماد بن زيد كذبه » .

وأما الهيثمي ؛ فقال بعدما عزاه للبزار والطبراني :

« وإسنادهما حسن » !

وهذا من تساهله .

ثم إن الزيادتين يقال فيهما ما قلته في الزيادة الأولى .

٥٥٩٩ - (ما يمنعُ أحدَكُم إذا عَرف الإجابةَ من نفسه ، فَشُفِي من مرضِهِ ، أو قدم من سَفَرٍ ؛ يقول : الحمد لله الذي بِعِزَّتِهِ وجَلاله تَتِمُّ الصالحات) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم في « المستدرك » (١ / ٥٤٥) من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً . وقال :

« عيسى بن ميمون ؛ غير متهم بالوضع » !

وكذا قال الذهبي !

أقول : إن سلم بذلك ، فهل يبرر للحاكم أن يستدرك بحديث مثله على الشيخين ؟! ولا سيما وقد ضعفه البخاري جداً ؛ فقال في « التاريخ الكبير » (٣ / ٢ / ٤٠١) و « الصغير » :

« منكر الحديث » . وقال الفلاس وأبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١١٨) :

« يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات » . ثم روى عن ابن مهدي قال :

« استعديت على عيسى بن ميمون ، فقلت : هذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة ؟! فقال : لا أعود ! » .

٥٦٠٠ ـ (كان إذا هاجَتْ ريحٌ استَقْبَلَها بوجْهِهِ ، وجَثَا على ركبتَيْهِ ، ومدَّ بيدَيْهِ ، وقال : اللهمَّ ! إني أسألُك خَيْرَ هذه الريح ، وخيرَ ما أُرسلَتْ به ، اللهمَّ ! اجعلها رَحْمَةً ، ولا تَجْعَلْهَا عذاباً ، اللهم ! اجْعَلْهَا رِيَاحاً ولا تجعلْها ريحاً)(*) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ٢١٣ / ١١٥٣٣) من طريقين عن أبي علي الرحبي ـ وهو الحسين بن قيس ـ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الحسين هذا ـ وهو الملقب بـ (حنش) ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ١٣٥ ـ ١٣٦) .

ومن طريقه أخرجه مسدد وأبو يعلى في « مسنديهما » ـ كما في « المطالب العالية » (٣ / ٢٣٨) والتعليق عليه ـ ، والخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٦٧٩) ، وقال :

« قوله : « اجعلها رياحاً » ؛ يريد : اجعلها لقاحاً للسحاب . « ولا تجعلها ريحاً » ؛ يريد : لا تجعلها عذاباً . وتصديق هذا في كتاب الله عز وجل ، وبيانه ما ذكر ابن عباس . . . » .

ثم روى بإسناده الصحيح عن الشافعي : أخبرنا من لا أتهم : نا العلاء بن

(*) قُدِّر للشيخ ـ رحمه الله ـ تخريج هذا الحديث فيما سبق في هذه «السلسلة» برقم (٤٢١٧) . (الناشر) .

راشد عن عكرمة عن ابن عباس قال :

« في كتاب الله ـ يعني : آية الرحمة ـ : ﴿ وأرسلنا الرِّياح لواقح ﴾ . قال : ﴿ وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته ﴾ . وقال ـ يعني : في آية العذاب ـ : ﴿ وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم ﴾ . وقال : ﴿ إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً ﴾ » .

قلت : وهذا الأثر لا يصح ؛ لا من حيث إسناده ، ولا من حيث دلالته .

أما الأول : فلأن فيه شيخ الشافعي الذي لم يسمه ؛ على الرغم من وصفه إياه بأنه غير متهم عنده ، ومن شيوخه **إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني** ، وهو متروك متهم بالكذب ، فلا يبعد أنه يعنيه بذاك الوصف .

وشيخه العلاء بن راشد ؛ أورده البخاري في « التاريخ الكبير » وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما عدم صحته من حيث الدلالة ؛ فلأن هناك آية أخرى تدل على أنه لا فرق بين (الرياح) و (الريح) . فكما أن (الرياح) تستعمل في الرحمة ، فكذلك (الريح) ، وجرى العمل بذلك في الأحاديث الصحيحة .

وكأن الخطابي تلقى التفريق بين اللفظين عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ؛ فقد حكاه أبو جعفر الطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٣٩٨) عنه ، واستشهد على ذلك أبو عبيد بحديث الترجمة ، فرد عليه الطحاوي بقوله :

« أما الحديث ؛ فلا أصل له ، وقد كان الأولى به ـ لجلالة قدره ولصدقه في روايته غير هذا الحديث ـ أن لا يضيف إلى رسول الله ﷺ ما لا يعرفه أهل

الحديث عنه !

ثم اعتبرنا في كتاب الله تعالى ما يدل على أن المعنى واحد فيهما ، فوجدنا الله تعالى قد قال : ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان ﴾ ؛ فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة ، والريح العاصف منه عز وجل عذاباً ، ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد مما ذكره [من الحديث] .

ثم اعتبرنا ما يروى عن رسول الله ﷺ مما يدخل في هذا المعنى ، فوجدنا . . . » .

قلت : ثم ذكر أحاديث في الدعاء إذا عصفت الريح :

« اللهم ! إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به » .

وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٧٥٦) .

وإن مما يؤكد ضعف حديث الترجمة وأثر ابن عباس ؛ بل بطلانهما : أنه صح عنه خلافهما ؛ فقال مجاهد :

هاجت ريح ، فَسَبُّوها . فقال ابن عباس :

« لا تسبوها ، فإنها تجيء بالرحمة وتجيء بالعذاب ، ولكن قولوا : اللهم اجعلها رحمة ، ولا تجعلها عذاباً » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٢١٧) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٨٣) بسند صحيح عنه .

٥٦٠١ - (مَنْ ساءَ خُلُقُهُ مِنَ الرقيقِ والدَّوَاب والصبيَان ؛ فاقرأوا في أُذُنَيْهِ : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ . . . ﴾) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٦ / ١ / ٦٤) من طريق الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي قال : نا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي خلف عن أنس بن مالك مرفوعاً ، وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته أحد هؤلاء الثلاثة :

الأول : أبو خلف - وهو الأعمى - خادم أنس رضي الله عنه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه ابن معين بالكذب » .

الثاني : محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٤٢) و « الضعفاء الصغير » (ص ٢٧٥) :

« ليس بذاك الثقة » . ونقل الذهبي عنه أنه قال :

« منكر الحديث » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » .

الثالث : الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ٣٤٢) :

« قال لي سليمان بن عبد الرحمن : رأيته بدمشق ، عنده عجائب ، منكر

الحديث ؛ ذاهب . تركت أنا حديثه » . وقال أبو حاتم :

« متروك الحديث » . وقال أبو زرعة :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث » .

قلت : وسليمان بن عبد الرحمن هو الدمشقي ، وهو راوي هذا الحديث عن الحكم هذا .

وقد روي طرف من هذا الحديث من طريق **المنهال بن عيسى** : ثنا يونس بن عبيد قال :

ليس رجل يكون على دابة صعبة ، فيقول في أُذُنِهَا : ﴿ أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في السماوات والأرض طوعاً وكرهاً وإليه يرجعون ﴾ إلا وقفت بإذن الله تعالى .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم » (رقم ٥٠٤) .

قلت : وهذا مع كونه مقطوعاً موقوفاً على يونس بن عبيد ـ وهو تابعي ثقة ـ ؛ فالسند إليه لا يصح ؛ لأن المنهال بن عيسى مجهول ؛ كما قال أبو حاتم فيما نقله ابن علان في تخريج « الأذكار » (٥ / ١٥٢) عن الحافظ ابن حجر ، ثم ذكر عنه أنه قال :

« وقد وجدته عن أعلى من يونس ؛ أخرجه الثعلبي في « التفسير » بسنده من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

إذا استصعبت دابة أحدكم أو كانت شموساً ؛ فليقرأ في أذنها : ﴿ أفغير دين الله يبغون . . ﴾ الآية . وذكره القرطبي عن ابن عباس في « التفسير » بغير سند ولا

عزو لمخرج ، وهو مما يعاب به » .

قلت : الحكم هذا هو ابن عتيبة الثقة الثبت الفقيه ، فهل السند إليه صحيح ؟ وذلك ما لا أظنه . وإلا ؛ فما الفرق بين ما عابه على القرطبي ، وما فعله هو من حذفه السند الذي دون الحكم ؟! فلو أنه صرح بصحته لم يُعَبْ ذلك عليه ، أمّا وهو ما لم يفعله : فلا فرق حينئذ بين عدم ذكره بتمامه وبين عدم ذكر القرطبي إياه مطلقاً ! أقول هذا مع كون المفروض في حالة مثل هذا الحذف من السند أن يكون صحيحاً ، ولكننا نعلم بالتجربة أن ذلك ليس مضطرداً . والله أعلم .

ومن أحاديث المحاربيِّ المتقدمِ الحديثُ التالي :

٥٦٠٢ - (نهى عَنْ إرضَاعِ الحَمْقَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٦ / ١ / ٦٥) من طريق سليمان بن عبد الرحمن : نا **الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي** قال : نا **أبو معمر عباد بن عبد الصمد التيمي** عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً ، وقال :

« لم يروه عن سالم بن عبد الله إلا أبو معمر ، ولا عن أبي معمر إلا الحكم بن يعلى ، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن » .

قلت : هو ثقة من شيوخ البخاري ؛ كما ذكرت في الحديث السابق .

وإنما الآفة من شيخه المحاربي ؛ فإنه متروك ؛ كما سبق آنفاً .

ومثله أو شر منه : شيخه عباد بن عبد الصمد ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٨٢) :

« سألت أبي عنه ؟ فقال : ضعيف الحديث جداً ، منكر الحديث ، لا أعرف له حديثاً صحيحاً » . وقال ابن حبان (٢ / ١٧٠ - ١٧١) :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، وما أراه سمع منه ، له عنه نسخة أكثرها موضوعة » .

ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٤ / ٢٦٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عباد بن عبد الصمد ، وهو ضعيف » !

فلعله سقط من الناسخ أو الطابع قوله : « جداً » ؛ فإنه هو اللائق بحاله المفهوم من كلام الأئمة ، كما سقط منه لفظ (ابن) المضاف إلى عمر ، حيث فيه : « وعن عمر . . . » ، فصار الحديث بسبب ذلك من مسند عمر ، وهو خطأ ظاهر .

وقد رواه بعض الضعفاء من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ :

« لا تسترضعوا الورهاء » ؛ أي : الحمقاء .

أخرجه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٧ - هندية) عن أبي أمية بن يعلى الثقفي - بصري - عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا أبو أمية » .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه عكرمة بن إبراهيم عن هشام به ، وزاد في متنه :

« فإن اللبن يورث » .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١٦٩ / ١٤٤٦ - كشف الأستار) ، وقال :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وعكرمة لين الحديث ، وقد احتمل حديثه » .

كذا قال ! وهو معارض برواية الطبراني المتقدمة ؛ لكن لعله يعني بهذه الزيادة .

ثم إن عكرمة هذا ؛ أجمع الأئمة النقاد على تضعيفه ؛ بل قال ابن معين وأبو داود :

« ليس بشيء » . وقال النسائي في رواية :

« ليس بثقة » . وقال ابن حبان (٢ / ١٨٨) :

« كان ممن يقلب الأخبار ، ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به » .

وأما متابعه أبو أمية - واسمه إسماعيل - ؛ فهو أسوأ حالاً منه ؛ قال فيه ابن معين والنسائي والدارقطني :

« متروك » . وقال البخاري في « التاريخ الكبير » و « الصغير » :

« سكتوا عنه » .

وأما قول الذهبي في « الميزان » :

« وقد مشاه شعبة وقال : اكتبوا عنه فإنه شريف » .

فهو مما لا ينبغي الالتفات إليه ؛ لأنه لم يثبت عن شعبة ؛ فقد ذكر أبو عبيد

الآجري في « سؤالاته » أنه قال لأبي داود (ص ٣٦٧) :

« حكى رجل عن شيبان الأبلي أنه سمع شعبة يقول : اكتبوا عن أبي أمية ابن يعلى ؛ فإنه شريف لا يكذب ، واكتبوا عن الحسن بن دينار ؛ فإنه صدوق . قال أبو عبيد : غلام خليل حكى هذا عن شيبان . قال أبو داود : كذب الذي حكى هذا » .

قال عقبه الحافظ في « اللسان » متعقباً على الذهبي :

« قلت : وغلام خليل - كما تقدم - مجمع على تكذيبه ، فكيف جزم المؤلف أن شعبة قال : اكتبوا عنه » .

ثم إن الهيثمي ذكر حديث عائشة برواية البزار والطبراني ، ثم قال :

« وإسنادهما ضعيف » !

٥٦٠٣ - (﴿ وله أَسْلَمَ مَنْ في السَّماوات والأرض طَوْعاً وكَرْهاً ﴾ . أما ﴿ مَنْ في السماوات ﴾ ؛ فالملائكة ، وأما من في ﴿ الأرض ﴾ ؛ فَمَنْ وُلِدَ على الإسلام ، وأما ﴿ كرهاً ﴾ ؛ فَمَنْ أُتي به مِنْ سبايا الأمم في السَّلاسِلِ والأغلالِ ؛ يُقَادُونَ إلى الجنةِ وهم كارِهون) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٩٤ / ١١٤٧٣) من طريق سعيد بن حفص النفيلي : ثنا محمد بن محصن العكاشي : ثنا الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته العكاشي هذا ؛ فإنه كذاب كما تقدم مراراً في

أحاديث له ، فانظر (٤٠٨ ، ٤٩٧ ، ٦٦٢) ، وبه أعله الهيثمي فقال (٦ / ٣٢٦) :

« وهو متروك » .

والنفيلي ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، تغير في آخر عمره » .

لكن الآفة من شيخه كما سبق ، ولعل السيوطي خفيت عليه ؛ فقال في « الدر المنثور » (٢ / ٤٨) :

« أخرجه الطبراني بسند ضعيف » .

فإن لم يكن كذلك ؛ فهو تساهل كبير منه ، وما هو عن عادته ببعيد !

وأورده الحافظ ابن كثير في تفسير الآية المذكورة بإسناد الطبراني وسكت عنه ! لكنه استغرب معناه ، وقال :

« ولكن المعنى الأول للآية أقوى » .

يعني : أن المؤمن مستسلم بقلبه وقالبه لله ، والكافر مستسلم لله كرهاً ؛ فإنه تحت التسخير والقهر والسلطان العظيم الذي لا يخالف ولا يمانع .

٥٦٠٤ - (إذا أَصَابَ أَحدَكُم هَمٌّ أو حَزَنٌ ؛ فليَقُلْ سبعَ مراتٍ : اللهُ ربي لا أشركُ به شيئاً) .

منكر بزيادة (السبع) . أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (رقم ٦٥٠ - طبع المغرب) : أخبرنا زكريا بن يحيى قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال :

أخبرنا جرير عن مسعر عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز قال :

جمع رسول الله ﷺ أهل بيته فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ زكريا بن يحيى - وهو السِّجْزِي - ثقة حافظ .

وإسحاق بن إبراهيم هو ابن راهويه الإمام الحافظ (انظر « تهذيب المزي » ٢ / ٣٧٣) .

وجرير - وهو ابن عبدالحميد الضبي - من رجال الشيخين ؛ لكن قال الحافظ :

« ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه » .

قلت : وطوّل الذهبي ترجمته في « الميزان » ، وهي تدل على أن الرجل ثقة ، وأن حفظه لا يخلو من شيء ، وبيض له في « الكاشف » !

ومسعر - وهو ابن كِدام الهلالي - ثقة ثبت احتج به الشيخان .

وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ، احتج به الشيخان أيضاً ؛ لكن قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

وأما أبوه عمر بن عبد العزيز ؛ فهو الإمام العادل والخليفة الراشد ، التابعي الجليل ، ثقة مأمون ، احتج به الشيخان .

قلت : فالحديث مرسل .

لكن قد وصله جماعة من الثقات ، منهم : أبو نعيم ـ عند البخاري في « التاريخ » والنسائي في « اليوم والليلة » والطبراني وأبي نعيم في « الحلية » ـ ، ووكيع ـ عند ابن ماجه وابن أبي شيبة وأحمد ـ ، وعبد الله بن داود ـ عند أبي داود ـ ، ومحمد ابن بشر ـ عند ابن ماجه وابن أبي شيبة ـ ، وغيرهم من الثقات ؛ كلهم قالوا : عن عبد العزيز بن عمر عن هلال مولى عمر بن عبد العزيز عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن جعفر عن أمه أسماء بنت عميس مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« الله الله ربي ، لا أشرك به شيئاً » .

قلت : فدلَّت رواية هؤلاء الثقات على أن حديث الترجمة فيه ثلاث علل :

الأولى : الإرسال ؛ كما تقدم .

والثانية : الانقطاع بين عمر بن عبد العزيز وابنه عبد العزيز .

والثالثة : زيادة : « سبع مرات » ؛ فهي منكرة .

ويؤكد ذلك : أن الحديث قد جاء من طريق أخرى عن أسماء ، ومن حديث عائشة وغيرها دون الزيادة ، وقد خرجت ذلك كله في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٢٧٥٥) ؛ فأغنى ذلك عن الإعادة .

٥٦٠٥ ـ (كنتَ إماماً ، فلو سجدتَ ؛ سجدتُ) .

ضعيف . أخرجه الإمام الشافعي في « مسنده » (١ / ١٠٢ ـ من ترتيبه) : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار :

أن رجلاً قرأ عند النبي ﷺ السجدة ، فسجد النبي ﷺ ، ثم قرأ آخر عنده

السجدة ، فلم يسجد النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! قرأ فلان عندك السجدة فسجدتَ ، وقرأتُ عندك السجدة فلم تسجد ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه مع إرساله فيه إبراهيم بن محمد - وهو ابن أبي يحيى الأسلمي - ، وهو متروك .

لكن تابعه هشام بن سعد وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم به .

أخرجه البيهقي (٢ / ٣٢٤) .

وخالفهم جَمْعٌ فأعضلوه ؛ فقال عبد الرزاق (٣ / ٣٤٦ / ٥٩١٤) : عن معمر عن زيد بن أسلم قال : قرأ رجل . . . الحديث ، وقال :

وقاله ابن جريج عن عطاء .

وقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٩) :

حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم به .

وقد روي موصولاً ولا يصح ، فقال البيهقي :

« رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة موصولاً ، وإسحاق ضعيف . وروي عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وهو أيضاً ضعيف ، والمحفوظ من حديث عطاء بن يسار مرسل ، وحديثه عن زيد بن ثابت موصول مختصر » .

قلت : يشير إلى ما أخرجه البخاري في « صحيحه » (١٠٧٢ ، ١٠٧٣) من طريق يزيد بن عبد الله بن قُسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال :

« قرأت على النبي ﷺ ﴿ والنجم ﴾ ، فلم يسجد فيها » .

قلت : فهذا شاهد قوي لما في حديث الترجمة من عدم سجوده ﷺ للسجدة ، وأما سائره فلم أجد ما يقويه .

ولو صح عنه ﷺ ؛ فلا يدل على عدم شرعيَّة السجود لها إذا لم يسجد القارئ . وإنما على أن القارئ عليه أن يسجد ؛ سواء كان يرى وجوبها أو سنيتها - كما هو الراجح - ؛ ليسجد معه الذين يستمعون له ، وقد روى الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٠٨) بسندٍ جيد عن ابن أبي مليكة قال :

لقد قرأ ابن الزبير السجدة وأنا شاهد ، فلم يسجد ، فقام الحارث بن عبد الله فسجد ؛ ثم قال : يا أمير المؤمنين ! ما منعك أن تسجد إذ قرأتَ السجدة ؟ فقال : إذا كنتُ في صلاة سجدتُ ، وإذا لم أكن في صلاة فإني لا أسجد .

وأما ما علقه البخاري في « صحيحه » (٢ / ٥٥٦) ووصله في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ١٥٣ و ٢ / ١٢٤) من طريقين عن مغيرة **عن** إبراهيم **قال** : قرأ تميم ابن حذلم - وهو غلام - على عبد الله ، فقرأ السجدة ، فقال ابن مسعود :

اسجد ؛ فأنت إمامنا فيها .

ووصله الحافظ من رواية سعيد بن منصور فقط ، وسكت عليه ؛ وفيه عندي علتان :

الأولى : الإرسال ؛ فإن إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - لم يدرك عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه .

والأخرى : أن المغيرة - وهو ابن مقسم الضبي - كان يدلس ، ولا سيما عن

إبراهيم ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » .

نعم ؛ رواه البخاري (٢ / ٢ / ١٢٤) ، وكذا ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١٩) من طريق أبي إسحاق عن سليم بن حنظلة قال :

قرأت على عبد الله بن مسعود (سورة بني إسرائيل) ، فلما بلغت السجدة ؛ قال عبد الله :

اقرأها ؛ فإنك إمامنا فيها .

ورواه عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ٣٤٤ / ٥٩٠٧) عن معمر ، والبيهقي عن سفيان ؛ كلاهما عن أبي إسحاق عن سليمان بن حنظلة به .

كذا قالا : (سليمان) مكان : (سليم) . وفي (سليم) ترجمه البخاري - وفيها ساق له هذا الأثر - وابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢١٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٠٠) .

والجواب عن هذا الأثر كالجواب عن الحديث . والله أعلم .

٥٦٠٦ - (إذا أَصْبَحَ أَحَدُكُم ؛ فَلْيَقُلْ : أصْبَحْنَا وأصبحَ الملكُ لله ربِّ العالمين ، اللهمَّ ! إني أسأَلُكَ خَيْرَ هذا اليَوْمِ : فَتْحَهُ ونَصْرَهُ ونُورَهُ وبَرَكَتَهُ وهُداه ، وأعوذُ بكَ مِنْ شَرِّ ما فيهِ ، ومِنْ شَرِّ ما قبله وشر ما بعده . ثم إذا أمسى ؛ فَلْيَقُلْ مثلَ ذلك) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٥٠٨٤) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٦ /

٣٤٥٣) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) عن **محمد بن إسماعيل** : حدثني أبي ـ قال ابن عوف : ورأيته في أصل إسماعيل ـ قال : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف محمد بن إسماعيل .

والأخرى : الانقطاع بين شريح وأبي مالك .

أما الأولى : فقال المنذري في « مختصر السنن » (٦ / ٣٤١) :

« فيه محمد بن إسماعيل بن عياش وأبوه ، وكلاهما فيه مقال » !

قلت : لا يستويان ! فأبوه ثقة في روايته عن الشاميين وهذه منها ، فالعلة من ابنه ، وقد ضعفه أبو داود نفسه في رواية الآجري عنه ؛ قال :

« سئل أبو داود عنه ؟ فقال : لم يكن بذاك ، قد رأيته ودخلت حمص غير مرة وهو حي ، وسألت عمرو بن عثمان عنه ؟ فذمَّه » .

وذهل النووي عن هذا ، فقال في « الأذكار » :

« لم يضعفه أبو داود » !

وردَّه الحافظ في « نتائج الأفكار » بقوله (ق ١٧١ / ٢) :

« هذا حديث غريب ، ورواته موثقون ؛ إلا محمد بن إسماعيل فضعفه أبو داود ، وقال أبو حاتم الرازي : « لم يسمع من أبيه شيئاً » ؛ لكن أبو داود لما أخرجه استظهر بقول شيخه محمد بن عوف : قرأته في كتاب إسماعيل بن عياش .

قلت : ومع ضعف محمد فقد خالفه الحفاظ عن أبيه في سنده » .

قلت : ثم ساقه من طرق عن إسماعيل بن عياش : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي راشد الحبراني قال : أتيت عبد الله بن عمرو . . . فذكر الحديث بلفظ آخر يختلف عن هذا كل الاختلاف ، ليس فيه مما في هذا إلا أنه من أذكار الصباح والمساء ؛ فلفظه :

« يا أبا بكر ! قل : اللهم فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، ربَّ كل شيء ومَلِيكَهُ ، أعوذ بك من شر نفسي ، ومن شر الشيطان وشِرْكِهِ ، وأن أقترف على نفسي سوءاً ، أو أَجُرَّه إلى مسلم » .

وهو مخرج مع غيره مما في معناه في « الصحيحة » (٢٧٦٣) ، وقد حسنه الحافظ ، ثم قال :

« وعجبت من عدول الشيخ عن هذه الطريق القوية إلى تلك الطريق الضعيفة » .

وأما الانقطاع ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠) عن أبيه :

« شريح بن عبيد لم يدرك أبا أمامة ، ولا الحارث بن الحارث ، ولا المقدام » .

قال : وسمعته يقول :

« شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري ؛ مرسل » .

ونحوه ما ذكره المزي في « التهذيب » : أن محمد بن عوف سئل : هل سمع شريح من أبي الدرداء ؟ فقال : لا . قيل له : فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك ، وذلك أنه لا يقول في شيء من ذلك : سمعت . وهو ثقة » .

قلت : وقد أخرج الطبراني (٣ / ٢٩١ - ٢٩٨) لشريح عن أبي مالك أربعة وعشرين حديثاً عامتها بهذا الإسناد عنه ، لم يقل أيضاً في شيء منها : سمعت أبا مالك !

ولذلك ؛ تعقب المزيَّ الحافظُ ابن حجر في « تهذيبه » ، فقال عقب ما سبق عن أبي حاتم :

« وإذا لم يدرك أبا أمامة الذي تأخرت وفاته (يعني : إلى سنة ٨٦) ؛ فبالأَولى أَنْ لا يكون أدرك أبا الدرداء (مات في حدود سنة ٣٥) ، وإني لكثير التعجب من المؤلف كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى ههنا ، ولم يذكر ذلك في المقداد وقد توفي قبل سعد بن أبي وقاص (مات سنة ٣٣) ، وكذا أبو الدرداء ، وأبو مالك الأشعري وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم » .

قلت : وأنا بدوري أتعجب منه كيف نسي هذا الذي تعقبه على المزي ، فلم يُعِلَّ الحديث بهذه العلة الثانية ، ألا وهي الانقطاع ، بينما تنبه له في حديث آخر خرجته فيما سبق من هذه « السلسلة » (١٥١٠) . فأعله في « التلخيص الحبير » (٣ / ١٤١) بالانقطاع ، وَصَرَّح في « تخريج أحاديث المختصر » (ق ٢٤ / ١) - تبعاً للزركشي في « المعتبر » (ص ٥٨) - بأن العلة القادحة هي قول أبي حاتم الرازي : لم يسمع شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري !!

ولكن ؛ لا عجب ؛ فهذه طبيعة الإنسان ، ألا وهي النسيان ؛ فقد وقعت أنا في مثل ما وقع هو فيه من السهو ؛ فقد أوردت حديثاً في « الصحيحة » برقم (١٨١٧) وصححته تبعاً للحاكم والذهبي ، وهو من هذا الوجه المنقطع ! ومثله الحديث (٢٢٥ - الصحيحة) ، بينما تنبهت لانقطاعه في حديث آخر ذكرته شاهداً تحت

الحديث (١٥٠٢) : ولذلك قررت نقل الحديث (٢٢٥) من « الصحيحة » إذا لم أجد له شاهداً معتبراً ، وهو مما أستبعده ؛ فإن الحافظ استغربه أيضاً في « نتائج الأفكار » (١ / ٣٤) ، وأعلَّه بضعف محمد بن إسماعيل ، ولم يتنبه أيضاً لانقطاعه ولا لاستظهار أبي داود بقول شيخه ابن عوف : قرأته في كتاب إسماعيل ابن عياش . فجل من لا يسهو ولا ينسى ، وغفر لي خطئي وعمدي ، وكل ذلك عندي .

وروى أبو داود بهذا الإسناد حديثاً آخر عن أبي مالك في (أذكار الصباح والمساء) بلفظ :

« اللهم ! فاطر السماوات . . . » .

ثم رأيت الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٢٩٧ ـ طبع الحلبي) ذهل أيضاً عن العلة ؛ فقال :

« إسناده جيد » !

٥٦٠٧ ـ (لا أخَافُ على أُمَّتي إلا ثلاثَ خِلال : أن يَكْثُرَ لهم من المال فيتَحَاسَدوا فَيَقْتَتلُوا ، وأن يفتحَ لهم الكتاب ؛ يأخذُه المؤمنُ يبتغي تأويلَهُ : ﴿ وما يَعْلَمُ تأويلَه إلا الله والراسِخُونَ في العِلْم يقولونَ آمنا به كُلٌّ مِنْ عندِ ربنا وما يَذَّكَّرُ إلا أولو الألباب ﴾ ، وأنْ يروا ذا عِلْمِهم فيضيعوهُ ، ولا يُبَالون عليه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٣ / ٣٤٤٢) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣١) و (٢ / ٤٤٣ / ١٦٦٥) : حدثنا هاشم بن مرثد

الطبراني : ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش : حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : الانقطاع بين شريح وأبي مالك ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

الثانية : ضعف محمد بن إسماعيل . وتقدم أيضاً .

الثالثة : هاشم هذا ؛ فإنه ضعيف أو أشد ؛ قال ابن حبان :

« ليس بشيء » .

ذكره عنه الذهبي . وانظر الحديث (١٥١٠) ؛ فإن هناك حديثاً آخر لمحمد بن إسماعيل .

ولحديث الترجمة شاهد من حديث عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه الحاكم في « المستدرك » (٢ / ٢٨٨) . وقال :

« صحيح » ! وكذا في « التلخيص » للذهبي .

قلت : فالظاهر أنه سقط الحديث من « المستدرك » ؛ لأن نصه فيه موافق لنص « التلخيص » تماماً : إسناداً ولفظاً وتصحيحاً ! فيبدو لي - والله أعلم - أن الناسخ أو الطابع نقل نص « التلخيص » إلى « المستدرك » ، فظهر التماثل على خلاف الجادة ، ليس فيه بإسناد الحاكم إلى (عمر بن راشد) لننظر فيه .

لكن تصحيح الذهبي هنا من أوهامه ! فقد قال في « المغني » :

« عمر بن راشد اليمامي ، عن ابن أبي كثير ، ضعفوه ، وهو عمر بن أبي خثعم » .

٥٦٠٨ - (قالَ اللهُ عز وجل : ثلاثُ خلالٍ غَيَّبْتُهنّ عن عبادي ، لو رَآهُنَّ رجلٌ ما عملَ سوءاً أبداً : لو كَشَفْتُ غطائي حتى يراني فَيَسْتَيْقِنَ ويعلمَ كيفَ أفعلُ لِخَلْقِي إذا أَمتُّهم ؟ وقبضتُ السماوات والأَرَضِينَ ثم قلتُ : أنا الملكُ مَنْ ذا الذي له المُلْكُ دوني ؟! ثم أُرِيهمُ الجنة وما أعدَدْتُ لهم فيها مِنْ كُلِّ خيرٍ فَيَسْتَيْقِنُونها ، وأريهمُ النارَ وما أعددتُ لهم من كلِّ شرٍّ فيستيقنونها .

ولكنْ عمداً غَيَّبْتُ ذلك عنهم ؛ لأعلمَ كيف يعملُونَ ، وقد بينتُه لهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٩٤ / ٣٤٤٧) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٢) بإسناد الذي قبله .

قلت : وهو ضعيف فيه ثلاث علل ، وقد بينتها آنفاً .

٥٦٠٩ - (ما مِنْ رجُلٍ يستيقظُ من الليلِ فيوقظُ امرأَتَهُ فإنْ غَلَبَهَا النومُ نَضَحَ في وجْهِهَا من الماءِ ؛ فيقومانِ في بيتِهِمَا فَيَذْكُرانِ اللهَ عز وجل ساعةً من الليلِ ؛ إلا غُفِرَ لهما) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣/ ٢٩٥ / ٣٤٤٨) وفي « مسند الشاميين » (ص ٢٣٤) بإسناد الذي قبله .

قلت : وفيه ثلاث علل كما تقدم ، وأعله الهيثمي بواحدة منها ، وهي ضعف محمد بن إسماعيل بن عياش ! فانظر إن شئت « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٦٣) .

٥٦١٠ - (إذا نامَ ابنُ آدم ؛ قال المَلَكُ للشيطان : أَعْطِني صحيفَتَكَ . فيعطيه إياها ، فما وَجَدَ في صحيفَتِهِ من حَسَنَةٍ ؛ محا بها عَشْرَ سيئات من صحيفة الشيطانِ ، وكتبهنَّ حسنات (!) ، فإذا أرادَ أحدُكم أن ينامَ ؛ فَلْيُكَبِّرْ ثلاثاً وثلاثين تكبيرةً ، ويَحْمَدْ أربعاً وثلاثينَ تحميدَةً ، ويُسَبِّحْ ثلاثاً وثلاثينَ تسبيحةً ، فتلك مئة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٣٩٦ / ٣٤٥١) وفي « مسند الشاميين » (ص ٣٣٢) بإسناد الحديث الذي قبله .

وفيه ثلاث علل ، أعله الهيثمي بواحدة منها كعادته ، فقال في « مجمعه » (١٠ / ١٢١) :

« وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش ، وهو ضعيف » .

٥٦١١ - (ليَقُلْ أحدُكم حينَ يريدُ أن ينامَ : آمنت بالله ، وكَفَرْتُ بالطاغُوتِ ، وَعْدُ الله حقّ ، وصَدَقَ المرسلون ، اللهم ! إني أعوذُ بكَ مِنْ طَوارقِ هذا الليلِ ، إلا طارقاً يَطْرُقُ بخيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٤) وفي « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد الذي قبله .

وأعله الهيثمي بمثل ما أعله (١٠ / ١٢٤) ، وفيه علتان أخريان كما تقدم بيانه .

٥٦١٢ - (والذي نَفْسُ محمَّدٍ بيدِهِ ! ليُبْعَثَنَّ منكم يومَ القيامةِ إلى الجنةِ مثل الليلِ الأسودِ زُمرة جميعاً ، يخبطونَ الأرضَ ، تقولُ الملائكة : لَمَا جاء مع محمدٍ أكثرُ مما جاءَ مع الأنبياءِ !) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٥) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد ما قبله .

وضعفه الهيثمي (١٠ / ٤٠٤) بمثل ما ضعفه ، وقد عرفت أن فيه علتين أخريين لم يتنبه لهما .

٥٦١٣ - (إن الله عَزَّ وجلَّ لا ينظرُ إلى أَجْسَامِكُم ، ولا إلى أَحْسَابكم ، ولا إلى أَمْوَالِكُم ؛ ولكنْ ينظرُ إلى قُلُوبكُم . فَمَنْ كان له قَلْبٌ صالِحٌ تَحَنَّنَ اللهُ عليه ، وإنما أنتمْ بنو آدمَ ، وأَحَبُّكُم إليَّ أتقاكم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٦) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) بإسناد الذي قبله .

وقد عرفت علله الثلاثة ، وقد أعله الهيثمي هذه المرة بما ليس فيه ! فقال (١٠ / ٢٣١) :

« رواه الطبراني ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ، وهو ضعيف » !

والشطر الأول من الحديث قد جاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « غاية المرام في تخريج الحلال والحرام » (٤١٠) .

٥٦١٤ - (اللهم ! حبِّبِ الموتَ إلى مَنْ يعلمُ أني رَسُولُكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٧ / ٣٤٥٧) و « مسند الشاميين » (٣٣٣) بإسناد الحديث الذي قبله .

قلت : وهو ضعيف ؛ فيه العلل الثلاثة المتقدم بيانها ، وأعله الهيثمي (١٠ / ٣٠٩) بالواحدة منها ؛ كما جرت عادته في هذا الإسناد خاصة . وقال المناوي في « فيض القدير » :

« رمز المصنف لضعفه ، وهو كما قال ؛ فقد قال الهيثمي : فيه **محمد بن إسماعيل بن عياش** ، وهو ضعيف » !

٥٦١٥ - (إنكمْ أمةٌ مرحُومةٌ مُعَافاةٌ ، فاستَقِيمُوا ، وخُذُوا طاقةَ الأَمْرِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ٢٩٨ / ٣٤٦١) و « مسند الشاميين » (ص ٣٣٣) : حدثنا **إبراهيم بن محمد بن عِرق الحمصي** : ثنا **عبد الوهاب بن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن الضحاك ؛ قال أبو حاتم :

« كذاب » .

وبه أعله الهيثمي (١٠ / ٧٠) .

وابن عرق الحمصي ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ؛ فإنه على شرطه ، فليراجع من تيسر له ذلك .

٥٦١٦ - (عَلَّمَنَا إذا دَخَلَ أحدُنا الخلاءَ أن يَعْتَمِدَ اليُسْرَى ويَنْصِبَ اليُمْنَى) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١٦٠ / ٦٦٠٥) ، والبيهقي في « السنن الكبرى » (١ / ٩٦) من طريق **زَمعَة بن صالح عن محمد ابن عبد الرحمن** ؛ زعم أن رجلاً حدثه من بني مدلج قال : سمعت **أبي** يقول :

جاء سراقة بن مالك بن جعشم من عند [النبي ﷺ ، فقال : علمنا] رسول الله ﷺ كذا وكذا . فقال رجل - كالمستهزئ - : أما عَلَّمَكُم كيف تَخْرونَ ؟! قال : بلى ؛ والذي بعثه بالحق ! أمرنا أن نتوكأ على اليسرى ، وأن ننصب اليمنى .

والسياق للطبراني ، واللفظ الذي أعلاه للبيهقي ، وما بين المعكوفتين سقط من « المعجم » ، واستدركته من « المجمع » (١ / ٢٠٦) وأعله بقوله :

« وفيه رجل لم يسمّ » .

وتعقبه صاحبنا الشيخ حمدي السلفي بقوله :

« قلت : بل رجلان لم يسميا » . يعني : شيخ محمد بن عبد الرحمن وأباه .

وأقول : فيه علتان أخريان :

إحداهما : زمعة بن صالح ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

والأخرى : شيخه محمد بن عبد الرحمن ، وهو المدلجي ؛ ذكره الحافظ المزي في شيوخ زمعة ، ولم أجد له ترجمة .

ولذلك ؛ قال الحافظ في « بلوغ المرام » .

« إسناده ضعيف » . وقال في « التلخيص الحبير » (١ / ١٠٧) :

« قال الحازمي : لا نعلم في الباب غيره ، وفي إسناده مَنْ لا يُعْرَفُ » .

٥٦١٧ - (ليلةَ أُسْرِيَ بي رأيتُ على العَرْشِ مكتوباً : لا إله إلا الله محمدٌ رسولُ الله ، أبو بكرٍ الصديقُ ، عمرُ الفاروقُ ، عثمانُ ذو النورينِ يُقْتَلُ مظلوماً) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٢٦٤) من طريق إسحاق ابن إبراهيم الختلي ، وهذا في « الديباج » كما في « اللآلي » (١ / ٣٢٠) : حدثنا **أبو بكر عبد الرحمن بن عفان الصوفي** : حدثنا محمد بن مجيب الصائغ : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة الصوفي هذا ، ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« كذاب ، يكذب ، رأيت له حديثاً حدث به عن أبي إسحاق الفزاري كذباً » .

فهو المتهم بهذا الحديث ، وبذلك صرح الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

لكن شيخه محمد بن مجيب الصائغ ؛ ليس خيراً منه ؛ فقد قال فيه ابن معين أيضاً :

« كان كذاباً عدواً لله تعالى » . وقال أبو حاتم :

« ذاهب الحديث » .

قلت : فعلى هذا لا ينبغي تعصيب التهمة بالصوفي وحده ، وقد أشار إلى هذا ابن الجوزي بقوله في « الموضوعات » (١ / ٣٣٧) :

« هذا حديث لا يصح ، وأبو بكر الصوفي ومحمد بن مجيب كذابان ، قاله يحيى بن معين » .

ووافقه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٢٠) ، وتعقبه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » بقوله (١ / ٣٥١) :

« قلت : قال الحافظ ابن حجر : المتهم به عبد الرحمن . والله أعلم » .

وفيه ما تقدم بيانه .

وللصوفي هذا حديث آخر في عثمان بلفظ آخر ، وهو :

٥٦١٨ - (لما عُرِجَ بي إلى السَّمَاء ، دخلتُ جنةَ عَدْن ، فَوَقَعَتْ في يدي تفاحةٌ ، فانفلقَتْ عن حَوْراءَ مرضيَّة ، كأن أشفارَ عَيْنَيْهَا مقاديمُ أجنحَةِ النُّسُور ، فقلتُ : لمن أنتِ ؟ فقالتْ : أنا للخليفةِ من بعدِكَ المقتولِ عثمان بنِ عفان) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٢٠) من طريق عبد الرحمن ابن عفان قال : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً .

أورده في ترجمة الدمشقي هذا ؛ وقال :

« مجهول ، وحديثه موضوع لا أصل له » .

وكذا قال الذهبي ثم العسقلاني ، ثم السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٣) ، وتبعهم ابن عراق (١ / ٣٧٤) ، ومن قبلهم ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١) ؛ كلهم أعلوه بالدمشقي هذا !

وإعلاله بالراوي عنه عبد الرحمن بن عفان أولى ؛ لأنه كذاب ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ، وإن كان قد جاء من غير طريقهما :

فرواه **عبد الله بن سليمان البغدادي** : حدثنا الليث بن سعد به .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٩ / ٤٦٤) من طريقين عنه . ولم يذكر في ترجمته شيئاً سوى أنه ساق له هذا ، وقال :

« حديث منكر » . وقد قال فيه ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٥٤٥) :

« ليس بذاك المعروف » .

وأما ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« فيه شيء له حديث منكر » . ثم ساق له هذا ، ثم قال :

« وقد رواه خيثمة في « فضائل الصحابة » عن خليل بن عبد القاهر عن **يحيى بن مبارك** عن الليث » . قال الحافظ عقبه :

« فلم ينفرد به عبد الله بن سليمان ؛ لكن يحيى بن مبارك أيضاً ضعفه الدارقطني » .

(تنبيه) : قد أعل ابن الجوزي رواية الخطيب هذه بأن فيها عبد الله بن أحمد ابن ماهبزد ؛ فقال (١ / ٣٣١) :

« لا يوثق به » .

قلت : وهذا مردود بأمرين :

الأول : أنه لم يتفرد به ، لأنه قد توبع ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك .

والآخر : أن الخطيب لما ترجمه في « تاريخه » قال (٩ / ٣٩٢) :

« وكان ثقة ، سألت البرقاني عنه ؟ فقال : كان يسمع معنا الحديث ببغداد ، وهو شيخ صدوق ؛ غير أنه لم يكن يعرف الحديث » .

ولذلك ؛ لم يورده الذهبي في « الميزان » ، ولا استدركه عليه الحافظ في « اللسان » ، فالعلة ممن فوقه كما عرفت ، وإن مما يؤكد ذلك أن له طريقاً ثالثة عن ابن سليمان ، فقال الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ٢٨٥ / ٧٨٥) و « الأوسط » (١ / ١٧٥ / ١ / ٣٢٤١) : حدثنا بكر بن سهل : ثنا عبد الله بن سليمان بن يوسف العبدي به ؛ دون قوله : « المقتول عثمان . . » ، وقال :

« لم يروه عن الليث إلا عبد الله » .

كذا قال ! ولعله يعني بغير الزيادة المذكورة ، وإلا ؛ فقد تابعه اثنان : عبد الرحمن ابن إبراهيم الدمشقي ويحيى بن المبارك كما تقدم .

وتابعهم رابع ؛ فقال الغَسولّي في « جزئه » : حدثنا أسامة : حدثنا عبد الله بن أحمد : حدثنا زهير بن عباد : حدثنا محمد بن تمام عن الليث به .

ذكره السيوطي وسكت عنه .

ومن طريق زهير بن عباد أخرجه أبو العرب التميمي الإفريقي في كتاب

« المِحَن » (ص ٤٤ ـ ٤٥) ، وقال : « محمد بن تمام الدمشقي » ؛ لكن وقع في سنده بعض الأخطاء المطبعية ، والظاهر أنه الذي في « ميزان الذهبي » و « ضعفائه » :

« محمد بن تمام البهرائي الحمصي . قال ابن منده : حدث عن محمد بن آدم المصيصي بمناكير » .

وكذا في « اللسان » ؛ لكن وقع فيه « النهرواني » ! وأظنه خطأً مطبعياً .

وأما زهير بن عباد ـ وهو الرواسي ـ ؛ فمختلف فيه ؛ فقال الدارقطني :

« مجهول » .

وضعفه ابن عبد البر . وقال ابن حبان في « الثقات » :

« يخطئ ويخالف » .

وتابعهم خامس ؛ وهو عبد العزيز بن محمد الدمشقي عن ليث به .

رواه ابن بطة ؛ كما ذكر السيوطي ، وسكت عنه .

قلت : وإسناده مظلم ؛ فإن الدمشقي هذا لم أجد من ترجمه ، وكذا بعض من دونه .

وبالجملة ؛ فكل هذه المتابعات والطرق إلى الليث بن سعد ليس فيها ما يمكن الاعتماد عليه ، لأن عامتها تدور على مجهولين ، وغالبهم دمشقيون ، فمن الممكن أن يكون بعضهم سرقه من الآخر . فلا غرابة في حكم ابن الجوزي ومن قبله ومن بعده على الحديث بالوضع أو النكارة كما رأيت ، بل صرح ابن حبان وغيره ببطلانه وأنه لا أصل له .

فقد أورده ابن حبان في ترجمة العباس بن محمد العلوي من « الضعفاء » (٢ / ١٩١) بروايته عن عمار بن هارون المستملي عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعاً . وقال عقبه :

« لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ، ولا من حديث أنس ، ولا ثابت ، ولا حماد بن سلمة » .

وتبعه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١) ، ثم الذهبي والعسقلاني في كتابيهما .

ثم رواه ابن حبان (٣ / ١٢٨ ـ ١٢٩) من طريق **يحيى بن شبيب اليمامي** عن سفيان الثوري عن حميد الطويل عن أنس به . وقال في اليمامي هذا :

« روى عن الثوري ما لم يحدث به قط ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وقال الذهبي ـ وقد ساق له هذا الحديث ـ :

« وهذا كذب » . وقال الحافظ عقبه :

« وهذا ظاهر البطلان » .

قلت : فمحاولة السيوطي تقوية الحديث بمثل هذه الطرق الواهية محاولة فاشلة ، وإن تبعه على ذلك ابن عراق في « تنزيه الشريعة » !

وإن مما يدل البصير على ما ذكرته : استشهاده بالحديث الآتي بعده .

لكن بقي حديث آخر ؛ يرويه **محمد بن سليمان بن هشام** : حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٥/٢٩٧) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١/٣٢٩) ، وقال الخطيب :

« منكر بهذا الإسناد ، وكل رجاله ثقات سوى ابن هشام ، والحمل فيه عليه » .

وأقره ابن الجوزي ، وأقر هذا الذهبي في « الميزان » في ترجمة ابن هشام هذا ؛ بل صرح بوضعه كما يأتي في آخر الحديث (٥٦٢٠) .

وابن هشام هذا هو الوراق المعروف بابن بنت مطر ، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان بسرقة الحديث ، فالظاهر أنه مما سرقه من بعض المتهمين به وركب عليه هذا الإسناد . والله أعلم .

٥٦١٩ - (بَيْنَا أنا جالسٌ إذ جَاءني جِبْريلُ ﷺ فَحَمَلَني ، فأدخلَني جنةَ ربي عز وجل ، فبينما أنا جالسٌ إذْ جُعِلَتْ في يدي تفاحةٌ ، فانفلقت التفاحةُ بنصفينِ ، فخرجتْ منها جَاريةٌ لم أرَ جاريةً أحسنَ منها حُسْناً ، ولا أجملَ منها جَمَالاً ، تُسَبِّحُ تسبيحاً لم يَسْمعِ الأولونَ والآخرونَ بمثلِهِ . فقلتُ : من أنتِ يا جارية ؟ قالت : أنا من الحورِ العينِ ، خلقني الله عز وجل من نُورِ عَرْشِهِ ، فقلتُ : لمن أنتِ ؟ قالت : للخليفةِ المظلومِ عثمان بن عفان رضي الله عنه) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢١٩ / ٥٩٨) : حدثنا الحسين بن إسحاق التستري : ثنا إسحاق بن وهب العلاف : ثنا الفضل ابن سوار البصري : ثنا ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أوس بن أوس الثقفي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ الفضل بن سوار ؛ لم أجد له ترجمة .

وكذا التستري شيخ الطبراني ، فأحدهما هو المتهم به .

ولا يعطيه قوة قول السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٤) - وإن تابعه ابن عراق (١ / ٣٧٥) - :

« وليس في رجاله متهم - وإسحاق بن وهب العلاف ؛ قال الذهبي : ثقة . وإنما المتهم بالوضع إسحاق بن وهب الطُّهُرْمسي ؛ وقد أخرجه أبو يعلى : حدثنا أبو وائل خالد بن محمد البصري : حدثنا موسى بن إبراهيم : أنبأنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن شداد بن أوس مرفوعاً به » .

قلت : والجواب من وجوه :

أولاً : لا يلزم من سلامة إسناده من متهم أن لا يكون المتن موضوعاً ؛ فكم من أحاديث حكم عليها العلماء بالوضع وليس فيها متهم ، ومن أقرب الأمثلة على ذلك الحديث الذي قبله ؛ فإن أكثر طرقه ليس فيها من اتهم ، ولكنهم نظروا في متنه وما فيه من النكارة ، فحكموا عليه بالبطلان ، وإن مما لا شك فيه أن يد الصنع والوضع ظاهرة في هذا الحديث أكثر من السابق كما لا يخفى على أحد .

ثانياً : إن كون إسحاق العلاف ثقة لا يجدي نفعاً ما لم يكن الراوي عنه ومن دونه ثقة ، وقد عرفت حال الفضل بن سوار الراوي عنه . وأنا أظن أنه من أولئك المجهولين الذين افتعل بعضهم هذا الحديث ثم سرقه منه الآخرون ، وافترق هذا عنهم بأنه جعل الحديث من مسند أوس بن أوس ، وأولئك جعلوه من مسند عقبة ابن عامر ! وحاشاهما منه ، وزاد عليهم بأن زاد في متن الحديث جملاً جديدة وزخرفاً من القول !

ثالثاً : لا يمكن إثبات أن إسحاق هذا هو العلاف الثقة وليس **الطهرمسي** ، إلا لو كان الراوي عنه ثقة أيضاً ، وهيهات ؛ فقد ذكرنا لك أنه غير معروف أيضاً ، فمن الممكن أن يكون وصفه إياه بـ (العلاف) وهماً منه إن لم يكن كذباً .

رابعاً : ويقال في إسناد أبي يعلى نحو ما سبق وأسوأ ؛ فإن شيخه أبا وائل لم أعرفه ؛ لكن موسى بن إبراهيم - وهو المروزي - كذبه يحيى ، وقال الدارقطني وغيره : متروك ؛ كما في « الميزان » و « اللسان » . فالعجب من الحافظ كيف سكت عليه في « المطالب العالية » (٤ / ٥٥) وفيه هذا المتهم ؟! وكذلك سكت عليه البوصيري كما ذكر المعلق عليه !! وقنع هو بذلك !

هذا ؛ وقد أعجب هذا الحديث وما فيه من المنقبة لعثمان رضي الله عنه بعضَ أهلِ الأهواء المغرضين ، فسرقه وجعله لعلي رضي الله عنه ، وركب عليه إسناداً آخر ، وهو الآتي بعده :

٥٦٢٠ - (لما أُسْرِيَ بي دخلتُ الجنةَ ، فناوَلَني جبريلُ تُفَّاحَةً ، فانْفَلَقَتْ بنصفينِ ، فخرجتْ منها حَوْرَاءُ ، فقلتُ لها : لِمَنْ أنتِ ؟ فقالتْ : لعلي بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٢٧٨ - ٢٧٩) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٣٣١ - ٣٣٢) بإسناده عن **أبي جعفر أحمد ابن عيسى بن علي بن ماهان الرازي** : حدثنا أبو غسان محمد بن عمرو (زُنيج) : حدثنا يحيى بن مغيرة : حدثنا جرير عن الأعمش عن **عطية** عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، وأحسبه انقلب على بعض الرواة ، أو أدخله بعض المتعصبين على

سليمان (وهو الأعمش ، وفي الأصل : سليم !) ، وعطية قد ضعفه شعبة وأحمد ويحيى » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣١٥) ، وابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ٣٧٤) وزاد عليه فقال :

« وجاء هذا من حديث علي أيضاً ، وهو في تلك النسخة الموضوعة علي بن موسى الرضى . والله أعلم » .

قلت : وآفة الإسناد الأول إما عطية ؛ فإنه مع ضعفه كان شيعياً مدلساً ؛ كما في « التقريب » .

وإما ابن ماهان الرازي ؛ ففي ترجمته ساق الحديث ، وقال :

« سمعت أبا نعيم الحافظ يقول :

ابن ماهان صاحب غرائب وحديث كثير » .

قلت : وهذا ذكره أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ١١١- ١١٢) ، وساق له حديثين آخرين .

وأما الذهبي ؛ فساق له هذا الحديث ، وقال عقبه :

« هذا كذب ، وقد روي مثله لعثمان بدل علي ، بإسناد واهٍ يأتي في ترجمة عبد الله بن سليمان (يعني : الحديث المتقدم ٥٦١٨) ، ويروى بإسنادين ساقطين عن أنس ، ووضع من طريق نافع عن ابن عمر » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

والإسنادان المشار إليهما عن أنس تقدم تخريجهما في آخر الكلام على الحديث المشار إليه آنفاً ، وكذلك حديث ابن عمر .

٥٦٢١ - (لا يَجِدُ عَبْدٌ صَرِيحَ الإيمانِ حتى يُحِبَّ للهِ ويُبْغِضَ للهِ ، فإذا أحبَّ للهِ وأبغض للهِ فقدِ استحقَّ الولايةَ مِنَ اللهِ عز وجل ، وإنَّ أَحِبَّائي وأوليائي من عِبادي وخَلْقِي الذين يُذْكَرونَ بذكرِي وأُذْكَر بذِكْرِهم) .

ضعيف . رواه ابن قانع في « معجم الصحابة » (ترجمة عبد الله بن الجموح) من طريق رشدين عن عبد الله بن الوليد التجيبي عن أبي منصور الأنصاري عن عبد الله بن الجموح أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه أحمد وابنه (٣ / ٤٣٠) نحوه ؛ لكنهما قالا : « عمرو ابن الجموح » ، وكذلك رواه الطبراني في « الكبير » كما في « المجمع » (١ / ٨٩) .

وأنا أظن أن هذا هو الصواب ؛ فإني لم أجد في كتب التراجم التي عندي « عبد الله بن الجموح » ؛ لا في « التاريخ الكبير » للبخاري ، ولا في « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، ولا في « التجريد » للذهبي ، حتى ولا في قسم من أقسام « الإصابة » الأربعة ! وكان من حقه أن يورده للتنبيه عليه ؛ فإنه كثير النقل عن « معجم ابن قانع » هذا ، والخطأ فيه قديم من أحد رواته ؛ فإنه أورده في ترجمة عبد الله هذا . والله أعلم .

ثم إن إسناده مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع ؛ قال في ترجمة أبي منصور من « التعجيل » :

« ذكر البخاري أنه كان قاضي إفريقية ، وذكر أن حديثه مرسل . يعني : أنه لم

يَلْقَ عمرو بن الجموح » .

الثانية : جهالة أبي منصور هذا ؛ فإني لم أر من وثقه ، ولم يذكر له ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٤٤١) راوياً غير عبد الله بن الوليد هذا .

الثالثة : عبدَ الله هذا ؛ قال الحافظ :

« لين الحديث » .

الرابعة : رشدين - وهو ابن سعد المصري - ؛ قال الحافظ في « التقريب » أيضاً :

« ضعيف » .

وبه أعله الهيثمي .

٥٦٢٢ - (ما أخذتُ ﴿ ق والقرآنِ المجيدِ ﴾ إلا مِنْ وراءِ النبي ﷺ ؛ كان يُصَلِّي بها الصُّبحَ) .

منكر بذكر (الصبح) . أخرجه أحمد وابنه عبد الله في « المسند » (٦ / ٤٦٣) : ثنا الحكم بن موسى قال : ثنا عبد الرحمن بن أبي الرجال قال : ذكره يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت : فذكره .

وتابعه عمران بن يزيد قال : حدثنا ابن أبي الرجال به .

أخرجه النسائي (١ / ١٥١) .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبد الرحمن هذا ؛ فإن فيه كلاماً يسيراً ؛ أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر بقوله في « التقريب » :

« صدوق ربما أخطأ » .

قلت : وهذا الحديث من أخطائه عندي ؛ فقد خالفه سليمان بن بلال ويحيى ابن أيوب ـ كلاهما ـ عن يحيى بن سعيد به نحوه ؛ لم يذكرا صلاة الصبح ، وإنما قالا :

« يقرأ بها على المنبر في كل جمعة » .

أخرجه مسلم (٣ / ١٣) وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠١٠ ، ١٠١١) . وفي حديثهما :

عن عمرة بنت عبد الرحمن عن أخت لعمرة قالت . . .

يعني : أم هشام بنت حارثة .

وهكذا رواه عنها آخران بإسنادين صحيحين عنهما : عند مسلم ، أحدهما من طريق محمد بن إسحاق وقال : حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم الأنصاري عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زارة عنها قالت :

لقد كان تَنورنا وتنور رسول الله ﷺ واحداً سنتين أو سنة وبعض سنة ، وما أخذت ﴿ ق والقرآن المجيد ﴾ إلا عن لسان رسول الله ﷺ ؛ يقرأها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ١١٥) ، وعنه الطبراني في « الكبير » (٢٦ / ١٤٢ / ٣٤٤) ، وأحمد (٦ / ٤٣٥ ـ ٤٣٦) ، وابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٢٥٠ / ١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٤٤٢) .

قلت : وإسناده جيد .

وإنما سقت الحديث هنا لبيان خطأ من رواه عن أم هشام بلفظ : « كان يصلي بها الصبح » ، وإلا ؛ فالحديث ثابت عن غيرها من الصحابة ، فانظر « صحيح مسلم » (٢ / ٣٩ ـ ٤٠) ، و « صفة الصلاة » .

(تنبيهان) :

الأول : لقد وقع حديث ابن أبي شيبة في « كبير الطبراني » بنفس سنده المتقدم ؛ لكن بلفظ آخر عنها قالت :

حفظت من النبي ﷺ (ق) في صلاة الصبح .

ولا أصل له عند ابن أبي شيبة بهذا اللفظ ، ولا عند غيره فيما علمت ، وإنما هو من حديث ابن أبي الرجال المذكور أعلاه ، اختلط على بعض النساخ في « المعجم » بإسناد ابن أبي شيبة ، والله أعلم .

الثاني : أنه وقع خطأ مطبعي في سنده المتقدم ـ أعني : ابن أبي شيبة ـ في يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، فجعله : يحيى بن عبد الله عن عبد الرحمن . . . ! وإنما هو : ابن عبد الرحمن كما في « مسلم » و « المعجم » وغيرهما .

ولم يتنبه لذلك صاحبنا حمدي السلفي ، فعلق عليه بقوله في حاشية « المعجم » :

« وبين إسناد المصنف هنا وإسناد ابن أبي شيبة في « المصنف » اختلاف ؛ فليراجع » .

وقد عرفت أنه لا اختلاف ، وإنما هو الخطأ المطبعي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٦٢٣ - (كانَ لا يزيدُ في الركعتينِ على التَّشَهُّدِ)(*) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٠٨١) : حدثنا أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم : ثنا عبد السلام بن حرب عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكن فيه علل :

الأولى : مخالفة أبي معمر لغيره من الثقات في متنه ؛ فقال ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٩٦) : حدثنا عبد السلام به ، ولفظه :

كان يقول في الركعتين التحيات . لم يذكر : « لا يزيد » .

الثانية : إن سلم من المخالفة الأولى ؛ فالعلة من عبد السلام بن حرب ؛ فإنه - وإن كان ثقة من رجال الشيخين ؛ فقد - كانت له مناكير ؛ كما في « التقريب » ، وقد خالفه جمع من الثقات في لفظه :

الأول : حسين المعلم عن بديل بلفظ :

... كان يقول في كل ركعتين التحية .

أخرجه مسلم (٢ / ٥٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٢٢٢) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٤٦ / ٦٩٩) وغيرهم . وهو مخرج في « الإرواء » (٢ / ٢٠ - ٢١ / ٣١٦) ، و« صحيح أبي داود » (٧٥٢) . وهو رواية لأبي يعلى (٣ / ١١٤٧) .

الثاني : عبد الرحمن بن بديل عن أبيه به .

(*) قُدِّر للشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث فيما يأتي برقم (٥٨١٦) . (الناشر) .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٥٤٧) قال : حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي - بصري ثقة صدوق - عن أبيه .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ إن سلم من العلة الآتية .

الثالثة : الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة ؛ فإنه لم يسمع منها ؛ كما قال ابن عبد البر وابن حجر وغيرهما ، وتفصيل ذلك في المصدر السابق ، وفي شرحي لـ « صفة الصلاة » .

وأبو الجوزاء اسمه أوس بن عبد الله ، وقد تصحفت هذه الكنية على الهيثمي ، فقال في تخريج حديث الترجمة :

« رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة ، والظاهر أنه خالد بن الحويرث ، وهو ثقة ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : والصواب أنه (أبو الجوزاء) ؛ كما وقع عند أبي يعلى في الموضعين ، وعند غيره .

وقد تمسك بهذا الحديث وبحديث ابن مسعود الآتي بعده بعض الشيوخ في السعودية على أنه لا تشرع الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ! كما كتب إلي بذلك بعضهم بتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٤٠٥ وطالباً الجواب ، وهذا مما لا يتيسر لي مع الأسف ؛ فالأسئلة التحريرية كثيرة ، ولا سبيل عندي للإجابة عنها ؛ لضيق الوقت ، وثقل اليد . والله المستعان .

وإذا عرف ضعف الحديث والذي يليه ؛ بقي ما كنا طبعناه في « صفة الصلاة » حول شرعية الصلاة عليه ﷺ في كل تشهد سالماً من أي اعتراض ، والحمد لله

رب العالمين ، ولم يكن ذلك إلا بعد الوقوف على هذا الحديث وكذا الذي يليه وعلى ما فيهما من ضعف وعلة ، بينت ذلك في الأصل الذي يعتبر « صفة الصلاة » كخلاصة له ؛ فقلما يوجد فيه ما ليس في الأول ، إلا ما استدركناه بعد وبالله التوفيق .

(تنبيه) : أشكل الانقطاع الذي سبق نقله عن ابن عبد البر وغيره على بعض الفضلاء ، لأنه وجد في « حلية الأولياء » (٣ / ٨١) تصريح أبي الجوزاء بالتحديث ، فكان الجواب : أنه من رواية أبان بن أبي عياش قال : ثنا أبو الجوزاء عن عائشة رضي الله عنها ـ حدثته ـ : أن رسول الله ﷺ . . .

فقوله : « حدثته » زيادة من أبان بن أبي عياش ؛ فإنه متروك اتفاقاً ، مع أنه كان زاهداً ، وكان شعبة بن الحجاج سيئ الرأي فيه جداً ، وتنوعت عبارته فيه ، فمنها قوله فيه ـ وقد طلب منه الكف عنه ـ :

« لا يحل الكف عنه ؛ فإنه يكذب على رسول الله ﷺ » . وقوله :

« لأن أزني ؛ أحب إلي من أن أروي عنه » . وغير ذلك .

وتساءل[1] عن صحة قول الحافظ ابن عبد البر بأن أبا الجوزاء لم يسمع من عائشة .

فأقول : جزم بذلك في « التمهيد » (٢٠ / ٢٠٥) . وحكاه عن العلماء في رسالته « الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف » ، فقال (ص ٩) :

« يقولون : إن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة ، وحديثه عنها إرسال » .

(١) أي : بعض الفضلاء الذين أشار إليهم الشيخ ـ رحمه الله ـ بعد قوله : « تنبيه » . (الناشر) .

وأيد ذلك الحافظ في ترجمة أبي الجوزاء - واسمه أوس بن عبد الله - برواية القريابي عنه قال : أرسلت رسولاً إلى عائشة . . .

٥٦٢٤ - (كانَ يقول - إذا جَلَسَ في وَسطِ الصَّلاةِ وفي آخِرِهَا على وِرْكِهِ اليُسْرَى - : التحياتُ لله . . . - إلى قوله - : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - . قال : ثم إنْ كان في وسطِ الصلاة ؛ نَهَضَ حينَ يفرُغُ من تَشَهُّدِهِ ، وإنْ كان في آخِرِها دعا بعد تَشَهُّدِهِ بما شاء الله أَنْ يَدْعُوَ ، ثم يُسَلِّم) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أحمد (١ / ٤٥٩) ، وابن خزيمة (١ / ٣٥٠ / ٧٠٨) عن ابن إسحاق قال : حدثني عن تشهد رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فكنّا نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله ﷺ علمه إياه ، قال : فكان يقول . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد حسن ؛ للخلاف المعروف في ابن إسحاق ؛ لكن قد ذكر في هذا المتن ما لم يرد ذكره في كل أحاديث التشهد الأخرى في « الصحيحين » وغيرهما ، حتى ما كان منها عن ابن إسحاق نفسه ، وعن ابن مسعود ذاته ، وقد خرجت طائفة طيبة منها في الأصل الذي أشرت إليه آنفاً في الحديث الذي قبله . فلنحصر الكلام على بعض طرق حديث ابن مسعود التي تدل على نكارة ذكر التورك في التشهد الأوسط ، والنهوض حين يفرغ منه ، ثم نتبع ذلك ببعض الأحاديث الأخرى التي تؤكد النكارة ، فأقول - وبالله التوفيق - :

أولاً : لقد روى عبد الأعلى هذا الحديث عن محمد بن إسحاق بإسناده المتقدم ،لم يذكر فيه التورك في الأوسط والنهوض بعده .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٩ / ٦٤ / ٩٩٣٢) ، وابن خزيمة (١ / ٣٤٨ / ٧٠٢) وأشار إليه عقب حديث الترجمة بتعليقه عليه مشيراً إلى شذوذ ذكر التورك في وسط الصلاة منه ، فقال :

« قوله : (وفي آخرها على وركه اليسرى) ؛ إنما كان يجلسها في آخر صلاته ، لا في وسط صلاته ؛ كما رواه عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن يعقوب بن إبراهيم » .

ثانياً : رواه الجوهري ـ كما أشار ابن خزيمة فيما نقلته عنه آنفاً ـ فقال : نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق بلفظ :

إن رسول الله ﷺ كان يجلس في آخر صلاته على وركه اليسرى .

أخرجه ابن خزيمة (١ / ٣٤٧ / ٧٠١) .

ثالثاً : قال أحمد (٤ / ٥٧) : ثنا يعقوب بن إبراهيم قال : ثنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثني ـ عن افتراش رسول الله ﷺ فخذه اليسرى ، ونصبه قدمه اليمنى ، ووضعه يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ونصبه أصبعه السبابة يوحد بها ربه عز وجل ـ عمران بن أبي أنس : أخبرني عامر بن لؤي ـ وكان ثقة ـ عن أبي القاسم مقسم مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : حدثني رجل من أهل المدينة قال :

صليت في مسجد بني غفار ، فلما جلست في صلاتي افترشت فخذي

اليسرى ونصبت السبابة . قال : فرآني خفاف بن إيماء بن رحضَة الغفاري - وكانت له صحبة مع رسول الله ﷺ - وأنا أصنع ذلك - . قال : فلما انصرفت من صلاتي قال لي : أَيْ بني ! لم نَصَبْتَ إصبعك هكذا ؟ قال : وما تنكر ؟! رأيت الناس يفعلون ذلك . قال : فإنك أصبت ؛ إن رسول الله ﷺ كان إذا صلى يصنع ذلك ، فكان المشركون يقولون : إنما يصنع هذا محمد بإصبعه يسحر بها ! وكذبوا ؛ إنما كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك يوحِّد ربَّه عز وجل .

رابعاً : قال يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن عمران بن أبي أنس عن مقسم عن خُفاف بن إيماء بن رحضة الغفاري قال :

« كان رسول الله ﷺ إذا جلس في آخر صلاته يشير بإصبعه السبابة ، وكان المشركون يقولون : يسحر بها ! وكذبوا ؛ ولكنه التوحيد » .

أخرجه الطبراني (٤ / ٢٥٧ / ٤١٧٦) .

قلت : فهذا اختلاف شديد على ابن إسحاق إسناداً ومتناً .

١ - فتارة يجعله من مسند ابن مسعود ، وتارة من مسند خُفاف بن إيماء .

٢ - وتارة يذكر فيه التورك في التشهد الأوسط ، وتارة لا يذكره .

٣ - وتارة يذكر فيه النهوض فور فراغه من التشهد ؛ خلاف رواياته الأخرى .

وإن مما لا شك فيه أن هذا الاضطراب إنما هو من ابن إسحاق نفسه ، وليس من الرواة عنه ؛ فإنهم ثقات جميعاً ، وبخاصة - منهم - إبراهيم بن سعد الزهري - والد يعقوب - ؛ فإنه ثقة حجة ؛ كما في « التقريب » ، وقد رواه عنه مرة عن ابن مسعود ، وأخرى عن خُفاف ، كما تقدم .

وهذا مما يؤيد ما ختم الذهبي ترجمته بقوله :

« فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة » .

وقوله : « وما انفرد به . . . » إلخ ؛ إنما يعني مخالفاً فيه غيره ، ممن هو أوثق منه أو أكثر عدداً .

قلت : ولقد بلوت هذه المخالفة من ابن إسحاق في كثير من الأحاديث منذ القديم ، وكلما مضى الزمن ازددت يقيناً بهذه الحقيقة التي لم يتنبه لها إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف .

وإن مما يؤكد لك هذه الحقيقة في هذا الحديث : أن تشهد ابن مسعود الذي تلقاه من رسول الله ﷺ مباشرة - وكفه بين كفيه ﷺ - قد جاء من طرق كثيرة عنه ، ليس في شيء منها ذكر التورك في التشهد الأوسط ، ولا النهوض حين يفرغ منه .

وقد ساق الكثير الطيب منها : الطبراني في « معجمه الكبير » (١٠ / ٤٨ - ٦٨) ، وبعضها في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٢ / ٢٦) ، و « صحيح أبي داود » (٨٨٩ - ٨٩١) .

بل إن في بعضها ما ينافي النهوض المذكور ، وهو قوله في رواية شقيق عن ابن مسعود في آخر التشهد مرفوعاً :

« ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه ، فيدعو به » .

متفق عليه ، (صحيح أبي داود ٨٨٩) .

وليس هذا خاصاً بالتشهد الأخير كما يظن البعض ؛ بل هو بإطلاقه يشمل التشهد الأول أيضاً ؛ بل إن هذا قد جاء صريحاً في رواية أبي إسحاق عن الأسود ابن يزيد - والد عبد الرحمن شيخ ابن إسحاق ! - عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

إذا جلستم في كل ركعتين فقولوا : التحيات لله . . . » إلخ « ثم يتخير . . . » إلخ .

أخرجه الطبراني (٩٨٨٨ ، ٩٩١٤) من طريق الثوري ويوسف بن أبي إسحاق ؛ كلاهما عن الأسود قرنا به أبا الأحوص . زاد يوسف : وعمرو بن ميمون وأصحاب عبد الله : أنهم سمعوه يقول : . . . فذكره .

وصرح يوسف بإخبار هؤلاء لأبي إسحاق - وهو السَّبيعي - ، فانتفت شبهة تدليسه .

والثوري سمع من السبيعي قديماً ، فانتفت شبهة اختلاطه .

فصح الإسناد والحمد لله .

على أنه قد تابعه شعبة قال : حدثنا أبو إسحاق : سمع أبا الأحوص قال : قال عبد الله : . . . فذكره .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (٣٩ / ٣٠٣) ، وكذا أحمد (١ / ٤٣٧) وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٥٦ / ٧٢٠) .

وإسنادهم صحيح على شرط مسلم .

ورواه الطبراني (٩٩١٧) من طريق مرداذ بن جميل : ثنا محمد بن مناذر : ثنا شعبة به ؛ إلا أنه أدخل بين أبي الأحوص وابن مسعود أبا الكنود .

لكن ابن مناذر هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » عن ابن معين :

« لا يروي عنه مَنْ فيه خير » .

وابن جميل ؛ لم أجد له ترجمة ، ولعله ممن أشار ابن معين إلى أنه لا خير فيهم ؛ فمثل هذه الطريق مما لا وزن لها ؛ ولا سيما مع مخالفتها رواية الطيالسي ومحمد بن جعفر عن شعبة .

وبالجملة ؛ فهي نص في مشروعية الدعاء في كل تشهد ؛ خلافاً لرواية ابن إسحاق الشاذة أو المنكرة .

وإن مما يؤكد خطأه في ذكر التورك في التشهد الأول - علاوة على ما سبق - : أنه - هو نفسه - روى بسنده الصحيح عن رفاعة بن رافع في حديث المسيء صلاته : أن النبي ﷺ قال :

« إذا أنت قُمْتَ في صلاتك فكبِّر . . . فإذا جلستَ في وسط الصلاة فاطمئن ، وافترش فخذك اليسرى ، ثم تشهد . . . » الحديث .

وهو مخرج في « الإرواء » (٣٣٧) .

قلت : فالافتراش خلاف التورك ، وقد اضطرب ابن إسحاق في أحاديثه فيها كما ترى .

والصواب الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة : أن الافتراش هو الأصل والسنة ؛ على حديث ابن عمر المخرج في « الإرواء » (٣١٧) ، ونحوه حديث عائشة الذي قبله (٣١٦) ؛ فيفترش في كل جلسة وفي كل تشهد ؛ إلا التشهد الأخير الذي يليه السلام ؛ كما جاء مفصلاً في حديث أبي حميد الساعدي :

« . . . فإذا جلس في الركعتين ؛ جلس على رِجْلِه اليسرى ونَصَبَ اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الآخرة ؛ قَدَّمَ رِجْلَهُ اليسرى ونَصَبَ الأخرى ، وقعد على مقعدته » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧٢٢) .

وبالجملة ؛ فَذِكْرُ ابنِ إسحاق في حديث الترجمة التوركَ في وسط الصلاة من أخطائه وشواذه التي خالف فيها بعضَ أحاديثه الأخرى وأحاديث الثقات الكثيرة .

وانظر من شواذه ومناكيره الحديث الآتي قريباً برقم (٥٦٢٩) .

٥٦٢٥ - (يا أُمَّ الفضل ! إنَّكِ حاملٌ بغُلام . قالت : يا رسولَ الله ! وكيفَ وقد تَحالفَ الفريقانِ أنْ لا يأتوا النساءَ ؟ قال :

هو ما أقولُ لك . فإذا وَضَعْتِيه ؛ فَأْتِيني به . قالتْ : فلما وضعتُه ؛ أتيتُ به رسولَ الله ﷺ ، فَأَذَّنَ في أذنهِ اليُمنى ، وأقامَ في أُذُنِهِ اليسرى ، [وألبأَهُ مِنْ ريقهِ ، وسمَّاه عبدَ الله] ، وقال :

اذهبي بأبي الخلفَاءِ . قالتْ : فأتيتُ العباسَ ، فأَعْلَمْتُه ، وكان رجلاً جميلاً لباساً ، فأتى النبيَّ ﷺ ، فلما رآه رسول الله ﷺ قام إليه ، فقَبَّلَ بين عَيْنَيْهِ ، ثم أَقْعَدَهُ عن يمينه ، ثم قال :

هذا عمي ، فمن شاء ؛ فَلْيُبَاهِ بعَمِّه . قالتْ : يا رسولَ اللهِ ! بعض هذا القول . فقال :

يا عباس ! لم لا أقولُ هذا القولَ وأنتَ عَمِّي وصِنْو أبي ، وخيرُ مَنْ

أَخْلُف بعدِي مِنْ أهلي . فقالَ : يا رسولَ الله ! ما شيء أخبَرْتِني به أمُّ الفضل عن مولودنا هذا ؟ قال :

نعم ؛ يا عباس ! [هو ما أخبَرْتُكَ ؛ أبو الخلفاء] ، إذا كانتْ سنةُ خمسٍ وثلاثينَ ومئة ؛ فهي لك ولِوَلَدِكَ ، منهم السَّفَّاحُ ، ومنهم المنصورُ ، ومنهم المهدي) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الدلائل » (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣) ـ والزيادتان له ـ ، والخطيب في « التاريخ » (١ / ٦٣ ـ ٦٤) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٩١) ـ من طرق عن أحمد بن راشد الهلالي قال : نبأنا سعيد ابن خُثَيم عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس قال : حدثتني أم الفضل بنت الحارث الهلالية قالت :

مررتُ بالنبيِّ ﷺ وهو في الحِجْرِ ، فقال : . . . فذكره . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ؛ حنظلة ؛ قال يحيى بن سعيد : كان اختلط . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد : منكر الحديث يُحَدِّث بأعاجيب » .

قلت : هو السدوسي أبو عبد الرحيم ، وهو ـ على ضعفه ـ ما أظن أنه الجاني في هذا الحديث ، وإنما الآفة ممن دونه ، ألا وهو أحمد بن راشد الهلالي ؛ ففي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« خبر باطل ، وهو الذي اخْتَلَقَهُ بِجَهْلٍ » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ؛ لكنه قال :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » فقال :

روى عن عمه سعيد بن خثيم ووكيع ، كان عُلَيْك الرازي كثير الرواية عنه » !

ولقد تساهل ابن الجوزي ـ خلافاً لعادته ـ بإيراده هذا الحديث في « الواهيات » دون « الموضوعات » ! وأحسن السيوطي باستدراكه عليه ؛ فأورده في « ذيل الموضوعات » (ص ٧٧) ، ونقل كلام الذهبي وابن الجوزي المتقدمين ، وتبعه ابن عراق ، فأورده في « تنزيه الشريعة ـ الفصل الثالث » ، وقال عقب كلام الذهبي :

« قلت : وقال في « تلخيص الواهيات » : باطل بيقين ، والآفة فيه من أحمد ابن راشد ؛ إذ رواته معروفون ثقات سواه . والله أعلم » .

وفي هذا الإطلاق للتوثيق نظر لا يخفى على القارئ .

٥٦٢٦ ـ (يا عليّ ! إنَّ لكَ مِنْ عيسى مثلاً : أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حتى بَهَتُوا أُمَّه ، وأَحَبَّتْهُ النصارى حتى أَنزلُوه بالمَنْزِلِ الذي ليسَ به) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ٢٨١ ـ ٢٨٢) ، والحاكم (٣ / ١٢٣) من طريق الحكم بن عبد الملك عن الحارث بن حصيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي :

دعاني النبي ﷺ فقال : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! وردَّه الذهبي بقوله :

« قلت : الحكم ؛ وهَّاه ابن معين » .

قلت : قال فيه : « ضعيف ليس بثقة ، وليس بشيء » . وقال يعقوب :

« ضعيف الحديث جداً ، له أحاديث مناكير » .

قلت : وشيخه ـ الحارث بن حصيرة ـ ؛ لعله هو آفة الحديث ؛ فقد كان من المحترقين في التشيع على ضعفه ؛ كما قال ابن عدي ، وكان يؤمن برجعة علي ؛ كما قال أبو أحمد الزبيري .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث والكشف عن علته : أن الشيخ محمد أحمد كنعان ـ حفظه الله ـ أورده في كتابه « قرة العينين على تفسير الجلالين » (ص ١٣٢) مغتراً بتصحيح الحاكم إياه ! وكان عليه أن يراجع ـ على الأقل ـ تعليق الذهبي عليه وهل هو موافق له أم مخالف ، وإن كان في كثير مما وافقه ما يُنْتَقَدُ ؛ كما مر في هذه « السلسلة » نماذج كثيرة . والله المستعان .

٥٦٢٧ ـ (نَزَلَتْ سُورةُ الأنعامِ ومَعَهَا كَوْكَبٌ مِنَ الملائكةِ سَدٌّ ما بينَ الخافِقَيْنِ ، لهم زَجَلٌ بالتسبيحِ والتَّقْديسِ ، والأرضُ [بهم] تَرْتَجُّ ، ورسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : سُبحانَ اللهِ العظيمِ ، سبحانَ اللهِ العظيمِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٠٠ / ١ / ٦٥٩٣) ، والإسماعيلي في « المعجم » (ق ٦٤ / ٢) ، وابن مردويه ـ كما في « تفسير ابن كثير » ـ من طريق أبي بكر أحمد بن محمد بن سالم : حدثنا ابن أبي فديك : حدثنا عمر بن طلحة عن نافع أبي سهيل بن مالك عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الطبراني :

« تفرد به أحمد بن محمد السالمي » .

قلت : ولم أعرفه ، وفي « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٠) :

« رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس عن أحمد بن محمد

ابن أبي بكر السالمي ؛ ولم أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وفي « أنساب السمعاني » و « لباب ابن الأثير » :

« أبو أحمد أحمد بن محمد بن سالم بن علي بن عبد الله بن سيار السالمي . نيسابوري ، سمع إسحاق بن راهويه وعمرو بن زرارة ، روى عنه أبو حامد بن الشرقي الحافظ وغيره » .

قلت : ومن الواضح أن هذا متأخر الطبقة عن أبي بكر السالمي مع اختلاف كُنْيَتَيْهِمَا .

وأما شيخ الطبراني : ابن عرس ؛ فقد تابعه إبراهيم بن درستويه : عند الإسماعيلي وابن مردويه ، وقد ترجمه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٧١) برواية جمع عنه غير الإسماعيلي .

وأما قول الهيثمي : « وبقية رجاله ثقات » ؛ ففي هذا الإطلاق نظر ؛ لأن عمر ابن طلحة ـ وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني ـ مختلف فيه ؛ قال أبو زرعة :

« ليس بالقوي » . وقال أبو حاتم :

« محله الصدق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال ابن عدي :

« بعض حديثه مما لا يتابعه عليه أحد » .

ومع أنه روى عنه جمع ـ منهم علي بن المديني ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله ابن عبد الحكم ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف » !

وهذا قول غريب مخالف للقواعد ، حتى كدت لغرابته أن أقول : لعله مقحم من بعض النساخ ! ولكن حال دون ذلك أنني رأيته أعاد نحوه في كتابه « الضعفاء » ، فقال :

« فيه جهالة . وقال أبو حاتم : محله الصدق » !

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما ما رواه الحاكم (٢ / ٣١٥) من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي : أنبأ جعفر بن عون : أنبأ إسماعيل بن عبد الرحمن : ثنا محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال :

لما نزلت سورة الأنعام ؛ سَبَّحَ رسولُ الله ﷺ ، ثم قال :

« لقد شَيَّعَ هذه السورةَ من الملائكة ما سَدَّ الأُفق » . وقال :

« صحيح على شرط مسلم » .

قلت : وأقره ابن كثير ! لكن رده الذهبي بقوله :

« قلت : لا والله ! لم يدرك جعفرٌ السديَّ ، وأظن هذا موضوعاً » .

قلت : والعبدي هذا ـ وإن كان ثقة ؛ فهو ـ ليس من رجال مسلم . فعلة الحديث الانقطاع ؛ فإن السدي إسماعيل مات سنة (١٢٧) وجعفر بن عون يومئذٍ صغير أو لم يولد بعد ؛ فقد قيل : إنه ولد سنة (١٢٠) أو (١٣٠) .

٥٦٢٨ - (خيرُ ما أَعَدَّتِ المرأةُ : الطاعةُ للزَّوْجِ ، والاعترافُ بحقِّهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٥٥ / ١٠٧٠٢) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٣ / ٣٢٨) من طريق هشام بن يوسف قال : حدثنا القاسم بن فياض عن خلاد بن عبد الرحمن بن جعدة عن سعيد بن المسيب : أنه سمع ابن عباس يقول :

إن امرأة قالت : يا رسول الله ! ما خير ما أعدت المرأة ؟ قال :

« الطاعة . . . » . إلخ ؛ والسياق لابن عبد البر . ولفظ الطبراني :

« ما جزاء غزو المرأة ؟ » . والباقي مثله .

وهكذا ذكره الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣١٤ - ٣١٥) من رواية الطبراني وقال :

« وفيه القاسم بن فياض ، وهو ضعيف ، وقد وثِّق ، وفيه من لم أعرفه » .

قلت : كل رواته مترجمون في « التهذيب » ؛ ما عدا شيخ الطبراني فيه : أبو خليفة الفضل بن الحباب ، وهو ثقة حافظ ، مترجم في « التذكرة » وغيره ، على أنه متابَع عند ابن عبد البر ، فليس فيه من لا يعرف !

نعم ؛ يمكن أن يوصف بذلك ابن فياض هذا نفسه ؛ فقد قال فيه ابن المديني :

« إسناده مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

ولذلك ؛ جزم الحافظ ابن حجر في « التقريب » بأنه مجهول . وذكر في « التهذيب » أن ابن معين قال :

« ضعيف » . وعن أبي داود :

« هو ثقة » . وقال النسائي :

« ليس بالقوي » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ! ثم ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٣١٣) ، وقال :

« يروي عنه هشام بن يوسف قاضي صنعاء ، كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بخبره » .

ولقد أساء محقق « التمهيد » محمد التائب السعيدي في تعليقه على هذا الحديث ؛ فإنه لم يذكر في ترجمة ابن فياض هذا سوى توثيق أبي داود إياه ، وعزاه لـ « تهذيب التهذيب » و « الخلاصة » !

٥٦٢٩ - (رأيتُهُ ﷺ حين استَسْقَى لنا أطالَ الدُّعاءَ وأكْثَرَ المسألَةَ ، ثم تَحوَّلَ إلى القِبلة ، وحَوَّلَ رِدَاءَهُ ، فَقَلَبَه ظَهْراً لِبَطْنٍ ، وتحوّل الناسُ معهُ ، [وبدأ بالصلاةِ قبلَ الخطبة]) .

شاذ بهذا السياق . يرويه ابن إسحاق قال : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم الأنصاري ثم المازني عن عبد الله بن زيد بن عاصم - وكان أحد رهطه ، وكان عبد الله بن زيد من أصحاب رسول الله ﷺ قد شهد معه أحداً - قال : قد رأيت رسول الله ﷺ . . . الحديث دون الزيادة .

أخرجه الإمام أحمد (٤ / ٤١) : ثنا يعقوب قال : ثنا أبي عن ابن إسحاق به .

ثم قال : قرأت على عبد الرحمن : مالك . (ح) وحدثنا إسحاق قال : حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم يقول : سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول :

خرج رسول الله ﷺ إلى المصلى ، واستسقى ، وحول رداءه حين استقبل القبلة . قال إسحاق في حديثه :

وبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، ثم استقبل القبلة فدعا .

قلت : والإسناد الأول حسن ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن إسحاق ، وهو حسن الحديث إذا لم يخالف ، كما تقدم بيانه قريباً تحت الحديث (٥٦٢٤) ، وقد خولف في متن هذا الحديث أيضاً كما يأتي تحقيق ذلك بإذن الله تعالى .

والإسناد الثاني عن مالك صحيح على شرط الشيخين من طريق عبد الرحمن - وهو ابن مهدي - ، وكذلك هو من طريق إسحاق عنه ، إن كان هو إسحاق بن سليمان الرازي ، وأما إن كان هو إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي ؛ فهو على شرط مسلم وحده ، وما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني في « التلخيص الحبير » (٢ / ١٠٠) عن ابن دقيق العيد أنه قال في « الإلمام » :

« إسناده على شرط الشيخين » .

يشعر أنه يرى أنه إسحاق الرازي ، ولم أجد ما يرجحه ؛ فإن الإمام أحمد قد روى عنه كما روى عن البغدادي ، وكلاهما روى عن مالك ؛ كما أفاده الحافظ المزي في تراجمهم من « تهذيب الكمال » . والله أعلم .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فإني أرى - والعلم عند الله - أن تصريح إسحاق في

حديثه بأنه ﷺ (بدأ بالصلاة قبل الخطبة) شاذ غير محفوظ ، وحُجَّتي في ذلك عدة أمور :

الأول : مخالفته لكل الحفاظ الذين رووا الحديث عن مالك ؛ فإنهم جميعاً لم يذكروا ذلك ألبتة .

منهم : عبد الرحمن بن مهدي : عند أحمد ؛ كما تقدم ، وكذلك رواه عنه (ص ٣٩) .

ويحيى بن يحيى الليثي : في « موطأ مالك » (١ / ١٩٧) ، و « صحيح مسلم » (٣ / ٢٣) ، والبيهقي (٣ / ٣٥٠) .

وقتيبة - وهو ابن سعيد - : عند النسائي (١ / ٢٢٤)[1] .

والشافعي : عند البيهقي في « سننه » (٣ / ٣٥٠) .

كلهم رووه عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر به ؛ دون الزيادة .

فيبعد جداً أن يحفظ إسحاق ما لم يحفظه هؤلاء الحفاظ الثقات الأثبات . زد على ذلك ما يأتي :

الثاني : أن مالكاً قد توبع عليه من جمع من الثقات ؛ دون الزيادة :

منهم : سفيان بن عيينة : عند البخاري (١٠٠٥ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧) ، ومسلم أيضاً وكذا النسائي وابن ماجه (١ / ٣٨٣) ، وابن الجارود في « المنتقى » (رقم ٢٥٤) ، والبيهقي (٣ / ٣٥٠) ، وأحمد (٤ / ٣٩) ، والحميدي (٤١٥) ،

---

(١) ورواه البخاري (١٠٢٦) ؛ لكنه قَلَبَه ؛ فقال : « فصلى ركعتين ، وقلب رداءه » .

والبغوي في « شرح السنة » (٤ / ٣٩٨) ، وكذا الدارقطني (٢ / ٦٦) .

ومنهم : يحيى بن سعيد : عند الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ١٩١) ، والدارقطني (٢ / ٦٧) ، وابن خزيمة (١٤٠٦) .

ومنهم : شعبة : عند الطحاوي ، وكذا البخاري (١٠١١) ؛ لكن قال عنده : « عن محمد بن أبي بكر » مكان : « عبد الله بن أبي بكر » ، وهما أخوان كما ذكر الحافظ في « الفتح » (٢ / ٤٩٨) ، ولم يشر إلى رواية الطحاوي هذه التي يبدو لي أنها الأرجح ؛ لأن جُلَّ روايات هذا الحديث تدور عليه ، ثم على أبيه كما يأتي . وأما رواية أخيه محمد هذا ؛ فلم أرها في مكان آخر . والله أعلم .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة مع مالك في رواية الجماعة عنه المحفوظة مما يؤكد شذوذ رواية إسحاق عنه ؛ كما لا يخفى على من مارس هذا العلم الشريف وعرف علله ؛ بل هي مخالفة لظاهر رواية سفيان منهم ، فإنها بلفظ :

« خرج النبي ﷺ إلى المصلى ، فاستسقى واستقبل القبلة ، وقلب رداءه وصلى ركعتين » .

هذا لفظ مسلم والآخرين . ولفظ البخاري :

« فصلى ركعتين » . وفي آخر له :

« خرج إلى المصلى يستسقي ، واستقبل القبلة ، فصلى ركعتين وقلب رداءه » . قال سفيان : فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال : جعل اليمين على الشمال .

قلت : فهذا اللفظ بظاهره يخالف سياق الجماعة المتقدم عن سفيان ، فإن لم يُؤَوَّلْ بحيث يتفق مع لفظهم ؛ فهو شاذ ، ولعله من الممكن أن يقال : إنما أَخَّر ذكر

القلب فيه ليتصل تفسير أبي بكر إياه به ، وذلك تصرف من شيخ البخاري فيه عن سفيان . وإن مما يؤكد ذلك أمران :

أحدهما : أن الدارقطني زاد عقب رواية الجماعة المتقدمة :

« قال سفيان : جعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين » .

والآخر : أنه جاء كذلك مفسراً مفصلاً عقب الحديث في رواية لابن خزيمة (١٤١٤) عن سفيان قال : ثنا المسعودي ويحيى - هو الأنصاري - عن أبي بكر ، فقلت لعبد الله بن أبي بكر : حديث حدثنا يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد ابن تميم ؟ قال : أنا سمعته من عباد بن تميم يحدث أبي عن عبد الله بن زيد :

أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فاستسقى ، فقلب رداءه وصلى ركعتين .

قال المسعودي : عن أبي بكر عن عباد بن تميم . قلت له : أخبرنا : أَجَعَلَ أعلاه أَسْفَلَهُ أو أسفَلَه أعلاه ، أم كيف جَعَله ؟ قال :

لا ؛ بل جعل اليمين الشمال ، والشمال اليمين .

قلت : فهذا كله يؤكد أن لفظ البخاري وقع فيه تقديم وتأخير ، وأن المعتمد لفظ الجماعة .

ومن الغريب - حقاً - أن لا يتعرض الحافظ ابن حجر لبيان ذلك ؛ بل هو على العكس أشار من طرف خفي إلى أنه لا شيء فيه حين قال تحته (٢ / ٥١٥) :

« قال ابن بطال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة ؛ لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب ردائه ، قال : وهو أضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر ؛ حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة » .

وأغرب من ذلك أنه أقر ابن بطال على هذا الكلام ولم يعلق عليه بشيء ، مع كونه كلام بطال ؛ لأن حديث أبي بكر مثل حديث ابنه في أن كلاً منهما ذكر الخطبة قبل الصلاة ، أما حديث الابن فهو الذي كنا في صدده ، وأما حديث الأب فهو التالي !

وبالجملة ؛ فالطرق المتقدمة عن عبد الله بن أبي بكر كلها متفقة مع رواية مالك المحفوظة أنه ليس فيها أنه ﷺ بدأ بالصلاة قبل الخطبة ؛ فتأكد شذوذها .

ويزيد ذلك تأكيداً الأمر التالي ، وهو :

الثالث : أن عبد الله بن أبي بكر قد توبع على الرواية المحفوظة من جمع .

أولهم : أبوه أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره به .

أخرجه البخاري (١٠٢٨) ، ومسلم والدارمي (١ / ٣٦٠) ، وابن ماجه وابن خزيمة (١٤٠٧) ، والدارقطني (٢ / ٦٧ / ٩) ، وعبد الرزاق (٣ / ٨٣ / ٤٨٩٠) ، والحميدي (٤١٦) - وعنه البيهقي (٣ / ٣٥٠) - ، وأحمد (٤ / ٣٨ - ٣٩) من طرق عنه . بعضهم لم يسق لفظه ، وإنما أحال به على حديث سفيان المتقدم عن عبد الله بن أبي بكر بقوله : « بمثله » ؛ كابن ماجه ، أو قوله : « نحوه » ؛ كالدارقطني والحميدي ، وساق له البيهقي مثلما تقدم ، قال :

« . . . يستسقي ، فحول رداءه ، واستقبل القبلة ، وصلى ركعتين » .

وهكذا ساقه ابن خزيمة ، ولفظه أتم :

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في الاستسقاء ، فخطب ، واستقبل القبلة ، ودعا واستسقى ، وحول رداءه ، وصلى بهم » .

ولفظ الشيخين ـ والسياق لمسلم ـ :

« خرج ﷺ إلى المصلى يستسقي ، وإنه لما أراد أن يدعو ؛ استقبل القبلة ، وحوّل رداءه » .

قلت : ومن هذا التخريج تبين خطأ ابن بطال الذي زعم أن حديث أبي بكر فيه الصلاة قبل الخطبة ؛ فإنك ترى بعض الروايات عنه مصرحة بخلاف ما زعم ، والأخرى لم تتعرض لذلك بذكر ؛ لا سلباً ولا إيجاباً .

وعلى كل حال ؛ فهو من الشواهد الكثيرة على خطأ رواية إسحاق المتقدمة عن مالك فتذكر ، أما على الروايات المصرحة فواضح ، وأما على الروايات الأخرى فالشذوذ بالزيادة على الثقات .

ثانيهم : عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم به نحو رواية الشيخين المذكورة آنفاً .

أخرجه البخاري (٦٣٤٣) .

ثالثهم : الزهري قال : أخبرني عباد بن تميم المازني : أنه سمع عمه ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ يقول :

« خرج رسول الله ﷺ يستسقي ، فجعل إلى الناس ظهره ، يدعو الله ، واستقبل القبلة ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين [جهر فيهما بالقراءة] » .

أخرجه البخاري (١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥) ، ومسلم وأبو داود (١١٦١) ، والترمذي (٥٥٦) ، والنسائي (١ / ٢٢٤ ، ٢٢٦) ، والدارمي (١ / ٣٦١) ، وابن خزيمة (١٤١٠ ، ١٤٢٠) ، وابن الجارود (٢٥٥) ، والطحاوي (١ / ١٩٢) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٤٧٣) ، وعبد الرزاق (٤٨٨٩) ، والدارقطني (٢ /

٦٧) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ، والطيالسي (١١٠٠) ، وأحمد (٤ / ٣٩ - ٤١) من طرق عن الزهري به .

والسياق لمسلم وغيره ، والزيادة للبخاري وغيره ، وبعضهم اختصره .

ومعمر - من بينهم جميعاً - قَلَبَهُ فوصف الصلاة أولاً ، ثم وصف تحويل الرداء والدعاء ، خلاف رواية الجماعة ؛ فإنهم أخروا الصلاة على نحو السياق المذكور أعلاه ، وهو نص قاطع في تقديم الخطبة على الصلاة ، فإذا انضم هذا إلى ما تقدم من الطرق من رواية الثقات الآخرين حصل اليقين بأن رواية إسحاق المتقدمة عن مالك شاذة ؛ بل باطلة .

ثم إن الباحث ليزداد يقيناً بما ذكرنا حين يعلم أن للنص المذكور شواهد معتبرة صريحة في « السنن » وغيرها من حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهما ؛ بأسانيد صححها جمع ، وهما مخرجان في « الإرواء » (٦٦٥ ، ٦٦٨) و « صحيح أبي داود » (١٠٥٨ ، ١٠٦٤) ، فلا نطيل الكلام بتخريجهما .

ومن العجيب أن الحافظ في شرحه لحديث الزهري هذا وتعليقه على قوله فيه :

« ثم صلى ركعتين » قال (٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠) :

« واستدل به على أن الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ؛ لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله ابن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه » .

قلت : حديث عبد الله بن زيد قد علمت أنه شاذ مخالف لروايات الثقات ، ومثله بل أسوأ منه : حديث أبي هريرة ؛ فقد شذ راويه **النعمان بن راشد** عن

جميع أصحاب الزهري الذين رووه عنه عن عباد عن عبد الله بن زيد كما تقدم ؛ فشذ هو عنهم جميعاً سنداً ومتناً ، وهذا ما سأقوم بتحقيقه في الحديث الآتي بعد هذا إن شاء الله تعالى .

بقي علينا بيان شذوذ سياق ابن إسحاق للحديث ، وفي ظني أن القارئ المتتبع للبحث السابق قد لمح ذلك من ثنايا الروايات الصحيحة وغيرها ؛ فإنه ليس فيها كلها ما ذكره ابن إسحاق من الإطالة والإكثار وتحول الناس معه ، ولا جاء ذلك في شيء من أحاديث صلاة الاستسقاء التي وقفت عليها ، والشذوذ ـ بل النكارة ـ تثبت بأقل من ذلك بكثير . والله تعالى ولي التوفيق .

وقد كنت حسنت هذا الحديث في « الإرواء » (٦٧٦) جرياً على ظاهر الإسناد ، وكنت غافلاً عما فيه من النكارة ، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، كما أن النووي سكت عنه في « المجموع » (٥ / ٨٠) ، وأوهم الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٢) أن الحاكم رواه بزيادة :

« وتحول الناس » . وقال :

« قال الحاكم : على شرط مسلم » .

فأقول : إنما روى الحاكم حديث تحويل الخميصة الذي ذكره الزيلعي قبله من رواية أبي داود ، وليس فيه الزيادة ، وهو في « صحيح أبي داود » (١٠٥٥) .

وأما قول الزيلعي ـ وتبعه ابن حجر في « الدراية » (١ / ٢٢٧) ـ :

« وقول المصنف رحمه الله (يعني صاحب الهداية) ، « لا يقلب القوم أرديتهم ؛ لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه أمرهم بذلك » . قلت : لم يأمرهم ؛

لكنهم فعلوه بحضرته فلم ينكره . أخرجه أحمد كما ترى » .

فأقول : هذا رد واهٍ ؛ لأن مجرد رواية أحمد له لا يستلزم صحته ، فكيف وقد بينا أنه شاذ لا يصح . فتنبه .

ومن العجيب أن ابن حزم ذكر قلب الناس لأرديتهم في صلاة الاستسقاء من « المحلى » (٥ / ٩٣) دون أن يذكر الحجة في ذلك ، وهو مذهب مالك ، وكذا الشافعي في « الأم » (١ / ٢٨٧) ، وزاد عليهم فقال (١ / ١٢٣) :

« ولا يحول رداءه إذا انصرف من مكانه الذي يخطب فيه ، وإذا حولوا أرديتهم أقروها محولة كما هي حتى ينزعوها متى نزعوها » !

٥٦٣٠ - (خرجَ نبيُّ الله ﷺ يوماً يستسقي ، فصلَّى بنا ركعتينِ بغَير أذان ولا إقامةٍ ، ثم خَطَبَنا ، ودعا الله ، وحوّل وجهَه نحو القبلةِ رافعاً يَدَهُ ، ثم قَلَّبَ رداءَهُ ، فجعلَ الأيمنَ على الأيسرِ ، والأيسرَ على الأيمنِ) .

منكر بذكر الخطبة بعد الصلاة . أخرجه أحمد (٢ / ٣٢٦) ، وابن ماجه (١ / ٣٨٤) ، وابن خزيمة (١٤٠٩ ، ١٤٢٢) ، والطحاوي (١ / ١٩٢) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٧) من طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة عقبه :

« في القلب من النعمان بن راشد ؛ فإن في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً » .
وقال البيهقي :

« تفرد به النعمان » .

قلت : قال البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ٨٠) :

« في حديثه وهم كثير ، وهو صدوق في الأصل » . وقال أحمد :

« مضطرب الحديث ، روى مناكير » .

وضعفه آخرون . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : فمن كان هذا حاله فأحسن أحواله أن يستشهد بحديثه ويتقوى بغيره ، وأما أن يحتج به فلا ، ولذلك ؛ قال ابن خزيمة بعد تضعيفه إياه فيما نقلته عنه آنفاً :

« فإن ثبت هذا الخبر ؛ ففيه دلالة على أن النبي ﷺ خطب ودعا وقلب رداءه مرتين : مرة قبل الصلاة ، ومرة بعدها » .

وإنما قال هذا على فرض ثبوته ؛ توفيقاً بينه وبين حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرته قبل هذا بألفاظ ، منها لفظ ابن خزيمة :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في الاستسقاء ، فخطب ، واستقبل القبلة ، ودعا واستسقى ، وحول رداءه ، وصلى بهم .

والأَوْلَى أن يقال ـ إن ثبت ـ : إنه تجوز الصلاة قبل الخطبة والدعاء والتحول والتحويل ، كما يجوز العكس ؛ لثبوت هذا في ثلاثة أحاديث صحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق . ومادام أنه لم يثبت هذا الحديث المخالف لها ؛ فلا يؤخذ به . هذا هو الذي يقتضيه قاعدة الجمع بين الأحاديث المقبولة التي ذكرها الحافظ في « شرح النخبة » ؛ فتنبه .

ولذلك ؛ فإني أقول :

لقد تبين لي وأنا أعد لهذا البحث والتحقيق : أن بعض العلماء لم يكن موقفهم تجاه هذا الحديث ونحوه الموقف الذي يوجبه التحقيق والتجرد والإنصاف ، لا من الناحية الحديثية ولا من الناحية الفقهية ، وإليك بعض الأمثلة بالقدر الذي تحصل به العبرة .

أما الناحية الحديثية ؛ فقد مر بك قول البيهقي في هذا الحديث أنه تفرد به النعمان بن راشد ، وما قاله أحمد والبخاري وغيرهما فيه من الضعف ، ومع ذلك فقد وجدت ما يأتي :

أولاً : نقل الحافظ في « التلخيص الحبير » (٢ / ٩٨) عن البيهقي أنه قال في كتابه « الخلافيات » :

« رواته ثقات » .

كذا قال ! وما أظن أنه خفي عليه الضعف المشار إليه آنفاً ، ومع ذلك أقره عليه الحافظ ! وهو القائل في راويه (النعمان) :

« صدوق سيئ الحفظ » ؛ كما تقدم .

ثم نقله عنه الشوكاني في « نيل الأوطار » (٤ / ٤) ، والشيخ البنا الساعاتي في « الفتح الرباني » (٦ / ٢٣٣) ؛ دون أي تعقيب أو تعليق ! وكذلك فعل الشيخ أحمد الغماري في « مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة» (ص ٨٩) وزاد عليهم أنه لم يعزه للحافظ ، فأوهم أنه نقله من « الخلافيات » مباشرة ! وكذلك فعل في تخريج سائر الأحاديث ، نقلها عن « تلخيص الحافظ » دون أي عزو إليه أو

ذكر له !!

ثانياً : لم يقف الأمر بالحافظ عند ما ذكرنا ؛ بل إنه زاد في الطين بِلَّة ؛ فقال في كتابه « الدراية » (١ / ٢٢٦) :

« وإسناده حسن » !

قال هذا ، وهو يرى أصله الذي بين يديه (أعني : « نصب الراية » للزيلعي) يتعقب قول البيهقي : « تفرد به النعمان . . . » بقوله :

« قال البخاري : هو صدوق ؛ لكن في حديثه وهم كبير » .

وهذا الحديث مما يؤكد هذا القول ؛ فإن النعمان قد رواه عن الزهري بسنده عن أبي هريرة .

وقد رواه الثقات من أصحاب الزهري عنه بسندٍ آخر له عن عبد الله بن يزيد الأنصاري نحوه ، وفيه تقديم الخطبة على الصلاة ؛ كما تقدم بيانه وتحقيقه في الحديث الذي قبله .

فتفرد النعمان بهذا الإسناد والمتن عن الزهري دون أصحابه الثقات مما يجعل حديثه شاذاً لو كان ثقة ، فكيف وهو سيئ الحفظ بشهادة الحافظ نفسه ! فكيف يقول : « إسناده حسن » ؟! ليغتر به المعلق الفاضل على كتابه « فتح الباري » (٢ / ٥٠٠ - المطبعة السلفية) ، فيجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة المعارضة له بجواز الأمرين !

ثالثاً : وأنكر من ذلك كله : قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٧٩ / ٢) و (١ / ١٥٠ - طبعة دار العربية) :

« هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات . . . ورواه الحاكم . . . » .

ولم أره في « مستدرك الحاكم » ولا رأيت غيره عزاه إليه ! وكأنه لما رأى شيخَهُ الحافظَ سكت عن قول البيهقي : « رواته ثقات » ؛ استلزم منه صحة إسناده ! وليس بلازم كما لا يخفى على أهل العلم .

وقد اغتر به أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » (١ / ٣٨٤) ، فنقل تصحيحه هذا ساكتاً عليه أيضاً !

وأما الناحية الفقهية ؛ فأغرب ، من حيث الابتعاد عن المنهج العلمي ، وهاك بعض الأمثلة :

الأول : عمل بهذا الحديث المنكر المالكية والشافعية ، فذهبوا إلى تأخير الخطبة عن الصلاة ، ونص على ذلك مالك في « الموطأ » ، والشافعي في « الأم » ، وتبعهم الإمام أبو يوسف كما نقله عنه أبو جعفر الطحاوي ، واحتج له بقياس صلاة الاستسقاء على صلاة العيدين[1] ! مع كونه يعلم أنه خلاف الأحاديث الصحيحة المتقدمة ، وقد خرجها كلها ، ومن بَدَهِيَّات الفقه : أنه لا اجتهاد ولا قياس في مخالفة النص .

ولقد كان أسعد الناس في هذه المسألة الإمام محمد بن الحسن ؛ فإنه وفِّق للسنة فيها ؛ فقد ذكر في كتابه « الحجة على أهل المدينة » مذهبهم فيها مثلما ذكرته عن مالك ، ثم قال (١ / ٣٣٣) :

« وقد كان أهل المدينة يقولون قبل هذا : يبدأ الإمام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة » . قال : « وقول أهل المدينة الآخر أحب إلينا من

(١) وذكر الباجي في « المنتقى » (١ / ٣٣٢) نحوه موجهاً لقول مالك وفق قول أبي يوسف .

قولهم الأول » .

ثم ساق حديث ابن عباس ، وحديث عبد الله بن زيد المازني المتقدمين ، مع شاهد لهما من فعل الصحابة يحسن أن أسوقه هنا إتماماً للفائدة ، فقال :

أخبرنا سفيان الثوري قال : حدثنا أبو إسحاق (السبيعي) عن عبد الله بن يزيد الأنصاري (وهو الخَطْميّ) قال :

خرج يستسقي بالكوفة - وقد كان رأى النبي ﷺ - ، فقام قائماً على رجليه على غير منبر ، فاستسقى واستغفر ، فصلى ركعتين . قال : ووافقنا زيد بن أرقم في الاستسقاء .

وتابعه : عبد الرزاق في « المصنف » (٣ / ٨٦) عن الثوري به ؛ لكن وقع في متنه خطأ بيَّنه الحافظ في « الفتح » (٢ / ٥١٣) ، فراجعه إن شئت .

وتابعه : زهير - وهو ابن معاوية الجعفي - قال : ثنا أبو إسحاق به . وزاد في أوله :

وخرج فيمن كان معه : البراء بن عازب ، وزيد بن أرقم . قال أبو إسحاق : وأنا معه يومئذٍ . وفي آخره :

« ونحن خلفه ، فجهر فيهما بالقراءة ، ولم يؤذِّن يومئذٍ ولم يُقِمْ » .

أخرجه البخاري (٢ / ٥١٣ / ١٠٢٢) ، والطحاوي (١ / ١٩٣) ، والبيهقي (٣ / ٣٤٩) وقال :

« ورواه الثوري عن أبي إسحاق قال : فخطب ثم صلى ، ورواه شعبة عن أبي إسحاق قال : فصلى ركعتين ، ثم استسقى ، ورواية الثوري وزهير أشبه » .

يعني أن شعبة انقلب عليه هذا الأثر ، فذكر الصلاة قبل الخطبة ، وهو خطأ منه على السبيعي ؛ كما أخطأ معمر على الزهري في قلبه لحديثه عن عباد عن عبد الله ابن زيد ؛ كما تقدم تحقيق ذلك في الحديث الذي قبله .

ويشير برواية الثوري إلى رواية عبد الرزاق المتقدمة عنه ، ولفظه :

فخطب ، ثم صلى بغير أذان ولا إقامة . قال : وفي الناس يومئذٍ البراء بن عازب وزيد بن أرقم .

ورواها ابن أبي شيبة في « المصنف » مختصراً فقال (٢ / ٤٧٣) : حدثنا وكيع قال : ثنا سفيان عن أبي إسحاق قال :

خرجنا مع عبد الله بن يزيد الأنصاري نستسقي ، فصلى ركعتين ، وخلفه زيد ابن أرقم .

ورواه الفسوي في « تاريخه » (٢ / ٦٣٠) : حدثنا قبيصة قال : ثنا سفيان به قال :

بعث عبد الله بن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي : أن استسق بالناس ، فخرج وخرج الناس معه ، وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب .

ورواية شعبة التي أشار إليها البيهقي ؛ وصلها مسلم (٥ / ١٩٩) من طريق محمد بن جعفر عنه .

وقد خالفه سليمان بن حرب وأبو الوليد الطيالسي ومحمد بن كثير عن شعبة بلفظ :

وصلى بالناس ركعتين .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢١١ - ٢١٢) ؛ لكن سقط منه ذكر عبد الله بن يزيد ، ولعله من الناسخ أو الطابع .

قلت : فهذا اللفظ ليس صريحاً في مخالفة لفظ الثوري وزهير ، فليحمل عليه ، بخلاف لفظ محمد بن جعفر ؛ فإنه صريح في ذلك ؛ فلا بد من الترجيح ، ولا شك أن رواية الجماعة أرجح من رواية الفرد ، وبخاصة إذا كان فيه نوع كلام ؛ فقد قال الحافظ في ترجمته - أعني : ابن جعفر ، وهو المعروف بـ (غُنْدَر) - :

« ثقة صحيح الكتاب ؛ إلا أن فيه غفلة » .

وبالجملة ؛ فالصحيح المحفوظ في هذا الأثر تقديم الخطبة على الصلاة وفق الرواية المحفوظة في حديث عبد الله بن زيد المازني وحديث عائشة وابن عباس . فلا جرم أن يكون الإمام محمد أسعد الناس بالسنة ؛ لإيثاره إياها على ما خالفها .

الثاني : استمرار الشافعية والحنفية - خلافاً للإمام محمد - على ترجيح وتفضيل تقديم الصلاة على الخطبة ، وهم يعلمون أن ما في « الصحيحين » وغيرهما عن عبد الله بن زيد وعائشة وابن عباس أصح وأكثر ؛ كما تقدم بيانه ، ولو أنهم عكسوا لأصابوا ؛ لأنه ليس لهم حجة إلا ذاك الحديث الشاذ وهذا الحديث المنكر ، حتى إن الإمام الشيرازي لم يحتج في « المهذب » إلا به ، ومع أنه ذكره في موضع آخر منه ؛ فقد مر عليه النووي في شرحه عليه : « المجموع » (٥ / ٦٦ ، ٧٧) فلم يخرجه مطلقاً ، ولا استدل بغيره على مذهبه ؛ بل إنه صرح (٥ / ٩٣) بأنه الأفضل ؛ قال :

« فلو خطب قبل الصلاة ؛ صحت الخطبة ، وكان تاركاً للأكمل » ! وتبعه العيني في « عمدة القاري » (٤ / ٣٤) .

فلا أدري - والله ! - كيف يتجرأون على مثل هذا القول المخالف للأحاديث الصحيحة وفعل الصحابة كما تقدم في أثر عبد الله بن يزيد الأنصاري ، وليس بأيديهم ما يساويها ثبوتاً ، فضلاً عن أن تكون أقوى منها دلالة ؟ ! فلو أنها كانت ثابتة لما دلت على أكثر من الجواز ، فالأفضلية من أين ؟!

ومن ذاك القبيل : قول محدِّثهم الأكبر - بحق - في « فتح الباري » (٢ / ٥٠٠) :

« ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ، ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقتصر بعض الرواة على شيء ، وبعضهم على شيء ، وعبّر بعضهم عن الدعاء بالخطبة ، فلذلك وقع الاختلاف » ! ونقله عنه الشوكاني (٤ / ٥) !

فأقول :

أولاً : الجمع فرع التصحيح ، فما دام أنه لم تثبت خطبته ﷺ بعد الصلاة ؛ فلا جمع ؛ لأنه يشترط فيه أن تكون الروايتان المختلفتان من قسم (المقبول) ؛ كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في « شرح النخبة » .

وثانياً : يدفع الجمع المذكور برواية ابن خزيمة المتقدمة في أول هذا التخريج ؛ فإنها صرحت بأن النبي ﷺ لما استسقى خطب ودعا . فسقط الجمع المذكور ، فوجب الاعتماد على الأحاديث الصحيحة فقط والأثر الموافق لها . ولعل هذا مذهبُ الحافظ ابن المنذر ؛ فقد قال النووي عقب ما سبق نقله عنه :

« وأشار ابن المنذر إلى استحباب تقديم الخطبة ، وحكاه عن عمر بن الخطاب وغيره ، وحكاه العبدري عن عبد الله بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والليث بن سعد » .

الثالث ـ وهو أغرب وأعجب ـ : استمرار الحنفية في متونهم على إنكار شرعية الجماعة في صلاة الاستسقاء ، كما في « شرح الكنز » للعيني (١ / ٦٣) ، و « البحر الرائق » لابن نجيم المصري (٢ / ٢٨١) ، و « الدر المختار » (١ / ٧٩٠) بشرحه « رد المحتار » وغيرها ! وقال ابن عابدين في « شرحه » (١ / ٧٩١) :

« وكلام المصنِّف لـ « الكنز » يفيد عدم المشروعية ؛ كما في « البحر » ، وتمامه في « النهر » ، وظاهر كلام « الفتح » ترجيحه » ! يعني : « فتح القدير » لابن الهمام .

كل ذلك منهم خلاف للأحاديث والآثار ؛ بل وخلاف قول الإمامين أبي يوسف ومحمد ، وتعصباً منهم للإمام أبي حنيفة ؛ فإنه تفرد بذلك من بين الأئمة ؛ بل إن ظاهر كلامه أنه ينكر شرعية الصلاة للاستسقاء مطلقاً ، وسلفه في ذلك إبراهيم النخعي ؛ فإنه كان لا يصليها ؛ فقد روى ابن أبي شيبة في « المصنف » (٢ / ٤٧٤) بسنده الصحيح عن أسلم العجلي ـ وهو ثقة ـ قال :

خرج الناس مرة يستسقون ، فخرج معهم إبراهيم ، فلما فرغوا ؛ قاموا يصلون ، فرجع إبراهيم ولم يُصَلِّ معهم .

وفي رواية له : أن الإمام كان المغيرة بن عبد الله الثقفي .

وكذا رواه الإمام محمد في « الحجة على أهل المدينة » (١ / ٣٣٣ ـ ٣٣٤) ؛ ولكنه قال : « المغيرة الثقفي » .

وإسنادهما منقطع . وقال محمد (١ / ٣٣٢) :

« قال أبو حنيفة : لا نرى في الاستسقاء صلاة . وكان يرى أن يخرج الإمام فيدعو » .

ثم ذكر مذهب أهل المدينة في صلاة الاستسقاء ـ وقد سبق نقله عنه ـ ، ثم قال :

« وكان إبراهيم النخعي يقول بقول أبي حنيفة : لا يرى في ذلك صلاةً » .

قلت : ورأيهما هذا لا يمكن توجيهه إلا على أنه لم تبلغهم تلك الأحاديث الصحيحة والآثار عن السلف ، وإلا ؛ لقالوا بها ، وكانوا مع الجماعة ؛ إذ من المقطوع به أنه لا عداء بين أحد وبين السنة ، وبخاصة من كان منهم من الأئمة ، كيف وهم القائلون :

« إذا صح الحديث فهو مذهبي » ؟!

وإن في موقفهما هذا من هذه الصلاة المسنونة تنبيهاً على أمرين هامين :

الأول : أن الأصل في العبادات المنع إلا لنص ، فلما لم يبلغهما ؛ وقفا مع الأصل ، ولولا ذلك لقالا فيها كما يقول كثير من الناس اليوم لأهل السنة حين ينكرون عليهم البدعة في العبادة : (يا أخي ! شو فيها ، كفاكم تشدداً ؟!) .

والآخر : قول الإمام الشافعي :

« ما من أحد إلا وتذهب عليه سُنَّةٌ لرسول الله ﷺ وتعزبُ عنه ، فمهما قلتُ من قول ، أو أصَّلتُ من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ؛ فالقول ما قال رسول الله ﷺ ، وهو قولي » . ونحوه قول الأئمة المتقدم :

« إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي » . وقول أبي حنيفة :

« إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول ﷺ ؛ فاتركوا قولي » . انظر تخريج هذه الأقوال في « صفة صلاة النبي ﷺ » ، المقدمة .

ولكن ؛ هل ائتمر أصحاب أبي حنيفة بأمره هذا لهم فتركوا قوله بعدم شرعية صلاة الاستسقاء ؟

لقد انقسموا فريقين :

أما المتقدمون منهم ؛ فقد تركوه وقالوا بها ؛ كالإمام محمد وأبي يوسف والطحاوي كما تقدم ، وكالحافظ الزيلعي من المتأخرين كما يأتي .

وأما المتأخرون منهم ؛ فكانوا متعصبين للإمام على اختلاف بينهم :

أ ـ فمنهم من انتصر للإمام وقلَّده فيما ذهب إليه من نفي الشرعية ، وتجاهل تلك الأحاديث والآثار الصحيحة ؛ بل ونفى ما لم ينفه الإمام ؛ كالمرغيناني في « الهداية » ؛ فقال (٢ / ٥٨ ـ بشرح فتح القدير) :

« ورسول الله ﷺ استسقى ، ولم ترو عنه الصلاة » !

فردَّ عليه الحافظ الزيلعي بقوله في « نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية » (٢ / ٢٣٨) فقال :

« أما استسقاؤه عليه السلام ؛ فصحيح ثابت ، وأما أنه لم يرو عنه الصلاة ؛ فهذا غير صحيح ؛ بل صح أنه صلى فيه ؛ كما سيأتي » .

ثم ساق الأحاديث المتقدمة .

ب ـ ومنهم من لم يستطع أن ينكر روايتها ؛ لشهرتها في « الصحيحين » و« السنن » و« المسانيد » وغيرها ؛ ولكنه كابر فقال بشذوذها ؛ كابن الهمام في « الفتح » (٢ / ٥٩) ، والخوارزمي على « الهداية » (٢ / ٥٨) ! بل إن ابن الهمام نقل عن الإمام محمد أنه قال في « الكافي » ـ جمعه بعضهم من كلام محمد ـ :

« لا صلاة في الاستسقاء ، إنما فيه الدعاء ؛ بلغنا عن النبي ﷺ أنه خرج ودعا ، وبلغنا عن عمر أنه صعد المنبر فدعا واستسقى . ولم يبلغنا عن النبي ﷺ

في ذلك صلاة إلا حديث واحد شاذ لا يؤخذ به » .

قلت : وهذا مما لا أظنه ثابتاً عن الإمام محمد ، كيف وهو قد روى في « الحجة » حديثين اثنين بإسنادين ثابتين كما تقدم ؟! ومثل هذا النقل عن الإمام محمد مما يجعلنا نشك في كثير مما يذكره الحنفية في كتبهم معزواً لأئمتهم .

ثم ما هو هذا الحديث الواحد ؟ وما هو وجه شذوذه ؟!

ولئن سلم بالشذوذ فيه ؛ فكيف يمكن أن يقال به في أحاديث ثلاثة صحيحة الأسانيد كلها تلتقي في قضية واحدة ، وهي أنه ﷺ صلى صلاة الاستسقاء ، وفي أكثر من حادثة واحدة ؟! تالله ! لئن كان يصح في العلم أن يقال في مثله : « شاذ » ؛ فليس في الدنيا حديث صحيح غير شاذ !

ج ـ وبعضهم ـ لشدة تعصبه لإمامه ورفعه فوق مستوى الأئمة ـ صعب عليه أن يعتقد أن إمامه ينفي شرعية الصلاة ! لأن لازم ذلك الاعتراف بأنه لم يطلع على أحاديثها ، ثقل عليهم هذا ؛ فتأولوا كلامه بتأويلين ينبو كلامه عنهما :

الأوّل : أنه يعني نفي سنية الصلاة ، لا عدم جوازها !

والآخر : أنه لا يعني نفي شرعية الصلاة مطلقاً ، وإنما يعني صلاتها بجماعة ! (انظر « شرح الكنز » و « الهداية » وشروحها)[1] .

ولذلك ؛ نقموا على الحافظ الزيلعي إنكاره ما نسبوه إلى الإمام من إنكاره لإنكاره الذي ذكره في « الهداية » ! وليس يخفى على أحد أن ذلك كله تكلف بارد ، وأن عبارة الإمام صريحة في إنكار شرعية صلاة الاستسقاء ، فتأويل ذلك بما تقدم باطل ظاهر البطلان ؛ لمخالفته لعموم قوله : « لا نرى في الاستسقاء صلاة » .

---

(١) و« فيض الباري » للشيخ أنور الكشميري (٢/٣٧٧) .

كما قال محمد عنه ، ويزيده بياناً قوله عنه : « وكان يرى أن يخرج الإمام فيدعو » .
فهذا فقط الذي يراه الإمام رحمه الله ، فكيف يصح أن ينسب إليه أنه يرى شرعية صلاة الاستسقاء لا سنيتها ، أو صلاتها انفراداً لا جماعة !

ثم ليت شعري كيف يجوز أن ينسب إليه شرعية صلاتها منفرداً وليس في ذلك خبر ولا أثر ؟!

وختاماً أقول :

كفاكم أيها القوم لفاً ودوراناً دفاعاً عن إمامكم مع أنه ليس بمُليم ؛ لأنه وقف عند ما علم ، فعليكم باتباع ما ثبت في السنة ؛ فإنها هي الأصل ، فإذا فاتت الإمام ؛ فلم تفتكم ، وقامت بها الحجة عليكم ، فقولوا للناس :

صلاة الاستسقاء سنة ؛ فعلها النبي ﷺ غير مرة ، وبين يديها خطبة ، ودعاء وتضرع ، فإن اقتصر على الدعاء جاز ؛ لكن ما ذكر من الخطبة والصلاة منه أفضل .

هذا هو الذي يتحصل من الأحاديث الواردة في هذا الباب . والله تبارك وتعالى هو الهادي إلى الصواب .

٥٦٣١ - (سُنَّةُ الاستسقاء سُنَّةُ الصَّلاةِ في العيدَين ؛ إلا أَنَّ رسولَ الله ﷺ قلبَ رداءَه ، فجَعَلَ يمينَهُ على يسَارِهِ ، ويسَارَهُ على يمينِه ، وصلَّى ركعتينِ ، وكبّرَ في الأولى سبْعَ تكبيراتٍ ، وقرأ ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى ﴾ ، وقرأَ في الثانيةِ ﴿ هَلْ أتاكَ حديثُ الغاشية ﴾ ، وكبّر فيها خَمْسَ تكبيرات) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٣١٦ - كشف الأستار) ، والدارقطني في « السنن » (٢ / ٦٦) ، والحاكم (١ / ٣٢٦) ، والبيهقي (٣ /

٣٤٨) من طريق محمد بن عبد العزيز عن أبيه عن طلحة بن يحيى قال :

أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء ، فقال : . . . فذكره .
وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : ضُعِّف عبد العزيز » .

وأقول : عبد العزيز هذا ـ وهو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ـ ؛ ما علمت أحداً ضعفه ، ولا أورده الذهبي في « الضعفاء » ولا في « الميزان » ، ولذا ؛ استدركه عليه الحافظ في « اللسان » ، ولم يذكر في ترجمته سوى قول ابن القطان :

« مجهول الحال » .

فأنا أظن أنه سقط من قلم الذهبي أو الناسخ اسم ابن عبد العزيز : محمد ؛ فإنه هو المعروف بالضعف ، والمترجم في « الميزان » و « اللسان » ، وقال فيه الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » . وهو بمعنى قوله في « التلخيص » :

« ضُعِّف » .

فهو هو . والله أعلم .

وبه أعل العلماء هذا الحديث ؛ فقال البيهقي عقبه :

« محمد بن عبد العزيز هذا غير قوي » . وقال النووي في « المجموع » (٥ / ٧٣) :

« قال [ابن] أبي حاتم في كتابه - يعني : « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٧) - سألت أبي عنه ؟ فقال :

هم ثلاثة إخوة : محمد ، وعبد الله ، وعمران ؛ بنو عبد العزيز ، والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم » .

وبهذا أعله الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٠) ، وزاد فقال :

« قال فيه البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : متروك الحديث » .

وبقول النسائي هذا أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٢ / ٢١٢) .

« رواه البزار ، وفيه محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري ، وهو متروك » .

قلت : فالسند ضعيف جداً ، ومتنه منكر كما يأتي بيانه .

ولقد ألان القول فيه بعض الشافعية ! ولعل المذهبية لا دخل لها في ذلك ، خلافاً لما تجلى من موقف الحنفية من أحاديث صلاة الاستسقاء ، كما شرحته في الحديث السابق ، وكما يأتي من بعضهم في الحديث التالي ! فقال النووي في المكان المشار إليه آنفاً من « المجموع » :

« حديث ضعيف » . وقال الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢ / ٥٠٠) :

« فيه مقال » ! وسكت عنه في « الدراية » (١ / ٢٢٦) ؛ مع أن أصله - « نصب الراية » - أعله بالعلتين السابقتين !

وحاول البيهقي تقويته بقوله عقب ما نقلته عنه آنفاً :

« وهو بما قبله من الشواهد يقوى » !

وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن الذي يقوى إنما هو الضعيف بسبب سوء حفظ الراوي ، وليس كذلك هنا ؛ فإن محمد بن عبد العزيز ضعيف جداً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري والنسائي المتقدم فيه ، ويؤكده قول ابن حبان فيه (٢ / ٢٦٤) :

« كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ، وإذا انفرد أتى بالطامات عن أقوام أثبات حتى سقط الاحتجاج به ، وهو الذي جُلِد مالك بمشورته » .

قلت : فمثله لا يتقوى حديثه بغيره ولا كرامة !

الثاني : أن البيهقي لم يذكر قبله ما يصح أن يقال فيه : « من الشواهد » ! اللهم إلا طريقاً أخرى عن ابن عباس بلفظ :

« خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً حتى جلس على المنبر ، فلم يخطب كخطبتكم هذه ؛ ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلي العيد » .

وإسناده حسن ؛ كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٠٥٨) ، و « الإرواء » (٦٦٥) .

الثالث : أن جملة : « كما كان يصلي العيد » ؛ لا تصلح شاهداً لحديث الترجمة ؛ لأنها مجملة ، وتفصيلها في حديث الترجمة ، فلو أنه ثبت لكان مفسراً لها ، ومعناها : في العدد والجهر بالقراءة ؛ لأن هذا ثابت في الأحاديث الصحيحة ، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من كل جانب ، ولذلك ؛ فقول العيني في « عمدة القاري » (٧ / ٣٤) عطفاً على ما ذكرته من المعنى :

« وفي كون الركعتين قبل الخطبة » ؛ غير مسلم ؛ لأمرين :

الأول : أنه خلاف المحفوظ في حديث عبد الله بن زيد المازني وغيره من الأحاديث الثابتة ؛ كما تقدم بيانه قبل حديث .

والآخر : قوله في حديث ابن عباس من الطريق الحسن :

« جلس على المنبر ، فلم يخطب كخطبتكم . . . » ؛ فهو بمفهومه يشعر بأنه خطب على المنبر ؛ ولكن ليس كالخطب المعتادة ، ولذلك ؛ قال أبو الحسن السندي في « حاشية ابن ماجه » :

« أي : بل كان جل خطبته الدعاء والاستغفار والتضرع » .

قلت : فإذا كان في حديث ابن عباس الحسن خطبة ؛ فقد كانت قبل الصلاة وفق الأحاديث الأخرى ، فسقط قول العيني المذكور . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فإسناد الحديث ضعيف جداً ، ومتنه منكر ، لخلوه من شاهد معتبر . والله ولي التوفيق .

وقد عارضه الحديث الآتي بعده .

وله شاهد من حديث أنس بنحوه أطول منه ؛ إلا أنه لم يذكر التكبيرات ، وقدّم الصلاة ، وأخّر قلب الرداء ، مع زيادات كثيرة ؛ فقال :

« وقلب رداءه ـ قال : لكي ينقلب القحط إلى الخصب ـ ، ثم جثا على ركبتيه ، ورفع يديه ، وكبّر تكبيرة قبل أن يستسقي ، ثم قال :

اللهم ! اسقنا . . . » . فذكر دعاءً طويلاً ، ثم قال :

« فما برحوا حتى أقبل قزع من السحاب ، ثم مطرت عليهم سبعة أيام لا تقلع عن المدينة . . . » . الحديث بطوله ، وآخره في « الصحيحين » بنحوه ويأتي الإشارة إليه تحت الحديث الآتي ، وفيه :

« اللهم ! حوالينا ولا علينا . . . » . الحديث .

أخرجه الطبراني في « الأحاديث الطوال » المطبوع في آخر (المجلد الخامس والعشرين) من « المعجم الكبير » (ص ٢٤٢ - ٢٤٣ رقم ٢٧) وفي « الأوسط » (٢ / ١٨١ / ٧٧٦٩) قال : حدثنا أبو يعلى محمد بن إسحاق بن إبراهيم شاذان : حدثني أبي : ثنا **مجاشع بن عمرو** : ثنا **ابن لهيعة** : ثنا عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أنس به . وقال :

« لم يروه عن الزهري إلا عقيل ، ولا عن عقيل إلا ابن لهيعة ، ولا عنه إلا مجاشع بن عمرو ، تفرد به شاذان » .

قلت : هذا لقب إسحاق بن إبراهيم ، قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢١١) :

« كتب إلي وإلى أبي ، وهو صدوق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . لكن قال الحافظ في « اللسان » :

« له غرائب ومناكير » .

قلت : ولعلها ممن فوقه ، كما هو الحال في هذا الحديث ؛ فإن مجاشع بن عمرو هو آفة هذا الحديث ؛ قال ابن معين :

« قد رأيته ، أحد الكذابين » .

وبه أعله الهيثمي (٢ / ٢١٣) .

وابن لهيعة ؛ ضعيف .

ومن الغرابة بمكان : أن الحافظ أورد منه جملة : « لكي ينقلب الجدب إلى الخصب » معزواً للطبراني في « الطوالات » ، وسكت عليه في « التلخيص » (٢ / ١٠١) مع علمه بضعفه الشديد !

٥٦٣٢ - (استَسْقَى ، فَخطبَ قبلَ الصَّلاةِ ، واستقبلَ القِبْلَةَ ، وحوَّلَ رداءَه ، ثم نَزَلَ ، فصلّى ركعتيْنِ ، لم يُكبِّرْ فيهما إلا تكبيرةً تكبيرةً) .

منكر بذكر (التكبيرة) . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٨١ / ١ / ٩٢٦٢) : حدثنا مسعدة بن سعد العطار : ثنا إبراهيم بن المنذر : نا محمد بن فليح : حدثني عبد الله بن حسين بن عطاء عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن حسين إلا محمد ، تفرد به إبراهيم » .

قلت : وعلته عبد الله هذا ؛ فإنه متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٧٢) :

« فيه نظر » . ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » .

ومسعدة - شيخ الطبراني - ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم إن الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق أخرى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر به بلفظ آخر مطول ، في استسقائه ﷺ وهو على المنبر يوم

الجمعة بطلب رجل وقوله :

يا رسول الله ! هَلَكَتِ الأموالُ وانقطعتِ السبل . . . الحديث بطوله .

وكذلك أخرجاه من طرق أخرى عن أنس به . وليس فيه قوله :

« واستقبل القبلة وحول رداءه . . . » إلخ .

فهو منكر من حديث أنس ؛ لكنه ثابت من حديث عبد الله بن زيد المازني في « الصحيحين » وغيرهما ـ كما تقدم تحقيقه تحت الحديث (٥٦٢٩) ـ دون قوله : « لم يكبر إلا تكبيرة تكبيرة » . ولم أجد شاهداً ، فهو منكر .

ومن الغريب : أن جماعة من الحنفية ذكروا هذا الحديث من رواية « الأوسط » ساكتين عنه ؛ كالزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٤٠ ـ ٢٤١) ، وابن الهمام في « الفتح » (٢ / ٥٩) ، والعيني في « عمدة القاري » (٧ / ٣٥) وعلي القاري في « مرقاة المفاتيح » (٢ / ٢٨٣) ! وهم نخبة محدثي الحنفية ، وكأن ذلك لموافقته لمذهبهم ! ولذلك ؛ عارضوا به حديث الشافعية الذي قبله ! ومع أن الحافظ ابن حجر لما ذكره في « الدراية » (١ / ٢٢٦) لم يضعفه ، ولا بيّن علته ؛ إلا أنه أشار إلى الرد عليهم بقوله :

« قلت : ولا حجة فيه ؛ فإنها كانت حينئذٍ صلاة الجمعة » .

وليس هذا بظاهر من الحديث ! بل هو حجة لهم لو صح ؛ ولكنه منكر كما ذكرنا . والله أعلم .

(تنبيه) : هذا الحديث من شرط الهيثمي في « المجمع » ؛ ولكنه لم يورده ! وكأنه ظن أنه مختصر من حديث شريك المشار إليه في « الصحيحين » ، وهذا

مخرج في « الإرواء » (٢ / ١٤٤ - ١٤٥ / ٤١٦) ، وهو في كتابي « مختصر البخاري » برقم (٤٩٧ ج ١ طبع المكتب الإسلامي) سقته فيه سياقاً مطولاً ، جمعت إليه كل الزيادات والفوائد من كل الطرق والروايات المبعثرة في « البخاري » ، وذلك من توفيق الله وفضله .

٥٦٣٣ - (كانَ إذا استَسْقَى قال : اللهمَّ ! اسْقِنَا غَيْثاً مُغِيثاً مَرِيّاً ، تُوَسِّع به لعبادِكَ ، تُغْزِرُ به الضَّرْعَ ، وتحيي به الزرعَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣ / ٣٥٦) من طريق أبي الشيخ الأصبهاني وغيره عن يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد رفعه .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ ، وآفته يعلى هذا ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« قال البخاري : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : ليس بشيء . وقال ابن حبان : وضعوا له أحاديث يحدث بها ولم يَدْرِ » .

٥٦٣٤ - (كانَ إذا استَسْقَى قال : اللهمَّ ! أَنْزِلْ في أرضِنا زِينتَهَا وسَكَنَها ، [وارزُقْنَا وأنتَ خيرُ الرازقِينَ])(*) .

ضعيف . أخرجه البزار (٦٦١) ، والطبراني في « الكبير » (٧ / ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦) - والزيادة له في رواية - من طرق عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وكذا قال الحافظ في « التلخيص » (٢ / ١٠٠) ،

(*) خرَّجَ الشيخُ - رحمه الله - هذا الحديث قبل ذلك برقم (٤١٦٨) . فليتنبه . (الناشر) .

وذلك ؛ لأن الحسن البصري مختلف في سماعه من سمرة ، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه .

ولا يقويه أن البزار رواه من طريق أخرى ، فقال (٦٦٢) : حدثنا **خالد بن يوسف** : حدثني **أبي يوسف بن خالد** : ثنا **جعفر بن سعد بن سمرة** : ثنا **خبيب ابن سليمان** عن أبيه **سليمان بن سمرة** عن سمرة به .

وذلك ؛ أنه مسلسل بالضعفاء والمجهولين :

أولاً : سليمان بن سمرة ؛ مجهول الحال ؛ كما قال ابن القطان .

ثانياً : ابنه خبيب ؛ مجهول ؛ كما قال ابن حجر .

ثالثاً : جعفر بن سعد بن سمرة ؛ ليس بالقوي ؛ كما قال في « التقريب » .

رابعاً : يوسف بن خالد ـ وهو السمتي ـ ؛ قال الحافظ :

« تركوه ، وكذبه ابن معين ، وكان من فقهاء الحنفية » .

خامساً : ابنه خالد بن يوسف ؛ قال الذهبي :

« أما أبوه ؛ فهالك ، وأما هو ؛ فضعيف » .

من أجل ذلك لم يُحْسِنِ الهيثميُّ حين قال في « المجمع » (٢ / ٢١٥) ـ بعد أن عزاه للطبراني والبزار ـ :

« وإسناده حسن أو صحيح » !

ونقله عنه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » وسكت عليه !

وذلك مما يدل القارئ على مبلغ معرفته بهذا العلم الشريف وتحقيقه فيه !

٥٦٣٥ - (اعتَمَرَ ﷺ من الجِعِرَّانة ، وقال : اعتَمَرَ منها سبعونَ نبياً) .

منكر بزيادة : (وقال . . .) إلخ . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٢ / ١٧٢) من طريق ابن لهيعة عن عياض بن عبد الرحمن عن محمد بن جعفر : أن النبي ﷺ اعتمر . . .

قلت وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى والثانية : محمد بن جعفر هذا ؛ لم أعرفه ، وهو تابعي فيما يبدو لي .

الثالثة : ضعف الراوي عنه ، وهو عياض بن عبد الله بن عبد الرحمن الفهري المدني نزيل مصر ، وهو مع كونه من رجال مسلم ؛ ففيه كلام ، حتى قال فيه البخاري :

« منكر الحديث » . ولذا ؛ قال الحافظ :

« فيه لين » .

الرابعة : ابن لهيعة ؛ وهو مشهور بالضعف .

وأما اعتماره ﷺ من (الجِعرانة) ؛ فثابت في « الصحيحين » وغيرهما من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس ، وهي مخرجة في « صحيح أبي داود » (١٧٣٩ - ١٧٤٠) . ولابن عباس حديث آخر في اعتماره ﷺ هو وأصحابه من الجعرانة ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٤ / ٢٩٢ / ١٠٩٤) .

(فائدة) : (الجِعرانة) بكسر أوله ، وأصحاب الحديث يكسرون عينه

ويشددون راءه ، وهما روايتان . وهي ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب . نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين وأحرم منها . وهي من مكة على بريد من طريق العراق .

وفي حاشية « أخبار مكة » للأزرقي بقلم رشدي الصالح ملحس (١ / ١٨٥) :

« وهي في طريق الحج العراقي ، تبعد عن مكة خمسة عشر كيلو متراً ، فيها مسجد ، وبئر قديم ماؤه عذب ، وهو أحد متنزهات المكيين » .

وفي « النهاية » لابن الأثير :

« هو موضع قريب من مكة ، وهي في الحل ، وميقات للإحرام » .

قلت : وكأنه يعني أنه ميقات لمن أراد العمرة من أهل مكة . فيخرج إليها ليحرم بها منها . وهو ما صرح به في « المهذب » (٧ / ٢٠٤ - بشرح النووي) ! وفي ذلك نظر عندي من وجهين :

الأول : أن النبي ﷺ لم يخرج من مكة إلى (الجعرانة) ليعود إليها فيحرم منها ! بل إنه قدم إليها من الطائف (وبينها وبين مكة نحو (١٣٠) كيلو متراً) ، فإنه ﷺ لما لقي (هوازن) بوادي (حُنين) وهزمهم ؛ ذهب إلى الطائف فحاصرهم ، ثم رجع إلى (الجعرانة) ، فقسم فيها غنائم (حنين) ، ثم اعتمر من (الجعرانة) داخلاً إلى مكة . وكأنه ﷺ بدا له وهو فيها أن يعتمر ، وإلا ؛ فميقات القادم من الطائف إنما هو (قرن المنازل) ؛ كما هو معروف من حديث المواقيت (انظر « الإرواء » ٤ / ١٧٨) ، وقرن المنازل بينها وبين مكة أحد وخمسون ميلاً ؛ كما في « المعجم » (٤ / ٣٣٢) ، ولذلك ؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتاوى » (٢٦ / ٤٥) :

« ومن الفقهاء من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من (الحديبية) أو (الجعرانة) ، محتجاً بعمرة النبي ﷺ ! وهو غلط ؛ فإن الحديبية كانت موضع حله لما أحصر ، ولم تكن موضع إحرامه . وأما (الجعرانة) ؛ فإنه أحرم منها داخلاً إلى مكة ؛ لأنه أنشأ العمرة من هناك . . . » .

والآخر : أنه ﷺ لما ذكر المواقيت قال :

« هُنَّ لَهُنَّ ، ولِمَنْ أتى عليهنَّ مِنْ غير أهلهنَّ ؛ ممن يريدُ الحجَّ والعمرةَ ، ومَنْ كان دون ذلك ؛ فمَهِلُّه مِنْ أهلهِ ، حتى أهل مكةَ مِنْ مكة » .

أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١٧٤ / ٩٩٦) .

قلت : فهذا نص في أن أهل مكة لا حاجة بهم إلى الخروج إلى (الجعرانة) أو غيرها للإحرام منها .

وأما أمره ﷺ لعائشة بأن تعتمر من التنعيم ؛ فهي قضية خاصة بها وبأمثالها من الحُيَّض إذا أصابها ؛ ما أصابها كما حققه ابن القيم في « زاد المعاد » .

٥٦٣٦ - (الدنيا دُوَلٌ ، فما كانَ منها لكَ ؛ أتاكَ على ضَعْفِكَ ، وما كان منها عليكَ ؛ لم تَدْفَعْهُ بِقُوَّتِكَ ، ومَنِ انقطعَ رجَاؤه فمات ؛ استراحَ بدَنُه ، ومن رضي بما رزقَهُ الله ؛ قَرَّتْ عيناه) .

موضوع . أخرجه الدينوري في « المنتقى من المجالسة » (٢٤ / ٢ - مخطوطة حلب) من طريقين عن الحسين بن موسى عن أبيه موسى بن جعفر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ، ولعل المتهم به هو الدينوري نفسه ، واسمه أحمد بن مروان ؛ فقد قال الدارقطني فيه بعد أن اتهمه بحديث آخر :

« وهو عندي ممن كان يضع الحديث » . قال الذهبي :

« ومشاه غيره » .

قلت : والحسين بن موسى ؛ لم أعرفه ، ولا أورده الشيعة في كتبهم ؛ كالنجاشي في « رجاله » ، والحُلِّي أيضاً في « رجاله » ؛ لا في القسم الأول الخاص فيمن اعتمد على روايته ، ولا في القسم الثاني الخاص فيمن تركت روايته ، فيمكن أن يكون هو الآفة ! والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الماوردي في « الأمثال والحكم » (ص ٦٩) من طريق علي ابن الحسين عن أبيه عن جده به . ولم يعزه لأحد ! وهو مما فات المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد مخرجه ، فقال :

« لم أقف عليه » !

٥٦٣٧ - (الناسُ كشَجَرَةٍ ذاتِ جَنْي ، ويوشكُ أن يَعُودوا كشجرةٍ ذاتِ شَوْكٍ ؛ إن ناقدتَهُم ناقَدُوك ، وإن تركتَهُم لم يترُكُوك ، وإنْ هربتَ منهم طلَبُوك . قالوا : وكيف المخرجُ مِنْ ذلك ؟ قال : تُقْرِضُهم عِرْضَك ليومِ فَقْرِك) .

ضعيف . أخرجه الخلعي في « الفوائد » (٢ / ٦٠ / ١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣١٤ / ١) عن بقية بن الوليد عن صدقة **بن عبد الله** عن أبي وهب عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ بقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

وصدقة بن عبد الله ؛ ضعيف .

ومكحول ؛ مدلس أيضاً ؛ بل قال أبو حاتم :

« لم ير أبا أمامة » .

وقيل : إنه رآه .

والحديث ؛ عزاه الحافظ في « المطالب العالية » (٣ / ١٥٢) لأبي يعلى ، وسكت عنه هو والمعلق عليه الأعظمي ! وعزاه العجلوني في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٢٧) للديلمي ، ولم أره في النسخة المصورة التي عندي ، ثم إن العجلوني سكت عنه أيضاً ، فلا أدري من أين أخذ الدكتور فؤاد عبد المنعم تصديره إياه بقوله في تعليقه على « الحكم والأمثال » للماوردي (٦٩) :

« ضعيف » .

ولم ينقله عن أحد ، ولا هو بيّن سبب الضعف !

ونحو الفقرة الأولى من الحديث : ما رواه ابن حبان في « روضة العقلاء » (ص ٨٨) عن مالك بن أنس أنه بلغه عن أبي ذر قال :

« كان الناس ورقاً لا شوك فيه ، فهم اليوم شوك لا ورق فيه » .

٥٦٣٨ - (لِيرُدَّك - يا أبا ذر - عن الناسِ والقَوْل فيهم ما تعرفُ مِنْ نَفْسِك ، لا تَجِدْ عليهم فيما تأتي به ، فكفى بالمرءِ عيباً أن يكونَ فيهِ ثلاثُ خِصَالٍ :

١ ـ أن يعرفَ مِنَ الناسِ ما يجْهَلُهُ عن نفْسِهِ .

٢ ـ ويَجِدَ عليهم فيما يأتي .

٣ ـ ويؤذيَ جليسَهُ فيما لا يَعْنِيهِ) .

ضعيف جداً . أورده هكذا الماوردي في « الأمثال والحكم » (ص ٧٠) ، قال : روى أبو إدريس الخولاني عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

كذا ذكره بصيغة الجزم عن الخولاني ، وبالتالي عن رسول الله ﷺ ! وهو تساهل منه مخالف لما تقرر في علم المصطلح ، أو وهم ! اغتر به المعلق عليه الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد ؛ فقال :

« حسن (!) أخرجه عبد (وفي الأصل : عبيد !) ابن حميد في « تفسيره » ، والطبراني في « الكبير » عن أبي ذر ، وهو جزء من حديث بلفظ : « . . . ليحجزك عن الناس ما تعرفه من نفسك . . . » . « الجامع الصغير » (٩٩) . وضعيف جداً في نظر الألباني « ضعيف الجامع » (٢٣٣) الحديث (٢١٢١) ، ويبدأ بلفظ :

أوصيك بتقوى الله تعالى . . . » !

فأقول ـ والله المستعان ـ :

في هذا التخريج على إيجازه مؤاخذات :

الأولى : قوله : « وهو جزء من حديث بلفظ » ؛ لغو لا قيمة له تذكر مع قوله بعد : « ويبدأ بلفظ . . . » ؛ فلو قال : « وهو جزء من حديث يبدأ بلفظ . . . » ؛

لكان أوجز وأفيد ، ولا سيما في مجال التعليق والاختصار ؛ إلا إن كان يعني بيان الفرق بين لفظ الحديث في « الأمثال » : « ليردك » . ولفظه في « الجامع الصغير » : « ليحجزك » ، وحينئذٍ نقول : إنّه فرق لفظي لا قيمة له من حيث المعنى ، ولا سيما وقد اقترن بإهمال ما ينبغي بيانه من الفروق كما يأتي في المؤاخذة الرابعة !

الثانية : أن عزوه الحديث للطبراني خطأ ، نتج من اعتماده في التخريج على « الجامع الصغير » كما رأيت ، وقد عزاه لـ « تفسير ابن حميد » ، و « معجم الطبراني الكبير » ، وهو حديث طويل فيه عديد من الوصايا الجميلة بعضها ثابت في غيره ، فانظر - مثلاً - الحديث (٥٥٥) في « الصحيحة » ، وعند الرجوع إلى « المعجم » تبين أنه ليس فيه هذا القدر الذي ذكره الماوردي ! وهذا من شؤم التقميش والتحويش والاعتماد على المختصرات من كتب التخريج دون الرجوع إلى الأصول للتثبت من اتفاق الروايات أو اختلافها ؛ لكيلا يقع في مثل هذا العزو الخاطئ !

الثالثة : وهي فرع من اعتماده السابق ؛ فإن الظاهر من بياننا الآنف الذكر : أن الحديث أو القدر المشار إليه ليس عند الطبراني وعند ابن حميد يقيناً . وليس ذلك بلازم ؛ فقد عزاه في « الجامع الكبير » لمصدرين آخرين أيضاً ، وهما (هب ، ابن عساكر) ، فيحتمل أن يكون القدر المشار إليه عند أحدهما ، وليس لابن حميد ، واحتمال كونه عند « شعب البيهقي » غير وارد ؛ لأنني رجعت إليه فوجدته لم يذكر منه إلا قوله : « ليحجزك عن الناس ما تعلم من نفسك » . كما يأتي الإشارة إلى ذلك قريباً بإذن الله تعالى ، فدار الاحتمال المذكور بين ابن حميد وابن عساكر ، فهل هو لهما كليهما معاً أم لأحدهما ؟ وإذا كان الثاني منهما فمن هو ؟ هذا ما لا يمكننا الإجابة عليه ؛ لعدم تيسر الوصول إلى كتابيهما لا مخطوطاً ولا مطبوعاً ، ولا

رأيت أحداً من الحفاظ نص عليه نصاً يمكن الاعتماد عليه في الإجابة .

وإنما قلت : إن ذلك ليس بلازم ؛ لأنني حين ألفت كتابيَّ : « صحيح الجامع » و « ضعيف الجامع » ؛ لاحظت كثيراً أنه يعزو الحديث لمؤلفَيْن فأكثر ، ويكون السياق أو اللفظ لبعضهم ؛ بل رأيته أحياناً يعزوه لبعضهم والسياق لغيره ممن ذكرهم في « الجامع الكبير » ، فبدا لي أن السبب أنه نقل أحاديث من « الكبير » إلى « الصغير » ، ولم ينقل معها كل مخرجيها ، وإنما بعضهم ، فيتفق أن المخرجين المذكورين في « الصغير » لا يكون عندهم - أو على الأقل عند بعضهم - السياق المنقول إليه ؛ كما هو الواقع في هذا الحديث . فثبت خطأ الدكتور فؤاد في عزوه للطبراني يقيناً ، ولابن حميد احتمالاً . والله أعلم .

الرابعة : وعلى التسليم بأن الحديث هو في رواية ابن حميد ؛ فهو يختلف عن لفظه في « الأمثال » في موضعين منه :

الأول : قوله في الخصلة الثانية : « ويجد عليهم فيما يأتي » ، وفي « ابن حميد » : « ويستحي لهم مما هو فيه » .

والآخر : ليس عنده في الخصلة الثالثة : « فيما لا يعنيه » .

فكان ينبغي على الدكتور أن يبيِّن هذه الفوارق ، ولا يشغل نفسه والقراء ببيان ما لا طائل تحته منها ؛ كما تقدم توضيحه في المؤاخذة الأولى .

الخامسة : أن الحديث في « صحيح ابن حبان » (٩٤ - موارد) و « حلية أبي نعيم » (١ / ١٦٧ - ١٦٨) - بطوله - دون الخصلة الثالثة .

السادسة : - وهي أهمها - تحسينه للحديث ! فإنه مما لا وجه له ألبتة من حيث

الصناعة الحديثية ؛ لأنه عند المذكورين آنفاً والطبراني أيضاً في « المعجم الكبير » (٢ / ١٥٧ / ١٦٥١) من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني : حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني به .

قلت : فهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم هذا ؛ فقد قال فيه أبو حاتم وأبو زرعة :

« كذاب » .

ولم يوثقه غير ابن حبان والطبراني كما يأتي ، وهما من المتساهلين . ولذلك ؛ قال فيه الذهبي - في ترجمة يحيى بن سعيد الآتي من « الميزان » - :

« أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان ؛ فلم يصب » . وقال في « الضعفاء والمتروكين » :

« قال أبو حاتم وغيره : « ليس بثقة » ، وثقه الطبراني ، وحكى أبو حاتم ما يدل على أنه لا يعي الحديث » .

وأبوه هشام بن يحيى ؛ لم أجد له ترجمة(*) ؛ إلا قول الطبراني عقب حديث آخر رواه من طريق آخر عن ابنه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني بإسناده عن عائشة ، في « المعجم الصغير » (ص ٨٩ - هندية) ، فقال عقبه :

« لم يروه عن يحيى بن يحيى - وكان من الثقات - إلا ولده ، وهم ثقات » .

وانظر « الروض النضير » (٧٨٣) .

(*) هو في « الجرح والتعديل » (٩ / ٧٠ / ٢٧٠) ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث » . (الناشر) .

وللحديث طريق أخرى واهية جداً كالتي قبلها : أخرجها ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٢٩) ، وابن عـدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٩٩) ، وأبو نعـيم أيضـاً (١ / ١٩٨ ـ ١٩٩) ، والحاكم (٢ / ٥٩٧) ، ومن طريقه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٦٥ / ١) من طريق يحيى بن سعيد الكوفي السعدي : ثنا ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال :

دخلت المسجد وإذا رسول الله ﷺ جالس ، فقال لي :

« يا أبا ذر ! إن للمسجد تحية ؛ فقم فاركعها » . ثم ذكر الحديث الطويل في وصية أبي ذر .

قلت : هذا لفظ ابن حبان ، وابن عدي بنحوه ، لم يسق أحد منهم لفظه ؛ غير أن أبا نعيم قال : « مثله » ؛ أي : مثل حديث إبراهيم المتقدم .

وذكر الحاكم ـ بعد التحية ـ : الصلاةَ وأنها خير موضوع ، والإيمان ، وعدد الأنبياء والرسل . وقال عقبه :

« وذكر باقي الحديث » . وذكر البيهقي منه قوله :

« أوصيك بتقوى الله . . . » إلى قوله :

« ليحجزك عن الناس ما تعلم من نفسك » . وقال ابن عدي :

« وهذا حديث منكر » . وقال ابن حبان :

« ليس من حديث ابن جريج ولا عطاء ولا عبيد بن عمير ، وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني » .

أورده في ترجمة يحيى بن سعيد هذا ، وقال :

« يروي عن ابن جريج المقلوبات ، وعن غيره من الثقات الملزقات » . وقال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٠٤) :

« لا يتابع على حديثه ، وليس بمشهور بالنقل » . وذكر الحافظ في « اللسان » أن ابن عدي قال فيه :

« ليس بالمعروف » .

وليس هذا في المطبوعة منه ، والذي فيها بعد حديث ابن جريج هذا :

« يعرف بهذا الحديث » .

ولعل الأصل : « لا يعرف إلا بهذا الحديث » .

وحينئذٍ يكون الحافظ ذكره بالمعنى . والله أعلم .

(تنبيه) : حديث أبي ذر من رواية إبراهيم بن هشام الغساني حديث طويل ، على ضعفه الشديد فيه مواعظ وفوائد كثيرة ، كثير منها قد صحت في أحاديث متفرقة ، وقد أشرت إليها في كتابي الجديد « صحيح موارد الظمآن » ، وهو تحت الطبع ، يسر الله نشره(*) .

٥٦٣٩ - (لا تكونُ لأَحَدٍ بعدَكُم . يعني : مُتْعَةَ الحج) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢٣١ / ٨٥٧٣) من طريق صهيب بن محمد بن عباد بن صهيب : نا عباد بن صهيب : نا سعيد بن المرزبان

(*) وقد صدر الكتاب بعد وفاة الشيخ - رحمه الله - . والحمد لله .

أبو سعد البقال عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال :

مررنا على أبي ذر بـ (الربذة) ، فسألناه عن المتعة في الحج ؛ فقال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ونحن مهلُّون بالحج ، فلما قدمنا مكة ؛ أمرنا ، فأحللنا ، ووطئنا النساء ، فلم يحل النبي ﷺ من أجل أنه ساق الهدي ، ثم قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه بهذا التمام عن أبي سعد إلا عباد بن صهيب ، تفرد به صهيب » .

قلت : لم أجد له ترجمة ؛ لكن قال عبدان في ترجمة جده عباد بن صهيب :

« لم يكذبه الناس ، وإنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديث في آخر الأمر » . كما في « اللسان » .

لكن لينظر : هل صهيب هذا الذي اتهمه عبدان بالتلقين هو صهيب بن محمد ابن عباد بن صهيب المذكور في سند هذا الحديث ، الذي يكون صهيب حفيد عباد ابن صهيب ، وهذا جده - وهذا ما جاء مصرحاً به في حديث آخر لصهيب هذا قال : ثني جدي عباد بن صهيب . . . في « المعجم الصغير » للطبراني (رقم ٥٢٣ - الروض النضير) - ، وعليه : يكون عبدان قد أسقط جده المباشر ونسبه إلى جده الأعلى ، أم هو غيره كما يشعر بذلك قول الحافظ في آخر حرف الصاد من « اللسان » :

« صهيب بن محمد بن صهيب ابن أخي عباد بن صهيب . له ذكر في ترجمة عمه عباد بن صهيب » .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما عباد بن صهيب ؛ فقال الذهبي في « الضعفاء » :

« تركه غير واحد ، وبعضهم رماه بالكذب ، وأما أبو داود ؛ فقال : صدوق قَدَرِيّ » .

قلت : ونحوه : ما رواه الطبراني في « الصغير » عقب الحديث المشار إليه آنفاً : سمعت عبد الله بن أحمد يقول : سألت أبي عن عباد بن صهيب ؟ فقال :

« إنما أنكروا عليه مجالسته لأهل القدر ، فأما الحديث ؛ فلا بأس فيه » .

وهذه الرواية عن أحمد قد خلت منها كتب التراجم ، فلتستفد من الحافظ الطبراني الذي ليس بينه وبين الإمام أحمد سوى عبد الله بن أحمد .

وأبو سعد البقال ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ليس بالحجة . قال ابن معين : لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : صدوق مدلس . وقال الفلاس : متروك » .

قلت : وأنا أرى أنه علة هذا الحديث ؛ فإنه ـ مع ضعفه الشديد ؛ فقد ـ خالفه جمع من الثقات ؛ رووه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر موقوفاً عليه قال :

كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة .

أخرجه مسلم (٤ / ٤٦) وغيره ، ومنهم الطبراني في « المعجم الصغير » ، وقد خرجته في « الروض النضير » (رقم ٩٤٩ ، ٤٥٠) .

فهذا هو المحفوظ عن أبي ذر ؛ موقوف ، ثم هو مخالف لقوله ﷺ حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة وسأله سراقة بن مالك بن جعشم فقال : عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لأبد الأبد ؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في أخرى ، وقال :

« دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، لا ؛ بل لأبد أبد (ثلاث مرات) » .

انظر كتابي « حجة النبي ﷺ كما رواها جابر رضي الله عنه » (ص ٦٠ ـ ٦٢) والتعليق عليه .

بل الحديث مخالف لقوله تعالى : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾ ! ولذلك ؛ قال الإمام أحمد : رحم الله أبا ذر ! هي في كتاب الرحمن : ﴿ فمن تمتع . . . ﴾ الآية . ذكره ابن القيم في « زاد المعاد » (١ / ٢٩٠) .

٥٦٤٠ ـ (كانَ بالمدينةِ تسعةُ مسَاجِدَ مع مَسْجِدِ رسولِ الله ﷺ ، يَسْمَعُ أهلُهَا تأذينَ بلالٍ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ ، فيُصَلُّون في مساجِدِهِمْ ، أقربُهَا مسجدُ بني عمرو بن مبذول مِنْ بني النجار ، ومسجدُ بني ساعدةَ ، ومسجدُ بني عبيد ، ومسجدُ بني سلمةَ ، ومسجدُ بني راتج من بني عبدِ الأشْهَلِ . ومسجدُ بني زُرَيْقٍ ، ومسجدُ بني غِفَارٍ ، ومسجدُ أسْلَم ، ومسجدُ جُهَيْنَةَ . ويشك في التاسع) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (٢ / ٨٥) من طريق أبي داود السجستاني ، وهذا في « المراسيل » (ص ٦ ـ مختصره) بسند صحيح عن ابن لهيعة : أن بكير بن الأشج حدثه : أنه كان في المدينة . . . إلخ .

قال في « التعليق المغني » لأبي الطيب العظيم أبادي :

« هذا حديث مرسل ، ورواته كلهم ثقات ؛ غير ابن لهيعة » !

قلت : هذا الاستثناء لا وجه له عندي ؛ لأنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة ، وهو صحيح الحديث عنه ، فهو ثقة أيضاً ، وإنما علة الحديث الإرسال فقط .

هذا ؛ ولعل هذا الحديث هو حجة من ابتدع الأذان الموحد في عمان ـ الأردن ،

دون غيرها من البلاد الإسلامية ؛ فإنهم يذيعون الأذان في مسجد أبي درويش في (الأَشْرَفِيَّة) ، فيعطلون الأذان في سائر المساجد ! ومع أن الحديث ضعيف كما بينّا ؛ فإنه ليس صريحاً في ذلك .

ولست أدري - والله ! - كيف تجرأ على إحداث هذه البدعة من أحدثها بعد هذه القرون الطويلة ، ومع استمرار سائر عواصم البلاد الاسلامية على المحافظة على الأذان في كل مسجد وإعلانه بواسطة مكبر الصوت !

٥٦٤١ - (خَيْرُ العَمَلِ ما نَفَعَ ، وخيرُ الهَدْيِ ما اتبعَ ، وخيرُ ما أُلْقِيَ في القلبِ اليقينُ) .

ضعيف . أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (ق ١٠٠ / ٢) عن عبد الله بن نافع قال : نا **عبد الله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني** عن أبيه عن جده زيد بن خالد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة عبد الله بن مصعب ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٢٤٦٤) .

وأزيد هنا فأقول : وأبوه مصعب بن خالد ؛ ينبغي أن يكون مثله في الجهالة ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب التراجم التي عندي ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ولا في « الضعفاء » له ! ولا ذكره الحافظ المزي في الرواة عن أبيه خالد ابن زيد بن خالد ، الأمر الذي يدل على أنه غير معروف لديهم . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد الماوردي هذا الحديث في « الأمثال » (ص : ٨٣) بلفظ :

« خير العلم . . . » ؛ دون جُملة : القلب .

من طريق مصعب بن منظور عن عقبة بن عامر مرفوعاً . فقال المعلق عليه الدكتور فؤاد :

« حسن ، أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » عن عقبة بن عامر ، إسعاف الطلاب ، كما أخرجه القضاعي في مسند الشهاب عن زيد بن خالد الجهني اللباب ١٨٩ و ٢٧٥ . وفيه « العمل » موضع « العلم » كما أخرجه الطبراني عن زيد بن خالد مرفوعاً . كشف الخفاء ١ : ٤٥٧ » !

قلت : فيه ملاحظات :

الأولى : تحسينه إياه ؛ مجرد دعوى ، وممن لا ممارسة له في هذا العلم ! ولا سيما وقد عرفت ضعف إسناد القضاعي .

الثانية : عزوه لـ « شعب الإيمان » ؛ نقله عن « إسعاف الطلاب » (ص ٢٧٥) ، والذي فيه (هق) أي : البيهقي في « السنن » ، وأما « شعب الإيمان » فالرمز له (هب) ! على أنني بحثت عنه في مظانه من « السنن » ؛ فلم أره ! وكذلك فتشت عنه في الجزء الأول المطبوع من « الشعب » وفي المجلد الثاني المصور منه ؛ فلم أعثر عليه لننظر في إسناده !

الثالثة : إن كان إسناده إلى عقبة من الطريق التي ساقها الماوردي ـ وهو الغالب على الظن ـ ؛ ففيها جهالة أيضاً ؛ لأن مصعب بن منظور لم أجد له ترجمة أيضاً في شيء من كتب الرجال ، ومنها « ثقات ابن حبان » و « الضعفاء » له .

وأما عزوه في « الكشف » للطبراني ؛ فهو تابع في ذلك للسخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ٢٠١) ؛ دون جملة : القلب ، وزاد :

« . . . وخيرُ الناس أنفعُهُم للناس » .

وأشار لضعفه ! وهذه الزيادة لها شواهد خرجتها في « الصحيحة » (٤٢٧) ، ولم يورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ولا رأيته في شيء من « معاجم الطبراني الثلاثة » ، فلعله في بعض كتبه الأخرى ؛ مثل « مكارم الأخلاق » و « مسند الشاميين » . والله أعلم .

٥٦٤٢ - (أيّما عَبْد جَاءَتْهُ مَوْعِظَةٌ مِنَ اللهِ في دِينِه ؛ فإنما هي نِعْمَةٌ مِنَ اللهِ سِيقَتْ إِليه ، فإنْ قَبِلَها بشُكْرٍ ، وإلا ؛ كانت حُجَّةً مِنَ اللهِ [عليه] ؛ ليزدادَ بها إثماً ، ويزدادَ اللهُ عليه بها سَخَطاً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٤٠٧ / ١) من طريق **أبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح النحوي** : ثنا **محمد بن مصعب القرقساني** : حدثني الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو قال :

بعث إلي أمير المؤمنين وأنا بالساحل ، فلما وصلت إليه ؛ سلمتُ عليه بالخلافة ، فرد علي وأجلسني ، ثم قال : ما الذي بطّأ بك عنا يا أوزاعي ؟ قلت : وما الذي تريد يا أمير المؤمنين ؟ قال : أريد الأخذ عنكم ، والاقتباس من علمكم . قلت : فانظر يا أمير المؤمنين لا تجهل شيئاً مما أقول لك . قال : وكيف أجهل وأنا أسألك عنه ، وفيه وجهت إليك ، وأقدمتك له ؟ قلت : أن تسمعه ولا تعمل به يا أمير المؤمنين ! من كره الحق ؛ فقد كره الله ؛ إن الله هو الحق المبين . قال : فصاح بي الربيع وأهوى بيده إلى السيف ، فانتهره المنصور ، وقال : هذا مجلس مثوبة لا مجلس عقوبة . فطابت نفسي وانبسطتُ في الكلام . وقلت : يا أمير المؤمنين ! حدثني مكحول عن عطية بن بُسْرٍ قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن مصعب القرقساني ؛ صدوق كثير الغلط .

وأحمد بن عبيد ؛ لين الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وعطية بن بسر ؛ كذا الأصل . لكن السين فيه بالمعجمة ! وهو خطأ من الناسخ . ويؤيده : أن الحديث أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٣٦) من طريق أحمد بن عبيد به .

وكذلك رواه ابن شاهين من طريق محمد بن مصعب به . ذكره الحافظ في ترجمة عطية بن بسر من « الإصابة » .

لكن أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر ، وفي « الجامع الكبير » من روايته ورواية ابن النجار عن عطية بن قيس !

وقد رأيته في « تاريخ دمشق » لابن عساكر (٥ / ١٥٢ / ١) بهذا الإسناد عن عطية بن قيس ! وقال المناوي في « فيض القدير » :

« (عن عطية بن قيس) أخي عبد الله المازني ، شامي ، وظاهر صنيع المصنف أن هذا لا يوجد مُخَرَّجاً لأشهرَ ولا أقدمَ من ابن عساكر ، ولا لأحدٍ ممن وضع لهم الرموز ، وهو عجب ! فقد خرجه البيهقي في « الشعب » باللفظ المزبور عن عطية المذكور » .

قلت : وفاته أمور :

الأول : عزوه لأبي نعيم ! وهو أقدم ممن ذكرهم .

الثاني : أنه ليس عند البيهقي عن عطية بن قيس ، وإنما عن عطية بن بسر كما تقدم .

الثالث : أن عطية بن قيس ليس أخا عبد الله المازني ، وإنما هو عطية بن بسر ! ويؤكد وهمه هذا : قوله في « التيسير » :

« عن عطية بن قيس المازني » .

وليس في الصحابة من اسمه عطية بن قيس المازني ؛ وإنما هو عطية بن بسر المازني .

وثمة خطأ آخر وقع له في « التيسير » ، وهو قوله عقب ما تقدم :

« ورواه عنه أيضاً البيهقي وغيره ، وإسناده حسن » !

وكأنه خفي عليه أن فيه القرقساني الكثير الخطأ ؛ لأنه في « الفيض » أعله بالراوي عنه أحمد بن عبيد ! ومع أن هذا ليِّن الحديث ، ولا يستحق حديثه التحسين ؛ فقد تابعه أحمد بن يزيد الحوطي : عند أبي نعيم ؛ لكنه شك فيه فقال :

حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أحمد بن يزيد **الحوطي** - فيما أرى - : ثنا محمد بن مصعب القرقساني . . .

والحوطي هذا ؛ لم أعرفه ، وليس هو في شيوخ الطبراني في « معجمه الصغير » يقيناً ، ولا في « المعجم الأوسط » غالباً . والله أعلم .

وقد ذكر البيهقي عن الحاكم أن هذا الحديث تفرد به أحمد بن عبيد . فالله أعلم .

ثم روى أبو نعيم والبيهقي من طريق القرقساني بسنده المتقدم عن عطية بن بسر قال : قال رسول الله ﷺ :

« أيما والٍ باتَ غَاشّاً لِرَعِيَّتِهِ ؛ حرّم اللهُ عليه الجنةَ » .

لكن هذا له شواهد - يقوى بها - عن معقل بن يسار وعبد الله بن معقل ، فانظر « الصحيحة » (٢٦٣١) ، والحديث المتقدم (٥٢٣٦) .

٥٦٤٣ - (مَنْ لم يعرفْ [فَضْلَ] نِعْمَةِ اللهِ عليهِ إلا في مَطْعَمِهِ ومَشْرَبِهِ ؛ فقدْ قَصر عِلْمه ، ودنا عذابه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٩٢٢) ، والخطيب في « التاريخ » (٦ / ٥٢) من طريق عبد الرحيم بن **هارون الغساني** : أخبرنا هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير الغساني هذا ؛ قال ابن عدي :

« روى أحاديث مناكير عن قوم ثقات » . وقال الدارقطني :

« متروك الحديث ، يكذب » .

قلت : ولقد أساء الماوردي في « أمثاله » (ص ٨٥) بإيراده الحديث بصيغة الجزم ؛ قال : « روى هشام بن عروة . . . » إلخ ! وحقه أن يقول : « روى عبد الرحيم ابن هارون . . . » إلخ .

ولم يخرجه المعلق عليه الدكتور فؤاد بشيء إلا بقوله :

« أورده ابن حنبل في الزهد ١٣٤ ونسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه » !!

وهذا خطأ من وجوه :

أولاً : أنه ليس عن علي ؛ بل عن أبي الدرداء !

ثانياً : أنه موقوف عليه في موعظة له ، وليس مرفوعاً .

ثالثاً : إسناده منقطع بين الحسن وأبي الدرداء .

وهذا الحديث من الأدلة الكثيرة على أن الدكتور قصير الباع في تخريج الأحاديث ومعرفة مصادرها ، وكل - أو على الأقل : جل - اعتماده في ذلك على غيره من المخرجين والمحققين !

٥٦٤٤ - (لا إِيمانَ لِمَنْ لا حَيَاءَ لَهُ) .

باطل منكر . أورده الماوردي في « الأمثال » (ص ٨٧) : روى **أبو مالك الأسدي** عن الزهري عن مجمع بن حارثة (!) عن عمه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« الحياء شعبة من الإيمان ، ولا إيمان . . . » .

عزا الدكتور فؤاد الشطر الأول منه لـ « صحيح الجامع » (٣ / ١٠٢) وغيره ، وأما الشطر الثاني ؛ فلم يتعرض له بذكر ؛ كما هي عادته في الأحاديث العزيزة الغريبة !

وهو إسناد مظلم ؛ لم أعرف منه غير الزهري الإمام ، واسمه محمد بن مسلم ابن شهاب ، ولم يذكر الحافظ المزي في ترجمته من شيوخه مجمع بن حارثة ، ولا في الرواة عنه أبا مالك الأسدي .

ثم ذكر بالسند نفسه - إلا أنه قال : مجمع بن جارية عن عمه رفعه - :

« إنما يُدْرَكُ الخيرُ كلُّه بالعقل ، ولا دينَ لمن لا عقل له » .

ثم رجعت إلى « معجم الحديث » الذي كنت جمعته من مخطوطات المكتبة الظاهرية وغيرها ، فوجدت هذا الحديث فيه من رواية أبي محمد الجوهري في « حديث ابن المظفر الحافظ » (١ / ٢ / ١ ـ ٢) عن **حسين بن بسطام قال** : ثنا **بشر بن غالب أبو مالك** عن الزهري عن مجمع بن جارية عن عمه به .

فانكشف لي ـ والحمد لله ـ أن قوله في الحديث الأول « حارثة » خطأ من الطابع أو الناسخ ، وأن أبا مالك اسمه بشر بن غالب ، وهو مجهول ؛ كما كنت ذكرت تحت الحديث الأول من هذه « السلسلة » ، وقد روى النسائي ـ وعنه الدولابي ـ الشطر الثاني منه ، وقال :

« حديث باطل منكر » . فراجعه .

وأزيد هنا فأقول :

إن حسين بن بسطام غير معروف عندنا ، وقد أورده ابن حجر في « اللسان » ، ولم يزد على قوله فيه :

« ذكره ابن النجاشي في رجال الإمامية ، وذكر أن له تصانيف في الطب » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد تبين حال الحديث الأول ، وأنه باطل منكر كالحديث الآخر ؛ لأنهما بإسناد واحد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

٥٦٤٥ ـ (قالَ لُقمانُ لابنِهِ : إنَّ العاقِلَ يُبْصِرُ ما لا يرى بِعَيْنِهِ بقَلْبِهِ ، والشاهدَ يرى ما لا يرى الغائبُ) .

منكر . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ٨٧) : روى **أبو بلال العجلي**

عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : قال الذهبي في « الميزان » - وتبعه الحافظ في « اللسان » - :

« أبو بلال العجلي عن حذيفة ؛ مجهول . وأتى بخبر منكر » .

وأنا أظن أنه يعني هذا ؛ فإن الجملة الأخيرة منه : « الشاهد يرى ما لا يرى الغائب » ؛ هي من حِكَم نبينا ﷺ ؛ كما رواه البخاري في « التاريخ » ، والضياء في « المختارة » ، وغيرهما من حديث علي وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٩٠٤) .

٥٦٤٦ - (لا حَلِيمَ إلا ذُو عَثْرَةٍ ، ولا حكيمَ إلا ذو تَجْرِبَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ٢) ، والترمذي (٢٠٣٤) ، وابن حبان في « صحيحه » (٢٠٧٨ - موارد الظمآن) ، وفي « روضة العقلاء » (ص ٢١٨ - السنة المحمدية) وفي « الضعفاء » (١ / ١٦٤) ، والحاكم في « المستدرك » (٤ / ٢٩٣) ، وأحمد (٣ / ٨ ، ٦٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٤) ، والخطيب في « تاريخ بغـداد » (٥ / ٣٠١) ؛ كلهم من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً . وقال الترمذي :

« حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه » ! وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث عمرو بن الحارث ، لم يروه عنه إلا عبد الله » .

قلت : هو ثقة معروف ، وكذلك من فوقه ؛ غير دراج ، وكنيته أبو السمح ؛ قال

الحافظ في « التقريب » ملخصاً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ـ كعادته ـ :

« صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » .

ولذلك ؛ استنكر له ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٩٨٢) أحاديث ؛ هذا أحدها ، وقال المناوي في « الفيض » عقب تصحيح الحاكم والذهبي المتقدم :

« وليس كما قال ! ففي « المنار » ما حاصله : أنه ضعيف . وذلك ؛ لأنه لما نقل عن الترمذي أنه : حسن غريب ؛ قال : ولم يبين المانع من صحته ! وذلك ؛ لأن فيه دراجاً ، وهو ضعيف . وقال ابن الجوزي : تفرد به دراج . وقد قال أحمد : أحاديثه مناكير . وحكم القزويني بوضعه ؛ لكن تعقبه العلائي بما حاصله أنه ضعيف لا موضوع » .

قلت : ومع ضعف دراج ؛ فقد خالفه ابنُ زَحْر ـ وهو ضعيف أيضاً ـ ؛ فرواه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . ولعله الصواب .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٥٦٥ / ١) .

وأخرج البخاري أيضاً (٥٦٤) ـ والسياق له ـ ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٥٩٧) مختصراً ، وكذا ابن حبان في « الروضة » (ص ٢٢٠) عن هشام بن عروة عن أبيه قال :

كنت جالساً عند معاوية ، فحدَّث نَفْسَه ، ثم انتبه فقال :

« لا حكيم إلا ذو تجربة » .

وإسناده صحيح . وعلقه البخاري في « صحيحه » (١٠ / ٥٢٩ ـ فتح) بصيغة الجزم مختصراً أيضاً ، وهو مما يؤكد أن الحديث أصله موقوف ، ولعله كان

عندهم من الحكم المتداولة بينهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ ومع وضوح علة هذا الحديث وضعفه ؛ فقد اختلفت أقوال العلماء حوله ؛ ما بين مصحح ومحسن ومضعف كما رأيت ، ومن ذلك : أن الحافظ سكت عن التصحيح والتحسين المشار إليهما في « رده على القزويني » المطبوع في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١٢ - بتحقيقي) . ولعل ذلك لأن همه كان متوجهاً لرد حكم القزويني عليه بالوضع ، وليس التحقيق في مرتبته ، وإلا ؛ فقوله المتقدم في راويه (دراج) يستلزم أن يكون الحديث ضعيفاً .

وهو الصواب الذي تقتضيه قاعدة : « الجرح المفَسَّر مقدَّم على التعديل » التي يتفرع عنها : أن التضعيف مقدم على التصحيح إذا تبينت العلة ؛ كما هنا .

ولذلك ؛ فقد أخطأ من قلد الترمذي في تحسينه - ولا سيما وهو من المتساهلين كابن حبان والحاكم - كالمعلق على « جامع الأصول » (١١ / ٦٩٩) ، والمعلق على « الأمثال والحكم » للماوردي (ص ٩٩) وقال :

« ويرى الألباني أن الحديث ضعيف ، ضعيف الجامع ٦ / ٧٩ » !!

ولم يقدم أي دليل في مخالفته لهذا التضعيف الذي يقتضيه قواعد هذا العلم الشريف كما ألمحت إليه آنفاً !

وأسوأ من ذلك كله : قول المناوي في « التيسير » :

« وإسناده صحيح » ! وقلده الزرقاني في « مختصر المقاصد » !

فكأنه نسي - أو لم يستحضر - رده على الحاكم والذهبي تصحيحهما إياه في « الفيض » كما نقلته عنه آنفاً !

ومن هذا القبيل : قول الشيخ فضل الله الجيلاني في تعليقه على « الأدب المفرد » (٢ / ٢٧) :

« أخرجه المصنف في أدب « الصحيح » ، والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان » !

فأوهم أن الحديث صحيح أخرجه البخاري في « الصحيح » ، وإنما أخرج فيه أثر معاوية معلقاً كما تقدم !

وهناك وهم آخر وقع للشيخ إسماعيل العجلوني ؛ فإنه عزا الحديث في « كشف الخفاء » (٢ / ٣٥٤) لابن ماجه ! ولم يروه من الستة إلا الترمذي ، كما أفاده الحافظ المزي في « تحفة الأشراف » !

٥٦٤٧ - (أربعٌ لا وَعْدَ فيهنَّ : نَنْظُرُ ، وعَسَى ، ويَقْضِي اللهُ ، وما شَاءَ اللهُ) .

موضوع . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠١) قال : روى أبان بن يونس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

بَيّضَ له الدكتور فؤاد ! وذلك ؛ لأنه غير معروف في شيء من كتب السنة التي وقفت عليها من مطبوع أو مخطوط ؛ لكن سكوته عليه غير حسن ؛ فإنه ظاهر الوضع ركيك اللفظ ، وقد قال ابن الجوزي - كما في « تدريب الراوي » (١ / ٢٧٧) - :

« ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ؛ فاعلم أنه موضوع . قال : ومعنى مناقضته للأصول : أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة » .

ثم إنني أرى أن قوله : « أبان بن يونس » خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ لأنه لا يوجد في الرواة من هو بهذا الاسم ! فأظن أن الصواب : « أبان عن أنس » . وهو أبان بن أبي عياش ، وهو معروف بالإكثار من الرواية عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، حتى قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٦) :

« لعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمس مئة حديث ، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه » .

ولذلك ؛ اتهمه بعض الأئمة بالكذب ، وصرح جمع منهم بأنه متروك الحديث .

٥٦٤٨ ـ (الحِلْمُ والتُّؤَدَةُ مِنَ النُّبُوَّةِ ، ومَنْ عجّل ؛ فقد أخطأ) .

ضعيف . ذكره الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠١) معلقاً على سعيد بن بشير عن قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ فإن قتادة هو ابن دعامة السدوسي البصري ، وهو تابعي ثقة ، وليس صحابياً كما يشعر الترضي المقرون باسمه ! وهو من جهل الناسخ .

وسعيد بن بشير ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

والحديث ؛ لم يتكلم عليه الدكتور فؤاد بشيء ! إلا أنه ذكر حديثين آخرين :

أحدهما : « القصد ، والتؤدة ، وحسن السمت ؛ جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة » .

رواه مالك بلاغاً . ومع ذلك حسنه الدكتور ! مع مخالفته في عدد الأجزاء لحديث :

« السمت الحسن ، والتؤدة ، والاقتصاد ؛ جزء من أربعة وعشرين جزءاً من النبوة » .

أخرجه الترمذي - وحسنه - ؛ والمخلص في « الفوائد المنتقاة » (١٠ / ٧ / ١) بإسناد حسن . وانظر « صحيح الجامع » (٣٠٠٧ ، ٣٥٨٦) .

والآخر : « كاد الحليم أن يكون نبياً » .

وعزاه لـ « ضعيف الجامع » (٤١٥١) . وهو مخرج في « الضعيفة » برقم (٤٠٨٠) ، ثم لم يذكر أي شاهد للجملة الأخيرة منه ، وأقرب شيء إليها قوله ﷺ :

« التأنِّي مِنَ الله ، والعَجَلَةُ مِنَ الشيطان » .

وإسناده حسن ؛ كما بينته في « الصحيحة » (١٧٩٥) .

٥٦٤٩ - (ليسَ مِنْ يوم يأتي على ابنِ آدمَ إلا ينادي فيه : يا ابنَ آدم ! أنا خَلْقٌ جَدِيدٌ ، وأنا فيما تعملُ عليك غداً شهيدٌ ، فاعمل فيَّ خيراً أشهد لك به غداً ؛ فإني لَوْ قد مضيتُ لم تَرَني أبداً . قال : ويقول الليلُ مثلَ ذلك) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٠٣) ، وابن سمعون في « الأمالي » (٢ / ١٩٠ / ١) عن سلام بن سليم عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث معاوية ، تفرد به عنه زيد ، ولا أعلمه روي مرفوعاً عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته سلام بن سليم ـ وهو الطويل المدائني ـ ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

وكذبه ابن خراش ، وضعفه جداً البخاري وغيره . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

وأما شيخه زيد ـ وهو ابن الحواري ـ ؛ فقريب منه ، وقال الحافظ ابن حجر :

« ضعيف » .

وقد ساق له ابن عدي عدة أحاديث منكرة في كتابه « الكامل » (٣ / ١٠٥٦) ، وقال في بعضها :

« ولعل البلاء فيها من سلام الطويل ، أو منهما جميعاً ؛ فإنهما ضعيفان » .

قلت : والحديث مما أورده الماوردي في « الأمثال » (ص ١٠٤) من طريق معاوية بن قرة به ! وهذا مما يدل على أن الماوردي ـ مع فضله ـ لم يكن عنده دراية أو اهتمام بهذا العلم ، وإلا ؛ فما فائدة البدء بمعاوية بن قرة من إسناده ـ وهو ثقة ـ دون من تحته وهما ضعيفان ؟! وقد مضى له نماذج أخرى من هذا النوع .

وأما المعلق عليه الدكتور فؤاد ؛ فلم يعلق عليه بشيء ؛ لأنه لم يره في شيء من

الكتب الجامعة ؛ كـ « الجامع الصغير » مثلاً ، وقد أورده السيوطي في كتابه الآخر : « الجامع الكبير » من رواية أبي نعيم وحده .

٥٦٥٠ ـ (مَنْ أحبَّ دنياهُ ؛ أَضَرَّ بآخِرَتِهِ ، ومَنْ أحبَّ آخِرَتَهُ ؛ أضرَّ بدنياه ، فآثِروا ما يبقَى على ما يَفْنَى)(*) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٤٧٣) ، وابن أبي عاصم في « الزهد » (رقم ١٦٢) ، والحاكم (٤ / ٣٠٨ ، ٣١٩) ، والبيهقي في « الزهد الكبير » (ق ٥١ / ١ ـ ٢) ، وأحمد (٤ / ٤١٢) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٨٢/ ١) عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! وردّه الذهبي في « تلخيصه » فقال :

« قلت : فيه انقطاع » . وتبعه المناوي في « التيسير » .

وبينه المنذري في « الترغيب » فقال (٤ / ١٠٣) :

« المطلب بن عبد الله بن حنطب ؛ لم يسمع من أبي موسى » . وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٤٩) :

« رواه أحمد والبزار والطبراني ، ورجاله ثقات » .

قلت : وهو كما قال . وسبقه إلى ذلك المنذري ، قبيل إعلاله السابق بالانقطاع ، ومنه تعلم خطأ الدكتور فؤاد في تعليقه على « أمثال الماوردي » (ص ١١٦) :

(*) في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « نقل إلى الصحيحة » (٣٢٨٧) . وانظر آخر التخريج هنا . (الناشر) .

« حسن ، أخرجه الحاكم وأحمد والقضاعي عن أبي موسى الأشعري وقال المنذري في « الترغيب » : رواة أحمد ثقات . كشف الخفاء ٢ : ٢٠٧ و « ضعيف الجامع » ٥ : ١٤٩ يرى الألباني أنه ضعيف » .

ووجه الخطأ من جهتين :

الأولى : أنه نقل عن المنذري توثيقه لرواة أحمد دون جزمه بالانقطاع الذي يستلزم ضعف إسناده كما لا يخفى على العارفين بهذا العلم الشريف .

الثانية : إقدامه على تحسينه دون حجة علمية ، مع علمه بتضعيف من قضى نصف قرن من الزمان في هذا الفن ، مع مَنْ سبقه إلى التضعيف من المتقدمين ! الأمر الذي يحمل العالم المنصف على التأني في إصدار حكم على خلافهم ، فإن كان ولا بد من المخالفة إعمالاً لقاعدة : (ما من أحد إلا رد ورد عليه إلا النبي ﷺ) ؛ فلا مناص حينئذٍ من الإجابة عن عِلَّة الانقطاع ، وإلا ؛ صار العلم هوى ! والعياذ بالله تعالى .

ثم وجدت له شاهداً قوياً من حديث أبي هريرة نحوه ، فبادرت إلى إخراجه في « الصحيحة » (٣٢٨٧) . والحمد لله على توفيقه .

٥٦٥١ - (لو أنَّ عبداً جاءَ يومَ القِيامَةِ قد أدّى إلى الله عزَّ وجلَّ جَميعَ ما افترضَ عليه ، إلا أنه مُحِبٌّ للدنيا ؛ إلا أَمَرَ اللهُ له منادياً ينادي به على رؤوسِ أَهْلِ الجَمْعِ : ألا إن هذا فلان بنَ فلانٍ قد أحبَّ ما أَبْغَضَ اللهُ) .

باطل . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ٣٨٠) عن بشر بن السري

(الأصل : بشير بن أبي السري ! وهو خطأ) قال :

اجتمعت أنا وسفيان ويحيى بن سليم في الحجر - أو قال : في الحطيم - ، فحدث يحيى سفيان عن ابن المنكدر يرويه : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ؛ لأن ابن المنكدر - واسمه محمد - تابعي ، وقوله : « يرويه » محمول على الرفع عند المحدثين ، ورجاله ثقات غير شيخ أبي نعيم : **إسحاق بن إبراهيم بن يوسف** ؛ فلم أعرفه ، فلعله آفة هذا الحديث ؛ فإنه منكر جداً مع إرساله ؛ بل موضوع ؛ فإن حُبَّ الدنيا ليس مذموماً لذاته ، وإنما لما يترتب عليه - عادة - من الانصراف عن الطاعات ، والانغماس في الشهوات . فإذا خلا حبها من هذه المحذورات ، بل اقترن مع القيام بجميع الفرائض المستلزم الابتعاد عن جميع المعاصي ؛ فما وجه التشهير بمثل هذا المحب - إن وجد - حينئذٍ ؟! ولعلَّ أصل هذا الحديث من الإسرائيليات ؛ فإنها - على الغالب - لا تخلو من مثل هذه المبالغات ، التي لا يجوز نسبتها إلى النبيّ ﷺ . والله تعالى أعلم .

ثم يشاء الله تبارك وتعالى أن أكتشف أنه وقع خطأ مطبعي في أول إسناد الحديث ؛ فإنه هكذا : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري قال : سمعت بشير بن أبي السري به !

والصواب : حدثنا إسحاق عن إبراهيم بن يوسف . . . دَلَّ عليه أثران آخران قبله ؛ قال :

حدثنا إسحاق بن أحمد بن علي : ثنا إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري . . .

حدثنا إسحاق بن أحمد : ثنا إبراهيم بن يوسف : ثنا أحمد بن أبي الحواري . . .

فقد نسبه في الأثر الأول إلى جده ، وفي الثاني اقتصر على نسبته لأبيه ، وفي حديث الباب لم ينسبه مطلقاً ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ كما عادة المحدثين .

وإسحاق هذا ؛ ترجمه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٢١) ، وقال :

« سمع من الرازيين ، توفي لخمس خَلَوْنَ من ربيع الأول سنة ثمان وستين » .
يعني : وثلاث مئة . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم ذكر له ثلاثة أحاديث أخرى ؛ الأولان منها من روايته عن إبراهيم هذا ، ونسبه في الأول منهما فقال : « إبراهيم بن يوسف بن خالد » . ولم أجد له ترجمة ، فلعله علة الحديث .

ثم رأيت الحديث أخرجه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٣٢) من طريق **أبي عمرو سعيد بن محمد الأشج** : حدثنا جعفر بن عاصم الدمشقي : حدثنا أحمد بن أبي الحواري به ؛ إلا أنه قال :

« عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً ، فأسنده ، وقال ابن الجوزي عقبه :

« قال النقاش : هذا حديث كذب موضوع ، ولعل سعيداً وضعه » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣١٧) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٨٦) وزاد :

« قلت : لم أجد لسعيد هذا ذكراً في « الميزان » ولا في « اللسان » ، ولا في « المغني » و « ذيله » . والله تعالى أعلم » .

٥٦٥٢ ـ (كُلَّمَا طَالَ عُمُرُ المسلمِ ؛ كانَ خَيْراً لَه) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٥ / ٢٤٤) ، ومن طريقه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٥٧ / ١٠٤) عن **النهاس بن قهم** عن شداد أبي عمار قال : قال عوف بن مالك :

يا طاعون خذني إليك . فقالوا : أما سمعت رسول الله ﷺ قال : . . . ؟! فذكره . قال :

بلى ؛ ولكني أخاف ستاً : إمارة السفهاء ، وبيع الحكم ، وسفك الدم ، وقطيعة الرحم ، وكثرة الشرط ، ونشوءاً ينشأون يتخذون القرآن مزامير .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل النهاس هذا ؛ فإنه لينه أبو أحمد الحاكم ، وتركه القطان ؛ كما في « الضعفاء » للذهبي . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

ومن طريقه : رواه أحمد (٦ / ٢٢ ، ٢٣) بنحوه . ولم يعزه في « الجامع الكبير » وكذا « الصغير » إلا للطبراني ، فقال شارحه المناوي في « فيض القدير » :

« رمز المصنف لحسنه ! قال الهيثمي : فيه النهاس بن قهم ، وهو ضعيف . فرمْزُ المصنف لحسنه فيه ما فيه » .

قلت : وعليه كنت اعتمدت في إيراد الحديث في « ضعيف الجامع » (٤ / ١٥٦ / ٤٢٦٧) ؛ لأن « معجم الطبراني » لم يكن قد طبع يومئذٍ ، والآن تأكدت من اعتراضه على تحسين السيوطي له ، فالعجب منه ـ أعني : المناوي ـ كيف وقع في نفس الخطأ الذي أخذه على السيوطي ، فقال في شرحه الآخر المختصر من

« الفيض » والمسمى بـ « التيسير » :

« إسناده حسن » !

(**تنبيه**) : قُدِّرَ لي أن أُعيدَ تخريج هذا الحديث مرة أخرى برقم (٥٩١٥) بزيادة في التخريج وبعض الفوائد ، فتركت الأمر كما قُدِّرَ .

٥٦٥٣ - (وُقِّتَ للنُّفَساءِ أربعونَ يوماً ؛ إلا أَنْ ترى الطُّهْرَ قبلَ ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٦٤٩) ، والدارقطني في « سننه » (١ / ٢٢٠ / ٦٦) ، وأبو يعلى في « مسنده » (٣ / ٩٥٢) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٣٠١) ؛ كلهم من طريق أبي سعيد الأشج عبد الله بن سعيد : ثنا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي عن **سلام بن سلم** (وفي ابن ماجه : **سلام بن سليم أو سلم** . شك أبو الحسن) - وأظنه هو أبو الأحوص - عن حميد عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الدارقطني :

« لم يروه عن حميد غير سلام هذا ، وهو سلام الطويل ، وهو ضعيف الحديث » .

قلت : بل هو متروك متهم ؛ لكنه قد توبع ؛ فرواه البيهقي (١ / ٣٤٣) من طريق **زيد العمي** عن أبي إياس عن أنس بن مالك به . وقال عقبه :

« وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد عن أنس ، ورواه **العلاء بن كثير** عن مكحول عن أبي هريرة وأبي الدرداء عن النبي ﷺ . وزيد العمي وسلام بن سليم المدائني والعلاء بن كثير الدمشقي ؛ كلهم ضعفاء » .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ البوصيري خطأً فاحشاً حين قال في « زوائد ابن ماجه » (١ / ٨٣ - بيروت) :

« هذا إسناد صحيح ، [رجاله] ثقات » !

وظني أنه اغتر بقول أبي الحسن في إسناد ابن ماجه :

« وأظنه هو أبو الأحوص » !

فإن أبا الأحوص هذا اسمه سلام بن سليم الحنفي ، وهو ثقة من رجال الشيخين ، ومن طبقة سلام الطويل ، فتوهم أنه أبو الأحوص بناء على ظن أبي الحسن هذا ، وهو علي بن إبراهيم بن سلمة القطان الحافظ الراوي عن ابن ماجه « السنن » ، وقد عرفت أنه مخالف لتصريح الإمام الدارقطني والبيهقي أنه سلام الطويل . وسبقهما إلى ذلك ابن عدي ؛ فإنه ساق الحديث في « الكامل » بسنده إلى سلام الطويل في ترجمته ، ذكره في جملة أحاديث أخرى له ، وقال في آخرها :

« وعامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه » .

والشطر الأول من الحديث : رواه الإمام أحمد في « مسائل ابنه عبد الله » (ص ٥٠ ـ المكتب الإسلامي) عن حبان بن علي عن شيخ قد سماه عن ابن أبي مليكة عن عائشة :

أن النبي ﷺ وقّت للنفساء أربعين يوماً .

وحبان بن علي ـ وهو العنزي ـ ضعيف .

لكن شيخه الذي لم يُسَمَّ ؛ الظاهر أنه **عطاء بن عجلان العطار البصري** .

فقد أخرجه ابن عدي في ترجمته (٥ / ٣٦٦) من طريق إسماعيل بن عياش عنه عن ابن أبي مليكة به . وقال فيه :

« عامة رواياته غير محفوظة » . وروى عن يحيى أنه قال فيه :

« ليس بشيء ، كذاب » .

لكن هذا القدر من الحديث يشهد له حديث أم سلمة :

كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تجلس أربعين يوماً .

وإسناده حسن ؛ كما هو مبين في « صحيح أبي داود » (٣٢٩) .

٥٦٥٤ ـ (نهى أَنْ يُلْبَسَ السِّلاحُ في بلادِ الإسلامِ في العيدَيْنِ ؛ إلا أَنْ يكونوا[1] بِحَضْرَةِ العَدُو) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٣١٤) عن **نائل بن نجيح** : ثنا **إسماعيل بن زياد** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته إسماعيل هذا ـ وهو قاضي الموصل ـ ؛ قال في « التقريب » :

« متروك ، كذبوه » .

قلت : وذكر له الذهبي في « الميزان » بعض أكاذيبه .

ونائل بن نجيح ؛ ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

قلت : ومنه تعلم الفرق بين التلميذ وشيخه في الضعف ، فتسوية البوصيري بينهما بقوله فيهما :

---

(١) في « تحفة الأشراف » (٥ / ٩٢ / ٥٩٣٣) و « مصباح الزجاجة » : « يكون » .

« وهما ضعيفان » !

مِمَّا لا يخفى ما فيه من التساهل وسوء التعبير المؤدي لغيره أو لمن وقف على كلامه أن يقتصر على تضعيف الحديث ، وهو أسوأ من ذلك كما بينا ، وهذا ما وقع لأبي الحسن السندي ؛ فقال في حاشيته على ابن ماجه عقب قول البوصيري المذكور :

« قلت : وذكر البخاري في « صحيحه » : قال الحسن البصري : نُهُوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً ، وذكر حديث ابن عمر أنه قال للحَجَّاج :

حملتَ السلاحَ في يوم لم يكن يُحْمَل فيه .

وقال العيني في « شرح البخاري » : « وروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال :

نهى رسول الله ﷺ أن يخرجوا بالسلاح يوم العيد »[1] .

وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، وإن كان هذا الإسناد ضعيفاً » !

فأقول : فتأمل كيف اقتصر السندي على تضعيف الإسناد وهو شديد الضعف كما عرفت ، ومثله لا يتقوى بمرسل الحسن الذي علقه البخاري لو صح إسناده ، فكيف وهو غير معروف كما يشعر بذلك كلام الحافظ في « الفتح » - وقد كنت نقلته في تعليقي على « مختصر البخاري » (١ / ٢٣٦ - طبع المكتب الإسلامي) - ؟!

وكذلك لا يتقوى بمرسل عبد الرزاق ؛ لأن في إسناده (٣ / ٢٨٩) **جويبراً - وهو ابن سعيد الأزدي -** ، وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ أيضاً .

---

(١) انظر « عمدة القاري » (٦ / ٢٨٦) .

وحديث ابن عمر فيه أنه : ليس من السنة حمل السلاح يوم العيد . فهذا شيء ، والنهي عنه شيء آخر . فتأمل .

٥٦٥٥ ـ (أولئكَ رِجَالٌ آمنوا بالغَيْبِ . يعني : الذينَ تحوَّلوا في الصَّلاةِ لما جاءَهُمْ خَبَرُ تحولِ القِبْلَةِ إلى المسجدِ الحرام) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٤٣ / ٨٢) ، ومن طريقه ابن مردويه ـ كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ١٩٣) ـ عن **إسحاق بن إدريس** : ثنا إبراهيم بن جعفر : حدثني أبي عن جدته أم [أبيه] نُويلة بنت مسلم قالت :

صلينا الظهر أو العصر في مسجد بني حارثة ، فاستقبلنا مسجد إيلياء ، فصلينا ركعتين ، ثم جاءنا مَنْ يحدِّثنا : أن رسول الله قد استقبل البيت الحرام . فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال ، فصلينا السجدتين الباقيتين ونحن مستقبلون البيت الحرام ، فحدثني رجل من بني حارثة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واه جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته إسحاق بن إدريس هذا ؛ قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٨٢) :

« تركه الناس ، وهو الأسواري أبو يعقوب » . وقال يحيى بن معين :

« كذاب يضع الحديث » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » ؛ وقال (٢ / ١٤) :

« وهو ضعيف متروك » .

وقد خالفه إبراهيم الزبيري فقال : ثنا إبراهيم بن جعفر بن محمود بن مسلمة الحارثي عن أبيه عن جدته أم أبيه تويلة بنت أسلم (كذا) ـ وهي من المبايعات ـ قالت : . . . فذكره مختصراً دون حديث الترجمة .

أخرجه الطبراني أيضاً (٢٤ / ٢٠٧ / ٥٣٠) : حدثنا **مصعب بن إبراهيم الزبيري** : حدثني أبي . . . إلخ .

وإبراهيم هذا صدوق ؛ من شيوخ البخاري ، ولذلك ؛ قال الهيثمي :

« ورجاله موثقون » .

لكنْ مصعب هذا لم أعرفه ؛ لكن يظهر أنه من شيوخ الطبراني المشهورين ؛ فقد روى له في « المعجم الأوسط » خمسة وعشرين حديثاً (٩٣٠٦ ـ ٩٣٣٠) . والله أعلم .

وإن مما يؤكد وهاء إسحاق بن إدريس : مخالفته لإبراهيم الزبيري في الإسناد والمتن .

أما الإسناد ؛ فقد سمى صحابية الحديث : (نُويلة بنت مسلم) . وسماها الزبيري : (تُويلة بنت أسلم) . والأولى بالنون ، والأخرى بالتاء المثناة من فوق . وقد رجح هذه الحافظ في « الإصابة » ؛ لأنها من رواية إبراهيم بن حمزة ، قال :

« وهو أوثق » . يعني : من إسحاق بن إدريس ! وفي العبارة تساهل لايخفى على اللبيب .

وأما المتن ؛ فقد زاد إسحاق فيه :

« فحدثني رجل من بني حارثة . . . » إلخ .

فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٠٣ ، ٥٠٦ ـ ٥٠٧) نقلاً عن « تفسير ابن أبي حاتم » عن ثويلة بنت أسلم . . . فذكر الحديث مقطعاً في الموضعين دون حديث الترجمة . وقد وقع فيهما : (ثويلة) ! بالثاء المثلثة ، وأظنه تصحيفاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

واعلم أن هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة الواهية التي سوَّد بها مختَصِرَا « تفسير ابن كثير » كتابيهما ، ألا وهما : الشيخ محمد نسيب الرفاعي ، والشيخ الصابوني ؛ فقد أوهما القراء في « المقدمة » أنهما حذفا من كتابيهما الأحاديث الضعيفة التي وردت في كتاب ابن كثير ، وأنهما اقتصرا على الأحاديث الصحيحة فقط ! والواقع يشهد بخلاف قولهما ؛ إذ هما جاهلان بهذا العلم ، والأول منهما أنا من أعرف الناس به ؛ فقد عاش في الدعوة السلفية عشرات السنين ، وكان يحضر دروسي في حلب وغيرها ، واستفاد منها ما شاء الله تعالى إلا هذا العلم ! وكتابه هذا المختصر أكبر دليل على ذلك .

وأما الآخر : الصابوني ؛ فأمره أوضح ؛ فإنه أشعري خَلَفِيّ مُر ! وقد تقدمت بعض النماذج الأخرى التي تدل على ما ذكرنا من جهلهما وافتئاتهما على هذا العلم .

وقد زاد الرفاعي على زميله الصابوني سيئة أخرى ، وذلك أنه صرح بصحة الحديث في « فهرس الأحاديث » الذي وضعه في آخر المجلد ، وبناء عليه قال معلقاً على الحديث (١ / ١٢٠) :

« فما قول من يقول : إن من يعتقد عقيدة بحديث آحاد فهو آثم ؟! مع أن رسول الله ﷺ شهد للذين صدقوا خبر الواحد بأنهم رجال يؤمنون بالغيب » .

وأقول : العقيدة التي أشار إليها صحيحة ، ولنا في تأييدها رسالتان مطبوعتان ، وبهما عرف هو وغيره صحتها ، والحمد لله ؛ لكن لا يجوز أن يستدل عليها بما لم يصح عنه ﷺ ؛ إلا على مذهب بعض الفرق الضالة : (نحن لا نكذب على النبي ﷺ ؛ وإنما نكذب له) ! ومع الأسف ؛ فلهؤلاء أذناب في العصر الحاضر ﴿ ولَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ ﴾ .

٥٦٥٦ ـ (إذا اسْتَجْمَرَ أحدُكُم ؛ فَلْيُوتِرْ ، وإنَّ الله وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ ، أَمَا ترى السماواتِ سَبْعاً ، والأرضَ سَبْعاً ، والطوافَ سَبعاً . وذكر أشياء) .

منكر بهذا التمام . رواه البزار في « مسنده » (١ / ١٢٧ / ٢٣٩ ـ زوائده) : حدثنا محمد بن معمر : ثنا روح بن عبادة : ثنا أبو عامر الخزاز ـ واسمه صالح بن رستم ـ عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً .

وأخرجه ابن حبان (١٣١ ـ زوائده) من طريق ابن معمر به . وعند أبي يعلى أيضاً (٩ / ٥٢٧٠) .

وتابعه الحارث بن أبي أسامة : ثنا روح بن عبادة به .

أخرجه الحاكم (١ / ١٥٨) ، ومن طريقه البيهقي (١ / ١٠٤) ، وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« منكر ، والحارث ليس بعمدة » !

قلت : إعلاله بالحارث لا وجه له ؛ لأمرين :

الأول : أن الحارث وثَّقه جمع ، والذهبي نفسه لما أورده في « الميزان » أثنى عليه خيراً ووثقه ؛ فقال :

« كان حافظاً عارفاً بالحديث ، عالي الإسناد بالمرة ، تُكُلِّمَ فيه بلا حجة » .

وذكر نحوه في « تذكرة الحفاظ » ، و « المغني » وزاد فيه :

« وقد أمر الدارقطني أبا بكر البرقاني بأن يخرج له في (صحيحه) » .

ولذلك ؛ كتب في « الميزان » مقابل اسمه (صح) . وهذا في اصطلاحه : أن العمل على توثيقه ؛ كما قال الحافظ في آخر ترجمته من « اللسان » .

والآخر : أنه قد تابعه محمد بن معمر كما رأيت ـ وهو القيسي البحراني ـ ، وهو ثقة من رجال الشيخين . ولذلك ؛ قال البزار عقب حديثه :

« لا نعلم رواه عن أبي عامر إلا روح » .

قلت : وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، وإنما علة الحديث أبو عامر الخزاز ؛ فإنه مختلف فيه ، ويتلخص مما جاء في ترجمته من « التهذيب » أنه ضعيف ؛ لسوء حفظه ، وهو ما انتهى إليه الحافظ في « التقريب » ، فقال :

« صدوق كثير الخطأ » .

على أنه من رجال مسلم ، وإلى ذلك أشار الهيثمي بقوله في « المجمع » (١ / ٢١١) :

« رواه البزار والطبراني في « الأوسط » وزاد : « والجمار » ، ورجاله رجال

(الصحيح) » !

ولم يتيسر لي الوقوف على إسناد « الأوسط » ، وغالب الظن أنه من طريق الخزاز هذا ، وقد تفرد به كما تقدم في كلام البزار ، ولذلك ؛ فإني في شك كبير من ثبوت قوله في آخر الحديث :

« أما ترى أن السماوات . . . » إلخ .

وذلك لأسباب :

الأول : أنني لا أجد فيه حلاوة كلام النبوة ، فإن صح الحديث ؛ فهو مدرج فيه .

الثاني : أن الشطر الأول منه قد جاء من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً به دون ما بعده .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٢٩٥) ، و « صحيح أبي داود » (١٢٨) .

الثالث : أن الشطر الثاني جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة أيضاً دون ما بعده .

رواه الشيخان أيضاً وغيرهما ، وهو مخرج في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (١ / ٢٠٦) .

قلت : فاتفاق هذه الطرق على رواية الحديث عن أبي هريرة بدون زيادة : « أما ترى . . . » إلخ ؛ لدليل قاطع على نكارتها أو إدراجها .

وإن مما يزيد الأمر تأكيداً : أن هذا الشطر الثاني قد جاء من حديث علي وابن مسعود أيضاً دون الزيادة .

وهما مخرجان في التعليق المذكور ، وفي « صحيح أبي داود » (١٢٧٤ ، ١٢٧٥) .

ثم وقفت على إسناد « الأوسط » ، فقال (٢ / ١٦٦ / ٢ / ٧٥٤٦) : حدثنا محمد بن أبان : ثنا إبراهيم بن بسطام الزعفراني : ثنا روح بن عبادة به . وقال :

« لم يروه عن أبي عامر إلا روح ، تفرد به إبراهيم » .

قلت : وثقه ابن حبان (٨ / ٨٥) ، وروى له في « الصحيح » حديثاً واحداً برقم (١٦٩ - الإحسان) . والشاهد منه أنه تحقق ظني أنه عند الطبراني من طريق روح أيضاً .

٥٦٥٧ - (كان يُجْنِبُ ، فيغتَسِلُ ، ثم يَسْتَدْفِئ بي قبلَ أَنْ أغتَسِلَ) .

ضعيف . وهو من حديث عائشة رضي الله عنها :

أخرجه علي بن الجعد في « مسنده » (٢ / ٨٥٥ / ٢٣٣٦) - وهو « حديث علي بن الجعد » - قال : أنا شريك عن حريث عن عامر عن مسروق عنها .

ومن طريق ابن الجعد أخرجه البغوي في « شرح السنة » (٢ / ٣٠) ؛ لكن وقع فيه : (حصين) مكان : (حريث) !

وهو تحريف لم يتنبه له الشيخ شعيب الأرناؤوط ؛ فإنه بعد أن خرجه من رواية الترمذي وابن ماجه من حديث وكيع (!) عن حريث قال :

« وحريث وهو ابن أبي مطر الحناط الفزاري ، ضعفه غير واحد ، لكن تابعه حصين بن عبد الرحمن في رواية المصنف وهو ثقة ، فيتقوى به » !

كذا قال ! وقد عرفت أن (حصين) تحريف (حريث) ، وعليه ؛ فقد بقي الحديث على ضعفه من أجل حريث هذا ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ؛ بل تركه النسائي وابن الجنيد وغيرهما .

ثم إن الحديث عزاه لابن ماجه من حديث وكيع . وهو وهم آخر منه ؛ فإنما هو عنده (٥٨٠) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا شريك . . . وكذا هو في « مصنف ابن أبي شيبة » (١ / ٧٦ ـ ٧٧) ، وكذلك أخرجه الحاكم (١ / ١٥٤) من طريق أخرى عن شريك وغيره به ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » ! ووافقه الذهبي !!

وهذا عجب منهما ـ وبخاصة الذهبي ـ ؛ فإن حريثاً هذا مع كونه ليس من رجال مسلم فقد عرفت ضعفه ، والذهبي نفسه قال فيه في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال في « الضعفاء » :

« متروك » .

ومما سبق تعلم تساهل الترمذي أيضاً في قوله عقب الحديث :

« ليس بإسناده بأس » .

ولذلك ؛ فقد أحسن صنعاً أبو بكر بن العربي بقوله في « شرحه » (١ / ١٩١) :

« حديث لم يصح ولم يستقم ، فلا يثبت به شيء » .

ونقله أحمد شاكر في « شرحه على الترمذي » (١ / ٢١١) وأقره .

٥٦٥٨ - (كانَ إذا خرجَ مِنَ الخَلاءِ قال : الحمدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عَنَّا الحزنَ والأذى وعافاني) .

ضعيف . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٨ / ٢١) : أخبرنا أبو عبد الرحمن : حدثنا الحسين بن منصور : حدثنا يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن منصور عن [**أبي**] **الفيض** عن أبي ذر قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الجهالة ؛ فإن أبا الفيض هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية عنه ، وقد قيل فيه : « **أبو علي الأزدي** » ، ولم يوثقه أحد قط إلا ابن حبان (٥ / ١٣٦) .

والأخرى : الاضطراب في إسناده ومتنه ؛ قال الحافظ المزي في « التحفة » (٩ / ١٩٥) - وفي « التهذيب » أيضاً نحوه - :

« رواه النسائي في « اليوم والليلة » عن حسين بن منصور عن يحيى بن أبي بكير . . . عن أبي الفيض به . وعن بندار عن غندر عن شعبة عن منصور قال : سمعت رجلاً يرفع الحديث إلى أبي ذر قوله : وعن بندار عن ابن مهدي ، وعن أحمد بن سليمان عن محمد بن بشر ؛ كلاهما عن سفيان عن منصور عن أبي علي الأزدي عن أبي ذر قوله » .

وهذا يبين أن شعبة قد اضطرب في إسناده ومتنه .

أما الإسناد ؛ ففي رواية ابن أبي بكير عنه سمى التابعي : أبا الفيض . وفي رواية غندر عنه قال : سمعت رجلاً . ولم يسمه .

وأما المتن ؛ ففي الرواية الأولى رفعه ، وفي الأخرى أوقفه .

ووافقه سفيان ـ وهو الثوري ـ على وقفه ، وخالفه في اسم التابعي فسماه (أبو علي الأزدي) ، وكذا رواه ابن أبي شيبة (١ / ٢) .

وإن مما لا شك فيه أن الموقوف أصح ؛ لموافقه شعبة في الرواية الأخرى للثوري ، وكذلك قوله ـ أعني : الثوري ـ : (أبو علي الأزدي) أصح من قول شعبة الذي اضطرب فيه .

ثم وقفت على الحديث في « العلل » لابن أبي حاتم ؛ ذكره (١ / ٢٧) من طريق شعبة بإسناده المتقدم موقوفاً ، فقال :

« سألت أبي وأبا زرعة عنه ؟ فقال أبو زرعة : وهم شعبة في هذا الحديث ، ورواه الثوري فقال : عن منصور عن أبي علي عبيد بن علي عن أبي ذر . وهذا الصحيح ، وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال .

وقال أبي : كذا قال سفيان ، وكذا قال شعبة ، والله أعلم أيهما الصحيح ! والثوري أحفظ ، وشعبة ربما أخطأ في أسماء الرجال ، ولا يدرى هذا منه أم لا » .

قلت : الأرجح ما جزم به أبو زرعة ؛ لاتفاق أبي حاتم معه على أن الثوري أحفظ من شعبة ؛ ولأن هذا قد اضطرب في اسمه كما تقدم . ولذلك ؛ أقر الحافظ ابن حجر أبا زرعة في « نكته على الأطراف » (٩ / ١٩٤ ـ ١٩٥) .

ومعنى ذلك أن الصحيح في الحديث الوقف ، وأن راويه عن أبي ذر أبو علي الأزدي ، وهو مجهول ، فالعجب من الحافظ كيف حسن الحديث فقال في « نتائج الأفكار » (ق ٤٦ / ١) ما ملخصه :

« وأما حديث أبي ذر ؛ فهو حسن : أخرجه النسائي في « اليوم والليلة » موقوفاً ، ثم رواه مرفوعاً وموقوفاً ، ورجَّح أبو حاتم الموقوف » .

قلت : الذي رجح الموقوف إنما هو أبو زرعة ، وأما أبو حاتم ؛ فقد توقف كما تقدم بيانه .

وعلى كل حال ؛ فالحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً ؛ لأن مداره على أبي علي الأزدي على الراجح ، أو أبي الفيض على قول شعبة المرجوح . وقد قال الحافظ فيما نقله عنه ابن علان في « شرح الأذكار » (٢ / ٤٠٤) بعد أن ذكر رواية شعبة :

« وأبو الفيض لا يعرف اسمه ، ولا حاله ، ورجح أبو حاتم رواية سفيان على رواية شعبة ، وهذا منفي عنه الاضطراب » .

قلنا : نعم رواية سفيان لا اضطراب فيها ؛ لكن فيها العلتان : الوقف ، والجهالة ؛ فإن أبا علي هذا لم يوثقه غير ابن حبان كما تقدم ، ومعروف تساهله في التوثيق ، ولذلك ؛ لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ؛ بل قال فيه :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة . وقال النووي في « المجموع شرح المهذب » (٢ / ٧٥) :

« حديث ضعيف . رواه النسائي في كتابه « عمل اليوم والليلة » من طرق (!) بعضها مرفوع ، وبعضها موقوف على أبي ذر ، وإسناده مضطرب غير قوي » .

وتعقبه الحافظ بما تقدم عنه من نفي الاضطراب ، وقد ظهر لك أن ذلك لايجدي ؛ لبقاء العلتين المذكورتين .

وأما قول الحافظ بعدما تقدم نقله عنه :

« ويزداد قوة بشاهده من حديث حذيفة وأبي الدرداء . أخرجه ابن أبي شيبة عنهما موقوفاً بلفظ حديث أبي ذر » .

قلت : وهذا مما لايجدي أيضاً ؛ لشدة ضعف إسناده . أما حديث حذيفة ؛ فإنه من طريق جويبر عن الضحاك قال : كان حذيفة يقول : . . . فذكره دون قوله : « الحزن » .

وهذا مع انقطاعه بين الضحاك ـ وهو ابن مزاحم الهلالي ـ وحذيفة ؛ فإن جويبراً ـ وهو ابن سعيد الأزدي ـ ضعيف جداً ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » ، فلا يَصْلُحُ للاستشهاد به .

وأما حديث أبي الدرداء ؛ فهو من طريق هريم عن ليث عن المنهال بن عمرو قال : كان أبو الدرداء إذا خرج . . . الحديث ؛ وليس فيه أيضاً : « الحزن » .

وهذا كالذي قبله منقطع ؛ فإن المنهال بن عمرو لم يدرك أبا الدرداء ، وليث : هو ابن أبي سليم ؛ ضعيف لاختلاطه .

واعلم أن الباعث على تخريج هذا الحديث أمران اثنان :

الأول : أنني رأيت الشوكاني رحمه الله قد خبط خبط عشواء في هذا الحديث ، وحديث أنس نحوه عند ابن ماجه ؛ فقال في « السيل الجرار » (١ / ٧١) :

« إسناده صالح ، وأخرج نحوه النسائي وابن السني من حديث أبي ذر ، وإسناده صحيح » !

وكأنه اغتر بما وقع في بعض نسخ « الجامع الصغير » من الرمز له بالصحة ، فقال في « نيل الأوطار » (١ / ٦٤) بعد أن عزاه للنسائي وابن السني :

« ورمز السيوطي بصحته » !

وكأنه لا يعلم أن رموز « الجامع » لا قيمة علمية لها ؛ كما تراه محققاً في مقدمة « صحيح الجامع الصغير » و « ضعيف الجامع » .

وأما حديث أنس ؛ ففيه إسماعيل بن مسلم ، فتردد الشوكاني بين أن يكون العبدي الثقة ، وبين أن يكون البصري الضعيف . ولو سلم بهذا التردد ؛ فذلك مما يمنع القول بأن إسناده صالح . فكيف وهو غير مسلَّم ! وشبهته في ذلك : أن الحديث من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري . وكل من الإسماعيلين روى عن الحسن . ورُدَّ هنا بأنه من رواية عبد الرحمن المحاربي عن إسماعيل ، وهو إنما يروي عن الضعيف فقط ، ولذلك ؛ قال النووي في « المجموع » :

« إسناده ضعيف » .

وتبعه على ذلك البوصيري في « الزوائد » ، ونقلت كلامه في ذلك على « المشكاة » (٣٧٤) ، و « إرواء الغليل » (٥٣) .

والأمر الآخر : أنني لما خرجت حديث أبي ذر من رواية ابن السني في « الإرواء » ما عرفت يومئذٍ أنه سقط من نسخة « ابن السني » أداة الكنية ، فوقع فيه : « عن الفيض » ؛ فلم أعرفه . فتبين الآن أنه أبو الفيض ، وأنه أخطأ فيه شعبة ، وأن الصواب : أبو علي الأزدي ، وأنه في حكم المجهول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(**تنبيه**) : لم يقع حديث أبي ذر هذا في كتاب « عمل اليوم والليلة » للنسائي الذي طبع في المغرب بتحقيق الدكتور فاروق حمادة !

٥٦٥٩ - (إذا خَرَجَ أحدُكُم مِنَ الخَلاءِ ؛ فَلْيَقُلْ : الحمدُ للهِ الذي أَذْهَبَ عنِّي ما يُؤذيني ، وأَمْسَكَ عليَّ ما ينفعُني) .

منكر . أخرجه ابن أبي شيبة (١ / ٢) من طريق **زمعة عن سلمة بن وهرام** عن طاوس قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله ضعيف ؛ لأن زمعة - وهو ابن صالح الجَنَدي - ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقريب منه سلمة بن وهرام .

٥٦٦٠ - (لا يقطعُ الصَّلاةَ كلبٌ ، ولا حِمَارٌ ، ولا امرَأَةٌ ، وادرأْ ما مرَّ أمامَكَ ما استطعتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٢٨) ، والدارقطني (١ / ٣٦٨ - ٣٦٩) من طريق إسماعيل بن عياش عن **إسحاق بن أبي فروة** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا حديث باطل ، وإسناد ضعيف جداً ، وذلك ؛ لأمور :

أولاً : إسحاق هذا - وهو ابن عبد الله بن أبي فروة - ؛ متروك متفق على تضعيفه ، وقد قال ابن عدي في آخر ترجمته - وقد ساق له أحاديث منكرة - :

« لا يتابعه أحد على أسانيدها ولا على متونها ، وسائر أخباره مما لم أذكره تشبه هذه الأخبار التي ذكرتها ، وهو بيِّن الأمر في الضعفاء » .

وهذا الحديث من تلك الأحاديث التي استنكرها ابن عدي ، وتابعه على ذلك

الذهبي في « الميزان » .

ثانياً : أن الحديث مقلوب ؛ قال ابن حبان في ترجمة ابن أبي فروة من « الضعفاء » (١ / ١٣٢) :

« قَلْبُ إسنادِ هذا الخبر ومتنه جميعاً ، إنما هو عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ :

« إذا كان أحدُكم يصلي ؛ فلا يَدَعنَّ أحداً يمرُّ بين يديه ؛ فإن أبى ؛ فلْيُقَاتِلْه ؛ فإنما هو شيطان » .

فجعل مكان أبي سعيد أبا هريرة ، وقلب متنه ، وجاء بشيء ليس فيه ، اختراعاً من عنده ، فضمه إلى كلام النبي ﷺ ، وهو قوله :

« لا يقطع الصلاة امرأة ولا كلب ولا حمار » .

والأخبار الصحيحة : أن النبي ﷺ أمر بإعادة الصلاة إذا مر بين يديه الحمار والكلب والمرأة » .

ونقله ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٤٤٩) عن ابن حبان وأقره ، وذكر معه حديثين آخرين بمعناه ، وقال :

« ليس في هذه الأحاديث شيء صحيح » .

قلت : وحديث أبي سعيد من رواية عطاء عنه أخرجه أبو داود وغيره ، وله متابعون في « الصحيحين » وغيرهما ، وأحاديثهم مخرجة في « صحيح أبي داود » (٦٩٤ - ٦٩٧) ، وأخرج بعضها ابن خزيمة في « صحيحه » (٨١٦ - ٨١٩) .

ثم استدركت فقلت : عطاء عند أبي داود : هو ابن يزيد الليثي ، وليس ابن يسار ، وقد رواه عنه الطحاوي (١ / ٢٦٧) .

ومما يؤكد ما ذكره من قلب ابن أبي فروة لمتنه : أن حديث أبي هريرة قد جاء عنه من طرق صحيحة مرفوعاً بلفظ :

« يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » . أخرجه إسحاق بن راهويه في « مسنده » (٤ / ٣٩ / ١) ، ومن طريقه مسلم (٢ / ٥٩) ، وكذا البيهقي (٢ / ٢٧٤) ، وأبو عوانة (٢ / ٥٢) ، وابن ماجه (رقم ٩٥٠) ، وأحمد (٢ / ٢٩٩ ، ٤٢٥) من طريقين عنه .

فهذا هو المحفوظ عن أبي هريرة ، فهو يبطل حديث ابن أبي فروة .

ولحديث أبي هريرة هذا شواهد من حديث أبي ذر : عند مسلم وغيره .

وابن عباس : عند أبي داود وغيره .

وهما مخرجان في « صحيح أبي داود » (٦٩٩ ، ٧٠٠) ، وصححهما ابن خزيمة .

وعبد الله بن مغفل : عند ابن ماجه وأحمد (٤ / ٨٦ و ٥ / ٥٧) .

وقد ساق ابن القيم هذه الأحاديث الصحيحة الأربعة ، وقال عقبها :

« ومعارض هذه الأحاديث قسمان : صحيح غير صريح ، وصريح غير صحيح ، فلا يترك العمل بها لمعارض هذا شأنه » .

يعني بالصحيح كحديث عائشة في صلاته ﷺ في الليل وهي معترضة بينه وبين القبلة راقدة على الفراش . متفق عليه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود »

(٧٠٥) . قال الحافظ في « الفتح » (١ / ٥٩٠) :

« والفرق بين المار وبين النائم في القبلة : أن المرور حرام ؛ بخلاف الاستقرار نائماً كان أو غيره ، فهكذا المرأة يقطع مرورها دون لبثها » .

ومثله : حديث ابن عباس في مروره بين يدي الصف ورسول الله ﷺ يصلي في عرفة ، وإرساله الأتان ترتع . متفق عليه أيضاً ، وهو مخرج أيضاً في المصدر السابق (٧٠٩) ، قال ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٢٣ ـ ٢٥) :

« ليس فيه أن الحمار مر بين يدي النبي ﷺ ، وإنما مر بين يدي أصحابه ﷺ ، وسترة الإمام سترة لمن خلفه » .

وإن من شؤم التقليد والجمود على المذهب : أن المعلق على « زاد المعاد » لم يُقْنِعْهُ بصحة كلام ابن القيم عقب الأحاديث الصحيحة الأربعة المتقدمة ما أشار إليه من ضعف الأحاديث الصريحة المعارضة لها ؛ بل إنه عكس ذلك ؛ فعارض الصحيحة وأعرض عنها بالأحاديث الضعيفة ! وهي أربعة :

الأوّل : حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً :

« لا يقطع الصلاة شيء ، وادرؤوا ما استطعتم ؛ فإنما هو شيطان » .

رواه أبو داود وغيره . قال المومى إليه عقبه :

« وفي سنده مجالد بن سعيد . وهو سيئ الحفظ ، لكن يتقوى بما أخرجه الدارقطني . . . » .

قلت : مجالد مع سوء حفظه كان قد تغيَّر في آخر عمره ؛ كما قال النووي في « المجموع » (٣ / ٢٤٦) ، وقال :

« وقد روى عنه أبو أسامة هذا ـ واسمه حماد بن أسامة ـ بعد أن تغير ؛ كما ذكر ابن مهدي » .

قلت : فمثله ينبغي التوقف عن الاستشهاد بحديثه خشية أن يكون أخطأ فيه وخالف فيه الثقات . وهذا هو الذي وقع له في هذا الحديث ، فرواه جمع من الثقات عن أبي سعيد بلفظ آخر ، ليس فيه هذه الزيادة : « لا يقطع الصلاة شيء » ؛ كما تقدم في أول هذا التخريج ، فهي منكرة إذاً ، لا يستشهد بها .

والثاني : حديث الترجمة هذا ، وقد عرفت أنه ضعيف جداً ، فلا يستشهد به أيضاً .

والثالث : مثله ـ كما سيأتي بيانه ـ هو والحديث الرابع بعد هذا إن شاء الله تعالى .

فقول المعلق عقبها :

« وهذه الشواهد يشد بعضها بعضاً فيتقوى بها الحديث » !

فأقول : كلا ! فإن شرط التقوّي أن لا يشتد ضعف مفرداتها ؛ كما هو معلوم في « المصطلح » ، وليس الأمر كذلك هنا كما بينا ، ولذلك ؛ لم يتجرأ على التصريح بعللها خلافاً لما صنع في حديث الخدري ! فلو فعل ؛ لتبين للقارئ شدة الضعف والنكارة . ولهذا ؛ لم يُقَوِّ الحافظُ الحديثَ بطرقه المذكورة وغيرها ، وإنما اكتفى بتضعيفها في « الفتح » بقوله (١ / ٥٨٨) ـ بعد أن أشار إليها ، ومنها حديث أنس المذكور تحت الحديث التالي ـ :

« وفي إسناد كل منها ضعف » .

على أنه لو سلمنا جدلاً ارتقاء الحديث إلى مرتبة الصحة بلفظ : « لا يقطع الصلاة شيء » ؛ فلا يكون صريحاً في معارضة أحاديث القطع ؛ لأنه عام وتلك خاصة ، فيبنى العام على الخاص ، ويكون الناتج من ذلك (لا يقطع الصلاة شيء إذا كان بين يديه سترة) ، وهذا قد جاء مصرحاً به في بعضها ؛ كحديث أبي هريرة :

« يقطع الصلاةَ المرأةُ والكلبُ والحمارُ ، ويقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل » .

رواه مسلم كما تقدم ، ونحوه حديث أبي ذر .

وقد بحث الشوكاني في « النيل » هذا الموضوع بتفصيل ، وناقش أدلة المختلفين في هذه المسألة ، وبيَّن صحيحها من سقيمها ، وانتهى كلامه إلى هذا الجمع ، فليراجعه من أراد التفصيل ؛ إلا أن موقفه من حديث الترجمة كان ضعيفاً ؛ لأنه بعدما ساقه من رواية الدارقطني لم يزد على قوله عقبه (٣ / ١٢) :

« فإن صح كان صالحاً للاستدلال به على النسخ (يعني : لحديث القطع) إن صح تأخُّر تأريخه » .

فهذا وما تقدم نقله عن المعلق على « الزاد » كان من دواعي كتابة هذا التخريج والتحقيق . والله تعالى ولي التوفيق .

وإليك الآن تحقيق الكلام على الحديث الثالث من الأحاديث المشار إليها آنفاً :

٥٦٦١ - (لا يَقْطَعُ الصَّلاةَ شيءٌ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٩٣ / ٧٦٨٨) ، والدارقطني في « السنن » (١ / ٣٦٨) من طريق **عفير بن معدان** عن سليم بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عفير هذا ؛ فقد اتفقوا على تضعيفه ، وقد بسط الحافظ المزي أقوال جارحيه في « تهذيب الكمال » ، وهو ممن سقطت ترجمته من « تهذيب التهذيب » للعسقلاني ، وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« ضعفوه . وقال أبو حاتم : لا يشتغل بحديثه » .

قلت : ونص قول أبي حاتم في رواية ابنه عنه في « الجرح » (٣ / ٢ / ٣٦) :

« ضعيف الحديث ، يكثر الزواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة بالمناكير مما لا أصل له ، لا يشتغل بروايته » .

قلت : فمثله لا يصلح للاستشهاد به ؛ خلافاً لما فعله المعلق على « زاد المعاد » كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي قبله ، وكذلك فعل في تعليقه على « شرح السنة » (٢ / ٤٦١ - ٤٦٢) ! ولم يكتف بذلك ؛ بل إنه نقل عن الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٦٢) أنه حسّن إسناده وأقره ! وأغلب الظن أنه لا يخفى عليه أن ذلك من أوهام الهيثمي أو تساهله . فلم أقره ؟! الجواب في قلب كل قارئ لبيب .

وهذا هو الحديث الثالث مما كان المعلق المشار إليه ذكره كشاهد لحديث الترجمة من رواية أبي سعيد الخدري الذي سبق بيان ضعف إسناده ونكارة متنه أيضاً في الذي قبله .

وأما الحديث الرابع الذي استشهد به ؛ فهو حديث الدارقطني عن أنس مرفوعاً مثل حديث الترجمة .

وسكت المومى إليه عنه أيضاً ، فلم يتكلم عليه بشيء أيضاً ؛ مكتفياً بادِّعاء كونه شاهداً . ولا يصلح لذلك ؛ لضعف في إسناده ونكارة في متنه ، وإليك البيان :

أخرجه الدارقطني (١ / ٣٦٧) ، والبيهقي (٢ / ١٧٧ - ١٧٨) ، والحافظ ابن المظفر في « زياداته على مسند عمر بن عبد العزيز » لابن الباغندي (ص ١٧) من طريق إبراهيم بن منقذ الخولاني : نا إدريس بن يحيى أبي عمرو المعروف بـ (الخولاني) عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن حرملة : أنه سمع عمر ابن عبد العزيز يقول : عن أنس :

أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فمر بين أيديهم حمار ، فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله (ثلاثاً) ، فلما سلَّم رسول الله ﷺ قال :

« من المسبِّح آنفاً : سبحان الله ؟ » قال : أنا يا رسول الله ! إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة . قال :

« لا يقطع الصلاة شيء » .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير إدريس بن يحيى هذا ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٦٥) :

« صدوق ، سئل عنه أبو زرعة ؛ فقال : رجل صالح من أفاضل المسلمين » . قال يونس بن عبد الأعلى :

« ما رأيت في الصوفية عاقلاً سواه » .

وصحح له الحاكم .

توفي سنة (٢١١) ؛ كما قال الذهبي في « الأعلام » (١٠ / ١٦٦) . وذكر

أنه كان أحد الأبدال ، كان يشبه ببشر الحافي في فضله وتَألُّهِهِ .

وغفل عن هذا الشيخ أحمد شاكر ، فقال في تعليقه على الترمذي (٢ / ١٦٥) :

« ولم أجد ترجمة لإدريس هذا » !

ولعله أراد الراوي عنه : إبراهيم بن منقذ ، فسبقه القلم ؛ فإن إبراهيم هذا عزيز الترجمة ؛ فقد ذكره الذهبي في « العبر » ، وتبعه ابن العماد في « الشذرات » في وفيات سنة (٢٦٩) ؛ قالا :

« وفيها توفي إبراهيم بن منقذ الخولاني المصري صاحب ابن وهب ، وكان ثقة » .

وهذا خلاصة ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٥٠٣) ، ووصفه فيه بـ « الإمام الحجة الخولاني أبو إسحاق ، مولاهم المصري العصفري » .

وذكر أنه روى عنه جماعة من الحفاظ وغيرهم ، قال أبو سعيد بن يونس :

« هو ثقة رضيّ » .

فالظاهر أنه في كتابه « تاريخ مصر » ، ولم يطبع بعد فيما علمت ، فهو - والله أعلم - عمدة الذهبي في توثيقه ، وذكر السمعاني في « الأنساب » ، مادة (العصفري) :

« كانت كتبه احترقت قديماً ، وبقيت له منها بقية ، كان يحدث بما بقي له من كتبه » .

قلت : وبالجملة ؛ فرجال هذا الإسناد ثقات كما تقدم منا ؛ ولكن متن الحديث منكر ؛ لما سبق بيانه ، وفي هذه الحالة لا بد للباحث أن يربط علته بأحد رجاله ، فأرى - والله أعلم - أن أولاهم بها إنما هو صخر بن عبد الله بن حرملة ؛ فإنه وإن وثقه

ابن حبان (٦ / ٤٧٣) ، والعجلي (٢٢٧ / ٦٩٤) ، وقال النسائي :

« صالح » ؛ كما في « تهذيب التهذيب » لابن حجر ، وكأنه وقف عند هذا التوثيق حين قال في كتابه « الدراية » (١ / ١٧٨) :

« وإسناده حسن » !

وتبعه في ذلك الشيخ الفاضل بديع الدين الراشدي في تعليقه على « مسند عمر بن عبد العزيز » (ص ١٦) ، وقلده المعلق الحلبي على « المسند » (ص ٥٥) ، ولم يتنبهوا جميعاً إلى أن التوثيق المذكور مما لا يقبل ، وبخاصة عند تعارض الأحاديث ؛ فإنه صادر ممن عرف بتساهله في التوثيق في راوٍ ليس بالمشهور بالرواية ، ولذلك ؛ سكت عنه البخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« قليل الحديث ، لا يكاد يعرف ، قال ابن القطان : مجهول الحال لا يعرف ، ما روى عنه غير بكر بن مضر » . ولهذا ؛ قال في « الكاشف » :

« وثق » !

وهذا التعبير منه يعني أن توثيق من ذكرنا غير موثوق به ؛ كما يعرف ذلك من له ممارسة بتعابير الذهبي ودقته فيها . وكذلك قول الحافظ ابن حجر فيه في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : أن التوثيق المشار إليه غير مقبول عنده ، وإلا ؛ لقال فيه هو والذهبي : « ثقة » . أو نحو ذلك من العبارات التي تؤدي معناه ، ويؤكد ذلك بالنسبة للحافظ أنه صرح في مقدمته بمقصوده بقوله : « مقبول » ؛ فقال : « حيث

يتـابع ، وإلا ؛ فليِّن الحـديث » . وفي نقل تلمـيـذه الحـافظ الناجي عنه : « إن لم يتابع ؛ فليِّن الحديث » .

فلما لم يكن لصخر هذا متابع ، فحديثه ـ والحالة هذه ـ لين عند الحافظ ، وهو الذي يتفق مع تضعيفه إياه في « الفتح » كما تقدم ، وعبارته صريحة في ذلك .

وأما قـول ذاك الحلبي : إنهـا توهم تضعيـفه له ؛ فـمن تحريفه لكـلام العلمـاء ؛ اتباعاً لهواه ؛ فإن عبارته بعد أن ذكر أن حديث الترجمة ورد عن جمع من الصحابة سماهم ـ منهم أنس ـ قال :

« وفي إسناد كل منها ضعف » .

فأين التوهيم المزعوم ؟!

ومن تهوُّر هذا الزاعم وجرأته على العلمـاء قـوله (ص ٥٥) ـ بعـد أن نقل مـا سبق من التوثيق عن ابن حبان وغيره ـ :

« ولم ينقل فيه غير ذلك ، فهو ثقة ، وليس كما قال في « التقريب » : مقبول » !

كأن الحافظ لا علم عنده بالتوثيق المذكور ، وهو إنما نقله عنه ! ولكن من جهل هذا الزاعم وتهوره أنه لم يفكر على الأقل لماذا لـم يأخذ بالتوثيق المذكور وهو العليم به ، ولو فكّر لتبين له السـبب ، وهو جـهـالة الموثَّق هذا ، وتسـاهل الموثِّقين له ، وقـد سبقه إلى ذلك ابن القطان والذهبي كما سبق ؛ فإن من المعروف في « المصطلح » : أن الراوي إذا روى عنه واحد ؛ فهو مجهول جهالة عينية ، ومن روى عنه اثنان فأكثر فهو مجهول الحال . فلما لم يرو عن صخر غير بكر ، ولم يوثق بتوثيق معتبر ؛ لزم الحفـاظ المتأخـرون ـ ابن القطان والذهبي والعسقـلاني ـ المعروفَ في المصطلح ، ولما

جهل ذلك المغرور المشار إليه ؛ خطَّأهم جميعاً في شخص الحافظ العسقلاني !!

ولقد جهل أمرين آخرين :

الأول : مخالفة هذا الحديث للأحاديث الصحيحة عن أبي ذر وغيره ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله ؛ ففيها إثبات القطع .

والآخر : أنه صح عن أنس نفسه ما يوافق تلك الأحاديث الصحيحة ، ويخالف ما نسبه صخر إليه ، وهو ما روى شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ قال :

« يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة » .

أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢٨١ / ٥٨٢ ـ كشف الأستار) : حدثنا يحيى بن محمد بن السكن : ثنا يحيى بن كثير : ثنا شعبة به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير ابن السكن ، وهو من شيوخ البخاري في « صحيحه » . ولهذا ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٦٠) :

« رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح » .

وأقره الحافظ في « زوائده » (ص ٥٤ ـ مصورة الهند) .

ولعله مما يزيد القارئ بصيرة بضعف هذه القصة التي تفرد بها صخر : معرفة أنه اضطرب في إسناده .

فمرة قال : إنه سمع عمر بن عبد العزيز عن أنس ، كما تقدم .

ومرة قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : . . . فذكره .

أخرجه ابن الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » (١٧ / ٩) : حدثنا هشام بن خالد : نا الوليد بن مسلم عن بكر بن مضر المصري عن صخر بن عبد الله المدلجي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا منقطع أو مرسل ؛ لأن عمر بن عبد العزيز لم يدرك عياش بن أبي ربيعة ؛ فإنه قديم الوفاة مات سنة (١٥) .

وهذا يقال إن سلم من عنعنة الوليد بن مسلم ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية .

إذا عرفت هذا ؛ فقد أخطأ في هذا الحديث عالمان فاضلان لهما وزنهما عندي ، وهما : الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، والشيخ بديع الدين الراشدي .

أما الأول ؛ فمن ناحيتين :

الأولى : من حيث إسناده ؛ فإنه قال عقب رواية الوليد بن مسلم :

« وهذ إسناد صحيح ، إلا أن عمر بن عبد العزيز لم يسمع من عياش ، فقد مات سنة ١٥ ، ولكنه محمول على الرواية الأخرى عن أنس ، وكأن عمر لما سمعه من أنس صار يرويه مرة عنه ، ومرة يرسله عن عياش ، يريد بذلك رواية القصة ، لا ذكر الإسناد » .

قلت : هذا الحمل مسلَّم لو صح الإسناد عن عمر بهذا وهذا ، وهيهات ! فإن مدارهما على صخر ، وقد عرفت حاله .

والعجب من الشيخ كيف يصحح هذه الرواية ، وهو يعلم أن الوليد بن مسلم مدلس ، ويقول في أحد رواة الرواية الأولى عن أنس : « لم أجد له ترجمة » ! كما سبق نقله عنه مع الاستدراك عليه فيه ، فتذكر هذا ، وأن العلة الحقيقية هي من صخر !

ثم إذا كان الشيخ يحمل هذه الرواية على الرواية الأولى - وهي عن أنس - ؛ فكيف يجوز نسبة ذلك إليه بمثل هذا السند المعلل بصخر ، وقد صح عنه خلافه بسند قوي كالجبل ؛ كما سبق .

والناحية الأخرى : أنه جزم بنسخ أحاديث قطع الصلاة التي تقدم بعضها ببيان ذكره متبجحاً به ! وحق له ذلك لو صح ؛ ولكننا نقول : أثبت العرش ثم انقش !! أو : وهل يستقيم الظل والعود أعوج ؟! فإن ذلك البيان بناه على صحة الحديث ، وهيهات هيهات ! فقد تبين أنه ضعيف الإسناد منكر المتن ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة في القطع بصورة عامة ، ولحديث أنس الصحيح فيه بصورة خاصة .

وأما الشيخ الراشدي حفظه الله ؛ فقد وافقه على الناحية الأولى ؛ إلا أنه اقتصر على تحسين إسناد الحديث إلى أنس ، وعلى الناحية الأخرى أيضاً تلميحاً لا تصريحاً ؛ لكنه جاء بعجيبة ؛ فإنه بعد أن صرح بضعف حديث الوليد - لتدليسه - قال في آخر تعليقه عليه :

« فهذا الحديث من جملة الشواهد في الباب » !

يقول هذا وهو يرى أن مداره على راو واحد ، هو صخر بن عبد الله في هذا الحديث وفي الذي قبله ، فقد جعل المشهود له شاهداً ، وبالعكس ! إلا أن يريد

بقوله : « الحديث » حديث عياش بغض النظر عن روايتيه والجملة الأخيرة منه وهي : « لا يقطع الصلاة شيء » ! فلا يصح الاستشهاد به ؛ لأنه منكر ؛ كما تقدم تحقيق ذلك في هذا التخريج . والله ولي التوفيق .

٥٦٦٢ - (صَلَّى قَبْلَ المغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ) .

شاذ . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (رقم ٦١٧ - موارد) : أخبرنا محمد ابن إسحاق بن خزيمة : حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثني أبي : حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة : أن عبد الله المزني حدثه : أن رسول الله ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين .

كذا أورده الهيثمي في « الموارد » وقال : عقبه :

« قلت : فذكر الحديث » .

قلت : يعني قوله ﷺ :

« صلوا قبل صلاة المغرب [ركعتين] » . قال في الثالثة :

« لِمَنْ شاءَ » ؛ كراهية أن يَتَّخِذَهَا الناسُ سُنَّةً .

أخرجه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١١٦١) ؛ أخرجوه دون حديث الترجمة ، وهي زيادة تفرَّد بها أحد رواة هذا الإسناد عند ابن حبان وكذا ابن نصر في « القيام » ، وقد كنت أشرت إلى شذوذها في « الصحيحة » رقم الحديث (٢٣٣) ؛ لمخالفة المشار إليه ، والآن اقتضى الأمر توضيح ذلك فأقول :

أولاً : لا أجد في هذا الإسناد من هو أولى بتعصيب الخطأ في هذه الزيادة ؛

لأنهم جميعاً ثقات لم يتكلم فيهم أحد بجرح ؛ سوى عبد الصمد بن عبد الوارث ؛ فإنه مع كونه من رجال الشيخين ؛ فقد قال فيه ابن قانع :

« ثقة يخطئ » . فإن لم يكن هو ؛ فابنه عبد الوارث ؛ لأنه قد خولف وأبوه توبع ؛ كما يأتي .

على أنه قد بدا لي أن في هذا الإسناد انقطاعاً أو سقطاً قديماً ؛ فإن ظاهر قوله : « ثني أبي » أنه يعني عبد الصمد بن عبد الوارث ، وأن هذا هو القائل : ثنا حسين المعلم . ولم يذكروا أن له رواية عنه ، ولا تاريخ وفاتهما يساعد على ذلك ؛ فإن وفاة عبد الصمد سنة (٢٠٧) ، ووفاة حسين سنة (١٤٥) ، فبين وفاتيهما (٦٢) سنة . وإنما ذكروا لأبيه عبد الوارث السماع منه ، وهو المحفوظ في هذا الإسناد من رواية جمع من الثقات عن عبد الوارث بن سعيد ، منهم ابنه عبد الصمد دون الزيادة ، وهاك البيان :

١ و ٢ ـ قال أحمد (٥ / ٥٥) : ثنا عبد الصمد : حدثني أبي : ثنا حسين ، وعفان : ثنا عبد الوارث : ثنا حسين به ؛ دون الزيادة .

ومن طريق عفان وحده أخرجه البغوي في « شرح السنة » (٣ / ٤٧١ / ٨٩٤) .

٣ ـ قال البخاري في « صحيحه » (١١٨٣) : حدثنا أبو معمر : حدثنا عبد الوارث به .

وأبو معمر هذا اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المِنْقَري .

ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٢٦٧ / ١٢٨٩) .

٤ ـ قال أبو داود في « سننه » (١٢٨١) : حدثنا عبيد الله بن عمر : حدثنا

عبد الوارث بن سعيد به .

وعبيد الله هذا هو القواريري .

ومن طريقه أخرجه الدارقطني (١ / ٢٦٥ / ٣) .

ومن طريق أبي داود : البيهقي (٢ / ٤٧٤) .

٥ ـ قال محمد بن نصر (ص ٢٦) : حدثنا محمد بن عبيد : ثنا عبد الوارث ابن سعيد به . ومحمد بن عبيد هو ابن حساب ؛ ثقة من شيوخ مسلم .

ومن طريقه أخرجه الإسماعيلي في « مستخرجه » ؛ كما في « فتح الباري » (١٣ / ٣٣٩) ؛ لكن وقع فيه (حسان) بالنون بدل الباء ! وهو خطأ مطبعي .

قلت : فهؤلاء خمسة ثقات اتفقوا على رواية الحديث عن عبد الوارث بن سعيد دون الزيادة ، وهذا مما يلقي اليقين في القلب على شذوذها وخطأ من زادها في إسناد ابن حبان عن ابن خزيمة ، ولعل مما يؤكد ما ذكرت : أن ابن خزيمة أعرض عن إيرادها في « صحيحه » إلى رواية أبي معمر الخالية منها كما تقدم .

من أجل ذلك ؛ جزم ابن القيم رحمه الله بنفي ما تضمنته هذه الزيادة ؛ فقال في « زاد المعاد » :

« وأما الركعتان قبل المغرب ؛ فإنه لم ينقل عنه ﷺ أنه كان يصليهما ، وصح عنه أنه أقَرَّ أصحابه عليهما . . . » .

وذكر نحوه الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٢ / ١٠٨) .

وقد غفل عن هذا كله المعلق على « الزاد » ؛ فإنه قال في حديث ابن حبان :

« وإسناده صحيح » ! وما أُتي إلا من التقليد ، وعدم التحقيق !

ومثل هذا الحديث في الشذوذ ـ بل النكارة ـ ما تقدم (٢١٣٩) بلفظ :

« بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » !

ثم تأكدت من السقط المشار إليه ، فراجع « الصحيحة » بالرقم المشار إليه الطبعة الجديدة سنة (١٤١٥) .

وقد تبين لي أن في إسناد « الموارد » سقطاً أيضاً ، وهو قول عبد الصمد أيضاً : حدثني أبي . . . أي : أن صواب الإسناد هكذا :

« . . حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثنا أبي : حدثني أبي : حدثنا حسين المعلم . . . » إلخ .

هكذا هو في « الإحسان » في كل من الطبعتين : طبعة بيروت وطبعة عمان . فاتصل الإسناد وزالت علة الانقطاع ، ومن الغريب أن هذا الانقطاع في « قيام الليل » أيضاً !

وبالجملة ؛ فإذا صح هذا الاتصال ، فتكون العلة القادحة هي الشذوذ ومخالفة الثقات ، وخفي ذلك على مُخَرِّج طبعة عمان من « الإحسان » ؛ فصحح إسناده ؛ بل وعزاه للبخاري وغيره ! وهو عنده من قوله ﷺ بلفظ الأمر المتقدم ، وبلفظ :

« بين كل أذانين صلاة » .

وهما مخرجان في « صحيح أبي داود » (١١٦١ ، ١١٦٣) .

وباللفظ الثاني أخرجه ابن خزيمة أيضاً (١٢٨٧) ، وابن حبان أيضاً (٣ /

٤٨ / ١٥٥٧ ـ ١٥٦٠) ، وزادا في رواية عقبه :

« وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين » .

قلت : وإسناده صحيح . فهذا هو الصواب في هذه الزيادة : أنها من فعل ابن بريدة ، أدرجها الراوي في الحديث ورفعه !

٥٦٦٣ ـ (إن السُّوْرَ الذي ذَكَرَهُ الله في القرآنِ : ﴿ فَضُرِبَ بينهمْ بِسُورٍ له بابٌ باطِنُهُ فيه الرحْمَةُ وظاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ العَذَابُ ﴾ ؛ هو السور الشرقي : (يعني : مسجدَ بيتِ المقدس) ؛ باطنُه المسجد ، وظاهره وادي جهنم) .

موقوف باطل . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٢٧ / ١٣٠) ، والحاكم (٤ / ٦٠١) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن أبي العوام مؤذن بيت المقدس قال : سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنه يقول : . . . فذكره موقوفاً عليه . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : سعيد بن عبد العزيز هو التنوخي ؛ مع ثقته وإمامته كان قد اختلط في آخر عمره ؛ كما في « التقريب » ، فإن سلم من اختلاطه ؛ ففوقه أبو العوام ؛ ولم أعرفه ، وقد ذكر الذهبي في « المقتنى في الكنى » :

« أبو العوام . عن معاذ بن جبل ، وعنه روح بن عائذ .

أبو العوام . عن عبادة بن الصامت . كأنه الذي قبله ، روى عنه زياد بن أبي سودة » .

قلت : ويلقى في النفس أن اسمه بلال إن كان حفظه الراوي عنه ، **وهو محمد ابن ميمون** قال : عن **بلال بن عبد الله مؤذن بيت المقدس** قال :

رأيت عبادة بن الصامت رضي الله عنه في مسجد بيت المقدس مستقبل الشرق أو السور - أنا أشك - وهو يبكي ، وهو يتلو هذه الآية ﴿ فضرب بينهم بسور له باب ، باطنه فيه الرحمة ﴾ ، ثم قال :

« ههنا أرانا رسول الله ﷺ جهنم » .

أخرجه الحاكم (٢ / ٤٧٨) وقال :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر ، وآخره باطل ؛ لأنه ما اجتمع عبادة برسول الله ﷺ هناك . ثم من هو ابن ميمون وشيخه ؟! وفي « نسخة أبي مسهر » : عن **سعيد** عن زياد بن أبي سودة قال :

رؤي عبادة على سور بيت المقدس يبكي ، وقال :

من ههنا أخبرنا رسول الله ﷺ [أنه] رأى جهنم .

فهذا المرسل أجود » .

قلت : زياد بن أبي سودة تابعي ثقة ؛ لكن الراوي عنه سعيد هو ابن عبد العزيز نفسه ، فالله أعلم هل هذا من سماعه قبل الاختلاط أم بعده .

ومحمد بن ميمون ؛ هذا قال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه :

« مجهول » .

وأخرج ابن جرير أيضاً وعبد بن حميد ؛ كما في « الدر المنثور » (٥ / ١٧٤) من طريق أبي سنان قال :

كنت مع علي بن عبد الله بن عباس عند وادي جهنم ، فحدث عن أبيه أنه قال : ﴿ فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ﴾ ، فقال :

« هذا موضع السور عند وادي جهنم » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو سنان ـ واسمه عيسى بن سنان القَسْمَلِي ـ ؛ ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

وبالجملة ؛ فهذه الأحاديث ـ مع ضعف أسانيدها ـ منكرة من حيث متونها ؛ لمخالفتها لما قبل الآية المذكورة وما بعدها ؛ قال تعالى في أول سورة الحديد :

﴿ يوم تَرَى المؤمنين والمؤمناتِ يَسْعَى نورُهُم بين أيديهم وبأيمانهم بُشْرَاكُمُ اليومَ جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك هو الفوز العظيم . يوم يقول المنافقون والمنافقات للذين آمنوا انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكم قيل ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً فضُرِب بينهم بِسُورٍ له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره مِنْ قِبَلِهِ العذاب ﴾ .

فهذا السياق صريح بأن ضرب السور إنما هو يوم القيامة . وأن (السور) حائط بين الجنة والنار ؛ كما رواه ابن جرير عن قتادة وغيره .

وهو الصحيح ؛ كما قال ابن كثير .

وما أحسن ما قاله الشوكاني في هذه الآثار :

« ولا يخفاك أن تفسير السُّوْر المذكور في القرآن في هذه الآية بهذا السور

الكائن ببيت المقدس فيه من الإشكال ما لا يَدْفَعُهُ مقال ، ولا سيما بعد زيادة قوله : ﴿ باطنه فيه الرحمة ﴾ : المسجد ؛ فإن هذا غير ما سيقت له الآية ، وغير ما دلت عليه ، وأين يقع بيت المقدس أو سوره بالنسبة إلى السور الحاجز بين فريقي المؤمنين والمنافقين ، وأي معنى لذكر مسجد بيت المقدس ههنا ، فإن كان المراد أن الله سبحانه ينزع سور بيت المقدس ويجعله في الدار الآخرة سوراً مضروباً بين المؤمنين والمنافقين ؛ فما معنى تفسير باطن السور وما فيه من الرحمة بالمسجد ؟! وإن كان المراد أن الله يسوق فريقي المؤمنين والمنافقين إلى بيت المقدس ، فيجعل المؤمنين داخل السور في المسجد ، ويجعل المنافقين خارجه ؛ فهم إذ ذاك على الصراط وفي طريق الجنة وليسوا ببيت المقدس . فإن كان مثل هذا التفسير ثابتاً عن رسول الله ﷺ قبلناه وآمنا به ، وإلا ؛ فلا كرامة ولا قبول » .

٥٦٦٤ - (إنَّ هذه أيامُ أَكْلٍ وشُرْبٍ وذِكْرِ الله ، فلا تَصُوموا فيهنَّ إلا صَوْماً في هَدْيٍ) .

منكر بذكر الاستثناء . أخرجه الدراقطني في « سننه » (٢ / ١٨٧ / ٣٥) من طريق سليمان أبي معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن حذافة السهمي :

أنَّ رسول الله ﷺ أمره في رهط أن يطوفوا في منى في حجة الوداع يوم النحر فينادوا : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سليمان هذا - وهو ابن أرقم - ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« متروك » .

وقد تابعه من هو مثله أو قريب منه . وهو مخرج في « الإرواء » (٤ / ١٣٣) .

وقد خالفهما معمر إسناداً ومتناً :

فراوه عن الزهري بسنده الصحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال :

أمر النبي ﷺ عبد الله بن حذافة أن يركب راحلته أيام منى . . . الحديث نحوه ؛ دون الاستثناء . وهو الصحيح .

رواه الطحاوي وأحمد .

ورواه الحاكم (٣ / ٦٣١) من طريق آخر عن الزهري .

ثم أخرجاه وكذا ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٢١) من طريق أخرى من حديث عبد الله بن حذافة نفسه .

وإسناده صحيح أيضاً .

وكذلك رواه جمع من الصحابة عن النبي ﷺ ؛ دون الاستثناء .

الأمر الذي يؤكد نكارة هذه الزيادة في هذا الحديث .

وقد خرجت بعض طرقه عن أولئك الصحابة في المصدر المشار إليه آنفاً برقم (٩٦٣) ، وأحدها في « صحيح مسلم » عن كعب بن مالك رضي الله عنه .

لكن معنى الحديث صحيح عندي ؛ لحديث البخاري وغيره عن عائشة وابن عمر قالا :

« لم يُرَخص في أيام التشريق أن يُصَمْنَ ؛ إلا لمن لم يَجِدِ الهدي » .

وهو ـ وإن لم يكن صريحاً في الرفع ؛ فهو ـ في حكم المرفوع عند الجمهور ، كما ذكرت في « الإرواء » (٤ / ١٣٢ ـ ١٣٣) ، وهو الذي اختاره ابن جرير الطبري ؛ بل إنه استصوب أنه لا يجوز أن يصوم غيرها ؛ لأنه قبل إحرامه بالحج إنما يكون معتمراً وليس متمتعاً بالعمرة إلى الحج ، والله عز وجل يقول : ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾ ، وإذا صامها بعد فراغه من مناسكه ؛ فلم يصمها في الحج ، وذلك خلاف قوله تعالى في تمام الآية : ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج . . ﴾ . فراجع كلامه ؛ فإنه قوي رصين .

ويؤيده ـ في رأيي ـ أنها لا تنطبق إلا على من لم يجد الهدي يوم وجوبه ، وهو يوم النحر ، وأما قبل ذلك بأيام كثيرة أو قليلة ؛ فلا عبرة بذلك ؛ لأنه إن صام فيها ؛ فمن الممكن أن يجده من بعد ، فيجب عليه الهدي ، ويذهب ما قدمه من الصيام ، وما مثل هذا إلا مثل رجل معسر صام ثلاثة أيام ينوي بصومهن كفارة يمين ، ليمين يريد أن يحلف بها ويحنث فيها ، وذلك ما لا خلاف فيه أنه غير مجزئ من كفارة إن حلف بها بعد الصوم فحنث . إلى غير ذلك من الأمثلة التي ساقها ابن جرير في تأييده لما استصوبه من الحكم ، فراجعه ؛ فإنه قيم نفيس .

ومنه تعلم أنه لا وجه لتوقف الشوكاني في « السيل الجرار » (١ / ٢٢١ ـ ٢٢٢) عن الأخذ بجواز صيام الأيام الثلاثة للمتمتع لتردده بين أن تكون الآية المتقدمة عامة خصصت بأحاديث النهي عن صيام أيام التشريق نهياً عاماً في الأحاديث المشار إليها آنفاً ، أو أن تكون هذه الأحاديث مخصصة بالآية ! قال :

« ولا ينتهض لنسخ النهي عن صومها : ما ورد عن بعض الصحابة » .

يشير إلى أثر عائشة وابن عمر المتقدمين ، وقد عرفت أنهما في حكم المرفوع ،

وأنهما في معنى الآية ، فهي المخصصة لأحاديث النهي عن صيامها . ثم قال :

« نعم ؛ إن صح ما رواه الطحاوي والدارقطني والحاكم عن عبد الله بن حذافة مرفوعاً : « إن هذه أيام أكل . . . » (الحديث) ؛ كان هو المخصص لما ورد من النهي عن صومها » .

فأقول : قد عرفت أن الحديث لا يصح ، وأننا في غنية عنه بالأثر المشار إليه والآية .

وإن مما يجب التنبيه عليه : أن عزوه حديث الترجمة للطحاوي والحاكم خطأ فاحش ؛ لأنه عندهما دون الزيادة المنكرة ؛ كما تقدم بيانه في أثناء التخريج ، وكأنه اعتمد فيه على السيوطي ؛ فإنه كذلك عزاه في « الجامع الكبير » ! وهو من أوهامه رحمه الله . وزاد المعلق على « السيل » وهماً آخر أفحش من الأول ؛ فإنه علق على الحديث بقوله :

« يراجع مستدرك الحاكم في معنى الحديث ٤٣٤ / ١ » .

ولدى الرجوع إلى الصفحة التي أشار إليها لم نجد فيها ما ذكر ؛ بل فيها حديثان من الأحاديث الصحيحة التي سبقت الإشارة إليها وذكرنا بعضها ، وليس فيها كلها الاستثناء المذكور في هذا الحديث المنكر ، فهي مبطلة للمعنى الذي ادعاه لو تنبه !

٥٦٦٥ - (إذا عَطَسَ الرَّجُلُ والإمامُ يخطُبُ يوم الجمعة ؛ فَيُشَمِّته) .

ضعيف جداً . أخرجه الشافعي في « الأم » (١ / ١٨٠) ، ومن طريقه البيهقي (٣ / ٢٢٣) : أخبرنا إبراهيم بن محمد عن هشام عن الحسن عن النبي ﷺ به . وقال البيهقي :

« هذا مرسل » .

قلت : هذا إعلال قاصر جداً ؛ فإنما يكفي مثله في إسنادٍ رجاله ثقات ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فإن إبراهيم بن محمد هذا - وهو ابن أبي يحيى الأسلمي المدني - ضعيف جداً ، وقد قال الحافظ فيه :

« متروك » .

ومن الغريب : أن الإمام الشافعي رحمه الله بنى على هذا الحديث حكماً ؛ فقال قبله :

« ولو عطس رجل يوم الجمعة ، فشمته رجل ؛ رجوتُ أن يسعه ؛ لأن التشميت سنة » ! ثم ساق الحديث !

وأغرب من ذلك أنه قال قبل ما سبق :

« ولو سلم رجل على رجل يوم الجمعة ؛ كرهتُ ذلك له ، ورأيت أن يرد عليه بعضهم ؛ لأن رد السلام فرض » !

ففرق الإمام هنا بين إلقاء السلام وتشميت العاطس ، فكره الأول دون الآخر ؛ مع أنهما كليهما سنة إن لم نقل واجب ؛ للأحاديث المعروفة ، ومنها قوله ﷺ :

« حق المسلم على المسلم ست : إذا لقيته فسلِّم عليه . . . وإذا عطس فحمد الله فشمته . . . » . الحديث ، رواه مسلم في « صحيحه » (٧ / ٣) ، وفي رواية :

« خمس تجب للمسلم على أخيه : رد السلام وتشميت العاطس . . . » .

فالتفريق المذكور غير ظاهر عندي ، فإما أن يقال بكراهة كل منهما أو بالجواز ،

وبكل منهما قال بعض السلف ، وقد ساق الآثار عنهم ابن أبي شيبة (٢ / ١٢٠ - ١٢١) ، وعبد الرزاق (٣ / ٢٢٦ - ٢٢٨) .

والذي يترجح عندي - والله أعلم - الأول ؛ لأنه إذا كان قول القائل : « أنصت » لغواً - كما في الحديث الصحيح ؛ مع أنه داخل في الأدلة العامة في الأمر بالمعروف - ؛ فبالأولى أن لا يشمت العاطس ولا يرد السلام ؛ لما يترتب من التشويش على الحاضرين بسبب الرد والتشميت . وهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

بل أرى عدم إلقاء السلام على المستمعين سداً للذريعة ؛ لأن أكثرهم لا يعلم أنه يجوز الرد إشارة باليد أو الرأس - كما يفعل المصلي - فيرد باللفظ ؛ لأنه لا يجد في نفسه ما يمنعه من ذلك ؛ بخلاف ما لو كان في الصلاة ؛ فإنه لا يرد ؛ لحرمة الصلاة ؛ بل إن أكثرهم لا يرد فيها ولو بالإشارة مع ورود ذلك في السنة ! فتأمل .

وهنا سؤال يطرح نفسه - كما يقولون اليوم - : فإن سلم الداخل والخطيب يخطب يوم الجمعة ؛ فهل يرد إشارة ؟ فأقول أيضاً : لا . وذلك ؛ لأن الرد هذا يفتح باب إلقاء السلام من الداخل ، وهذا مرجوح كما بينا .

ثم رأيت في « المجموع » للنووي (٤ / ٥٢٣ - ٥٢٤) عن الشافعية ما يوافق الذي رجحته ، فليراجعه من شاء ، وانظر من أجل العطاس كلام ابن دقيق في « الفتح » (١٠ / ٦٠٦) ؛ فإنه يوافق ما ذكرنا . والله أعلم .

٥٦٦٦ - (تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومنكَ . في العيد) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢٧٤) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ٣١٩) ، وأبو بكر الأزدي الموصلي في

« حديثه » (ق ٣ / ٢) عن محمد بن إبراهيم الشامي : ثنا بقية عن ثور عن خالد بن معدان عن واثلة بن الأسقع قال :

لقيت النبي ﷺ في يوم عيد ، فقلت : يا رسول الله ! تقبل الله منّا ومنك . قال :

« نعم تقبل الله . . . » . وقال ابن عدي :

« هذا منكر ، لا أعلم يرويه عن بقية غير محمد بن إبراهيم هذا ، وهو منكر الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة » .

قلت : وقد خالفه سنداً ومتناً : نعيم بن حماد وحيوة بن شريح ؛ فقالا :

ثنا بقية عن حبيب بن عمر الأنصاري عن أبيه قال :

لقيت واثلة بن الأسقع في يوم عيد . . . الحديث بتمامه إلا أنهما أوقفاه .

أخرجه المحاملي في « كتاب صلاة العيدين » (٢ / ١٣٩ / ٢) ، وزاهر بن طاهر الشحامي في « تحفة العيد » (١٩٧ / ١) .

وهذا مع وقفه لا يصح ؛ حبيب هذا ؛ قال الدارقطني :

« مجهول » . وكذا قال أبو حاتم ؛ وزاد :

« ضعيف الحديث ، لم يرو عنه غير بقية » .

ومع تفرد بقية عنه ؛ أورده ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٨٣) !

ولذلك ؛ قال البيهقي بعد أن أشار إلى هذا الموقوف :

« ولا أراه محفوظاً » .

لكن قد ثبت ذلك من طريق أخرى قوية : أن الصحابة كانوا إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض :

« تقبل الله منا ومنك » .

أخرجه المحاملي وغيره ، وقد سقت إسناده وبينت صلاحه في آخر الجزء الثاني من « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » التحقيق الثاني .

٥٦٦٧ - (مَنْ لَقِيَ أخاهُ عند الانصرَافِ مِنَ الجمعةِ ؛ فلْيَقُلْ : يقبلُ اللهُ منّا ومنْك ؛ فإنها فريضةٌ أدَّيْتُموها إلى ربِّكم عزَّ وجلَّ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٩) من طريق **نهشل ابن سعيد الورداني** (الأصل : الدارمي) عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته نهشل هذا ؛ قال أبو داود الطيالسي وإسحاق بن راهويه :

« كذاب » . وقال الحاكم :

« روى عن الضحاك المعضلات » . وقال أبو سعيد النقاش :

« روى عن الضحاك الموضوعات » .

قلت : وهذا منها كما ترى . وقال ابن حبان (٣ / ٥٢) :

« كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل كتابة حديثه إلا

على جهة التعجب ، كان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يرميه بالكذب » .

والضحاك ؛ لم يسمع من ابن عباس .

والحديث ؛ مما فات السيوطي في « الجامع الكبير » ، ثم المناوي في « الجامع الأزهر » ؛ فلم يورداه ! مصداقاً للمثل السائر : (كم ترك الأول للآخر) . وعزاه السخاوي في « المقاصد الحسنة » (ص ١٦٧) للديلمي عن ابن عباس ، وسكت عليه فأساء ! وأما ابن الديبع ؛ فقد أحسن بحذفه وعدم ذكره إياه مطلقاً في « تمييز الطيب من الخبيث » .

٥٦٦٨ - (عَلِّمُوا نساءَكُم سُورةَ ﴿ الواقِعَةَ ﴾ ؛ فإنَّها سورةُ الغِنَى) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٧٨ - مصورة الجامعة الإسلامية) عن علي بن الحسن بن حبيب : حدثنا **موسى بن فرقد البصري** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ فيه جماعة لم أجد لهم ترجمة ، منهم موسى هذا ، والراوي عنه .

٥٦٦٩ - (فاتِحَةُ الكِتَابِ تُعدَلُ بثُلُثَي القرآنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه عبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٩٤ / ١) من طريق زائدة عن أبان عن شهر عن ابن عباس رفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبان هذا - وهو ابن أبي عياش البصري - ، وهو متروك متهم .

وشهر : هو ابن حوشب ، وهو ضعيف .

والحديث ؛ رمز لضعفه السيوطي في « الجامع الصغير » ، وقد ذكرنا مراراً أن رموزه لا يوثق بها ؛ لأسباب ذكرتها في مقدمة « ضعيف الجامع » و « صحيح الجامع » . وبيَّض له المناوي في شرحيه : « الفيض » و « التيسير » ، وكأنه لم يقف على إسناده ، وكذلك كنت فعلت لما قسمت « الجامع » إلى القسمين المذكورين ، ولكنني كنت قد ضعفته ؛ ناظراً إلى نكارة معناه ، والآن وقد وقفت على إسناده وتبين أنه ضعيف جداً ، فيضاف هذا المصدر إلى هناك مع لفظة (جداً) .

واعلم أن هذا الحديث مما تفرد به « الجامع الصغير » دون « الجامع الكبير » ! ومما لم يستدركه المناوي في « الجامع الأزهر » .

٥٦٧٠ - (شُدَّ حِقْوَكَ ولو بِعِقَالٍ . وفي رواية : بِصِرَارٍ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣١٤) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٢٦) - والرواية الأخرى له - من طريق يحيى بن راشد قال : حدثنا محمد بن حمران قال : حدثنا **عمارة بن أبي المطرف** عن يزيد بن أبي مريم السلولي عن أبيه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أورده العقيلي في ترجمة عمارة هذا ، وقال :

« لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » .

ومنه قال الذهبي في « الميزان » - وتبعه الحافظ في « اللسان » - :

« لا يعرف » .

ثم ساقه العقيلي بإسناده عن قتادة قال : قال عمر بن الخطاب :

« ليشد أحدكم حقوه ولو بعقال » . وقال العقيلي :

« هذا أولى » . وأقره الحافظ .

قلت : وهو منقطع بين قتادة وعمر ، فهو غير صحيح لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، ومع ذلك ؛ أورده الدكتور القلعجي في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر كتاب « ضعفاء العقيلي » (ص ٥١٩) ، أورده فيه باللفظ الموقوف ، وكأنه توهم صحته من قول العقيلي فيه : « هذا أولى » !! وله من مثله نماذج أخرى ، ذكرت أحدها في مكان آخر متقدم .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الديلمي فقط .

٥٦٧١ - (يا أنس ! لِباسُ الملائكَةِ إلى أَنْصَافِ سُوقِها) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٥٣ - بيروت) من طريق الفضل بن حرب البجلي : حدثنا عبد الرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس بن مالك مرفوعاً . ذكره في ترجمة الفضل هذا ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل ، حديثه غير محفوظ ، لا يعرف إلا به » .

والحديث أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٥٠) من طريق العقيلي ، وقال :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ؛ قال يحيى : عبد الرحمن بن بديل ضعيف . وقال ابن حبان : يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات . قال العقيلي : وحديث الفضل بن حرب غير محفوظ » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٦٥) وابن عراق في « تنزيه الشريعة »

(٢ / ٢٧٤) بأن عبد الرحمن هذا وثِّق ، وبأن له شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو . ولم يتعرضا بجواب عن العلة الأخرى وهي جهالة الفضل ! وقد قال فيه الذهبي :

« لا يعرف » . وأقره الحافظ .

فهو علة الحديث ، وهذا وحده وإن كان لا يكفي للحكم على الحديث بالوضع من حيث إسناده ؛ فإن ابن الجوزي وغيره من النقاد ينظرون إلى المتن وما فيه من نكارة ، فباجتماع الأمرين ـ ضَعْف الإسناد ونكارة المتن ـ يحكمون على الحديث بالوضع أو البطلان ، وهذا مما يلاحظه الباحث كثيراً في كلامهم على الأحاديث .

وأما الشاهد الذي أشار إليه السيوطي ؛ فالقول فيه كالقول في هذا ؛ من حيث إنه ضعيف السند منكر المتن ، وقد تقدم تخريجه والكلام عليه برقم (١٦٥٣) .

وفي الحديث علة أخرى ، وهي أنه قد جاء بإسناد آخر صحيح عن أنس مرفوعاً بلفظ :

« الإزار إلى نصف الساق . . . » الحديث ؛ ليس فيه ذكر الملائكة .

وهو مخرج في « الصحيحة » (١٧٦٥) .

فثبت بطلان حديث الترجمة ، وقد جزم الشوكاني في « الفوائد » (١٩٢) بوضعه .

وإن من طامات الدكتور القلعجي وجهالاته : أنه ذكره في جملة الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر « ضعفاء العقيلي » (ص ٥٢٥) ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

٥٦٧٢ - (غَطِّ رَأْسَكَ مِنَ الناسِ ، وإنْ لَمْ تَجِدْ إلا خَيطاً) .

موضوع . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٢٤٩ - الظاهرية) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الأحاديث الواهية » (٢ / ١٩١ - ١٩٢) من طريق **عبد الصمد بن سليمان عن عبد الحميد بن يحيى عن عبد الله بن زيد عن زيد** ابن ثابت مرفوعاً .

ذكره في ترجمة عبد الحميد بن يحيى ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل ، لا يتابع على حديثه هذا ، ولا يعرف بغير هذا الإسناد من وجه يثبت » . وقال ابن الجوزي :

« هذا حديث لا أصل له ؛ قال العقيلي . . . » فذكره .

قلت : عليه ملاحظتان :

الأولى : أنه كان الأولى به أن يورد الحديث في كتابه الآخر : « الموضوعات » ؛ لأنه الأليق بما لا أصل له كما هو ظاهر ، وله من مثل هذا النوع كثير !

والأخرى : أن إعلاله بالراوي عن عبد الحميد أولى ، وما روى عنه غيره كما قال الذهبي ، وهو عبد الصمد بن سليمان الأزرق ؛ فإنه واهٍ جداً ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » و « الصغير » :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم . وقال الدارقطني :

« متروك » .

والحديث مع كونه في « ضعفاء العقيلي » الذي نشره الدكتور القلعجي ؛ فقد نجا من جوره الذي تجلى في فهرسيه اللذين وضعهما في آخره ؛ فإنه لم يورده في « الصحيحة » ولا في « الضعيفة » ، وفي كل منهما ما هو من حق الآخر عند أهل العلم ، والحديثان المتقدمان أقرب مثال مما أورده في « الصحيحة » ، وكان الأولى به أن يوردهما في « الضعيفة » لو كان أهلاً للتعليق والتحقيق !! وأما ما أورده من الأحاديث الصحيحة في « الضعيفة » ؛ ففيها مما هو متفق على صحته الشيء الكثير ، وقد كنت ذكرت مثالين منها فيما تقدم ، وأذكر الآن مثالين آخرين :

الأول : « اختصمت الجنة والنار . . . » الحديث .

رواه البخاري وغيره ؛ كما في « الجامع الكبير » (٧٨٧) وغيره .

والآخر : « إذا اشتد الحر ؛ فأبردوا بالظهر . . . » الحديث .

متفق عليه من حديث أبي هريرة وأبي ذر وابن عمر ؛ كما في « صحيح الجامع » (٣٣٦ - ٣٣٧) وغيره .

٥٦٧٣ - (يا عائشةُ ! اهْجُرِي المعَاصِيَ ؛ فإنَّهَا أفضَلُ الهِجْرَةِ ، وحَافِظِي على الصَّلاةِ ؛ فإنها أفضَلُ الجِهَادِ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٤٩) من طريق **محمد بن يحيى بن يسار المديني - مولى عبد الله بن مسعود -** قال : حدثني **حسين بن صدقة بن يسار الأنصاري** قال : حدثني المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

ذكره في ترجمة المديني هذا ، وقال فيه :

« مجهول بالنقل . وحسين بن صدقة نحوه . وحديثه غير محفوظ » .

وذكر معنى هذا الذهبي في « الميزان » ، وأشار إلى حديثه هذا ، وقال :

« منكر » .

ووافقه ابن حجر في « اللسان » .

وأما الدكتور القلعجي ؛ فخالفهما كعادته ؛ لجهله المطبق بهذا العلم ، فذكره في الأحاديث الصحيحة التي فهرسها في آخر « الضعفاء » (ص ٥٢٥) !!

٥٦٧٤ ـ (مَنْ دعِيَ إلى سُلْطانٍ ، فلَمْ يُجِبْ ؛ فهو ظالِمٌ ، لا حَقَّ له) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٢٧٢ / ٦٩٣٩) من طريق **شاهين أبي حازم** : ثنا روح بن عطاء بن أبي ميمونة عن أبيه عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن الحسن ـ وهو البصري ـ وإن كان قد سمع في الجملة من سمرة ـ وهو ابن جندب ـ ؛ فقد كان مدلساً ، وقد عنعنه .

الثانية : روح بن عطاء ؛ ضعفه ابن معين وغيره . وقال أحمد :

« منكر الحديث » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« كان يخطئ » . وقال ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١٠٠١ ـ ١٠٠٢) ـ وقد طول ترجمته ـ :

« وما أرى برواياته بأساً » .

الثالثة : شاهين - وهو ابن حيان أخو فهد - ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال الأزدي :

« منكر الحديث » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٣١٤) .

ثم وجدت له علة أخرى ، وهي الإرسال ؛ فقد رواه ابن أبي حاتم بسنده عن مبارك : حدثنا الحسن قال :

كان الرجل إذا كان بينه وبين الرجل منازعة ، فدعي إلى النبي ﷺ ؛ أعرض ، وقال : « انطلق إلى فلان » ، فأنزل الله هذه الآية ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره نحوه .

وكذا رواه عبد بن حميد وابن المنذر ؛ كما في « الدر » (٥ / ٥٤) ، وقال ابن كثير عقب رواية أبي حاتم - وقد اختصرت منها - :

« وهذا حديث غريب ، وهو مرسل » .

قلت : وهذا أصح .

والحديث ؛ مما صححه الرفاعي في « مختصره » (٣ / ١٦٥) ! وتبعه الصابوني (٢ / ٦١٣) ! كفى الله شرهم وجهلهم من ابتلي بقراءة « مختصريهما » !!

ثم رأيت الحديث في « كشف الأستار » (٢ / ١٢٨ - ١٢٩) : حدثنا رجاء ابن محمد السقطي : ثنا رجل - قد سمّاه ، ذهب عني اسمه - : ثنا روح بن عطاء ابن أبي ميمونة به ؛ إلا أنه قال : (عمر ان بن حصين) مكان : (سمرة) ! وقال البزار :

« لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ متصل الإسناد إلا من هذا الوجه عن عمران ، وقد رواه غير واحد عن الحسن ، وأسنده روح ، وهو ليِّن الحديث » .

قلت : والراوي عنه ضعيف أيضاً ، وهو شاهين أبو حازم ، وقد نسي البزار اسمه .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف مسنداً ومرسلاً .

٥٦٧٥ - (كُنَّا زمانَ رسُولِ الله ﷺ ، وقليلٌ ما نَجِدُ الطعامَ ، فإذا نحنُ وجدناهُ ؛ لم يَكُنْ لنا مَنادِيلُ ؛ إلا أَكُفُّنَا وسواعِدُنا وأقدَامُنَا ، ثم نُصَلِّي ولا نَتَوَضَّأُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٢٨٢) من طريق عبد الله بن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره . وقال :

« غريب » .

وأخرجه البخاري (٥٤٥٧) من طريق إبراهيم بن المنذر قال : حدثني محمد ابن فليح قال : حدثني أبي : . . . فذكره .

قلت : ومحمد بن أبي يحيى هو ابن فليح ؛ لأن فليحاً يكنى أبا يحيى ، وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث ، وبهذا جزم أبو نعيم في « المستخرج » ؛ كما في « الفتح » (٩ / ٥٧٩) ، وقال :

« وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم شيخ الشافعي ، واسم أبي يحيى سمعان ، وكأن الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح

نفسه ، فاستبعد قائل ذلك أن يروي عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجح عندي الأول ؛ فإن لفظهما واحد » .

قلت : ولعل الحافظ يشير بقوله : « غيره » إلى الحافظ المزي ؛ فإنه ساق الحديث في ترجمة (سمعان أبي يحيى الأسلمي) من « التهذيب » (١٢ / ١٣٧ - ١٣٩) ، فإذا ثبت أنه الأول ؛ فينبغي أن نعرف حالهما ، وما قاله العلماء النقاد فيهما ، وبخاصة والد محمد ؛ فإن فيهما كلاماً كثيراً مع كونهما من رجال الشيخين :

أما فليح - وهو ابن سليمان المدني الأسلمي - ؛ فقال ابن معين :

« ضعيف » ، وفي رواية :

« ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه » . وقال أبو حاتم :

« ليس بقوي » . وكذا قال النسائي ، وقال مرة :

« ضعيف » .

وكذا قال ابن المديني . وقال أبو داود :

« ليس بشيء » . وقال الحاكم أبو أحمد :

« ليس بالمتين عندهم » .

ومشاه غيرهم ؛ كالعقيلي وابن عدي ، ولم يأت الحافظ ابن حجر في « مقدمة الفتح » في الدفاع عنه بشيء ينفع في تقوية أمره ؛ بل ظاهر كلامه يميل إلى تضعيفه ؛ فقد قال (ص ٤٣٥) :

« احتج به البخاري ، وروى له مسلم حديثاً واحداً ، وهو حديث الإفك ، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود . وقال الساجي : هو من أهل الصدق ، وكان يهم . وقال الدارقطني : مختلف فيه ، ولا بأس به . وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب ، وهو عندي لا بأس به . (قال الحافظ) :

قلت : لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب ، وبعضها في الرقاق » .

ويؤيد ما ذكرته : أنه قال فيه في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأصرح منه قوله في « الزوائد » (ص ١١٨) ـ وقد ساق له حديثاً آخر ـ :

« قلت : فليح ؛ لا يحتج بما تفرد به » .

وكذلك ضعفه من قبله الحافظ الذهبي ؛ فأورده في كتابه « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ليس بالقوي » .

وكذا قال في « الكاشف » .

ومثله أو قريب منه : ابنه محمد ؛ قال ابن معين :

« فليح ؛ ليس بثقة ، ولا ابنه » . وقال ابن أبي حاتم :

« قال أبي : كان ابن معين يحمل على محمد . قلت : فما قولك فيه ؟ قال : ما به بأس ، ليس بذاك القوي » .

ووثقه ابن حبان والدارقطني .

ولم يزد الحافظ في « المقدمة » على هذا شيئاً . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ليّنه ابن معين » . ولم يزد . وقال في « الضعفاء » :

« ثقة . قال أبو حاتم : ليس بذاك القوي . وقال ابن معين : ليس بثقة ولا أبوه » .

قلت : ومن المحتمل أن يكون ضعفه بسبب أبيه ؛ فإن المضعِّفين له أكثر بكثير من الموثقين ، ولعله لذلك استغرب ابن ماجه هذا الحديث ، فلا تطمئن النفس بعد ذلك لحديثه إلا إذا توبع ، وهيهات !

بل قد جاء الحديث من طرق أخرى عن جابر في ترك الوضوء من ما مسته النار ، وليس فيها هذا الذي في حديث فليح من المناديل !

٥٦٧٦ - (« السِّجل » : كَاتِبٌ كانَ للنبي ﷺ) .

منكر . روي من حديث ابن عباس وابن عمر .

١ - أما حديث ابن عباس ؛ فيرويه عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عنه .

وله عن النكري طريقان :

الأولى : يحيى بن عمرو بن مالك النكري عن أبيه به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٤٢٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٦٦٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٧٩٠) ، والبيهقي في « السنن

الكبرى » (١٠ / ١٢٦) . وضعفه العقيلي بقوله في يحيى :

« لا يتابع على حديثه » . وروى عن يحيى بن معين أنه قال فيه :

« ضعيف » .

وكذلك رواه ابن عدي عنه وعن النسائي . وضعف الحديث أيضاً بقوله :

« ليس بمحفوظ » . وقال الذهبي :

« ضعفه أبو داود وغيره ، ورماه حماد بن زيد بالكذب » .

ثم ساق له مناكير ؛ هذا أحدها .

والأخرى : يزيد بن كعب عن عمرو بن مالك به .

أخرجه أبو داود (٢٩٣٥) ، ومن طريقه البيهقي ، والنسائي في « التفسير » من الكبرى ـ كما في « تحفة المزي » (٤ / ٣٦٦) ـ ؛ كلاهما عن شيخهما قتيبة ابن سعيد : ثنا نوح بن قيس عنه .

وتابعه : نصر بن علي قال : ثنا نوح بن قيس به .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (١٧ / ٧٨) .

وفي رواية له : حدثنا نصر بن علي قال : ثنا نوح بن قيس قال : ثنا عمرو بن مالك به نحوه ؛ لم يذكر بينهما يزيد بن كعب . ولفظه :

﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ ؛ قال : كان ابن عباس يقول :

« هو الرجل » .

وهو رواية للنسائي عن قتيبة بن سعيد به ؛ لم يذكر يزيد بن كعب أيضاً كما في « التحفة » ؛ لكنه لم يقل نوح بن قيس عنده : (ثنا) ؛ وإنما عنعنه ، فإن كان التحديث محفوظاً عند ابن جرير ؛ فهو مختصر جداً ليس فيه ما في حديث الترجمة : أن (السجل) كاتب للنبي ﷺ . فعلته بهذا اللفظ يزيد بن كعب ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وقد أورده البخاري وابن أبي حاتم في « كتابيهما » برواية نوح هذا فقط ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولذلك ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى مَنْ ذا أصلاً ، انفرد عنه نوح بن قيس الحداني » .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فرواه الخطيب في « التاريخ » (٨ / ١٧٥) في ترجمة **حمدان بن سعيد البغدادي** حدثهم عن ابن نمير عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال :

كان للنبي ﷺ كاتب يقال له : (سجل) ؛ فأنزل الله تعالى : ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ . وقال الخطيب :

« قال أبو الفتح الأزدي : تفرد به ابن نمير ، إن صح » .

وأقول : أنّى له الصحة وحمدان هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية ! ولذلك ؛ قال الذهبي في ترجمته من « الميزان » .

« أتى بخبر كذب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . . . » .

قلت : فذكره .

وتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« وهذا المتن لا يجوز أن يطلق عليه الكذب ؛ فقد رواه النسائي في « التفسير » وأبو داود في « السنن » من طريق أخرى عن ابن عباس . وأما هذه الطريق ؛ فتفرد بها حمدان ؛ لكن لم أر من ضعَّفه قبل المؤلف » !

وأقول : فهل رأيت من وثقه ؟! ألا يكفي أنه مجهول ؛ لم تعرفه - وأنت الحافظ - إلا في هذه الرواية المنكرة ؟!

أما حديث ابن عباس ؛ فقد سبق أن في الطريق الأولى من اتهم ، وفي الطريق الأخرى مجهول أيضاً .

ولذلك ؛ قال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » عقب حديث ابن عمر :

« وهذا منكر جداً من حديث نافع عن ابن عمر ؛ لا يصح أصلاً ، وكذلك ما تقدم عن ابن عباس من رواية أبي داود وغيره لا يصح أيضاً . وقد صرح جماعة من الحفاظ بوضعه ، وإن كان في « سنن أبي داود » ، منهم شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي ، وقد أفردت لهذا الحديث جزءاً على حدته ولله الحمد .

وقد تصدى الإمام أبو جعفر بن جرير للإنكار على هذا الحديث ورده أتم رد ، وقال : « لا يعرف في الصحابة أحد اسمه (السجل) ، وكُتّاب النبي ﷺ معروفون ، وليس فيهم أحد اسمه (السجل) » . وصدق رحمه الله في ذلك ، وهو من أقوى الأدلة على نكارة هذا الحديث ، وأما من ذكره في أسماء الصحابة ؛ فإنما اعتمد على هذا الحديث لا على غيره ، والله أعلم .

وقال ابن القيم في « تهذيب السنن » (٤ / ١٩٦ - ١٩٧) :

« سمعت شيخنا أبا العباس ابن تيمية يقول :

هذا الحديث موضوع ، ولا يعرف لرسول الله ﷺ كاتب اسمه (السجل) قط ، وليس في الصحابة من اسمه (السجل) ، وكتاب النبي معروفون ، لم يكن فيهم من يقال له : (السجل) . قال : والآية مكية ، ولم يكن لرسول الله كاتب بمكة ، و (السجل) : هو الكتاب المكتوب . واللام في قوله : ﴿ للكتب ﴾ ؛ بمعنى على . والمعنى : نطوي السماء كطي السجل على ما فيه من الكتاب . كقوله تعالى : ﴿ وتلَّه للجبين ﴾ (٣٧ : ١٠٣) . وقول الشاعر :

... ... فخر صريعاً لليدين والفم

أي : على اليدين وعلى الفم . والله أعلم » .

قلت : وتابع هؤلاء الحفاظ النقاد الإمامُ الشوكانيُّ في تفسيره « فتح القدير » (٣ / ٤١٨) ؛ فإنه نقل كلام ابن كثير المتقدم ، وسلم به وارتضاه ، وهو حري بذلك لما فيه من العلم والتحقيق .

وكأنه لذلك لم يورد سجلاً هذا ابنُ عبد البر في كتابه « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » . وخالف الحافظ ابن حجر كما تقدم النقل عنه من « اللسان » في تعقبه للذهبي في « ميزانه » في حكمه على الحديث بأنه كذب ؛ فإنه وإن كان ليس صريحاً في كونه يرى صحته ؛ فقد صرح بها في كتابه « الإصابة » ؛ فإنه قال بعد ذكر حديث ابن عباس وابن عمر :

« فهذا الحديث صحيح بهذه الطرق ، وغفل من زعم أنه موضوع . نعم ؛ ورد ما يخالفه . . . » .

ثم ذكر بعض الآثار في أن (السجل) ملك ، وعن ابن عباس ومجاهد :

السجل : الصحيفة .

قلت : لو صح شيء منها ـ وبخاصة أثر ابن عباس ـ ؛ لكان دليلاً آخر على بطلان الحديث ! ولكنه لم يصح .

وأما تصحيح الحافظ إياه ؛ فهو غفلة منه عما تقدم نقله عن الحفاظ الذين أبطلوه بالنظر إلى متنه ، وبخاصة قولَ شيخ الإسلام ابن تيمية :

« والآية مكية ، ولم يكن لرسول الله ﷺ كاتب بمكة » .

فوجود مثل هذه النكارة في الحديث مما يجعل النفس لا تطمئن لتصحيحه من حيث إسناده ، ولا سيما ومداره على مجهولين ، ومتهم بالكذب ، والطريق السالمة من ذلك ليس فيها حديث الترجمة الذي فيه النكارة . والله أعلم .

(تنبيه) : ذكر السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٣٤٠) في جملة من روى الحديث : البيهقي في « سننه » وصححه . ولم أر تصحيحه في المكان الذي سبقت الإشارة إليه ، وأستبعد جداً صدوره منه . فالله أعلم .

٥٦٧٧ ـ (مَنْ حَجَّ عَنْ والدَيْه بعدَ وفَاتِهِمَا ؛ كتبَ اللهُ له عِتْقاً مِنَ النار ، وكان للمَحْجُوجِ عنهم أَجْرُ حَجَّة تامَّة ؛ من غير أنْ ينتقصَ من أجورِهِمَا شيء . وما وَصَلَ ذو رَحِمٍ رَحِمَهُ بأفضلَ مِنْ حجَّةٍ يُدْخِلُها عليهِ بعدَ مَوْتِهِ في قَبْرِهِ) .

منكر . أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٤٨ / ١) من طريق **أحمد بن يزيد بن دينار أبو العوام** : ثنا **محمد بن إبراهيم** عن حنظلة بن أبي سفيان السدوسي عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً .

وذكره السيوطي في « الجامع الكبير » بزيادة في آخره :

« ومن مشى على راحلته عقبه ؛ فكأنما أعتق رقبة » . وقال :

« رواه (هب) وضعفه ، و (ابن عساكر) عن عبد العزيز . . . » .

كذا قال ! وعبد العزيز هذا ثقة ؛ كما في « التقريب » وغيره ، فكان الأولى به أن يذكر من إسناده ما يتبين منه موضع علته ! كما فعلنا نحن ، وإلا ؛ اقتصر على ذكر اسم صحابيِّه ، كما هو غالب صنيعه ! والعلة ممن دون حنظلة (ووقع في الأصل : أبي حنظلة ! وهو خطأ من الناسخ) ؛ قال الحافظ في « لسان الميزان » :

« أحمد بن يزيد بن دينار أبو العوام المدني . روى عن محمد بن إبراهيم الحارثي . . . قال البيهقي :

أحمد وشيخه ؛ مجهولان » .

٥٦٧٨ - (أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ ، وعَلِيٌّ سَيِّدُ العَرَبِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وجابر ، والحسن والحسين ابني علي ، وابن عباس ، وأنس ، وسلمة بن كهيل مرسلاً .

١ - أما حديث عائشة ؛ فله عنها طريقان :

الأولى : قال الحاكم في « المستدرك » (٣ / ١٢٤) : حدثنا أبو العباس محمد ابن أحمد المحبوبي : ثنا محمد بن معاذ : ثنا **أبو حفص عمر بن الحسن الراسبي** : ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عنها : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وفي إسناده عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين » !

وتعقبه الذهبي في « تلخيصه » ؛ فقال رداً لقوله : « صدوق » :

« قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا » .

وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وتعقبهما الشيخ عبد الله الغماري المغربي في كتيبه « الرد المقنع » ، فقال (ص ٦) :

« وهو تعنت شديد ، وقول بالظن ، والظن أكذب الحديث ، والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبي على هذا الحكم المتعنت ، وغفل عما تقتضيه القاعدة في هذا المقام » .

وأقول : العجب منك ! والغافل إنما هو أنت إن لم تكن متغافلاً أو متجاهلاً ! وإلا ؛ فما هي القاعدة التي تضلل القراء بالإشارة إليها ، وتتهم الحافظ بالغفلة عنها ، وأنت تعلم تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث وتوثيق بعض الرواة ؟!! وما نقلته عن ابن أبي حاتم لا يفيدك شيئاً . وقولك عقبه : « ولم يجرحه بشيء » - وهو بمثابة ما لو قال : « مجهول » أو : « لا أعرفه » - فهذا ليس جرحاً ؛ نعم ، ولا تعديلاً أيضاً ؛ كما يفيده كلامه المذكور في « باب بيان درجات رواة الآثار » (١ / ٣٨) ، على أن الراوي عنه محمد بن موسى الجرشي مجروح عنده ؛ كما يفيده قوله في ترجمته (٤ / ١ / ٨٤) :

« شيخ » . فما قيمة مثل هذا الراوي الذي لم يعرفه ابن أبي حاتم إلا من طريق هذا المجروح ؟!

ولذلك ؛ قال الحافظ الذهبي ـ وتبعه الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ :

« لا يعرف . وأتى بخبر باطل متنه : علي سيد العرب » .

فهو ـ إذن ـ مجهول عندهما تبعاً لابن أبي حاتم ، فتعلق الغماري بقول الحاكم « أرجو أنه صدوق » ؛ كالذي يحاول التمسك بخيوط القمر ! على أن الحاكم لم يجزم بصدقه ؛ كما يدل عليه قوله : « أرجو . . . » .

ثم إن في الإسناد علة أخرى ، لعل الغماري لم يتنبه لها ، وهي أن الراوي عن الراسبي محمد بن معاذ ليس هو العنبري الثقة من شيوخ مسلم ، كما يقتضيه قول الغماري عقب تصحيح الحاكم المتقدم :

« قلت : إسناد الحديث نظيف ، ليس فيه كذاب ولا متهم ، وعمر بن الحسن هو الراسبي . . . » إلخ كلامه السابق .

قلت : العنبري هذا توفي سنة (٢٢٣) ، والمحبوبي ـ شيخ الحاكم الذي قال : ثنا محمد بن معاذ ـ مات سنة (٣٤٦) ، فبينهما (١٢٣) سنة ، فلم يدركه ! وفي الرواة بهذا الاسم والنسبة جماعة ، وليس فيهم في هذه الطبقة التي يتمكن المحبوبي من السماع منهم ؛ سوى محمد بن معاذ بن فهد الشعراني أبو بكر النهاوندي ؛ قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

« واهٍ ، روى عن إبراهيم بن ديزيل ، بقي إلى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة » .

قلت : فهو ـ إذن ـ آفة هذا الحديث إن سلم من شيخه الراسبي المجهول .

فأين النظافة التي ادعاها الغماري لهذا الإسناد ، وفيه هذا الواهي عند الحافظين ، وقد ساق له الحافظ حديثاً آخر قال فيه الحافظ ابن عساكر :

« حديث منكر جداً » .

وسيأتي له حديث آخر مثله في النكارة برقم (٥٧٠٦) ؟!!

هذه هي حال الطريق الأولى ، فلننظر إلى الطريق :

الأخرى : يرويها **أحمد بن عبيد بن ناصح** : ثنا **الحسين بن علوان** عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة به .

رواه الحاكم شاهداً للطريق الأول ، فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : وضعه ابن علوان » .

قلت : وقال الحافظ في « اللسان » :

« وابن علوان تقدم أنه كذاب » .

قلت : والراوي عنه أحمد بن عبيد بن ناصح ؛ ليِّن الحديث ؛ كما في « التقريب » .

٢ ـ وأما حديث جابر ؛ فذكره الحاكم أيضاً شاهداً لحديث عائشة الذي قبله من رواية **عمر بن موسى الوجيهي** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : عمر وضاع » . وقال الحافظ :

« كذبوه » .

قلت : واستشهاد الحاكم بحديث عمر هذا وحديث ابن علوان من أكبر الأدلة على تساهله في التصحيح ، هذا التساهل الذي استغله الغماري فطعن بسببه على الذهبي ونسبه إلى التعنت الشديد لحكمه على الحديث بالوضع ، ثم ألحق به

الحافظ العسقلاني لموافقته الذهبي على الوضع كما تقدم !!

٣ ـ وأما حديث الحسن بن علي ؛ فيرويه محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني : ثنا قيس بن الربيع عن ليث بن أبي سليم عن أبي ليلى عنه به نحوه . وزاد :

فلما جاء علي رضي الله عنه ؛ أرسل رسول الله ﷺ إلى الأنصار ، فأتوه ، فقال لهم :

« يا معشر الأنصار ! ألا أدلكم على ما إنْ تمسكتم به لن تضلوا بعده ؟ » قالوا : بلى يا رسول الله . قال :

« هذا علي ؛ فأحبُّوه بحبي ، وكرِّموه لكرامتي ؛ فإن جبريل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عز وجل » .

رواه الطبراني (٢٧٤٩) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

١ ـ ليث ؛ ضعيف ؛ كان اختلط .

٢ ـ قيس بن الربيع ؛ ضعيف .

٣ ـ إبراهيم بن إسحاق الصيني ؛ قال الذهبي :

« قال الدارقطني : متروك » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٣٢) ؛ لكن تحرّف اسمه عليه أو على الناسخ أو الطابع ؛ فقال :

« رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن إبراهيم الضبي (كذا) ، وهو متروك » .

٤ ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ وهو شيخ الطبراني فيه ـ ؛ تكلم بعضهم فيه ، كما بينته في مقدمة كتابه « سؤالات ابن أبي شيبة شيوخه » ، والحمل فيه على شيخه هو المتوجه .

٤ ـ وأما حديث الحسين بن علي ؛ فيرويه حسين الأشقر : ثنا قيس بن الربيع عن زبيد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحسين بن علي قال : قال رسول الله ﷺ :

« يا أنس ! إن علياً سيد العرب » . فقالت عائشة رضي الله عنها : ألست سيد العرب ؟ قال : . . . فذكره .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٥ / ٣٨) : حدثنا **عبد الوهاب بن العباس الهاشمي** : ثنا **أحمد بن الحسين الصوفي** : ثنا محمد بن خلف بن عبد العزيز المقرئ : ثنا حسين **الأشقر** به . وقال :

« غريب من حديث زبيد ، تفرد به قيس » .

قلت : شيعي ضعيف ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق تغير لما كبر ، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به » .

قلت : والسند إليه غير صحيح ؛ فيه من تكلم فيه :

الأول : حسين الأشقر ـ وهو ابن الحسن ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم ، ويغلو في التشيع » .

الثاني : أحمد بن الحسين الصوفي ـ وهو أبو الحسن ، يعرف بالصوفي الصغير ـ ؛

له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٤ / ٩٨ ـ ٩٩) ، و « الميزان » ، و « اللسان » ، قال ابن المنادي :

« كتبت عنه على معرفة بِلِينِه ، والذين تركوه أحمد وأكثر » .

الثالث : عبد الوهاب بن العباس الهاشمي ؛ ترجمه الخطيب (١١ / ٢٩) برواية اثنين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

٥ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للدارقطني في « الأفراد » ، وقد رواه من طريقه ابن الجوزي في « العلل » بسنده عن **خارجة ابن مصعب** عن ابن جريج عن عطاء عنه مرفوعاً به . وأعله ابن الجوزي بقوله :

« قال يحيى : خارجة ليس بثقة . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

قلت : هو أسوأ حالاً مما يفيده هذا النقل عن ابن حبان ؛ فقد قال في « المجروحين » (١ / ٢٨٨) :

« كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره ، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم ، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات ، لا يحل[1] الاحتجاج بخبره » . ولهذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكان يدلس عن الكذابين . ويقال : إن ابن معين كذبه » .

٦ ـ وأما حديث أنس ، فيرويه عبيد الله بن يوسف الجبيري قال : حدثنا **عمر ابن عبد العزيز الذارع** قال : ثنا **خاقان بن عبد الله بن الأهتم**[2] قال : نا حميد

---

(١) كذا الأصل ، وفي « التهذيب » : « لا يجوز » . وكذا في « العلل » كما تقدم .

(٢) الأصل : (ابن إبراهيم)! والتصويب من « الجرح » و « المجمع » .

الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال :

« من سيد العرب ؟ » قالوا : أنت يا رسول الله ! قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن حميد إلاّ خاقان ، ولا عن خاقان إلا عمر بن عبد العزيز ، تفرد به عبيد الله الجُبَيْرِي » .

قلت : هو صدوق ؛ كما في « التقريب » ، والعلة ممن فوقه ، وأعله الهيثمي (٩ / ١١٦) بخاقان ، فقال :

« ضعفه أبو داود » .

قلت : ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٤٠٥) برواية جمع عنه غير عمر الذارع هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ووقع في « الميزان » منسوباً لجده : (الأهتم) ، وقال :

« خاقان بن الأهتم ؛ ضعفه أبو داود . ولا أعرفه » .

وكذا في « اللسان » ؛ لكن وقع فيه (خازم بن الأهتم) .

هكذا (خازم) وبعد (ابن) بياض ، وزاد على الذهبي فقال :

« قال الدارقطني في « العلل » : ليس بالقوي . قلت : روى عن علي بن زيد ، وعنه مسدد » .

وبالجملة ؛ فأمر هذا الرجل دائر بين الضعف وجهالة الحال .

لكن الراوي عنه عمر بن عبد العزيز الذارع لم أجد له ترجمة فيما عندي من

المصادر ، فالظاهر أنه مجهول ، فهو آفة هذه الطريق . والله أعلم .

ثم إن الحديث قد روي مرسلاً أيضاً بلفظ آخر ، هو أقرب من لفظه ؛ ولكنه لا يصح أيضاً من قبل إسناده ، وهو التالي :

٧ ـ وأما حديث سلمة بن كُهيل ؛ فيرويه **أحمد بن خالد الحروري** : حدثنا **محمد بن حميد** : حدثنا يعقوب بن عبد الله الأشعري عن جعفر عن سلمة بن كهيل **قال** : مر علي بن أبي طالب على النبي ﷺ وعنده عائشة ، فقال لها :

« إذا سرّكِ أن تنظري إلى سيد العرب ؛ فانظري إلى علي بن أبي طالب » . فقالت : يا نبي الله ! ألست سيد العرب ؟ فقال :

« أنا إمام المسلمين ، وسيد المتقين . إذا سرك . . . » إلخ .

أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١١ / ٨٩ ـ ٩٠) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢١١ ـ ٢١٢) وقال :

« لا أصل له ، وإسناده منقطع ، ومحمد بن حميد ؛ قد كذبه أبو زرعة وابن وارة . وقال ابن حبان : ينفرد عن الثقات بالمقلوبات » .

قلت : وجعفر : هو ابن أبي المغيرة القُمي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وكذا قال في يعقوب بن عبد الله الأشعري .

وأحمد بن خالد الحروري ؛ أورده الأمير ابن ماكولا في هذه النسبة من « الإكمال » (٣ / ٣١ ـ ٣٢) وقال :

« لست أدري إلى أي شيء نسب » .

ونقله عنه السمعاني ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً . والله أعلم .

وقول ابن الجوزي : « منقطع » ؛ يعني : أنه مرسل ؛ لأن سلمة بن كهيل تابعي لم يدرك القصة .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف من جميع طرقه ، لا يصلح شيء منها لتقويته ، فقول الغماري (ص ٦) :

« فالحديث بطريق أنس وطريق عائشة لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره » !

محاولة فاشلة ؛ لأن مدار الطريقين المشار إليهما على مجهولين لا يعرف حالهما ، ومن المحتمل كونهما من الشيعة ؛ فإن الحديث لو صح كان دليلاً على تفضيل علي رضي الله عنه على الخلفاء الثلاثة ! وهذا باطل ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة ، وقد كنت أشرت إلى بعضها في مقدمة تعليقي على رسالة « بداية السول » (ص ٢٨) ، وهو وَجْهُ حُكْمِ الذهبيِّ والعسقلاني بالبطلان على الحديث ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ الغماري ولم يستطع الجواب عنه مطلقاً إلا مراوغة ؛ فإنه قال :

« . . . فمعنى قوله : « علي سيد العرب » أنه ذو الشرف والمجد فيهم » !

فتجاهل الشطر الأول من الحديث : « أنا سيد ولد آدم . . . » ! فإنه صريح في تفضيله ﷺ على ولد آدم جميعهم ، وهو الوجه الأول الذي استدل به العز بن عبد السلام رحمه الله على تفضيله ﷺ على الأنبياء في رسالته المذكورة آنفاً ؛ فقال عقب الحديث :

« والسيِّد : من اتصف بالصفات العلية ، والأخلاق السَّنية . وهذا مشعر بأنه أفضل منهم في الدارين . . . » إلخ .

فلو صحَّ الشطر الثاني من الحديث ؛ كان دليلاً واضحاً على تفضيل علي على العرب جميعهم ، ومنهم أبو بكر وعمر ! وذلك باطل بداهة ، لا يخفى على الغماري لولا غلبة الهوى ، والتعصب للشيعة ! وهذا جلي جداً في رسائله وتعليقاته ، ومنها رده هذا ؛ فإنه زعم فيه أنه لا يجوز الصلاة على الصحابة تبعاً للنبي ﷺ وآله ، وادعى أنها بدعة ! فقال ما نصه بالحرف الواحد (ص ٩ - ١٠) :

« وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين ، قلّد فيه بعضهم بعضاً ، ولم يتفطن له إلا الشيعة ، ذلك أن الناس حين يصلون على النبي ﷺ يذكرون معه أصحابه ، مع أن النبي ﷺ حين سأله الصحابة فقالوا : كيف نصلي عليك ؟ أجابهم بقوله : « قولوا : اللهم صل على محمد وآل محمد » وفي رواية : « اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته » ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه ، فذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ زيادة على ما علمه الشارع واستدراك عليه ، وهو لا يجوز » .

فأقول :

أولاً : الصلاة المذكورة هي من الصِّيغ التي علمها النبي ﷺ أصحابه أن يقولوها بعد التشهد ، ولا أعلم أحداً من المسلمين يذكرون فيها أصحابه ﷺ ، فهي فرية منه عليهم تضاف إلى فرياته الأخرى ، وما أكثرها !

ثانياً : إن فرض أن أحداً فعل ذلك ؛ فنحن معه في الإنكار عليه ؛ لأنه بدعة ، واستدراك على الشارع الحكيم كما قال هو ، ولذلك ؛ فنحن ننكر زيادة السيادة في

الصلوات الإبراهيمية ، فما بال هذا الشيخ ينكر علينا إنكارنا هذا (ص ٢٠) ويبالغ في ذلك وينسبنا إلى الجهل بقواعد علم الأصول ، فيقول :

« فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي ﷺ لم نزدها من قبل أنفسنا ، ولكن من قوله ﷺ : « أنا سيد ولد آدم » . فضممنا هذا الحديث إلى حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعملنا بالدليلين » ! ثم قال :

« والمبتدع الألباني ، وقع في البدعة التي ينعاها علينا ، وهو لا يشعر لضعف فهمه ، وقلة إدراكه ، فهو حين يصلي على النبي ﷺ في خطبة كتبه يصلي على أصحابه معه ، وزيادة الصحابة بدعة لما تقدم بيانه » !!

هذا كلامه عامله الله بما يستحق ! وأقل ما يقال فيه : (رمتني بدائها وانسلت) ؛ فإنه ينسبني إلى البدعة ويسميني مبتدعاً - وأنا بفضل الله تعالى من أشد الناس تمسكاً بالسنة ومحاربة للبدعة ، يعلم ذلك القاصي والداني - ؛ لأني أصلي على أصحابه ﷺ معه ، وهو مذهب جماعة من العلماء ، ومنهم الإمام البخاري ، وفي ذلك أحاديث معروفة ، من ذلك قوله ﷺ :

« اللهم ! صلِّ على آل أبي أوفى » .

كما بينه الحافظ العسقلاني في « فتح الباري » (١١ / ١٦٩ - ١٧٠) ، والحافظ السخاوي في « القول البديع » وغيرهما ، وعليه جرى كثير من أهل العلم في كتبهم ؛ كالإمام الشافعي في كتابه العظيم « الرسالة »[١] ، والشاطبي - القائل بعموم : « كل بدعة ضلالة » في كتابيه : « الاعتصام » و « الموافقات » - ، وابن تيمية في كثير من رسائله وفتاويه ، وابن حجر في « الفتح » ، والسخاوي في

---

(١) على ما نقله السخاوي في كتابه المذكور .

« القول البديع » وغيرهم كثير وكثير جداً ، أفمبتدعة هؤلاء ـ ويحك ! ـ أم هو التعصب والتشيع ؟!

وإن مما يدل القارئ على أنه هو المتصف بما رماني به من البدعة وضعف الفهم والإدراك : أنه احتج على زعمه بدعية ذكر الصحابة في الصلاة على النبي ﷺ بقوله : « إنها زيادة على تعليمه ﷺ واستدراك عليه » !

فهذه الحجة في غير محلها ؛ لأن ذكر الصحابة ليس في الصلاة الإبراهيمية التي علمها رسول الله ﷺ أصحابه ، ولا أحد يزيدها فيها ، وموضع إنكاره إنما هو خطبة الكتاب كما سبق ، وهي ليست من تعليمه ﷺ ، ولذلك ؛ تتنوع الخطب من العلماء ؛ لأنه لا توقيف فيها ، وما ذِكْرُهُم فيها معه ﷺ في الصلاة عليه إلا كالترضي عنهم .

وقوله المذكور ؛ هو صحيح في نفسه ؛ بل هي قاعدة هامّةٌ عند أهل السنة ؛ ولكن يظهر أنه نقله عن غيره ؛ دون أن يؤمن به إلا لإقامة الحجة على خصمه بزعمه ! وإلا ؛ لما أجاز لنفسه أن يزيد في الصلوات الإبراهيمية لفظ : « سيدنا » ! ولم تصح فيها ، ويسوغ ذلك بقوله (ص ٢٠) :

« . . لم نزدها من قبل أنفسنا ، ولكن قوله ﷺ : أنا سيد ولد آدم » !

فنسي أو تناسى أنها : « زيادة على ما علَّمه الشارع ، واستدراك عليه ، وهو لا يجوز » !

وما مثله إلا مثل من يزيد في التشهد ألفاظاً هي في نفسها حق ؛ ولكن الشارع الحكيم لم يشرعها ؛ كما لو قال : « التحيات لله [الخالق البارئ المصور] والصلوات . . . » ! فهل يفعل هذا إلا مبتدع أنوك ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة

إلا بالله .

ثم بدا لي وجهٌ آخر يتأكَّد به بطلان قوله : « وعلي سيد العرب » رواية ، وذلك : أن الشطر الأول من حديث الترجمة : « أنا سيد ولد آدم » قد تواتر عنه ﷺ من رواية جمع من الصحابة بأسانيدَ صحيحة عنهم ، وهم :

أولاً : أبو هريرة : رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة » (٧٩٢) .

ثانياً : جابر بن عبد الله . من طريق أخرى غير طريق الراسبي : عند الحاكم أيضاً ، ووهّاه الذهبي .

ثالثاً : أنس بن مالك : رواه أحمد والدارمي والبخاري في « التاريخ » ؛ وأحد إسناديه جيد .

رابعاً : عبد الله بن سلام : عند ابن حبان ، وهو مخرج في « الظلال » (٧٩٣) .

خامساً : أبو سعيد الخدري : رواه الترمذي وحسنه . وهو مخرج مع ما قبله في « الصحيحة » (١٥٧١) .

سادساً : حذيفة بن اليمان : رواه أحمد (٥ / ٣٨٨) ، والطبراني في « الأوسط » ، والحاكم (٤ / ٥٧٣) .

سابعاً : عبادة بن الصامت : رواه الحاكم أيضاً (١ / ٣٠) .

قلت : فمجيء الحديث بهذه الطرق دون زيادة « وعلي سيد العرب » ؛ يؤيد أنها زيادة منكرة باطلة ، دسها فيه من لا خَلاق له من الشيعة الرافضة .

٥٦٧٩ - (أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْرَ ، وأبوكِ - يعني : أبا بكر - سَيِّدُ كُهُولِ العَرَبِ ، وعليٌّ سيدُ شبابِ العربِ) .

ضعيف جداً . أخرجه القطيعي في « زوائده على فضائل الصحابة لأحمد » (١ / ٣٩٤ / ٥٩٩) قال : حدثنا **محمد بن سليمان** قال : ثنا **عبد الملك بن عبد ربه أبو إسحاق الطائي** قال : **خلف بن خليفة** قال : سمعت ابن أبي خالد يقول : نظرت عائشة إلى النبي ﷺ فقالت : يا سيد العرب ! فقال لها رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ مسلسل بالعلل من أوله إلى آخره :

الأولى : الإرسال ؛ لأن ابن أبي خالد - واسمه إسماعيل - تابعي لم يدرك القصة .

الثانية : خلف بن خليفة ؛ وإن كان من رجال مسلم ؛ فإنما أخرج له في الشواهد ، ثم إنه كان اختلط .

الثالثة : عبد الملك هذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« منكر الحديث ، له خبر واهٍ في « خصائص النسائي » ، وآخر عن الوليد بن مسلم موضوع » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

الرابعة : محمد بن سليمان - وهو ابن بالويه أبو بكر العلاف - ؛ له ترجمة في « تاريخ بغداد » (٥ / ٣٠٠) ، مات سنة (٣٠٧) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » بزيادة :

« والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة إلا ابنَي الخالة يحيى وعيسى » وقال :

« رواه ابن عساكر عن عائشة » .

٥٦٨٠ ـ (إن يمينَ ملائكةِ السَّمَاءِ : والذي زيَّن الرِّجَالَ باللحى ، والنساءَ بالذوائِب !) .

منكر جداً . رواه ابن عساكر في ترجمة الحافظ عبد العزيز بن محمد النخشبي : قال الخليل بن أحمد البستي : ثنا **أبو عبد الله محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي** ـ وسمعته يقول : لي مئة وعشرون سنة ، وقد كتبت الحديث ، ولقيت أبا الوليد الطيالسي والقعنبي وجماعة من هذه الطبقة . ثم ذكر أنه تصوف ودفن الحديث الذي كتبه أول مرة ، ثم كتب الحديث بعد ذلك وأنه حفظ من الحديث العتيق حديثاً واحداً ، وهو ما حدثنا به ـ عن محمد بن المنهال الضرير : ثنا يزيد بن زريع : ثنا روح بن القاسم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : . . . فذكره . قال ابن عساكر :

« هذا حديث منكر جداً ، وليت النهاوندي نسيه فيما نسي ؛ فإنه لا أصل له . والله أعلم » .

كذا في ترجمة محمد بن معاذ هذا من « اللسان » زيادة على ما في « الميزان » ، ووافقه على قوله فيه :

« واهٍ ، روى عن إبراهيم بن ديزيل ، بقي إلى سنة ٣٣٤ » .

قلت : كذا وقع في « اللسان » موقوفاً ، فلينظر هل هو كذلك في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، فإن المجلد الذي فيه ترجمة « عبد العزيز » لم يطبع بعد[1] ، والمخطوطة لا سبيل إليها وأنا في عمان .

٥٦٨١ - (دعا نبيٌّ مرةً على قَوْمِهِ ، فقيل له : يُسلِّط عليهم عدواً من غيرهم ؟ فقال : لا . فقيل : الجوع ؟ فقال : لا . فقيل : فما تريد ؟ قال : موتاً ذفيفاً ؛ يَحْرِقُ القَلْبَ ويقلُّ العدَدَ . فأرسلَ عليهم الطوفان) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع الصيداوي في « معجم الشيوخ » (ص ٨٤ - ٨٥) من طريق مقدام بن داود : حدثنا أسد بن موسى : حدثنا روح بن مسافر : حدثنا أبو إسحاق عن عمارة بن عبد عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه ثلاث علل :

الأولى : عُمارة بن عبد ؛ مجهول ؛ لم يرو عنه غير أبي إسحاق ، وهو السبيعي .

الثانية : روح بن مسافر ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« قال أبو داود وغيره : متروك » .

الثالثة : مقدام بن داود ؛ قال ابن أبي حاتم ، وابن يونس :

« تكلموا فيه » . بل قال النسائي :

« ليس بثقة » .

---

(١) ثم طُبع ، والحديث فيه (٣٦ / ٣٤٦) - موقوفاً - . (الناشر) .

٥٦٨٢ - (إِنَّهمْ كَانوا لأَصْحَابِنَا مُكْرِمِينَ ، وإني أحبُّ أنْ أكافِئَهُمْ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٩٧) من طريق **طلحة** بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قتادة قال :

قدم وفد النجاشي على النبي ﷺ . فكان يخدمهم ، فقال له أصحابه : نحن نكفيك يارسول الله ! قال : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته طلحة بن زيد - وهو الرقي - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك . قال أحمد ، وعلي ، وأبو داود : كان يضع الحديث » .

٥٦٨٣ - (أتاني جِبريلُ ، فَحَمَلَنِي على جَنَاحِهِ الأيمنِ ، فكنتُ مِنْ ربي عز وجل كقاب قوسينِ أو أدنى . . . وذكر الحديث) .

باطل . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٣٦ - ١٣٧) قال : حدثنا **محمد بن العباس** : حدثنا محمد بن أبي الثلج : حدثنا يوسف بن موسى القطان : حدثنا وكيع بن الجراح عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره هكذا ، لم يذكر تمامه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير محمد بن العباس ، وهو أبو علي البغدادي ، وفي ترجمته ساق ابن جميع هذا الحديث ، وهو على شرط الخطيب ؛ ولكنه لم يورده ، ولذلك ؛ قال الدكتور المعلق عليه :

« لم أجد له ترجمة » .

وفاته أنه أورده الذهبي في « الميزان » لهذه الرواية ، فقال :

« . . . عن محمد بن أبي الثلج ، بغدادي . عن يوسف بن موسى القطان بخبر باطل . وعنه ابن جميع » .

قلت : يشير إلى هذا الحديث ، ووافقه الحافظ في « اللسان » ، ووقع فيه (محمد ابن أبي المليح) ! وهو تحريف مطبعي .

ووجه حكمهما على الحديث بالبطلان بعد جهالة راويه محمد بن العباس أنه مخالف للأحاديث الصحيحة الدالة على أن الذي دنا وصار بينه وبين محمد ﷺ قدر قوسين إنما هو جبريل عليه السلام . انظر تفسير ابن كثير لهذه الآية .

٥٦٨٤ - (رأيتُ على بَابِ الجنَّةِ مكتوباً : لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ ، عليٌّ أخو رسولِ اللهِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٠٣) ، وابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠) ، والقطيعي في « زوائده على فضائل الصحابة لأحمد » (٢ / ٦٦٥) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٦/ ١٨ / ٢) عن **أبي يعلى حمزة بن داود الأبلي** قال : ثنا **سليمان بن الربيع النهدي الكوفي** قال : ثنا كادح بن رحمة قال : حدثنا مسعر عن **عطية** عن جابر مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« كادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه » . وقال الحاكم وأبو نعيم :

« روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا منها ؛ كما جزم الذهبي وتبعه العسقلاني .

وسليمان بن الربيع النهدي ؛ تركه الدارقطني .

وحمزة بن داود ؛ قال الدارقطني :

« ليس بشيء » .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد قال ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ١٤٣) : حدثنا محمد بن موسى أبو بكر - أمير ساحل الشام بصيدا - : حدثنا أبو نصر فتح بن أبلج : حدثنا داود بن سليمان : حدثني سليمان بن الربيع به .

لكن من دون ابن الربيع لم أعرفهم ؛ غير أبي بكر الأمير ؛ فله ترجمة مختصرة جداً في « الأنساب » (١ / ٥١٩) ، وفي « تاريخ دمشق » أوسع منه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم إن الحديث ؛ رواه القطيعي (١١٣٥) بإسناده السابق الواهي عن كادح قال : نا الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به . وقال في آخره :

« علي أخي ، وصاحب لوائي » .

فذكر الحسن بن أبي جعفر - وهو ضعيف - مكان مسعر . وأبا الزبير - وهو مدلس - مكان عطية - وهو ضعيف - .

وبالجملة ؛ فآفة هذا الحديث كادح هذا ، وقد عرفت أنه يروي الأحاديث الموضوعة عن الثقات ، وقد قال ابن حبان في كتابه « المجروحين» (٢ / ٢٢٩) :

« كان ممن يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان

المتعمد لها ، أو غفل عن الإتقان حتى غلب عليه الأوهام الكثيرة ، فكثر المناكير في روايته ، فاستحق بها الترك » .

ثم ساق له أحاديث ـ هذا منها ـ من الطريق الأولى ، وقال :

« له نسخة كتبناها عنه ، أكثرها موضوعة ومقلوبة » .

(تنبيه) : نقل الدكتور تدمري في تعليقه على « معجم الشيوخ » عن الشيخ محمد الباقر المحمودي ـ والظاهر أنه شيعي ـ أنه خرج الحديث بروايتين ساقهما ، ولفظهما واحد ! عزا الأولى لابن عدي في « الكامل » ، والأخرى للإمام أحمد في (باب فضائل علي رضي الله عنه) ! فأقول ـ والله المستعان ـ :

في هذا التخريج ثلاثة أوهام فاحشة :

الأولى : سكوتهما عن الحديث ! وهو موضوع بشهادة الحفاظ المتقدمين : ابن حبان ، والذهبي ، والعسقلاني .

الثانية : إيهامهما القراء أن للحديث روايتين ! والحقيقة أنها رواية واحدة مدارها على كادح ؛ كما سبق .

الثالثة : عزوهما الحديث للإمام أحمد في الباب المذكور ! وهذا خطأ ؛ لأن أحمد لا دخل له في الحديث ، ولا رواه ، وإنما هو من زوائد القطيعي عليه ؛ كما سبق ذكره في تخريجي إياه .

ومثل هذا الوهم يقع فيه كثير من المتعلِّقين بهذا العلم ، وبخاصة الشيعة منهم ، وبعضهم قد يفعلون ذلك عمداً تدلسياً وتضليلاً !

وبهذه المناسبة أقول :

إن الأحاديث المروية في كتاب « فضائل الصحابة » للإمام أحمد ثلاثة أنواع :

الأول : من رواية أبي بكر القطيعي عن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه .

الثاني : من رواية القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن شيوخه غير أبيه .

الثالث : من رواية القطيعي عن شيوخه غير عبد الله بن أحمد .

ومن لا علم عنده بالأسانيد وطبقات الرواة يتوهم من مجرد رؤيته الحديث في كتاب « الفضائل » أنه من رواية أحمد ! وليس كذلك . فينبغي التنبه لهذا حتى لا ينسب للإمام أحمد من الحديث ما لم يروه فيساء إليه ، كما هو الشأن في هذا الحديث الموضوع . والله ولي التوفيق .

٥٦٨٥ ـ (يا مُعَاذُ ! إنَّ المؤمنَ لدى الحقِّ أسِيرٌ ، إنَّ المؤمنَ قيَّده القرآنُ عن كثيرٍ من شَهَوَاتِهِ ، وأن يهلَكَ فيما يهوى .

يا معاذ ! إنَّ المؤمنَ لا تَسْكُنُ روعَتُهُ ولا اضطرابُهُ حتى يخلفَ الجِسْرَ وراءَ ظَهْرِهِ ، فالقرآنُ دَلِيلُهُ ، والخوفُ مَحَجَّتُهُ ، والشَّوْقُ مطيَّتُهُ ، والصلاةُ كهفُهُ ، والصومُ جنتُه ، والصدقةُ فكاكُه ، والصِّدْقُ أميرُه ، والحياءُ وزيره ، وربُّهُ وراءَ ذلك بالمرصاد .

يا معاذ ! إنَّ المؤمنَ يُسْألُ يومَ القيامةِ عن جَميعِ سَعْيِهِ ؛ حتى كُحْلِ عينيهِ .

يا معاذُ ! إني أحبُّ لك ما أحبُّ لنَفْسي ، وأنهيتُ إليكَ ما أنهى إليَّ جبريلُ ، فلا أُلْفِيَنَّكَ تأتي يومَ القيامةِ وأَحَدٌ أسعدُ بما آتاه اللهُ منكَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٣١) من طريق إسحاق بن

أبي حسان : ثنا أحمد بن أبي الحواري : ثنا يونس الحذاء عن أبي حمزة عن معاذ ابن جبل مرفوعاً .

وتابعه على الفقرتين الأخيرتين : أبو حاتم الرازي برواية ابنه عنه ـ كما في « تفسير ابن كثير » (٢ / ٥٥٩) ـ : حدثنا أحمد بن أبي الحواري به نحوه . وقال : (أبي حمزة الشيباني) .

قلت : ولم أعرفه ، ولم يذكره الدولابي في « الكنى » ولا الذهبي في « المقتنى » .

وكذلك لم أعرف الراوي عنه : يونس الحذاء .

وابن أبي الحواري ؛ ثقة من رجال « التهذيب » .

وكذا إسحاق بن أبي حسان ؛ وثَّقه الدارقطني ، وأبو حسان جده ، واسم أبيه إبراهيم ، وكنية إسحاق أبو يعقوب الأنماطي ، مات سنة (٣٠٢) كما في « تاريخ بغداد » (٦ / ٣٨٤ ـ ٣٨٥) .

ومع جهالة تابعي الحديث والراوي عنه تجرأ الشيخ نسيب الرفاعي في « مختصر ابن كثير » فصحَّحه ليس بإيراده فيه فقط ؛ بل وبتصريحه بذلك في فهرسه (٢ / ٤٦٢) ! وتبعه على ذلك بلديه الصابوني ؛ فأورده في « مختصره » أيضاً (٢ / ٣١٩ ـ ٣٢٠) ! وإن مما لا شك فيه أن تصحيحهما إياه لم يقم على بحث منهما في تراجم رجاله ؛ فإنهما من أبعد الناس عن هذا العلم ، وإنما كان ذلك منهما اعتباطاً ، أو استحساناً عقلياً ، أو اغتراراً بسكوت ابن كثير عليه ! جاهلين أنه قد ساقه بإسناده فبرئت ذمته منه . والله تعالى هو الهادي .

ثم رواه أبو نعيم (١ / ٢٧) من طريق أبي عبد الله القشيري عن أبي

حاجب عن عبد الرحمن عن معاذ ، وعن غالب بن شهر عن معاذ ، وعن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم كالذي قبله .

أبو عبد الله القشيري ، وأبو حاجب ، وغالب بن شهر ؛ لم أعرفهم . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٦٨٦ - (إنَّ اللهَ يُصلِّي على مَيَامِنِ الصُّفُوفِ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وإنما هو من التحريفات الكثيرة للأحاديث النبوية التي وقعت في كتاب « مختصر تفسير ابن كثير » للشيخ نسيب الرفاعي (٣ / ٣٨٦) بسبب العجلة في الاختصار والنقل أولاً ، وجهله بالأحاديث ثانياً ! وأصل هذا الحديث في أصله « تفسير ابن كثير » إنما هو بلفظ :

« إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف » .

وهو حديث معروف ، وإن كان ابن كثير لم يخرجه ، فقد رواه أبو داود وغيره عن عائشة رضي الله عنها ؛ ولكنه بهذا اللفظ خطأ أيضاً ، والصواب فيه :

« . . . على الذين يَصِلون الصفوف » .

وقد كنت بينت ذلك في « المشكاة » برقم (١٠٩٦) .

٥٦٨٧ - (ما بَغَتِ امْرَأَةُ نبيٍّ قط) .

موقوف . أخرجه الطبري في « التفسير » (١٢ / ٣١) من طريق أبي عامر الهمداني عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

وكذا أورده السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٣٣٥) من رواية عبد الرزاق والفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن عساكر . وزادوا :

وقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ يقول : إنه ليس من أهلك الذين وعدتُك أن أنجيهم معك .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الضحاك وابن عباس ؛ فإنه لم يلقه ؛ كما أفاده غير واحد .

وأبو عامر الهمداني ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا الذهبي في « المقتنى » ، وفي الرواة عن الضحاك بن مزاحم عطية بن الحارث أبو روق الهمداني ، فمن المحتمل أن يكون هو هذا ، ويكون له كنيتان . والله أعلم .

ثم رواه الطبري من طريق ابن يمان عن سعيد عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس به ؛ دون الزيادة .

وهذا ضعيف أيضاً ؛ ابن يمان اسمه يحيى ، وشيخه سعيد اثنان ذكرهما المزي في شيوخه : أحدهما أبو سنان سعيد بن سنان الشيباني ، والآخر سعيد بن الوليد الضبعي ، وهذا لم أجد له ترجمة ، والأول من رجال مسلم ، ولم يتبين لي أيهما المراد هنا .

وأما يحيى بن يمان ؛ فهو من رجال مسلم أيضاً ؛ لكن قال الحافظ :

« صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وقد تغير » .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فأخرجه الطبري والحاكم (٢ / ٤٩٦) من طريق الثوري وابن عيينة عن موسى بن أبي عائشة عن سليمان بن قَتَّة

قال : سمعت ابن عباس يسأل ـ وهو إلى جنب الكعبة ـ عن قول الله تعالى : ﴿ فخانتاهما ﴾ قال :

« أما إنه لم يكن بالزنا ؛ ولكن كانت هذه تخبر الناس أنه مجنون ، وكانت هذه تدل على الأضياف » .

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير سليمان بن قتة ، وثقه ابن معين وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١١) ، وله ترجمة في « التعجيل » .

وبالجملة ؛ فالحديث باللفظ الأول ضعيف السند مع وقفه ، وأما قول نسيب الرفاعي في فهرس « مختصره » (٢ / ٣٤٠) :

« وروي مرفوعاً » ؛ فمما لا أصل له ألبتة ؛ بل هو من كيسه !

٥٦٨٨ ـ (غَفَرَ لكَ ولصاحِبِكَ . قاله لمن دعا لصَاحِبِهِ الذي حملَهُ أنْ يدعوَ له عند الركنِ والمقام) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٩ / ٢٤) من طريق قريش بن إسماعيل بن زكريا عن الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

كنت أطوف مع النبي ﷺ ، فسمع رجلاً يقول : اللهم ! اغفر لفلان . فقال : « مه ؟ » . فقال : يا رسول الله ! رجل حَمَّلني أن أدعو له عند الركن والمقام . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ قريش هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ لكن الحارث بن

عمران - وهو الجعفري - اتهمه ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ٢٢٥) :

« كان يضع الحديث على الثقات » . وقال ابن عدي (٢ / ١٩٥) بعد أن ساق له بعض الأحاديث :

« والضعف على رواياته بيِّن » .

ثم وجدت لقريش متابعاً : أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٢١٣ - ٢١٤) من طريق زكريا بن يحيى صاحب الأكسية : حدثنا **الحارث بن عمران الجعفري** به .

قلت : فانحصرت الآفة في الجعفري هذا . قال البرقاني في « سؤالاته للدارقطني » (٢٤ / ١٠٣) :

« كوفي متروك » .

٥٦٨٩ - (مَنْ خَتَمَ عملَهُ ، فلم يَرْضَخْ لقرابَتِهِ ممنْ لم يَرِثْهُ ؛ خُتِمَ عملُه بمعصيةٍ . قال ابن مسعود : اقرأوا إن شئتم : ﴿ وإذا حَضَرَ القسمة أولو القربى . . . ﴾ الآية) .

منكر . أخرجه ابن جميع في« معجم الشيوخ » (ص ٢٨٢) من طريق **عبد الله ابن صالح** : حدثنا **عمرو بن هاشم** : حدثنا **سليمان بن أبي كريمة** عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وهو مسلسل بالعلل :

الأولى : سليمان بن أبي كريمة ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١) عن أبيه :

« ضعيف الحديث » . وقال ابن عدي في « الكامل » (٣ / ١١١٢) في آخر ترجمته - وقد ساق له أحاديث منكرة من طريق عمرو بن هاشم البيروتي هذا ، وذكر أنه روى عنه خمسة أحاديث منكرة مسندة في التفسير وغيره .

قلت : وأظن أنه يشير إلى أن هذا منها - :

« وعامة أحاديثه مناكير ، يرويها عنه عمرو بن هاشم البيروتي ، وعمرو ؛ ليس به بأس ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد تكلموا فيمن هو أمثل بكثير ، لم يتكلموا فيه ؛ لأنهم لم يخبروا حديثه » .

يشير إلى أن الآفة من سليمان ، وليس من عمرو ، وهو كذلك ؛ لكن هذا متكَلَّم فيه ، ولذلك ؛ قلت :

العلة الثانية : عمرو بن هاشم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

الثالثة : عبد الله بن صالح - وهو المصري - ، وهو صدوق كثير الغلط ؛ كما تقدم مراراً .

(تنبيه) : علق الدكتور تدمري على هذا الحديث ، فقال :

« أخرجه البخاري ٥ / ٢٩٠ في الوصايا باب قول الله تعالى : ﴿ وإذا حضر القسمة أولو القربى . . . ﴾ . . . » !

قلت : وهذا تخريج عجيب غريب موهم أن الحديث رواه البخاري ! ولا شيء من ذلك ألبتة ؛ فإنك إذا رجعت إلى المكان الذي أشار إليه من « البخاري » ؛ لم تجد فيه إلا حديث ابن عباس الموقوف عليه في تفسير الآية المذكورة ؛ قال :

« هي محكمة ، وليست بمنسوخة » .

ثم إن الحديث مما فات السيوطي والمناوي ؛ فلم يورداه في « جوامعهم » : « الجامع الكبير » ، و « الجامع الصغير » ، و « الزيادة عليه » ، و « الجامع الأزهر » ، و لا ذكره في « الدر المنثور » .

٥٦٩٠ - (نَهَى عَنِ الإقْنَاعِ والتَّصْوِيبِ في الصَّلاةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٠٣) من طريق فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : . . . فذكره مرفوعاً . وزاد :

« يعني : (الإقناع) : رفع الرأس إذا كان قائماً ، و (التصويب) : أن ينظر إلى جيب قميصه » .

قلت : وهذا التفسير من المؤلف أو من أحد رواته ؛ فقد أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٠٤٩) من طريق أخرى عن الفرات به ؛ دون الزيادة . وقال في آخر ترجمته :

« أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير » . وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢٠٧) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، ويأتي بالمعضلات عن الثقات ! لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاختبار » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » .

قلت : فالإسناد ضعيف جداً .

(تنبيه) : قد عزا الدكتور تدمري في تعليقه على « المعجم » هذا الحديث للترمذي والنسائي والدارمي ! وهو خطأ محض يشبه خطأه المذكور في الحديث الذي قبله ؛ فإني لما رجعت إلى السنن الثلاثة التي أشار إلى موضع الحديث فيها تبين أنه يعني حديث أبي حميد الساعدي ؛ قال :

« كان النبي ﷺ إذا ركع اعتدل : فلم ينصب رأسه ، ولم يقنعه » !

وهذا كما ترى حديث آخر مخرجاً ومعنى ، وقد فاته أن يعزوه لأبي داود أيضاً ! فقد أخرجه في حديث أبي حميد الطويل ، وهو مخرج في « المشكاة » (٨٠١) وغيره .

وذلك يدل - كالحديث السالف - أن الدكتور لا معرفة له بهذا العلم ، أو على الأقل بفن التخريج ! فهو يخبط فيه خبط العشواء في الليلة الظلماء ، وإلا ؛ كيف استجاز عزو حديث قولي إلى من لم يروه لمجرد كونهم رووا في الباب حديثاً آخر من فعله ﷺ ؟!

٥٦٩١ - (إذا تَطَهَّرَ أحدُكُم ؛ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللهِ تعالى ؛ فإنهُ يطهر جسدهُ كلّه ، وإذا لم يذكُرِ اسمَ الله تعالى على طهُورِه ؛ لم يطهرْ إلا ما مَرَّ عليه الماءُ ، وإذا فَرَغَ أحدُكُم من طهورِهِ ؛ فَلْيَشْهَدْ أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، ثم ليصَلِّ عليه ، فإذا قالَ ذلك ؛ فُتحتْ له أبوابُ الجنةِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٢٩٢) ،

والبيهقي في « السنن » (١ / ٤٤) من طريق يحيى بن هاشم : حدثنا الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته يحيى بن هاشم ـ وهو السمسار الغساني ـ ؛ كذاب وضاع يسرق الحديث كما قال الأئمة ، وقال البيهقي عقبه :

« وهذا ضعيف ، لا أعلمه رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث » .

قلت : وتعقبه الذهبي في « المهذب » (ق ٩ / ٢) : بقوله

« قلت : بل كذاب » .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للشيرازي في « الألقاب » والبيهقي فقط ! وقد أخرجه الدارقطني أيضاً (١ / ٧٣ / ١١) من الوجه المذكور ؛ لكن ليس فيه قوله : « ثم ليصل عليه » .

ورواه أبو محمد المخلدي في « الفوائد » (ق ٢٤٥ / ٢) دون قوله : « وإذا فرغ . . . » .

والحديث ؛ روي نصفه الأول من حديث أبي هريرة وابن عمر .

١ ـ **أما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه أبو بكر محمد بن عبد الله الزهيري : نا مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبي بردة : نا محمد بن أبان عن أيوب بن عائذ الطائي عن مجاهد عنه مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني وعنه البيهقي .

وهذا إسناد ضعيف ؛ علته مرداس هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« لا أعرفه . وخبره منكر في التسمية على الوضوء » .

قلت : وكأنه تبع في تجهيله إياه ابن القطان ؛ فإنه قال :

« لا يعرف ألبتة » . فتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« قلت : هو مشهور بكنيته (أبو بلال) ، من أهل الكوفة ، يروي عن قيس بن الربيع والكوفيين . روى عنه أهل العراق . قال ابن حبان في « الثقات » : « يغرب ويتفرد » . وليَّنه الحاكم أيضاً . وقول ابن القطان : « لا يعرف ألبتة » ؛ وهم ؛ فإنه معروف » .

٢ ـ وأما حديث ابن عمر ؛ فيرويه عبد الله بن حكيم أبو بكر عن عاصم بن محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي وقال :

« وهذا أيضاً ضعيف ؛ أبو بكر الداهري غير ثقة عند أهل العلم بالحديث . وروي من وجه آخر ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً » .

قلت : أبو بكر هذا ؛ متروك متهم بالكذب . وقال أبو نعيم الأصبهاني :

« روى عن إسماعيل بن أبي خالد والأعمش الموضوعات » .

٥٦٩٢ ـ (يا غلامُ ! مَنْ أَنا ؟ فقال : أنتَ رسولُ اللهِ . فقالَ له : باركَ اللهُ فيكَ . ثم إنَّ الغلامَ لم يتكلَّم بعدها) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٥٤) ، ومن طريقه البيهقي في « الدلائل » (٦ / ٥٩ ـ ٦٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٣ / ٤٤٤)

قال : حدثني العباس بن محبوب ـ بمكة ـ : حدثنا أبي : حدثني جدي شاصونة ابن عبيد : حدثني معرض بن عبيد الله بن معيقيب اليمامي عن أبيه عن جده قال :

حججت حجة الوداع ، فدخلت داراً بمكة ، فرأيت فيها رسول الله ﷺ ووجهه كدارة القمر ، فسمعت منه عجباً : أتاه رجل من أهل اليمامة بغلام يوم ولد ، وقد لفه في خرقة ، فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم ، مسلسل بالضعفاء والمجهولين :

أولاً : العباس بن محبوب ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« . . . أبو الفضل المعروف بـ (ابن شاصونة) ، بصري الأصل ، سكن جُدَّة . قال مسلمة بن قاسم : ضعيف الحديث ، لا يكتب حديثه ، وكان لي صديقاً » .

وأما الدكتور تدمري ؛ فقال في تعليقه على « المعجم » :

« لم أجد له ترجمة » !

وكم له من مثل هذا النفي !!

ثانياً : أبوه محبوب ـ وهو ابن عثمان بن شاصونة ـ ؛ قال الحافظ أيضاً :

« . . . عن جده . وعنه إسحاق بن شاهين ؛ مجهول » .

ثالثاً : جده شاصونة ـ وهو ابن عبيد ـ ؛ مجهول أيضاً ؛ كما يأتي عن الحافظ العسقلاني .

رابعاً وخامساً : معرض بن عبيد الله وأبوه ؛ قال الحافظ في « الإصابة » :

« مجهولان ، وكذلك شاصونة » . وقال :

« وأخرجه الحاكم في « الإكليل » من وجه آخر عن العباس بن محمد بن شاصونة » .

قلت : وقد روي من طريق آخر : أخرجه البيهقي والخطيب من طرق عن محمد بن يونس الكديمي : حدثنا شاصونة بن عبيد أبو محمد اليمامي به . وزاد في آخره :

« حتَّى شَبَّ » .

قلت : والكديمي ؛ قال الذهبي :

« هالك . قال ابن حبان وغيره : كان يضع الحديث على الثقات » .

قلت : فلا قيمة لمتابعته ، ولذلك ؛ قال الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » (٦ / ١٥٨) ـ وقد ذكره من الطريقين ـ :

« حديث غريب جداً » . وأشار البيهقي إلى ذلك بقوله :

« إن صحَّت الرواية » .

ونقل الحافظ عن ابن السكن أنه قال في ترجمة معرض بن معيقيب :

« له حديث في أعلام النبوة ، لم أجده إلا عند الكديمي عن شيخ مجهول ، فلم أتشاغل بتخريجه » .

٥٦٩٣ - (مَنْ أدخلَ على أخيه المسلم فرحاً أو سُروراً في دار الدُّنيا ؛ خَلَقَ اللهُ عز وجل مِنْ ذلك خَلْقاً يدفعُ به عنه الآفاتِ في الدنيا ، فإذا كانَ يوم القيامة كانَ منه قريباً ، فإذا مَرَّ به هَوْلٌ يُفْرِقه قال : لا تَخَفْ . فيقولُ له : مَنْ أنتَ ؟ فيقول : أنا الفرحُ - أو السُّرورُ - الذي أَدْخَلْتَهُ على أخيكَ في دارِ الدنيا) .

منكر . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٦٥) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١٣ / ٢٧٣) : حدثني مؤنس بن وصيف بـ (تنّيس) قال : حدثنا الحسن بن عرفة قال : كنت أكتب عن يزيد بن هارون عن أبي حفص الأبار ، فلقيته بمكة . قال الحسن : فحدثني أبو حفص الأبار عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ليث - وهو ابن أبي سليم - ؛ وهو ضعيف مختلط .

والأخرى : مؤنس هذا ؛ وفي ترجمته ساقه الخطيب ، ولم يزد فيها على ذلك ، فكأنه مجهول ، ولم أره في « الميزان » و « اللسان » ، وقد صرح بذلك ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢٣) ؛ فإنه أخرجه من طريق الخطيب ثم قال :

« هذا حديث لا يصح ، ومؤنس بن وصيف مجهول » .

٥٦٩٤ - (مَنْ غَزا غزوةً في سَبيلِ الله عز وجل ؛ فَقَدْ أدى إلى اللهِ عز وجل جَمِيعَ طاعَتِهِ ، ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾) .

موضوع . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٣٦٦) من طريق القاسم

ابن بهرام عن قتادة عن أنس مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته القاسم هذا ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢١٤) :

« القاسم بن بهرام أبو همدان . شيخ كان على القضاء بـ (هيت) يروي عن أبي الزبير العجائب ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

ثم ساق له حديثاً موضوعاً في فضل معاوية .

وأورده ابن عدي في كنى « الكامل » ، وقال (٧ / ٢٧٤٩) :

« أبو همدان ؛ كذاب » .

وأقره الحافظان : الذهبي والعسقلاني .

والحديث ؛ عزاه الدكتور تدمري في تعليقه على « المعجم » لابن ماجه في الجهاد ! وهذا كذب على ابن ماجه ؛ سببه الجهل بهذا العلم ؛ فإن الذي عند ابن ماجه في الباب المشار إليه ، إنما هو حديث آخر برقم (٢٧٦١) من رواية جمع من الصحابة ؛ ليس منهم أنس ، وفيه :

« ومن غزا بنَفْسِهِ في سبيل الله ، وأنفقَ في وَجْهِ ذلك ؛ فَلَهُ بكلِّ درهم سبع مئة ألف درهم ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ واللهُ يضاعفُ لمن يشاء ﴾ » .

ومع ذلك ؛ فإسناده ضعيف ؛ كما في « المشكاة » (٣٨٥٧) وغيره .

فتأمل كم في هذا العزو من تخليط ، وكم له من تخاليط سبق بيان بعضها ! ومن ذلك أنه عزا حديث :

« من زار قبري وجبت له شفاعتي » في تعليقه عليه لـ « المسند » ! فقال (ص ٤١٩) :

« رواه أحمد في « مسنده » ٤ / ١٠٨ » ! وهو يشير بذلك إلى حديث :

« مَنْ صلَّى على محمد وقال : اللهم ! أَنْزِلْهُ المقعدَ المقرَّبَ عندكَ يوم القيامة ؛ وَجَبَتْ له شفاعتي » .

فقد استجاز عزو الحديث الأول لأحمد لمجرد التقائه مع حديثه في قوله : « وجبت له شفاعتي » !! فهل يفعل ذلك إلا جاهل بهذا العلم ؟!!

والحديث الأول موضوع ، وهو مخرج في « الضعيفة » تحت الحديث (٤٧) ، و « الإرواء » تحت الحديث (١١٢٨) .

والحديث الآخر ضعيف ؛ فيه وفاء بن شريح الحضرمي ؛ ولم يوثقه غير ابن حبان ، وفي الطريق إليه ابن لهيعة . انظر التعليق على « فضل الصلاة على النبي ﷺ » (ص ٢١) .

وتقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (٥١٤٢ / ١) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للديلمي عن أنس ؛ دون قوله : ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ .

٥٦٩٥ - (مَنْ لَمْ يَرْعَوِ عندَ الشَّيْبِ ، ولم يَسْتَحِ مِنَ العَيْبِ ، ولم يَخْشَ اللهَ بالغَيْبِ ؛ فليسَ للهِ عز وجل فيه حاجةٌ) .

موضوع . أخرجه ابن جميع في « معجم الشيوخ » (ص ٣٧٥) ، وعنه

الذهبي في « الميزان » : حدثني يوسف بن إسحاق بـ (حلب) قال : حدثنا محمد بن حماد الطهراني : حدثنا عبد الرزاق : أنبأنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن جابر مرفوعاً به .

أورده الذهبي في ترجمة يوسف هذا ، وقال :

« الخبر باطل ، والآفة من يوسف ؛ فإن الباقين ثقات » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأما الدكتور تدمري ؛ فلم يزد على قوله في تعليقه على ترجمة الشيخ الحلبي هذا :

« لم أجد له ترجمة » !

وهذا مما يدل الباحث على أن الرجل لا معرفة عنده بعلم الجرح والتعديل ، وما أذكر أني رأيته جرح راوياً لحديث ما ولو كان كذاباً ! وكل ما صنعه في تخريج هذا الحديث أنه قال :

« ذكره الديلمي بلا سند عن جابر مرفوعاً . (تمييز الطيب من الخبيث ٢١٤) » .

وصاحب « التمييز » تابع فيما قال لأصله « المقاصد الحسنة » للسخاوي رقم (١١٧٧) ، وتبعهما العجلوني في « كشف الخفاء » (٢٦١١) ؛ إلا أنه قال :

« قال ابن الفرس : ضعيف » !

وجاء من بعدهم الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني ليقول في كتابه « مختصر المقاصد الحسنة » (١٠٧٧) :

« وارد » !!

وفي هذا الاختصار ما لا يخفى من إيهام أن للحديث أصلاً ، كما هو في اقتصار ابن الفرس على تضعيفه ، وهو حديث باطل بشهادة الحافظ النقاد الإمام الذهبي ، وموافقة العسقلاني عليه . وليت أن أخانا الدكتور محمد الصباغ نقل ذلك عنهما في مراجعه التي أحال إليها في تعليقه على « المختصر » ، وإن كان قد قارب الصواب في قوله : « والحديث لا أصل له » ؛ فقد تبين أن له أصلاً ؛ أي : سنداً ؛ ولكن قد عرفت آفته ، وهو من الفوائد التي استفدناها من « معجم ابن جميع » رحمه الله تعالى .

٥٦٩٦ ـ (أُنْشِدُ اللهَ رجالَ أُمَّتِي لا يَدْخُلُوا الحمَّامَ إلا بِمِئْزَرٍ ، وأُنْشِدُ اللهَ نساءَ أمتي أنْ لا يَدْخُلْنَ الحَمَّامَ) .

ضعيف . أخرجه ابن جميع في « معجمه » (ص ٢٥١) من طريق **بكر بن سهل** : حدثنا **عمرو بن هاشم** : حدثنا موسى بن وردان عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عمرو بن هاشم ـ وهو البيروتي ـ ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

والأخرى : بكر بن سهل هذا ؛ قال النسائي :

« ضعيف » . وقال الذهبي :

« مقارب الحال » !

والحديث ؛ كنت أوردته في « ضعيف الجامع الصغير » (١٣٤٥) - وقد عزاه لابن عساكر ، وأظن الآن أنه عنده من طريق ابن جميع - بناء على القاعدة المعروفة أن ما تفرد به ابن عساكر ، فهو ضعيف ، وهذه القاعدة وإن كانت تشذ أحياناً ، فهذا التخريج أكدها في هذا الحديث . والله الموفق .

٥٦٩٧ - (مَنْ لَبِسَ الصُّوفَ ، وانْتَعَلَ المخْصُوفَ ، ورَكِبَ حِمَارَهُ ، وحَلَبَ شاتَهُ ، وأكلَ مع عِيالِهِ ؛ فَقَدْ نَحّى اللهُ عنه الكِبْرَ .

٢ - أنا عبدٌ ابنُ عَبْدٍ ، أَجْلِسُ كَجِلْسَةِ العَبْدِ ، وآكلُ أكلةَ العبدِ .

٣ - وذلك أنَّ النبي ﷺ لم يَطْرُقْ طعاماً قط ، إلا وهو حابٍ على ركبتيهِ .

٤ - إنَّ الله عز وجل قَدْ أوحى إليَّ : أَنْ تواضَعُوا ، ولا يَبْغِي أَحَدٌ على أحدٍ .

٥ - إنَّ يدَ الله مَبْسُوطَةٌ على خَلْقِهِ ، فَمَنْ رفعَ نَفْسَهُ ؛ وَضَعَهُ اللهُ عز وجل ، ومَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ ؛ رفعَهُ الله عز وجل .

٦ - ولا يمشي امرؤٌ على الأرضِ يَبْغِي بها سُلْطَانَ اللهِ عز وجل إلا أَكَبَّهُ اللهُ عز وجل) .

ضعيف جداً - أو موضوع - بهذا السياق والتمام . رواه السكن بن جميع في « حديثه » (ص ٤٢٠) من طريق سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن كثير ابن مرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ آفته سعيد بن سنان هذا - وهو أبو مهدي الحمصي - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ؛ ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : ويد الصنع ظاهرة في حديثه هذا ؛ فقد سرق بعض الأحاديث الصحيحة ، وضمها إليه بهذا السياق والإسناد ، والكلام عليها لا مجال الآن إليه فأكتفي بالإشارة إليها ، وهي :

الفقرة الثانية تراها في « مجمع الزوائد » (٩ / ١٩ ، ٢١) .

والفقرة الرابعة مخرجة في « الصحيحة » (٥٧٠) .

والخامسة خرجتها في « ظلال الجنة » (٦١٥ - ٦١٧) ، و « الإرواء » (٢٢٠٠) ، و « الصحيحة » (٢٣٢٨) ، وهي مركبة من حديثين .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لـ (تمام وابن عساكر عن ابن عمر) ، ووقعت فيه الفقرة السادسة بلفظ :

« ولا يمشي امرؤ على الأرض شبراً يبتغي به سلطان الله . . . » . ولعله الصواب ؛ فقد ذكر المعلق على « المعجم » تعليقاً على قوله : « بها » أن الأصل : « به » . والله أعلم .

٥٦٩٨ - (رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى ؛ تَعْدِلانِ عندَ اللهِ بِحَجَّةٍ وعُمْرَةٍ مُتَقَبَّلَتَيْنِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١٧٥ - مصورة

الجامعة) عن **يوسف بن ميمون الحنفي : حدثنا زياد بن ميمون عن أنس مرفوعاً** .

قلت : زياد هذا ؛ وضاع باعترافه ؛ كما تقدم مراراً ، **فانظر الأحاديث (١٧٦ ، ٢٩٦)** .

ويوسف بن ميمون الحنفي ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث جداً » .

ويغني عنه حديث أبي أمامة مرفوعاً :

« من خرج من بيته متطهراً إلى صلاة مكتوبة ؛ فأجره كأجر الحاج المحرم ، ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه ؛ فأجره كأجر المعتمر . . . » الحديث ؛ انظر « صحيح الترغيب » (٣١٨) ، و« صحيح أبي داود » (٥٦٧) .

٥٦٩٩ - (ركعتَانِ بعمَامَةٍ خيرٌ مِنْ سبعينَ ركعةً بغيرِ عِمَامَةٍ) .

موضوع . رواه الديلمي في « المسند » (٢ / ١٧٦) معلقاً ، فقال : قال أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا عن **جعفر بن أحمد عن أحمد بن صالح عن طارق بن عبد الرحمن عن** محمد بن عجلان عن أبي الزبير **عن** جابر **مرفوعاً** .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن صالح هذا ؛ فإنه كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان . وهو غير أحمد بن صالح المصري الحافظ ؛ كما نبه عليه ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٥ - ٢٦) ، وتقدم له حديث آخر برقم (٣٤١٢) ، كما تقدم حديثه هذا أيضاً برقم (١٢٨) ؛ لكن لم أكن وقفت على إسناده ، فاعتمدت في تضعيفه على المناوي ، وقد أعله بمن فوقه ، فكأنه ظنه الحافظ المصري ، ولم

أطمئن لإعلاله بذلك ، ولا لقول السخاوي فيه :

« لا يثبت » . ولذلك ؛ حكمت عليه بالوضع هناك أيضاً لما ذكرته في أول تخريجه ، واستظهرت ثَمة أن علة الحديث طارق بن عبد الرحمن هذا ، وهو الحجازي ، وأشرت إلى احتمال أن تكون دونه ؛ فقد تحقق الآن هذا الاحتمال ، كما تأكد حكمي على الحديث بالوضع هناك من حيث المعنى بعد أن تبين أنه من رواية ذاك الكذاب ، وتطابق ذلك مع حكم الإمام أحمد على الحديث بالبطلان كما سبق هناك ، فالحمد لله تعالى على توفيقه ، وأسأله المزيد من فضله وهدايته .

ومما سبق من التحقيق ؛ يتبين للقارئ تساهل المناوي في نقده لهذا الحديث ، وقد أشرت آنفاً إلى السبب ، وبناء على ذلك اقتصر في « التيسير » على قوله :

« وهو غريب » !

وقد اغترَّ بكلامه الشيخ عبد الله الغماري في رسالته : « إزالة الالتباس » ؛ فقال (ص ٢١) عقب قول المناوي هذا وقول السخاوي الذي قبله :

« قلت : وهذا الحديث مع ضعفه أقوى ما ورد في هذا الباب » !

وإنما قال هذا اعتماداً منه على قول المناوي المتقدم هناك ، ولو وقف على إسناده ؛ لحكم - إن شاء الله - بوضعه .

نقول هذا إحساناً للظن به ، وإلا ؛ فالرجل قد تبين لي من رسائله أنه خَلَفِيٌّ صُوفيٌّ ، حاقدٌ ، حاسد ، أفاك . فإن شئت الوقوف على الأدلة على هذا الذي نقول ؛ فانظر مقدمتي للمجلد الثالث من هذه « السلسلة » . والله المستعان .

ثم إن في الحديث علتين أخريين :

إحداهما : عنعنة أبي الزبير .

والأخرى : جعفر بن أحمد الراوي عن أحمد بن صالح ؛ فقد أورده أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٤٩) فقال :

« جعفر بن أحمد بن أبي الشروب البغدادي . روى عن أحمد بن صالح المسمومي (!) المكي . ذكره بعض أصحابنا » .

ثم ساق له الحديث الآتي بعده ، فالظاهر أنه مجهول . والله أعلم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١٤٤٤١) لأبي نعيم عن جابر . وعلقت عليه اللجنة كلام المناوي في « الفيض » ولم تزد !

(تنبيه) : المسمومي . كذا وقع في الأصل ! والراجح أنه : (الشمومي) ؛ لما يأتي بيانه في الحديث التالي :

٥٧٠٠ - (مَنْ صَلَّى الضُّحَى أَرْبَعَ ركعاتٍ في يومِ الجُمُعَةِ في دهرِهِ مرةً واحدةً يقرأُ بفاتحةِ الكتاب . . . فذكره بطوله) .

موضوع . أخرجه هكذا أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٤٩) قال : حدث عبد الله بن محمد بن زكريا : ثنا **جعفر بن أحمد بن أبي الشروب الزعفراني** : ثنا **أحمد بن صالح** : حدثني عبد الله بن عيسى والوليد بن أبي النجم قالا : ثنا سعد بن سعيد الجرجاني عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحمد بن صالح ، وهو غير أحمد بن صالح المصري

الثقة الحافظ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

ويحتمل أن تكون الآفة من سعد بن سعيد الجرجاني ؛ قال البخاري :

« لا يصح حديثه » .

وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً ، واتهمه به . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١١٢) بإسناده ، وذكره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٥) من طريقه ، وساق سنده من طريق الفضيل ابن عياض : حدثنا أبو عبد الله الخراساني عن سفيان الثوري به . وساق الحديث بطوله ، وقال ابن الجوزي ـ وتبعه السيوطي وغيره ـ :

« موضوع بلا شك ، فلا بارك الله فيمن وضعه ، فما أبرد هذا الوضع وما أَسْمَجَهُ ! وكيف يحسن أن يقال : من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى . وفيه مجاهيل ، أحدهم قد عمله » .

قلت : لعله يعني شيخ الفضيل أبا عبد الله الخراساني ومن دونه ، ولعل (أبو عبد الله الخراساني) هو سعد بن سعيد الجرجاني الذي في طريق أبي نعيم ، أو آخر من المتروكين سرقه أحدهم من الآخر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ ذكره أبو نعيم في ترجمة جعفر بن أحمد بن أبي الشروب البغدادي وقال :

« روى عن أحمد بن صالح المسمومي المكي . ذكره بعض أصحابنا » .

قلت : فهو في حكم المجهولين .

وهذه النسبة (المسمومي) لم أعرفها ، ووقع في « الثقات » (٨ / ٢٦) ، و« التهذيب » : (الشمومي) وفي « المجروحين » (١ / ١٤٩) ، و « التقريب » : (الشموني) بالنون . ولعل الصواب ما قبله ؛ فقد جاء في مادة (الأشمومي) من « التبصير » :

« . . نسبة إلى (أشموم الرمان)[1] بحري مصر ، ونسب إليها من المتقدمين (الشمومي) بلا ألف » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٠١ - (ما مِنْ عَبْدٍ يَبْسُطُ كفَّيْهِ دُبُرَ كلِّ صَلاة ، ثم يقول : اللهمَّ إلهي وإله إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، وإله جبرائيلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ - عليهم السلام - ! أسألُكَ أنْ تستجيبَ دعوتي ؛ فإني مُضطر ، وتعصمَنِي في ديني ؛ فإني مُبْتَلى ، وتنالَنِي برَحْمَتِك ؛ فإني مُذنبٌ ، وتنفي عني الفقرَ ؛ فإني مُتَمَسْكنٌ ؛ إلا كان حقاً على الله عز وجل أَنْ لا يَرُدَّ يدَيْهِ خَائبتين) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (رقم ١٣٥) عن أبي يعقوب إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي : ثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي عن خُصيف عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء :

الأول : خُصيف - وهو ابن عبد الرحمن الجزري - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ ، خلط بأخره » .

---

(١) وهي مشهورة على ألسنة أهلها المصريين الآن بـ (أشمون الرمان) .

الثاني : عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشي ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« اتهمه الإمام أحمد . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة » . ثم ساق له حديثاً بلفظ :

« مَنْ تَقَلَّدَ سيفاً في سبيل الله ؛ قلّده الله وِشَاحَيْنِ يوم القيامة من الجنة ، لا تقوم لهما الدنيا وما فيها . . . » الحديث . وقال الذهبي :

« هو من بلاياه » .

الثالث : إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٣٧) :

« روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ ، ورواياته تدل بأنه ضعيف » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ١٢٠) .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لأبي الشيخ أيضاً والديلمي وابن عساكر وابن النجار ، وقال :

« وهو واهٍ » !

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ تعلم أن قول الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن مقبول الأهدل اليماني في رسالته « سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة » (ص ١٣١ ـ إتقان الصنعة) :

« وفي إسناده عبد العزيز بن عبد الرحمن فيه مقال ( ) ، وصريح في « ميزان الاعتدال » وغيره بأنه حديث ضعيف ، لكنه يعمل به في فضائل الأعمال » !

وأقره الشيخ عبد الله الغماري الذي قدم له وعلق عليه !

وفيه دلالة ظاهرة على جهل هذا الرجل بهذا العلم أو تجاهله ؛ فإن مقتضى قول الذهبي في عبد العزيز هذا :

« اتهمه أحمد . . » إلخ كلامه المتقدم : أن حديثه يكون من قسم الضعيف جداً ، فما عزاه الأهدل لـ « الميزان » مما يرفضه الميزان المستقيم ، ولا سيما وفي الحديث العلتان الأخريان !

وعلى ذلك ؛ فقوله : « لكنه يعمل به . . » ؛ فاسد الاعتبار ؛ لأن من شروط العمل بالحديث الضعيف - عند من يقول به - : أن لا يشتد ضعفه كما ذكر ذلك الغماري نفسه في بعض رسائله ، مثل كتيبه « القول المقنع » (ص ٤) - وقد حشاه كذباً وزوراً وسفاهة وقلة حياء - ! فراجع إن شئت مقدمة المجلد الثالث من هذه « السلسلة » . وأما هنا في تعليقه على رسالة « سنية الرفع » ؛ فقد كتم هذا الشرط (ص ١٣٣) !!

ثم رأيت المدعو (عبد الوهاب مهية) الجزائري نحا نحوهما في رسالة له سماها « كشف الأكِنَّة عما قيل إنه بدعة وهو سنة » ! فأعلَّ الحديث بعبد العزيز هذا فقط ! بل تبين لي أنه مقلد له في كثير من بدعه التي زعم أنها سنة ؛ تمسكاً منه بعمومات لم يَجْرِ عَمَلُ السلف عليها ، أو بأحاديث واهية لا يجوز العمل بها ولو في فضائل الأعمال لشدة ضعفها ؛ كهذا .

ومن ذلك : أن الشيخ الغماري قال (ص ١٣١) من رسالته المتقدمة :

« أخرج الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » عن الأسود العامري عن أبيه قال :

صليت مع رسـول الله ﷺ الفـجـر ، فلمـا سلَّم انحـرف ورفع يديه ودعـا . . . الحديث » .

كذا قال ! وفيه كذب وخطأ مكشوفان :

أما الكذب ؛ فقوله : « ورفع يديه ودعا » ! فإن هذه الزيادة لا أصل لها في « المصنف » ولا عند غيره ممن أخرج الحديث ، وإنما هي مما أملاه عليه هواه - والعياذ بالله تعالى - ! فالحديث في موضعين من « المصنف » بإسناد واحد :

فـقـال في « الموضع الأول » (١ / ٣٠٢) : حـدثنا هُشَـيم قـال : أنا يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد [بن] الأسود العامري عن أبيه قال : . . . فذكر الحديث إلى قوله : « فلما سلَّم انحرف » . ولم يزد .

ثم ساقه في الموضع الآخر (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥) - وبالسند نفسه - نحوه مطولاً ، وفيه :

« فلما قضى صلاته وانحرف ؛ إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصلِّيَا معه . . » الحديث .

وهكذا أخرجه أحمد (٤ / ١٦٠ - ١٦١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٥ / ٥١٧) من طريق هشيم به .

وتابعه : جماعة عن يعلى بن عطاء به .

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم مختصراً ومطولاً ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٥٩٠ ، ٦٢٧) .

ورواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٣٢ - ٢٣٥) عن هشيم وغيره .

قلت : فهذا كله مما يؤكد بطلان تلك الزيادة وبطلان ذكرها في الحديث . وأما هل كان ذلك عمداً من الشيخ أم عن سهو ؛ فذلك مما لا يعلمه إلا العليم بما في الصدور ، وإن كان تَعَمُّدُهُ ليس ببعيد عن أمثاله من أهل الأهواء ، ولا سيما وقد صرح بين يديه بأنه يقوي حديث الترجمة !! (كالمستجير بالرمضاء من النار) !

ذلك هو الكذب في الحديث .

وأما الخطأ ؛ فهو في إسناده ؛ فإنه جعله من مسند (الأسود العامري عن أبيه) ! وهذا الابن جاهلي لم يذكر في الصحابة ، فماذا يقال عن أبيه ؟! وإنما هو من مسند ابنه (يزيد بن الأسود العامري) كما تقدم في إسناد « المصنَّف » ، وكذلك هو عند كل مخرجي الحديث ممن ذكرنا وغيرهم ، وفي كتب التراجم أيضاً كـ « الإصابة » وغيره . فالحديث ليزيد بن الأسود ، وليس لـ (أبي الأسود) !

وهذا مما يدل على جهل بالغ أو على قلة التحقيق . وأحلاهما مر !

ولقد قلَّده في ذلك كله في الكذب والخطأ ذاك الجزائري ؛ فساق الحديث (ص ٢٣) : (عن الأسود العامري . . .) بالزيادة ! وعزاه لابن أبي شيبة في « مصنفه » !!

ولم يكتف بذلك ؛ بل أتبعه بحديث آخر ضعيف ؛ مغتراً بتحسين بعضهم إياه جاهلاً أو متجاهلاً تضعيف البخاري والعقيلي وابن عبد البر في بحث مبسط أجريته عليه فيما سيأتي برقم (٦٥٤٦) .

ثم تطاول على بعض أفاضل العلماء ؛ فقال :

« قلت : وهذا يرد قول الشيخ بن (كذا !) باز حفظه الله : ولم يصح عن النبي

ﷺ أنه كان يرفع يديه بعد صلاة الفريضة ، وما يفعله بعض الناس من رفع أيديهم بعد صلاة الفريضة بدعة لا أصل لها . ا هـ (من مخالفات الطهارة والصلاة ١ / ١٩٠) . وأنت خبير بضعف هذا الكلام ـ مع جلالة قائله ـ بما سبق ذكره ـ فتنبه ولا تغتر بقول حتى تعرف مستنده » !

قلت : وهذا التنبيه حق ؛ لكنه هو أحق به ؛ لأنه اغتر بأحاديث ضعيفة لا يعرف ضعفها ؛ لجهله بهذا العلم أو تجاهلها ، ولعمومات لم يجر عمل السلف بها ، فما أشبهه بمن يرفع يديه إذا جلس للتشهد الأخير ؛ عملاً بالعمومات التي تشبث بها !

وهذا هو شبهة الذين يستحسنون البدع في الدين ، ولا يقيمون وزناً للنصوص القاطعة بكمال الدين ، ولا يعتبرون بأقوال السلف الناهية عن الإحداث في الدين كقول ابن مسعود رضي الله عنه :

« اقتصادٌ في سُنَّةٍ ؛ خيرٌ من اجتهادٍ في بدعةٍ » .

وهو منهج الشيخ عبد الله الغماري ومن جرى مجراه من المبتدعة الذين لا يفرقون بين العادة والعبادة ، أو بين المباحات والطاعات ، فيقيسون هذه على تلك التي لم يأت النبي ﷺ لبيانها وتفصيل القول في جزئياتها ؛ بل قال :

« أنتم أعلم بدنياكم » . رواه مسلم . وقال في العبادات :

« مَنْ أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منه ؛ فهو رد » . رواه مسلم .

نسأل الله لنا ولهم الهداية .

٥٧٠٢ - (لا تَدخُلُوا على النِّسَاءِ وإنْ كُنَّ كَنَائنَ . قلنا : يا رسولَ الله ! أفرأيتَ الحمْوَ ؟ قال : حَمْوُهُنَّ الموتُ) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٢٥٥ / ٧٣٦) من طريق النضر بن عبد الجبار : ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزني عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره في (مسند أنس) !

ولا أدري كيف وقع ذلك ، وإن كان يقع مثله أحياناً في « مسند أحمد » وغيره !

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ، وهو من أوهام ابن لهيعة .

فقد خالفه جماعة من الثقات ؛ فرووه عن يزيد بن أبي حبيب به نحوه ؛ دون ذكر (الكنائن) .

هكذا أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « غاية المرام » (١٨١) . وكذلك رواه أحمد (٤ / ١٤٩ ، ١٥٣) ، والطبراني في « المعجم » (١٧ / ٢٧٧ / ٧٦٢ - ٧٦٥) .

وفي رواية له (٧٦٤) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا عبد الله بن يوسف : ثنا ابن **لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب بإسناده بلفظ :

« لا تتحدثوا عند النساء » .

وهذا منكر أيضاً ؛ مخالف لحديث الثقات ، فإن لم يكن من ابن لهيعة ؛ فهو من بكر بن سهل ؛ فقد ضعفه النسائي .

قلت : ولو صحت زيادة : « وإن كن كنائن » ؛ لكان لها وجه في المعنى ، وذلك ؛ أن (الكنائن) جمع (كَنة) - بفتح الكاف - : وهي امرأة الابن أو الأخ ؛ كما في « القاموس » وغيره ، فلو صحت ؛ حُمِلَ على امرأة الأخ ؛ ضرورة أن والد الابن محرم بالنسبة لامرأة ابنه ، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال :

« لا يخلُوَنَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي مَحْرَمٍ » .

أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الغاية » (برقم : ١٨٢) ، وانظر : « فتح الباري » (٩ / ٣٣١ - ٣٣٢) .

(تنبيه) : لقد اختلفوا في المراد بـ (الحمو) في هذا الحديث الصحيح على أقوال ذكرها الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٣١ - ٣٣٢) ؛ منها : أنه أبو الزوج . وكأن الحافظ مال إليه ، ولو صح حديث الترجمة ؛ لكان حجة رافعاً للخلاف ، وإن مما يبطل حديث الترجمة أمرين :

الأول : أن أحد رواته عن يزيد بن أبي حبيب - وهو الإمام الليث بن سعد - قال - كما في رواية لمسلم - :

« (الحمو) أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج : ابن العم ونحوه » .

وذكر نحوه الترمذي (٤ / ١٥٢ - حمص) ، ونقله عنه الحافظ على الصواب ، ثم ذهل فعزا إليه في نفس الصفحة بأن الحمو أبو الزوج ! وقال النووي :

« اتفق أهل العلم باللغة على أن (الأحماء) أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوه » .

والآخر : أن أبا الزوج من المحارم ؛ بصريح الآية الكريمة : ﴿ ... ولا يبدين

زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن . . . ﴾ ، فيبعد جداً أن يجوز لزوجة الابن أن تبدي زينتها لوالد زوجها ، ولا يجوز له أن يدخل عليها كما في حديث الترجمة ، فدل ذلك على أنه منكر . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد وقع في « الترغيب » (٣ / ٦٦) من الخطأ مثل ما وقع للحافظ ؛ فقد ذكر أن الليث بن سعد فسَّر (الحمو) بأنه أبو الزوج ومن أدلى به كالأخ والعم وابن العم ونحوهم ! فهذا خلاف ما سبق في رواية مسلم عنه ، فلعل لفظ (أبو) تحريف من الناسخ أو الطابع .

(تنبيه آخر) : علق أخونا حمدي السلفي على حديث الترجمة ، فقال : « رواه أحمد . . والبخاري . . ومسلم . . والترمذي . . » ! وهذا غير جيد ؛ لأنه يوهم أنه عندهم بهذه الزيادة المنكرة ! فوجب التنبيه .

٥٧٠٣ - (إذا ظَهَرَ فيكُمْ ما ظَهَرَ في بني إسْرَائيلَ ؛ إذا كانَتِ الفاحشةُ في كِبَارِكُمْ ، والمُلْكُ في صِغَارِكُمْ ، والعِلْمُ في رُذَّالِكُمْ . يعني : يُتركُ الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكر يومئذٍ) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (٤٠١٥) ، وأحمد (٣ / ١٨٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨٠٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٨٥) ، وابن عبد البر في « الجامع » (١ / ١٥٧) من طرق عن الهيثم بن حميد : حدثنا أبو مُعَيد حفص ابن غيلان الرعيني عن مكحول عن أنس بن مالك : قال : قيل : يارسول الله ! متى نترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال : . . . فذكره . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث مكحول ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ، رجاله موثقون ؛ إلا أن مكحولاً كان يدلس ؛ كما قال العلائي في « جامع التحصيل » (ص ٣٥٢) ، وسبقه إلى ذلك ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٤٧) ، والبزار . انظر « التهذيب » .

فعنعنته هي علة هذا الحديث ، فمن قوَّاه فكأنه لم يتنبه لها ، أو أنه تغاضى عنها ؛ كالحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (١ / ٤٣) ، وأقره الزبيدي في « شرح الإحياء » (١ / ٢٨٤) ؛ فإنه قال :

« إسناده حسن » ! وأغرب منه قول البوصيري في « الزوائد » (ق ٢٤٤ / ١) و (٤ / ١٨٥ - طبع بيروت) :

« إسناده صحيح ، رجاله ثقات » !

(تنبيه) : هذا الحديث صححه الدكتور فؤاد في تعليقه على « أمثال الماوردي » (ص ٨٨) تقليداً لـ « الزوائد » ! ولكنه أخطأ في مؤلفه ، أو ظن أنه « مجمع الزوائد » ؛ فقال :

« وقال الهيثمي في « الزوائد » : صحيح رجاله ثقات . « سنن ابن ماجه » ٢ / ١٣٣١ برقم ٤٠١٥ » !!

يعني بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وذلك إن دل على شيء - كما يقولون اليوم - فهو أن الدكتور حديث عهد بتعلقه بهذا العلم . فهو لا يعلم أن « الزوائد » هو غير « مجمع الزوائد » ، وأن مؤلف الأول هو البوصيري ، فلما رأى الدكتور محقِّق « سنن ابن ماجه » قال : « قال في « الزوائد » : صحيح . . . » إلخ ؛ توهم أنه يعني « مجمع الزوائد » ، فزاد من عنده « الهيثمي » ! وأوهم أن المحقق أراد « المجمع » !! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى لا يفرح بها : يرويها **خليل بن يزيد الباقلاني** قال : حدثنا **الزبير بن علي الحميدي** قال : ذكره هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

قلت : يا رسول الله ! متى لا نأمر بالمعروف . . . الحديث .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٩١) في ترجمة الزبير هذا ، وقال :

« حديثه غير محفوظ » . وقال عقب حديثه هذا :

« لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به » . قال الحافظ في « اللسان » :

« وقال النّباتي عقب كلام العقيلي :

لعمري إنه لباطل موضوع يشهد له القرآن والسنة ، وذكره ابن حبان في (الثقات) » .

قلت : نعم ؛ ذكره فيهم في « أتباع التابعين » (٦ / ٣٣١) من رواية سلمة بن شبيب عن الخليل بن يزيد عنه . فهو على قاعدته في توثيق المجهولين ؛ فإنه لم يذكر له راوياً غير الخليل هذا .

والخليل بن يزيد ؛ لم أجد أحداً ذكره إلا ابن حبان ؛ فإنه أورده في تبع أتباع التابعين (٨ / ٢٣١) بروايته هذه عن الزبير بن عيسى ولم يزد ؛ سوى أنه كناه بـ (أبو خلاد) . ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا الذهبي في « المقتنى » .

ومن الغريب : أنه لم يذكر في ترجمته من روى عنه على خلاف عادته ، وقد ذكر في ترجمة الزبير هذا أنه روى عنه سلمة بن شبيب كما تقدم آنفاً ، فليضم ذلك إلى ترجمة الخليل من « الثقات » وقد روى عنه محمد بن إسماعيل شيخ العقيلي في الطريق الأخرى ، وهو الترمذي أو الصائغ وكلاهما روى عنهما

العقيلي ؛ كما في « تذكرة الحفاظ » ، وهما ثقتان . وهذه فائدة تخرج الخليل من الجهالة العينية إلى الجهالة الحالية .

قلت : وحُكْمُ النَّباتي - وهو الحافظ الناقد أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي - على الحديث بالبطلان ، وإقرار الحافظ إياه ؛ ليس ببعيد عن الصواب ؛ لما أشار إليه من مخالفته للقرآن والسنة ، فمن ذلك قوله تعالى في اليهود : ﴿ لُعِنَ الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عَصَوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتَنَاهَوْنَ عن منكر فعلوه لَبِئْسَ ما كانوا يفعلون ﴾ .

وأما الأحاديث ؛ فكثيرة معروفة ، ومن أشهرها قوله ﷺ :

« من رأى منكم منكراً ؛ فليغيِّره بيده ، فإن لم يستطع ؛ فبلسانه ، فإن لم يستطع ؛ فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « تخريج أحاديث مشكلة الفقر » (٦٦) و « صحيح أبي داود » (١٠٣٤) .

قلت : فهذا صريح أو كالصريح في إبطال حديث الترجمة ؛ فإنه جعل آخر مراتب الإنكار أن ينكر بقلبه ، فترك المؤمن له مما لا يتصور وقوعه ؛ كما في حديث ابن مسعود بنحو هذا ؛ قال فيه :

« وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » . رواه مسلم (١ / ٥٠ - ٥١) .

وكذلك يقال في المرتبتين اللتين قبل هذه ؛ فإنهما مقيدتان بالاستطاعة ؛ فقد يستطيع الإنكار في أسوأ الظروف ، وقد لا يستطيع ، فكيف يقال بجواز ترك النهي مطلقاً في تلك الظروف ؟!

٥٧٠٤ - (إذا خَرَجَ أحدُكُم يتغَوَّط أو يبول ؛ فلا يستقبِل القِبْلَةَ ولا يَستدْبِرْهَا ، ولا يَستقبلِ الريحَ ، ولْيَتَمَسَّحْ ثلاثَ مراتٍ .

وإذا خرجَ الرجُلانِ جميعاً ؛ فَلْيَتَفَرَّقَا ، ولا يَجْلِسْ أحدُهُمَا قريباً من صَاحِبِه ، ولا يتحدَّثان ؛ فإنَّ اللهَ يمقتُ على ذلك) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الدولابي في « الكنى » (١ / ٢٦ - ٢٧) من طريق محمد بن يزيد بن سنان قال : أنا يزيد عن يحيى بن أبي كثير قال : أخبرني خلاد : أنه سمع أباه يقول : إن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ محمد بن يزيد بن سنان وأبوه ؛ ضعيفان ، والابن أشد ضعفاً من أبيه .

وقد خولفا ؛ فرواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض قال : حدثني أبو سعيد الخدري مرفوعاً بفقرة الرجلين .

وفي إسناده جهالة واضطراب ؛ كما سبق بيانه برقم (٥٠٣٥) .

وما قبل هذه الفقرة ثابت في أحاديث معروفة ؛ إلا قوله :

« ولا يستقبل الريح » .

وروى البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ٢ / ١٥١) من طريق قتادة عن خلاد بن السائب الجهني عن أبيه عن النبي ﷺ :

« الاستنجاء بثلاثة أحجار » .

قلت : وهذا إسناد صحيح . فدل على أن جملة التمسح ثلاثاً لها أصل عن

السائب والد خلاد ، وأن زيادة فقرة الرجلين من زيادات محمد بن يزيد بن سنان المنكرة . والله أعلم .

٥٧٠٥ - (كانَ يأْمُرُنَا إذا حَاضَتْ إحدَانا أَنْ تَتَّزِرَ بإزار واسعٍ ، ثم يَلْتَزِمْ صَدْرَهَا وثَدْيَيْهَا) .

منكر . أخرجه النسائي (١ / ١٨٩ - القلم) من طريق أبي بكر بن عياش عن **صدقة بن سعيد** : حدثنا **جميع بن عمير** قال :

دخلت على عائشة مع أمي وخالتي ، فسألتاها : كيف كان رسول الله ﷺ يصنع إذا حاضت إحداكن ؟ قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : جميع بن عمير - وهو التيمي الكوفي - ؛ مختلف فيه ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« روى الناس عنه ، وأحسبه صادقاً ، وقد رماه بعضهم بالكذب . فالله أعلم » . وقال في « الكاشف » :

« واهٍ . قال خ : فيه نظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ ويتشيع » .

الثانية : صدقة بن سعيد ؛ مختلف فيه أيضاً ؛ قال البخاري :

« عنده عجائب » .

وضعفه ابن وضاح . وقال الساجي :

« ليس بشيء » . وقال أبو حاتم :

« شيخ » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق» . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

قلت : وهذا هو الأقرب : أن حديثه مقبول عند المتابعة ، وضعيف عند التفرد ؛ بله المخالفة ، وحديث الترجمة من هذا القبيل كما يأتي .

الثالثة : الاضطراب في متنه ؛ فرواه أبو بكر بن عياش هكذا ، وخالفه عبد الواحد بن زياد عن صدقة ، فرواه بلفظ :

« . . . ثم الْتَزَمَتْ رسولَ اللهِ ﷺ بيدَيْهَا ونَحْرِهَا » .

أخرجه أحمد (٦ / ١٢٣) .

فنسب الالتزام للزوجة ، وليس للنبي ﷺ . ولعل هذا أصح إن ثبت الحديث ؛ لأن عبد الواحد بن زياد أوثق من ابن عياش ؛ قال الحافظ في الأول منهما :

« ثقة . في حديثه عن الأعمش وحده مقال » .

واحتج به الشيخان . وقال في الآخر :

« ثقة عابد ؛ إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح » .

واحتج به البخاري دون مسلم .

والحديث ؛ في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عائشة وميمونة وأم حبيبة ؛ دون جملة الالتزام ، فهي زيادة منكرة عندي ، سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فظاهر مما سبق .

وأما المتن ؛ فلمخالفته لأحاديث الثقات عن أمهات المؤمنين ؛ فإن أحداً منهم لم يذكرها . والروايات عنهن في « صحيح أبي داود » (٢٥٩ - ٢٦٣) .

٥٧٠٦ - (لا يَأْبى الكَرَامَةَ إلا حِمَارٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٨٦) من طريق **أبي بكر محمد بن معاذ بن فهد الشعراني النهاوندي** قال : ذكر **محمد بن عبد الله الأويسي** - وسمعته منه مذاكرة - : حدثنا أبو بكر المنادي : حدثنا عبد الله ابن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رفعه : . . . فذكره .

قلت : هذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته النهاوندي هذا ؛ فإنه واهٍ شديد الضعف ، وقد سبق له حديث آخر برقم (٥٦٧٨) ، وليس هو محمد بن معاذ العنبري كما توهم الشيخ عبد الله الغماري أو زعمه ! كما تقدم رده هناك .

ومحمد بن عبد الله الأويسي ؛ لم أعرفه ، وما ذكره السمعاني في « الأنساب » .

والحديث ؛ سكت عليه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وكذا السخاوي في « المقاصد الحسنة » ومن تبعه ؛ كابن الدّيبع ؛ لكن ذكر السخاوي أن الديلمي قال عقب الحديث :

« ويقال : إنه من قول علي » .

قلت : وليس هذا في نسختنا المصورة من « مسند الديلمي » . ثم قال السخاوي :

« قلت : هو كذلك في « سنن سعيد بن منصور » عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال :

أُلقي لعلي وسادة ، فقعد عليها . . . وقال ذلك » .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ومحمد بن علي : هو ابن علي بن أبي طالب ، المعروف بابن الحنفية ، فهذا هو أصل الحديث : موقوف ، رفعه ذاك النهاوندي الواهي .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم أن الزرقاني لم يصنع شيئاً حين قال في « مختصر المقاصد » (٢٠٤ / ١٢٠٥) :

« ورد موقوفاً على علي ، ومرفوعاً من حديث ابن عمر » .

بل إنه أوهم صحته ؛ لتصديره إياه بصيغة الجزم « ورد » ، وليس بصيغة التمريض : « روي » !

٥٧٠٧ - (لا يَفْقَهُ الرجلُ كلَّ الفِقْهِ حتى يَتْرُكَ مجلسَ قومِهِ عشيةَ الجمُعَةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٦٢٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٨٤) من طريق **الحكم بن عبد الله** : حدثني الزهري

عن سعيد بن المسيب عن عائشة مرفوعاً .

ذكره ابن عدي في جملة أحاديث للحكم هذا ـ وهو الأيلي ـ ، وقال :

« كلها موضوعة » . وهكذا قال الإمام أحمد :

« أحاديثه كلها موضوعة » . وقال أبو حاتم وغيره :

« كذاب » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في رسالته « خصائص الجمعة » (١ / ٢٢٢ ـ المجموعة المنيرية) من رواية الديلمي ساكتاً عليه ! فأساء .

٥٧٠٨ ـ (لا يَفْقَه العبدُ كلَّ الفِقْهِ حتى يبغضَ الناسَ في ذاتِ الله ، ثم يرجعَ إلى نَفْسِهِ فتكون أَمْقَتَ عنده مِنَ الناسِ أجمعينَ) .

منكر . أخرجه الديلمي (٣ / ١٨٤) من طريق ابن لال : حدثنا **علي بن عامر** حدثنا **عبد الملك بن يحيى بن بكير** : حدثنا أبي : حدثنا **الحكم بن عبدة** عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن جابر رفعه .

قلت : وهذا منكر ؛ علي بن عامر وشيخه عبد الملك بن يحيى ؛ لم أعرفهما .

والحكم بن عبدة ؛ من رجال ابن ماجه ، وقد روى عنه جمع ولم يوثقه أحد ، وقال الأزدي :

« ضعيف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مستور » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » ؛ لقول الأزدي المذكور ! ولا يخفى ما فيه .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية ابن لال ، وسكت عنه كعادته . ثم ساقه بنحوه من رواية الخطيب في « المتفق والمفترق » عن شداد ابن أوس .

٥٧٠٩ - (لما خَلَقَ اللهُ الأرضَ واستَوَى إلى السمَاءِ ، فسوّاهُنَّ سبعَ سماوات ، وخَلَقَ العرشَ ؛ كَتَبَ على سَاقِ العرشِ : محمدٌ رسولُ الله ؛ خاتمُ الأنبياءِ . وخَلَقَ الجنةَ التي أَسْكَنَهَا آدمَ وحواءَ ، فكتبَ اسمي على الأبوابِ والأوراقِ والقبَابِ والخيامِ ؛ وآدم بينَ الروحِ والجسَدِ ، فلما أحياهُ الله تعالى ؛ نَظَرَ إلى العَرشِ فرأى اسمي ، فأخبره الله أنه سيِّدُ وَلَدِكَ . فلَمَّا غَرَّهُمَا الشيطانُ ؛ تابا واسْتَشْفَعَا باسمي إليه) .

منكر . رواه أبو الحسين بن بشران ، ومن طريقه الشيخ أبو الفرج في « الوفا بفضائل المصطفى » : حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو : حدثنا أحمد بن إسحاق ابن صالح : ثنا محمد بن صالح : ثنا محمد بن سنان العَوَقي : ثنا إبراهيم بن طهمان عن بديل بن ميسرة عن عبد الله بن شقيق عن ميسرة قال :

قلت : يا رسول الله ! متى كُتِبْتَ نبياً ؟ قال : . . . فذكره .

نقلته من « مجموع فتاوى ابن تيمية » (٢ / ١٥٠) ، وهو في رسالة له في بيان حقيقة مذهب الاتحادية وبطلانه ، محفوظة في « الكواكب الدراري » (٣٩ / ١٠٣ / ١) لابن عروة الحنبلي ، ومنه صححت بعض الأخطاء وقعت في « المجموع » ومن كتب الرجال .

وهذا الإسناد رجاله كلهم معروفون ثقات ؛ غير محمد بن صالح ؛ فلم أعرفه ، ومن فوقه من رجال « التهذيب » .

وأما أحمد بن إسحاق بن صالح ؛ فهو أبو بكر الوزان البغدادي ؛ قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٤١) :

« كتبتُ عنه مع أبي ، وهو صدوق » . وقال الدارقطني :

« لا بأس به » . كما في « التاريخ » (٤ / ٢٨) .

وأما أبو جعفر محمد بن عمرو ؛ فهو ابن البختري الرزاز ، ترجمه الخطيب (٣ / ١٣٢) وقال :

« وكان ثقة ثبتاً » .

فالظاهر أن الآفة من محمد بن صالح الذي لم أعرفه ، ولم يذكره الخطيب في شيوخ الوزان ، ولذلك قلت : إن الحديث منكر . فلو فرض أنه ثقة ؛ فهو شاذ ؛ لأنه قد خالفه جمع من الثقات فرووه مختصراً جداً بلفظ :

« كُتِبْتُ (وفي لفظ : كنتُ) نبياً وآدم بين الروح والجسد » .

فقال البخاري في « التاريخ » : قال محمد بن سنان : . . . فذكره .

وقال ابن سعد في « الطبقات » : أخبرنا معاذ بن هانئ البهراني قال : حدثنا إبراهيم بن طهمان به .

وقد توبع على ذلك إبراهيم بن طهمان من جمع ، وقد خرجت رواياتهم في « الصحيحة » (١٨٥٦) ، وكلها أجمعت على رواية الحديث بهذا اللفظ المختصر ،

ولم يذكر أحد منهم هذا اللفظ الطويل المنكر . والله أعلم .

وإن مما يستغرب حقاً : أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعد أن ذكر الحديث بلفظه المختصر الصحيح المذكور آنفاً أتبعه بهذا اللفظ الطويل المنكر ، وبحديث آخر عن عمر بلفظ :

« لما أصابَ آدم الخطيئة ؛ رفع رأسه فقال : يا رب ! بحق محمد إلا غفرت لي ! فأوحى إليه : وما محمد ؟ فقال : يا رب ! إنك لما أتممت خَلْقِي ؛ رفعتُ رأسي إلى عرشك فإذا عليه مكتوب : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . . . » . الحديث ؛ وفيه : « ولولاه ما خلقتك » . وقال ابن تيمية عقبه :

« فهذا الحديث يؤيد الذي قبله ، وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة » !

قلت : وحديث عمر هذا موضوع ؛ كما قال الذهبي وغيره ، وقد كنت نقلت ذلك حين خرجته في أول هذه « السلسلة » برقم (٢٥) ، ونقلت هناك قول ابن تيمية أن هذا الحديث مما أنكر على الحاكم تصحيحه إياه ، وأن الحاكم نفسه قال في راويه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم :

« روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه » .

قلت : فهل نسي شيخ الإسلام هذا ، أم أنه لم يكن يوم سكت عن هذا الحديث الموضوع وقوى به ما قبله من أهل الصنعة ؟

(تنبيه) : رجعت من أجل تصحيح بعض الأخطاء المطبعية إلى النسخة المطبوعة من كتاب « الوفا بفضائل المصطفى » طبع سنة (١٣٨٦ هـ) ، فتبين أنه

مختصر « الوفا » ؛ لأنه محذوف الأسانيد ، وهو مما لم يتنبه له محققه الفاضل مصطفى عبد الواحد . والله أعلم .

ثم رأيت الشيخ الغماري عزا في رسالته « إتحاف الأذكياء » (ص ١٩) للحافظ أنه قوَّى إسناده . ولم يذكر الكتاب ، ولم أعثر عليه في « الفتح » بعد البحث عنه في مظانه .

٥٧١٠ - (يا عليّ ! إني أَرْضَى لكَ ما أرضَى لِنَفْسِي ، وأَكْرَهُ لكَ ما أكرهُ لنَفْسِي : لا تقرأ القرآنَ وأنتَ جُنُبٌ ، ولا أنت راكعٌ ، ولا أنت سَاجِدٌ ، ولا تُصَلِّ وأنت عاقِصٌ شَعْرَكَ ، ولا تَدَبَّحْ تَدْبِيحَ الحِمَارِ) .

ضعيف جداً بهذا التمام . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ١١٨ - ١١٩) من طريق أبي نعيم النخعي عبد الرحمن بن هانئ : نا أبو مالك النخعي عبد الملك بن حسين : حدثني أبو إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي .

قال أبو مالك : وأخبرني عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة عن أبي موسى .

قال أبو نعيم : وأخبرني موسى الأنصاري عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى ؛ كلاهما قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذه الأسانيد الثلاثة كلها ضعيفة جداً ؛ لأن مدارها على عبد الرحمن النخعي ؛ قال الذهبي في « الضعفاء » :

« ليس بشيء . وكذبه يحيى بن معين . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه » .

قلت : وقد أشار إلى شدة ضعفه الإمام البخاري بقوله - كما في « التهذيب » - :

« فيه نظر . وهو في الأصل : صدوق » .

قلت : وكأنه يعني : أنه صدوق في نفسه ، شديد الضعف في حفظه .

ثم إن في إسناده الأول والثاني شيخه أبا مالك النخعي عبد الملك بن حسين ، وهو مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

مع أنه ألان القول في أبي نعيم الراوي عنه ؛ فقال فيه :

« صدوق له أغلاط . أفرط ابن معين فكذبه » .

وأما شيخه في إسناده الثالث : موسى الأنصاري ؛ فالظاهر أنه موسى بن أبي كثير الأنصاري مولاهم أبو الصباح ؛ فإنه كوفي مثل أبي نعيم الذي دونه ، وعاصم الذي هو شيخه ، وهو صدوق .

فالآفة من أبي نعيم ؛ لأن من فوقه ثقات .

وفي إسناده الأول ثلاث علل على التسلسل :

الأولى : أبو مالك النخعي ؛ وقد عرفت أنه متروك .

الثانية : أبو إسحاق السبيعي ؛ وهو ثقة ؛ لكنه مدلس مختلط .

الثالثة : الحارث - وهو الأعور - ؛ وهو ضعيف ، وقد كذبه بعضهم .

والحديث ؛ روى منه البزار (٣٢١ - كشف الأستار) الفقرة الأولى .

ورواه بتمامه (٥٤٦) إلا جملة الحمار من طريق عبد الرحمن بن هانئ

النخعي عن أبي مالك بإسناديه .

وإنما خرجت الحديث هنا من أجل هذه الفقرة والفقرة الأخيرة . وأما ما بينهما ؛ فهي صحيحة في أحاديث أخرى معروفة .

ومن أحاديث هذا الواهي - عبد الرحمن بن هانئ - الحديث التالي :

٥٧١١ - (مَنْ قَتَلَ ضُفْدعاً ؛ فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، مُحْرِماً كانَ أو حَلالاً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ١٦٢٣) : ثنا ابن دُحيم : ثنا **محمد بن علي العسقلاني** : ثنا **عبد الرحمن بن هانئ** : ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . قال سفيان :

« يقال : إنه ليس شيء أكثر ذكراً لله منه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الرحمن هذا ؛ وقد عرفت في الحديث السابق أنه شديد الضعف ، وفي ترجمته أورده ابن عدي في جملة أحاديث له ، ثم قال في آخرها :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما له لا يتابعه الثقات عليه » .

وابن حبان - مع أنه أورده في « الثقات » (٨ / ٣٧٧ - ٣٧٨) ؛ فقد - استنكر له هذا الحديث ؛ فقال :

« ربما أخطأ ، في القلب منه ؛ لروايته عن الثوري . . . » فذكره .

ومحمد بن علي العسقلاني ؛ لم أعرفه . وقد خالفه **إسحاق بن سيار** ؛ فقال : ثنا أبو نعيم عبد الرحمن بن هانئ عن **أبي مالك النخعي** وسفيان الثوري عن أبي

الزبير به مختصراً بلفظ :

« من قتل ضفدعاً ؛ فعليه جزاؤه » .

وهذا أشبه بالصواب مع كونه ضعيفاً جداً ؛ لأن فيه أبا مالك النخعي ، وهو متروك أيضاً ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله .

وإسحاق بن سيار ؛ مجهول ؛ كما في « الجرح والتعديل » .

٥٧١٢ - (وَهُنَّ شَرُّ غَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ق ٢ / ٦١) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٥٣) ، وعبد الله بن أحمد (٢ / ٢٠١ - ٢٠٢) ، وأبي يعلى (١٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨) من طريق أبي معشر البراء : حدثني صدقة بن طَيْسَلَة : حدثني معن بن ثعلبة المازني - والحيُّ بعد - قال : حدثني الأعشى المازني قال :

أتيتُ النبيَّ ﷺ ، فأنشدته :

يا مالك الناس وديّان العرب !	إني لقيت ذِربةً من الذرب
غدوت أبغيها الطعام في رجب	فخلفتني بنزاع وهرب
أخلفت العهد ولطت بالذنب	وهن شر غالب لمن غلب

قال : فجعل يقول : « وهن شر . . . » إلخ .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٣٣٢)(*) :

(*) أملى الشيخ - رحمه الله - بجانب هذا العزو - : « وانظر (٨ / ١٢٧ - ١٢٨) » . (الناشر) .

« رواه عبد الله بن أحمد ، ورجاله ثقات » !

وتبعه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » ؛ فقال (١١ / ١١٣) :

« وإسناده صحيح ، وهو من زيادات عبد الله بن أحمد . . . » .

قلت : وأرى أن ذلك من تساهلهما ، واعتدادهما بتوثيق ابن حبان . ومن المعلوم أن ابن حبان يوثق المجهولين في كثير من الأحيان ، كما تقدم التنبيه على ذلك مراراً في هذه « السلسلة » وغيرها ، فلا بد من النظر فيما يتفرد به من التوثيق ؛ فإن صدقة هذا ؛ ذكره البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢٩٥) ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ٤٣٣ - ٤٣٤) ، وابن حبان في أتباع التابعين من « الثقات » (٦ / ٤٦٨) برواية أبي معشر هذا فقط ، فهو حسب القواعد الحديثية مجهول ، ولا يخرجه من الجهالة توثيقُ ابن حبان ؛ لما ذكرنا من عادته في توثيق المجهولين . فتأمل .

ثم ساق عبد الله بن أحمد (٢ / ٢٠٢) للحديث إسناداً آخر بنحوه مطولاً ؛ ولكنه إسناد مظلم ، وقال فيه الهيثمي :

« فيه جماعة لم أعرفهم » .

وقد بسط الكلام عليهم جداً الشيخ شاكر رحمه الله ، وغالبه نقله من « التعجيل » للحافظ ابن حجر ، وخلاصته : أن أربعة منهم على نسق واحد مجهولون ، وهم : أبو سلمة عبيد بن عبد الرحمن الحنفي : حدثني **الجنيد بن أمين بن ذِروة بن طريف ابن بهصل الحرمازي** : حدثني **أبي أمين بن ذِروة** عن **أبيه ذروة بن نضلة** عن **أبيه نضلة** بن طريف : أن رجلاً منهم يقال له الأعشى . . . الحديث بطوله .

قلت : والقول بجهالة المذكورين لا مناص من التسليم به ؛ لأنه لا يوجد لدي ما ينافيه سوى الأول منهم ، فبالإضافة إلى أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« روى عنه البصريون » ؛ كما ذكره الشيخ عن الحافظ ؛ فقد قال هذا :

« روى عنه عباس بن عبد العظيم العنبري ، وعمرو بن علي الفلاس وغيرهما » .

ورواية عباس هي رواية عبد الله بن أحمد هذه عن عبيد بن عبد الرحمن هذا . وأما رواية الفلاس ؛ فقد عزاها الشيخ لابن سعد (٧ / ١ / ٣٦ - ٣٧) . يعني : من الطبعة الأوربية ، وهي في طبعة بيروت (٧ / ٥٣) ، رواها عنه بواسطة أحمد بن محمد بن أنس .

وقد وجدت له متابعاً قوياً ؛ بل حافظاً جليلاً ، وأفادنا فائدة عزيزة جداً :

فقال ابن أبي عاصم في كتابه « الآحاد والمثاني » (٢ / ٤٢٢ / ١٢١٥) : حدثنا عمرو بن علي : نا عبيد بن عبد الرحمن أبو سلمة الحنفي - قال : وكان ثقة - : نا الجنيد بن أمين بن ذروة . . . إلخ .

قلت : فهذه الفائدة تقود إلى التسليم بتوثيق ابن حبان إياه ؛ لمتابعة هذا الحافظ الفلاس إياه ، ورد قول أبي حاتم بجهالته ، وأن علة الحديث من الثلاثة الذين فوقه .

(تنبيه) : عزا المعلق على « مسند أبي يعلى » الحديث من الوجهين للإمام أحمد ، وعزاه غيره من الوجه الآخر إليه ! اغتراراً منهم بخطأ مطبعي وقع في الطبعة القديمة ، وهو زيادة : (حدثني أبي) بين عبد الله بن أحمد وشيخه . روى الوجه الأول عن شيخه محمد بن أبي بكر المقدمي ، والآخر عن العباس بن عبد العظيم

العنبري ؛ وكلاهما من شيوخ عبد الله ؛ بل العنبري من شيوخه الإمامُ أحمدُ ؛ كما في « تهذيب المزي » .

ولذلك ؛ عزا الهيثمي الوجهين لعبد الله بن أحمد ، وعلى هذا جرى الحافظ في « التعجيل » وغيره ، ثم الشيخ أحمد شاكر ؛ فنص على خطأ ما في الطبعة المذكورة ، وأن الحديث من رواية عبد الله ، وليس من رواية أبيه .

ولم يكتف المومى إليه بخطئه في العزو المذكور ؛ بل زاد (ضغثاً على إبالة) فقال :

« وقد وهم الحافظ إذ نسبه في « الإصابة » ٦ / ٩ إلى عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند » !

وهو الواهم كما عرفت ؛ على أن الحافظ قد عزاه في ترجمة الأعشى المازني لأحمد أيضاً !! فكأنه تنبه فيما بعد لهذا الخطأ ، فرجع عنه إلى الصواب في الموضع الذي أشار إليه المومى إليه !

ومن غرائبه : أنه عقب توهيمه للحافظ نقل عن شيخه الهيثمي عزوه إياه لعبد الله بن أحمد من الوجهين دون أي تعليق !!

٥٧١٣ - (لا تُوضَعُ النواصِي إلا في حَجٍّ أو عُمرةٍ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣١ / ١١٣٤ - كشف الأستار) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٤ / ٧٠) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٢١ / ١ - مجمع البحرين) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢١٣ - ٢٢١٤) من طرق عن محمد بن سليمان بن مسمول : ثنا عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن

جابر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير ابن مسمول هذا ؛ قال ابنُ عدي - بعد أن ساق له عدة مناكير هذا منها - :

« وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه في إسناده ومتنه » . وقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٦٧) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، ضعيف الحديث ، كان الحميدي يتكلم فيه » .

وضعفه الجمهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٤٣٩) ، وابن شاهين في « ثقاته » (٢٩٨ / ١٢٤٧) ، وذكر عن ابن معين أنه :

« ثقة » . وأشار الحافظ في « اللسان » إلى شكه في ذلك !

ولا وجه لذلك عندي ؛ فإنه قد ذكر عنه يزيد البادي في كتابه « من كلام أبي زكريا يحيى بن معين » (٥١ / ٨٧) نحوه ؛ فذكر عنه أنه قال :

« ليس به بأس » .

فلعل ابن معين لم يقف على تلك المنكرات التي ذكرها ابن عدي والأخرى التي أشار إليها ، ولذلك ؛ لم يعتمده من جاء بعده من الحفاظ كأبي حاتم وغيره . وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« ضعفوه » .

وقد خالفه نافع بن محمد ؛ فقال : عن عمر بن محمد بن المنكدر عن أبيه

قال : . . . فذكره موقوفاً على المنكدر .

أخرجه العقيلي عقب المرفوع ، وقال :

« وهذا أولى » .

قلت : وفيه ـ كما ترى ـ نافع بن محمد ؛ ولم أجد له ترجمة .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الدارقطني فقط في « الأفراد » عن جابر .

ثم ذكر له شاهداً من رواية الشيرازي في « الألقاب » وأبي نعيم في « الحلية » عن ابن عباس .

قلت : وهو في « الحلية » (٧ / ١٣٩) من طريق علي بن إبراهيم بن الهيثم : ثنا حماد بن الحسن : ثنا عمر بن بشر المكي : ثنا فضيل بن عياض قال : سمعت عبد الملك بن جرير : حدثني عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« لا توضع النواصي إلا لله في حج أو عمرة ، فما سوى ذلك ؛ فَمُثْلَةٌ » . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث الفضيل ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو واهٍ جداً ؛ آفته ابن الهيثم هذا ـ وهو أبو الحسن البلدي ـ ؛ قال الذهبي :

« اتهمه الخطيب » .

قلت : يشير إلى ما رواه الخطيب في « تاريخه » (١١ / ٣٣٧ ـ ٣٣٨) في

ترجمة البلدي هذا ؛ بسنده عنه بإسناده عن ابن عمر مرفوعاً بحديث :

« لا تضربوا أولادكم على بكائهم ؛ فبكاء الصبي أربعة أشهر شهادة أن لا إله إلا الله ، وأربعة أشهر الصلاة على محمد ﷺ ، وأربعة أشهر دعاء لوالديه » . وقال الخطيب عقبه :

« هذا الحديث منكر جداً ، ورجال إسناده كلهم مشهورون بالثقة ؛ سوى أبي الحسن البلدي » . وقال الحافظ في « اللسان » عقبه :

« قلت : هو موضوع بلا ريب » .

(تنبيه) : كان من البواعث على تخريج هذا الحديث وتحقيق الكلام عليه : أنني رأيت الدكتور عبد المعطي قلعجي قد صححه بإيراده إياه في (فهرس الأحاديث الصحيحة . .) الذي وضعه في آخر « الضعفاء » للعقيلي ، وأتبعه بفهرس آخر لـ (الأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا أصل لها) ! وقد أورد في كل منهما ما حقه أن يذكر في الآخر !! الأمر الذي يدل على جهل بالغ بهذا العلم وجرأة عجيبة وتهور لا نعرف له مثيلاً . والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ، لا مجال الآن للإكثار منها ، فحسبك هذا الحديث المنكر الذي لم يَقُلْ بصحته عالم ، ولا يساعد عليه إسناده كما رأيت !

وأما الأحاديث الصحيحة التي ضعفها وأوردها في « الضعيفة » ؛ فحدث ولا حرج ، منها :

« إذا اشتد الحر ؛ فأبردوا بالظهر » (انظر « صحيح الجامع » ٣٣٦ ـ ٣٣٧) .

و « إذا بويع لخليفتين ؛ فاقتلوا الآخر منهما » (صحيح الجامع ٤١٤) .

وفي ظني أنني ذكرت أمثلة أخرى في مكان آخر .

ولقد بلغني عن هذا القلعجي أنه ليس دكتوراً بالمتبادر من هذه اللفظة أو اللقب - أي دكتور في الحديث ، أو على الأقل في الشريعة - وإنما هو طبيب ! فإن صح هذا ؛ فهو تدليسٌ حديثٌ خبيثٌ ، لا نعرف له مثيلاً في المتهمين بالتدليس من رواة الحديث أو المؤلفين فيه !! والله المستعان .

(فائدة) : ظاهر الحديث أنه لا يشرع حلق الرأس إلا في الحج أو العمرة . فهو مخالف لقوله ﷺ :

« احلقوه كله ، أو اتركوه كله » .

وهو حديث صحيح مخرج في « الصحيحة » (١١٢٣) .

ولو ثبت ؛ أمكن حمله على معنى أنه لا يشرع قصد التقرب إلى الله بحلق الشعر ، كما كان يفعل بعض مشايخ الطرق حين يُدْخِلون أحداً في الطريق ؛ فإنهم يأمرونه بحلق شعره تذللاً !

٥٧١٤ - (إنَّ لكلِّ أُمة مَجُوساً ، ومَجُوسُ هذه الأمةِ الذينَ يقولون : لا قَدَرَ ، فَمَنْ مرضَ منهم ؛ فلا تَعُودوه ، ومن ماتَ منهم ؛ فلا تشهدُوه ، وهم شيعةُ الدَّجَّالِ ، حقاً على الله عز وجل أن يُلْحِقَهُمْ بهِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أبو داود (٤٦٩٢) ، وأحمد (٥ / ٤٠٦ - ٤٠٧) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٣٢٩ - بتحقيقي) عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد عن عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الأنصاري ، وضعف عمر مولى غفرة

ـ وهو ابن عبد الله ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » .

قلت : ومع ضعفه فقد اضطرب في إسناده ؛ فقد رواه هكذا .

ورواه مرة عن عبد الله بن عمر مرفوعاً به ؛ دون قوله : « وهم شيعة الدجال . . . » .

ومرة أخرى أدخل بينه وبين ابن عمر نافعاً ، ولم يذكر الزيادة أيضاً .

وتابعه على الوجه الأخير زكريا بن منظور ؛ فقال : حدثنا أبو حازم عن نافع به ؛ دون الزيادة .

فالحديث حسن دونها ، ومن أجلها أوردته هنا ، وإلا ؛ فهو مخرج في « الظلال » (٣٢٩ ـ ٣٣٨) .

٥٧١٥ ـ (لَوْلا أنهَا تُعْطَى المهاجِرِينَ ؛ ما أَخَذْتُهَا) .

ضعيف . أخرجه النسائي (٥ / ٣٤ / ٢٤٦٦) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن عثمان بن عبد الله بن الأسود عن عبد الله بن هلال الثقفي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : كدتُ أُقتل بعدك في عَناق أو شاة من الصدقة . فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الاختلاف في صحبة الثقفي هذا ؛ فأثبتها بعضهم ؛ كابن حبان في « الثقات » (٣ / ٢٤٠) ، ونفاها جمع ، قال ابن عبد البر في ترجمته من « الاستيعاب » :

« يُعَدُّ في المكيين ، حديثه عندهم مرسل ،لم يُذْكر فيه سماع ولا رؤية » .

والأخرى : عثمان بن عبد الله بن الأسود ـ وهو الطائفي ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ما روى عنه سوى إبراهيم بن ميسرة » .

قلت : يشير إلى أنه مجهول . ونحوه قول الحافظ في « التقريب » :

« مقبول ، من الخامسة » . فلم يوثقه ؛ مع أنه قال في « التهذيب » :

« ذكره ابن حبان في (الثقات) » .

وذلك لما عرف من تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين . كهذا .

ولقد تنبهت وأنا أكتب هذا البحث لنكتتين هامتين جداً :

الأولى : أن الحافظ عده من التابعين بقوله آنفاً :

« من الخامسة » .

ولا مستند له في ذلك ـ فيما أعلم ـ إلا كونه روى عن عبد الله بن هلال الثقفي ، ولا يستقيم ذلك في نقدي إلا إذا وجد أمران اثنان :

أولهما : ثبوت صحبة الثقفي هذا . ولا سبيل إلى ذلك ؛ لأنه لم يذكر فيه سماعاً ولا رؤية .

وثانيهما : أن يذكر عثمان هذا سماعه من الثقفي . وهذا ما لم يفعل كما ترى . نقول هذا على افتراض ثبوت الصحبة . وهيهات !

والنكتة الأخرى : أنني رأيت ابن حبان قد أورد عثمان هذا في ثقات أتباع التابعين (٧ / ١٩٧) قائلاً :

« يروي عن عبد الله بن هلال . روى عنه إبراهيم بن ميسرة » .

فإن كان ابن الأسود من أتباع التابعين ، وابن هلال صحابياً ؛ فيكون الإسناد منقطعاً بينهما ، وبمثله لا تثبت الصحبة لو صرح بما يدل عليها . أو يكون المؤلف أخطأ في جزمه بصحبته ، ويكون تابعياً ، وهذا هو الأقرب ؛ كما يستفاد من كلام ابن عبد البر المتقدم .

وبالجملة ؛ فهذا الحديث لا يثبت عن النبي ﷺ ؛ لإرساله وجهالته . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧١٦ - (تَعَبَّدَ قبلَ أنْ يموتَ بشَهْرَينِ ، واعْتَزَلَ النساءَ حتى صَارَ كالحِلْسِ[1] البالي) .

منكر . أخرجه الخطيب في « تاريخه » (١٢ / ١٤٠) من طريق **العباس بن إسماعيل بن حماد البغدادي** : حدثنا محمد بن الحجاج - مولى بني هاشم - : حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سفينة عن **أبيه** عن سفينة قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم مجهول :

ما بين عبد الرحمن والعباس البغدادي ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وأما عبد الرحمن ؛ فذكره ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٤٠) برواية جعفر والد

---

(١) الحِلْس : ما يُبْسَطُ في البيت من حصير ونحوه تحت كريم المتاع .

عبد الحميد فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولم يورده ابن حبان في « ثقاته » .

وأما العباس بن إسماعيل ؛ ففي ترجمته أورد الخطيب هذا الحديث ، ولم يزد ! وذكره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« قال ابن حبان في « الثقات » : يعتبر به ، حدثنا عنه ابن قتيبة » .

قلت : أورده في (الطبقةِ الرابعة) (٨ / ٥١٤) وهي الخاصة بـ (تبع أتباع التابعين) ، وليس في النسخة المطبوعة منه قوله : « يعتبر به » . فالظاهر أنها سقطت من الناسخ أو الطابع .

ثم رأيت الحديث في « كشف الأستار » (٣ / ١٢٢ / ٢٣٨٤) قال : حدثنا **محمد بن سفيان بن محمد المسعري** : ثنا **محمد بن الحجاج** : ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سفينة به بلفظ :

« . . . كالشن البالي » .

فقد توبع العباس بن إسماعيل من المسعري هذا ؛ ولكنني لم أجد له ترجمة . وقال الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٢٧٠ - ٢٧١) :

« رواه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن سفينة عن أبيه عن جده . ولم أجد من ذكرهما ، وفيه محمد بن الحجاج ؛ قال يحيى بن معين : ليس بثقة » .

قلت : في الرواة (محمد بن الحجاج) جمع ، وفيهم اثنان ؛ قال ابن معين في كل منهما :

« ليس بثقة » .

أحدهما : محمد بن الحجاج اللخمي الواسطي ، صاحب حديث الهريسة ، الكذاب ، وتقدم برقم (٦٩٠) .

والآخر : محمد بن الحجاج المصغر ، فلا أدري أيهما الذي يعنيه الهيثمي ، ولا عرفت أنا من هو من ذلك الجمع ، وبخاصة أنه ليس فيهم أحد نسب إلى بني هاشم ولاء كما وقع في رواية الخطيب . والله أعلم .

٥٧١٧ ـ (مَنْ شَهِدَ لهُ خُزَيمةُ ، أو شَهِدَ عليه ؛ فهو حَسْبُه) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٨٦ ـ ٨٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ١٠١ / ٣٧٣٠) ، والحاكم (٢ / ١٨) ، وعنه البيهقي (١٠ / ١٤٤) ، والخطيب في « الموضح » (١ / ١٨٦ / ٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣٠٥ / ١) من طريق زيد بن الحباب : حدثني **محمد بن زرارة بن عبد الله بن خزيمة بن ثابت** : حدثني عمارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت رضي الله عنه :

أن رسول الله ﷺ ابتاع من سواء بن الحارث المحاربي فرساً ، فجحد ، فشهد له خزيمة بن ثابت ، فقال له رسول الله ﷺ :

« ما حملك على الشهادة ولم تكن معه ؟ » .

قال : صدقت يا رسول الله ؛ ولكن صدقتُكَ بما قلتَ ، وعرفتُ أنك لا تقول إلا حقاً . فقال : . . . فذكره .

سكت عنه الحاكم والذهبي ! وقال الهيثمي (١٠ / ٣٢٠) :

« رواه الطبراني ، ورجاله كلهم ثقات » .

كذا قال ! وتبعه المناوي في « الجامع الأزهر » ! وقلده الغماري فأورده في « كنزه » (٣٧٦٢) !

ومحمد بن زرارة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٤١٤) ، ولم يذكر له هو والبخاري وابن أبي حاتم راوياً غير زيد بن حباب ، فهو في عداد المجهولين . فالإسناد ضعيف .

وله علة أخرى : وهي المخالفة في إسناده ومتنه ؛ فقد رواه الزهري عن عمارة بن خزيمة : أن عمه حدثه - وهو من أصحاب النبي ﷺ - : أن النبي ﷺ ابتاع . . . الحديث بأتم منه ؛ دون حديث الترجمة ، وجعله من مسند عمه ، وليس من مسند أبيه ! وزاد :

« فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين » .

أخرجه أبو داود (٣٦٠٧) ، والنسائي (٧ / ٣٠١ - ٣٠٢) ، والحاكم (٢ / ١٧ - ١٨) ، وعنه البيهقي أيضاً وأحمد (٥ / ٢١٥) . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » .

قلت : ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا .

(تنبيه) : لقد وقفت على أوهام لبعضهم حول هذا الحديث ، فرأيت التنبيه عليها :

أولاً : عزاه الحافظ لأبي داود من طريق الزهري عن عمارة أن عمه حدثه . . . بحديث الترجمة !

فأخطأ مرتين : عزوه لأبي داود وللزهري ! وإنما روياه بالقصة والزيادة دون حديث

الترجمة كما سبق ، وزاد عليه صاحبنا السلفي فعزاه في تعليقه على الطبراني للنسائي أيضاً !

ثانياً : عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لأبي يعلى والطبراني والباوردي والحاكم والبيهقي وابن عساكر والضياء عن خزيمة بن ثابت عن أبيه . فزاد : (عن أبيه) ! وهو خطأ ، ولعله من الناسخ .

ثالثاً : عزاه الغماري لابن خزيمة أيضاً ! وهو خطأ مخالف لما ذكرته آنفاً عن « الجامع الكبير » ولما في « الجامع الأزهر » !

رابعاً : لم يرد الحديث في « فهرس الحاكم » و « فهرس البيهقي » ـ كلاهما للدكتور المرعشلي ـ ؛ مع وروده في كتابيهما كما رأيت ! والموفق الله .

٥٧١٨ ـ (دَرَجُ الجنَّةِ على قَدْرِ آي القُرآنِ ، لِكُلِّ آيةٍ درجةٌ ، فتلكَ سِتَّةُ آلاف ومِئتَا آيةٍ وست عشْرَةَ آيةً ، بينَ كلِّ درجتَيْنِ مقدارُ ما بينَ السماءِ والأرضِ ، فينتهي به إلى أعلى عِلِّيِّينَ ، لها سبعونَ ألفَ رُكْنٍ ، وهي ياقوتةٌ تضيءُ مسيرةَ أيامٍ وليالٍ)(*) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ١٤٥ ـ المجلد الثاني) من طريق ابن شاهين : حدثنا الحسن بن محمد بن سعيد الأنصاري : نا أبو إسماعيل الهمذاني : حدثنا الفيض بن وثيق : ثنا فرات بن سلمان عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ، ومتن موضوع ؛ جزم الشيخ علي القاري في « المرقاة »

(*) في الأصل : «وليالي» . (الناشر) .

(٢ / ٥٨٩) بأن « في سنده كذاب » .

وكأنه يشير إلى الفيض هذا ؛ فقد قال فيه ابن معين :

« كذاب خبيث » .

ومن أجل هذا ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » ؛ لكنه مشى حاله في « الميزان » . ووثقه ابن حبان . فانظر تعليقنا على ترجمته في « تيسير انتفاع الخلان بكتاب (ثقات ابن حبان) » ، وهو تحت التأليف ، نرجو الله تعالى أن ييسر لنا إتمامه بمنه وكرمه .

لكنْ أبو إسماعيل الهمذاني ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في « الكنى » ، ولا السمعاني في مادة (الهمذاني) بالمعجمة ولا في (الهمداني) بالمهملة ، ولا الذهبي في « المقتنى » ، فيمكن أن يكون هو الآفة .

٥٧١٩ ـ (إذا بَلَغَ البُنْيَانُ سَلْعاً ؛ فَاخْرُجْ مِنها) .

ضعيف . رواه الحاكم (٣ / ٣٤٤) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٣ / ١٨٦ / ٢) عن أبي عامر ـ وهو صالح بن رستم الخزاز ـ عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال : قالت أم ذر :

والله ! ما سيَّر عثمانُ أبا ذر ؛ ولكن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . فلما بلغ البنيان سلعاً وجاوز ؛ خرج أبو ذر إلى الشام . وذكر باقي الحديث بطوله في خروجه إلى الربذة وموته بها . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي !

وقد وهما ؛ فإن عبد الله بن الصامت وصالح بن رستم إنما أخرج لهما البخاري تعليقاً .

ثم إن صالحاً فيه ضعف من قبل حفظه ؛ وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن أبي شيبة وغيرهم ، وهو في ذات نفسه ثقة ، وفي « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ » .

وأم ذر ؛ لم تثبت صحبتها ؛ كما بينته في التعليق على ترجمتها من « تيسير الانتفاع » .

٥٧٢٠ - (يُؤتى بالرَّجُلِ مِنْ أُمتي يومَ القيامة وما له من حسنَة تُرْجَى له الجنةُ ، فيقول الرَّبُّ تعالى : أَدْخِلُوه الجنةَ ؛ فإنهُ كان يرحَمُ عيالَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الإسماعيلي في « المعجم » (ق ١٠٦ / ٢) قال : حدثني عبد الرحمن بن قريش الهروي أبو نعيم : حدثنا محمد بن عبيد الله البغدادي : حدثنا موسى بن عثمان العثماني : حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً به .

وأخرجه ابن جُمَيْع في « معجم الشيوخ » (٣١٣) ، والخطيب في « التاريخ » (٢ / ٣٣٠) من طريق أبي نعيم هذا .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ عبد الرحمن هذا ؛ ترجمه الخطيب (١٠ / ٢٨٢) برواية جمع من الثقات عنه ، وقال :

« وفي حديثه غرائب وأفراد ، ولم أسمع فيه إلا خيراً » . لكن قال الذهبي في

« الميزان » :

« اتهمه السليماني بوضع الحديث » .

قلت : ولعل الآفة ممن فوقه كهذا الحديث ؛ فإن شيخه محمد بن عبيد الله البغدادي لا يدرى من هو ! أورده الخطيب في « تاريخه » بهذا الحديث ولم يزد !

وموسى بن عثمان العثماني - كذا وقع في الإسماعيلي و « التاريخ » ، وفي « معجم الشيوخ » : (موسى بن محمد العثماني) . فالله أعلم - ؛ فإني لم أر له ترجمة .

والحديث ؛ ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » برواية ابن لال والخطيب وابن عساكر عن ابن مسعود .

٥٧٢١ - (مَنْ أَكَلَ مما تَحْتَ مائِدَتِهِ ؛ أَمِنَ مِنَ الفَقْرِ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٣٥٥) من طريق **أحمد ابن مويس - إمام مسجد بيت المقدس من ولد شداد بن أوس -** : سمعت هُدْبَةَ يقول :

حضرتُ غداءَ أمير المؤمنين المأمون ، فلما رفع المائدة ؛ جعلت التقط ما في الأرض ، فنظر إليَّ المأمون فقال : أيها الشيخ ! أما شبعت ؟ فقلت : نعم يا أمير المؤمنين ! إنما شبعت في فنائك وكنفك ؛ ولكني حدثني حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . فأشار إلى خادم له ، فجاء ، وناولني بدرة فيها ألف دينار ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! وهذا من ذلك .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن مويس المقدسي ؛ لم أجد له ترجمة ، فهو الآفة .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الخطيب في « المؤتلف » عن هدبة به . وقال :

« على شرط مسلم ، والمتن منكر ، فينظر فيمن دون هُدْبَة » .

قلت : قد عرفت ما دونه !

ثم ذكره من حديث الحجاج بن علاط السلمي وابن عباس وأبي هريرة بنحوه ؛ وسكت عنها إلا الأخير منها ؛ كما يأتي بيانه في الحديث الذي يليه .

ثم رأيته قد أوردها كلها مع غيرها مما في معناه في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ـ هندية) ، وكأنه تجرأ على ذلك ـ مع أنه لا يوجد في بعضها متهم ـ لما فيها من النكارة الظاهرة ، وسلفه في ذلك الحافظ العراقي ؛ فإنه لما أخرجه من حديث الحجاج بن علاط وحديث جابر ؛ قال في « تخريج الإحياء » (٢ / ٦) :

« وكلاهما منكر جداً » .

وتبعه السخاوي في « المقاصد » ؛ فقال ـ وقد خرجه عنهما ، وعن ابن عباس ، وأنس ، وأبي هريرة ـ :

« وكلها مناكير » .

٥٧٢٢ ـ (مَنْ أَكَلَ ما يسقُطُ مِنَ المائدةِ ؛ عاشَ في سَعَةٍ ، وعُوفِيَ مِنَ الحُمْقِ في وَلَدِهِ ، وفي جارِهِ ، وجارِ جارِهِ ، ودُوَيْرَاتِ جارِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٣٩٠ / ٢) من طريق إسحاق بن نجيح عن عطاء بن ميسرة عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسحاق هذا ؛ قال ابن حبان (١ / ١٣٤) :

« دجال من الدجاجلة ، كان يضع الحديث على رسول الله ﷺ صراحاً » .

قلت : وسبقت له أحاديث تدل على حاله .

والحديث ؛ هكذا رأيته في « التاريخ » لابن عساكر ، وقد عزاه إليه في « الجامع الكبير » بلفظ :

« . . . في ولده وولد ولده » .

فالله أعلم : هل هو عنده بهذا اللفظ رواية أخرى ، أم هو من اختلاف نسخ « التاريخ » ؟

ثم رأيته قد أورده في « الذيل » (١٣٨) وزاد على ما في « الجامع » :

« وفي جاره . . . » إلخ الزيادة التي أعلاه . ثم قال السيوطي :

« وفيه إسحاق بن نجيح ؛ كذاب » .

ولقد أحسن بالكشف عن آفته خلافاً لعادته ، وبخاصة في « كبيره » هذا ؛ فكم من حديث فيه مثل هذا الكذاب سكت عنه في « صغيره » فضلاً عن هذا ! ومن ذلك : أنه ساق الحديث فيه بلفظ ابن عساكر عنده ، وقال :

« رواه الباوردي عن الحجاج بن علاط السلمي » .

وسكت عنه ! وفيه مروان بن سالم ـ وهو الغفاري ـ ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ورماه الساجي وغيره بالوضع » .

أخرجه الرافقي في « جزئه » (ق ٣١ / ١ ـ مجموع الظاهرية ١٠٧) من طريقه عن إسماعيل بن أمية عن بعض ولد الحجاج بن علاط عن الحجاج بن علاط به . وساقه بلفظ :

« . . . نفى عنه الفقر ، ونفى عن ولده الحمق » . وقال :

« رواه الحسن بن معروف في « فضائل بني هاشم » والخطيب وابن النجار عن ابن عباس » .

قلت : قال ابن معروف هذا في « الفضائل » (١ / ١٦٢ / ١) : حدثنا إبراهيم : حدثني أبي قال : حدثتني زينب بنت سليمان الهاشمية قالت : حدثني أبي عن جدي عن عبد الله بن عباس به .

ومن هذا الوجه : أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٤ / ٩١) ، وابن النجار في « الذيل » (١٠ / ١٢٩ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » أيضاً (١٩ / ٢١٤ / ٢) . ومن طريق الخطيب : رواه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٧٨ ـ ١٧٩) ، وقال :

« لا يصح ؛ قال الخطيب : عبد الصمد ؛ قد ضعفوه » .

قلت : عبد الصمد هذا ؛ هو ابن موسى بن محمد الهاشمي ؛ ترجمه الخطيب (١١ / ٤١) برواية ابنه إبراهيم فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فلا أدري أين ضعفه الخطيب ، ولم يذكره الذهبي في « الميزان » ولا الحافظ في « اللسان » ؛

وإنما ذكره العقيلي في « الضعفاء » لحديث آخر سبق ذكره برقم (٢٨٩٨) .

وزينب بنت سليمان ؛ ترجمها الخطيب (١٤ / ٤٣٤ ـ ٤٣٥) ، وقال :

« كانت من أفاضل النساء » .

ومَنْ فوقها ؛ من رجال « التهذيب » .

وقد توبع عبد الصمد متابعة لا تسمن ولا تغني من جوع ، من **محمد بن الوليد بن أبان** قال : حدثتني زينب بنت سليمان به .

أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (رقم ٥٣٣) .

وابن أبان هذا : هو القلانسي البغدادي ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٢٨٧) :

« يضع الحديث ويوصله ، ويسرق ، ويقلب الأسانيد والمتون » .

وساق له أحاديث كثيرة صرح ابن عدي أنه سرق بعضها ، **فالظاهر أن هذا** الحديث سرقه من عبد الصمد . والله أعلم .

وللحديث طريق آخر : يرويه **عمرو بن بحر الجاحظ** : نا **أبو يوسف القاضي** قال :

تغديتُ عند **هارون الرشيد** ، فسقطت من يدي لقمة ، فانتثر ما كان عليها من الطعام فقال : يا يعقوب ! خذ لُقْمَتَكَ ؛ فإن **المهدي** حدثني عن **أبيه المنصور** عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن عبد الله عن أبيه ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« من أكل ما سقط من الخوان ، فرزق أولاداً ؛ كانوا صِباحاً » .

أخرجه الخطيب (١٢ / ٢١٣ ـ ٢١٤) ، وابن عساكر (١٣ / ٢٠٢ / ٢) ، وكذا الشيرازي في « الألقاب » ـ كما في « الجامع الكبير » ـ .

قلت : وهذا إسناد تالف ؛ آفته هذا الجاحظ ، وهو الكاتب الشهير صاحب التصانيف ؛ لكنه غير موثوق به في الرواية ؛ قال ثعلب :

« ليس بثقة ولا مأمون » .

وضعفه غيره . فانظر « لسان الميزان » .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أورده السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ١٣٩) من رواية الديلمي بإسناده عن بشر بن الوليد : حدثنا **يوسف بن أبي يوسف القاضي** : حدثنا المأمون عن **الرشيد** عن **المهدي** به بلفظ :

« . . . صِباح الوجوه ، ونفي عنه الفقر » . وقال السيوطي :

« يوسف بن أبي يوسف ؛ قال في « المغني » : مجهول » !

كذا قال ! ولم أره في « المغني » ولا في غيره من كتب الجرح المعروفة ، وإنما أورده الخطيب في « التاريخ » (١٤ / ٢٩٦ ـ ٢٩٧) ، وقال :

« كان قد نظر في الرأي ، وفقه ، وسمع الحديث من يونس بن أبي إسحاق السبيعي والسري بن يحيى ونحوهما ، وولي القضاء . . . » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهو ابن أبي يوسف القاضي يعقوب المذكور في إسناد ابن عساكر ، وهو الفقيه المشهور صاحب أبي حنيفة ، وهو مختلف فيه ؛ فوثقه بعضهم ، وضعفه آخرون ؛ كما تراه مشروحاً في « اللسان » و « المغني » .

قلت : ويحتمل عندي أن يكون أبو يوسف هذا هو الذي في إسناد الديلمي أيضاً ؛ لأن الراوي عنه بشر بن الوليد تلميذه ويروي عنه . ويظهر أن قوله فيه « يوسف ابن أبي يوسف . . . » خطأ من بعض النساخ أو الرواة ؛ وأن الصواب : (أبو يوسف القاضي) . والله أعلم .

ومن فوقه ودون محمد بن علي ؛ غير معروف حالهم في الرواية .

هذا ؛ وقد روي حديث أبي هريرة بلفظ غريب ، وهو :

٥٧٢٣ - (مَنْ أَكَلَ وتَحَتَّم ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ) .

موضوع . لم أقف على إسناده الآن ؛ فقد أورده الديلمي أبو شجاع في « الفردوس » (رقم ٥٨٤١) من حديث أبي هريرة دون إسنادٍ كعادته ، والمفروض أن ابنه أبا منصور قد أسنده في كتابه الذي أسند فيه أحاديث أبيه « مسند الفردوس » . وليس عندي - مع الأسف - القسم الذي فيه الأحاديث المبتدأة بـ (من) ، وغالب الظن أنه لا يصح ، وقد أورده الخطابي في « غريب الحديث » (٣ / ١٩٨) ، وقال :

« سمعت أبا عُمر يرويه عن بشر بن موسى بإسناد له لا أحفظه » .

قلت : ليته حفظه لنتبين علته ، ومن الغريب أن لا يورده السيوطي في « الجامع الكبير » ولا في « ذيل الأحاديث الموضوعة » الذي زاد فيه على ما في « الجامع » ؛ وأحدهما مما عزاه للديلمي بإسناده .

(تنبيه) : قوله : « وتحتم » بالحاء المهملة ؛ قال ابن الأثير :

« التحتم : أكل الحُتامة ، وهي فتات الخبز الساقط على الخوان » .

وقد تحرف - بل تصحف - هذا الحرف على طابع « الفردوس » ! فوقع فيه بالخاء المعجمة « تختم » ! فاختلف المعنى ؛ فأتى بنكارة أخرى !

وقد رُوِي الحديث بلفظ أنكر من كل ما سبق ، وهو التالي :

٥٧٢٤ - (مَنْ أكَلَ لُقْمَةً - أو قال : كِسْرَةً . يعني : وجدها في مَجْرَى الغَائِطِ أو البَوْلِ ، فأماطَ الأذى عنها ، وغَسَلَهَا غسلاً ناعِماً ، ثم أكلَها - ؛ لم تَسْتَقِرَّ في بَطْنِهِ حتى يُغْفَرَ له) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٤ - مخطوط) عن وهب ابن عبد الرحمن القرشي عن جعفر عن أبيه عن الحسن عن فاطمة مرفوعاً . وقال :

« وهب هذا : هو ابن وهب ، أبو البختري القاضي » .

قلت : وهو كذاب وضاع خبيث ؛ مشهور عند العلماء بذلك ، وهذا مما وضعه بقلة حياء .

ويغني عن هذا الحديث ونحوه مما قبله : قوله ﷺ :

« إذا سقطتْ لقمةُ أحدِكُم ؛ فَلْيُمِطْ ما بها من الأذى ولْيَأْكُلْهَا ، ولا يَدَعْهَا للشيطان . . . » الحديث .

رواه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٩٧٠) .

٥٧٢٥ - (لَتَـزْدَحِـمَنَّ هذه الأمـةُ على الحَـوْضِ ازْدِحَـامَ إبلٍ وَرَدَتْ لِخَمْسٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (٧١٩٥ - الإحسان) ، والطبراني في « المعجم

الكبير » (١٨ / ٢٥٣ / ٦٣٢) من طريقين له عن **إسحاق بن إبراهيم بن زبريق** : ثنا عمرو بن الحارث : ثنا عبد الله بن سالم عن الزبيدي : ثنا لقمان بن عامر عن سويد بن جبلة عن عرباض بن سارية مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير ابن زبريق هذا ؛ فإنه مختلف فيه ، وإليك ما قيل فيه :

قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٢٠٩) عن أبيه :

« سمعت يحيى بن معين ـ وأثنى على إسحاق بن الزبريق خيراً ـ وقال : الفتى لا بأس به ؛ ولكنهم يحسدونه . وسئل أبي عنه ؟ فقال : شيخ » .

هذا قول أبي حاتم فيه في رواية ابنه عنه ، ونقل في « التهذيب » عنه أنه قال :

« لا بأس به ، ولكنهم يحسدونه » .

وهذا ـ كما تقدم ـ إنما هو من كلام ابن معين . فالله أعلم .

وتمام ما في « التهذيب » :

« وقال النسائي : ليس بثقة . وقال محمد بن عوف : ما أشك أن إسحاق بن زبريق يكذب . وذكره ابن حبان » .

قلت : وابن عوف أعرف به ؛ لأنه ابن بلده (حِمص) ؛ لكن لعله كان كثير الخطأ حتى يتوهم أنه يكذب ، ولذلك ؛ قال الحافظ :

« صدوق يهم كثيراً » .

فلم يتبنَّ توثيق ابن حبان وغيره ، ولا تكذيب ابن عوف له ، فمثله لا تطمئن

النفس للاحتجاج به ، ولذلك ؛ كنت ضعفت إسناد الحديث لما خرجته في « الصحيحة » برقم (٢١٤٥) إلا أنني استدركت فقلت هناك :

« لكن قال الهيثمي (١٠ / ٣٦٥) :

رواه الطبراني بإسنادَيْن ، وأحدهما حسن » .

ولم يكن يومئذٍ قد طبع « معجم الطبراني الكبير » لنتحقق من الإسنادين اللذين أشار إليهما ، وغلب على الظن أن الإسناد الذي أشار إلى ضعفه هو هذا الذي فيه ابن زبريق ، وأنه يتقوى بالإسناد الآخر الذي حسنه ، فأوردته في « الصحيحة » ، فلما قدم للطبع ؛ لفت نظري أحد المصححين - جزاه الله خيراً - إلى أنه ليس للطبراني فيه إسنادان . فلما رجعت إليه وجدت الأمر كما قال ، وأنه ليس له فيه إلا الطريقان المشار إليهما في مطلع هذا التخريج ، وهما شيخان للطبراني ، تابعهما شيخ آخر عند ابن حبان ، ثلاثتهم عن إسحاق بن زبريق هذا . فإطلاق القول بأن له إسنادين أحدهما حسن - ومدارهما على هذا الضعيف - ؛ مما لا يخفى ما فيه ! وما أظن أن ذلك صدر منه إلا توهماً . وقد وقع منه مثله في حديث آخر نبهت عليه في « الصحيحة » (٢٠٨٨) .

ومن الغريب : أن صاحبنا حمدي السلفي أقر الهيثمي على قوله في الحديثين !! وتبناه المناوي في هذا الحديث ؛ فقال في « فيض القدير » - وقد عزا متنه للطبراني - :

« رمز المصنف لحسنه ، قال الهيثمي : رواه بإسنادين أحدهما حسن » !

واختصره في « التيسير » كما هي عادته ، فقال :

« الطبراني بإسنادين أحدهما حسن » !!

وكذلك قال في « الجامع الأزهر » (٢ / ٩٩ / ١) !

فإن قيل : لعل الهيثمي يعني بقوله السابق : « بإسنادين » ؛ أي : الطريقين إلى ابن زبريق ، وأن ابن زبريق عنده حسن الحديث .

فأقول : هذا بعيد من وجوه :

الأول : أننا ذكرنا أنه عند الطبراني عن شيخين له عن ابن زبريق . وليس من عادته حين يتكلم على أسانيد الطبراني بتوثيق رجاله أو تصحيح وتحسين إسناده أنه يعني بذلك شيوخ الطبراني أيضاً ؛ بدليل أنه يقول أحياناً : « رجاله رجال (الصحيح) » ، وشيوخ الطبراني ليسوا من رجال «الصحيح» ؛ لأنهم دونهم في الطبقة ، وقد نبهت على ذلك في غير موضع ، وانظر على سبيل المثال : « الصحيحة » الحديث (٢١٦٤) .

الثاني : أن الشيخين المشار إليهما ؛ أحدهما : عمرو بن إسحاق هذا . والآخر : عبد الرحمن بن معاوية العتبي . وهذا مجهول العدالة ؛ كما يفيده كلام السمعاني ، والأول ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد يكون في « تاريخ دمشق » لابن عساكر ؛ فليراجع .

والمقصود أنه ليس فيهما ذو ثقة حتى يصح قول الهيثمي المتقدم على افتراض أن ابن زبريق حسن الحديث ، وهذا مردود بالوجه الآتي :

الثالث : أننا لم نجد الهيثمي قد حسن حديثاً من الأحاديث التي ذكر أن فيها ابن زبريق هذا ؛ وإنما هو يذكر الخلاف فيه ؛ كمثل قوله في حديث شداد بن أوس

في الإسراء والمعراج (١ / ٧٣ ـ ٧٤) :

« . . . وفيه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء ؛ وثقه يحيى بن معين ، وضعفه النسائي » .

ونحوه في أحاديث أخرى ، انظرها ـ إن شئت ـ في محالها (١ / ٤٦ و ٥ / ٢٢٠) .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لأن مدار طرقه على ابن زبريق هذا ، وإني أستغفر الله تعالى من تقويتي إياه سابقاً ، ولو أن ذلك كان تبعاً لغيري ، فالحمد لله الذي وفقني للرجوع عن خطئي الذي ترتب عليه خطأ آخر بذكره في « صحيح الجامع الصغير » (٥٠٦٨) ، فمن كان عنده نسخة منه ؛ فليضرب ، ولينقله إلى الكتاب الآخر إن كان لديه : « ضعيف الجامع » . والله ولي التوفيق .

٥٧٢٦ ـ (لَوْ تعلمُ المرأةُ حَقَّ الزوجِ ؛ ما قعَدَتْ ما حَضَرَ غَداؤه وعَشاؤُه حتى يَفْرُغَ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص ١٥٤ ـ زوائده) : حدثنا حمدان بن علي : ثنا عبد الرحمن : ثنا فضيل : ثنا موسى بن عقبة عن عبيد بن سلمان عن أبيه عن معاذ بن جبل مرفوعاً . وقال الهيثمي في « الزوائد » :

« عبيد ؛ لا أعرفه ، وأبوه ؛ لا أعرف له من معاذ سماعاً » .

وكذا قال في « المجمع » (٤ / ٣٠٩) ، وقلده المناوي ، ثم الأعظمي في « كشف الأستار » (٢ / ١٨٠ / ١٤٧١) ، وتعقبه الحافظ ؛ فقال عقب كلام « الزوائد » :

« قلت : بل عبيد معروف ، والإسناد حسن » .

قلت : وهو كما قال ؛ فإن رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير عبيد بن سلمان - وهو الأغر - ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٠٧) عن أبيه :

« لا أعلم في حديثه إنكاراً ، يحول من « كتاب الضعفاء » الذي أَلَّفَهُ البخاري إلى الثقات » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٥٦) ، وقال في « التقريب » :

« صدوق » .

وفضيل ؛ هو ابن عياض .

وعبد الرحمن ؛ هو ابن مهدي .

وحمدان ؛ الظاهر أنه محمد بن علي بن عبد الله بن مهران ، أبو جعفر الوراق ؛ قال الخطيب (٣ / ٦١) :

« يعرف بـ (حمدان) ، وكان فاضلاً حافظاً عارفاً ثقة ، من نبلاء أصحاب أحمد ، قال الدارقطني : ثقة . مات سنة ٢٧٢ » .

قلت : ولعله قد توبع عند الطبراني ؛ فقد عزاه إليه الهيثمي .

هذا ما كنت كتبته في « الصحيحة » قبل سنين ، وفي هذه السنة يسر الله لنا طبع المجلد الخامس منه بعد صبر طويل وإلحاح شديد من أهل العلم وطلابه ، ولما قُدِّمت إليَّ التجربة الأولى منه لتصحيحها ؛ وقفت عند هذه الجملة الأخيرة وما فيها من الرجاء والترقب ؛ فإن « المعجم الكبير » للطبراني لم يكن مطبوعاً يومئذٍ ،

والمجلد الذي فيه أحاديث معاذ لا يوجد في مخطوطات المكتبة الظاهرية التي استفدت منها ما لم يستفده أحد غيري في العصر الحاضر فيما أعلم ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

ثم يسر الله للأخ الفاضل حمدي السلفي أن قام بطبعه جزاه الله خيراً ، وبذلك قدم لعلماء السنة وطلاب علم الحديث كنزاً ثميناً طالما كانت نفوس المحبين للحديث النبوي متشوقة للوقوف عليه والاستفادة منه ، ولعلي أنا من أكثر المستفيدين منه إن لم أكن أكثرهم على الإطلاق ، وهذا هو المثال بين يديك أيها القارئ الكريم ؛ فإني ما كدت أقف عند الجملة المشار إليها آنفاً حتى سارعت بالرجوع لمراجعة الحديث في (مسند معاذ) من « المعجم الكبير » ، لأجد فيه ما كنت رجوته :

فقد قال الطبراني (٢٠ / ١٦٠ / ٣٣٣) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي : ثنا **فضيل بن سليمان النميري** : ثنا موسى بن عقبة . . . بالإسناد المتقدم عن البزار .

فهذا إسناد صحيح إلى الفضيل ، ومتابعة قوية لحمدان وعبد الرحمن من عبد الله بن أحمد ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، وهما ثقتان مشهوران .

بيد أن الفائدة التي جنيتها من مراجعة « المعجم » أعظم بكثير من فائدة تحقق ما ترقبته من المتابعة ، ألا وهي أنني اكتشفت بذلك خطأً وقعتُ فيه ، لعله جرني إليه خطأ وقع فيه الحافظ من قبلي ، وهو تحسينه إسناد البزار كما رأيت !

ذلك ؛ أنني لما تكلمت على رجال إسناد البزار ؛ قلت في فضيل ـ الراوي عن موسى بن عقبة ـ : إنه فضيل بن عياض . وما ذاك إلا لأن الراوي عنه عبد الرحمن .

وقلت فيه : إنه ابن مهدي ؛ لأنهم ذكروا أنه يروي عن ابن عياض ، ولم يذكروا ذلك في ترجمة فضيل بن سليمان . وكنت على علم بأن هذا روى عن موسى بن عقبة ، وأنه من المحتمل أن يكون هو صاحب هذا الحديث ؛ ولكني وجدت نفسي لا تميل إلى تبني هذا الاحتمال ؛ لأنه يتنافى مع تحسين الحافظ لإسناده ؛ فإنه ضعيف عنده ؛ كما يدل على ذلك قوله في « التقريب » :

« صدوق ، له خطأ كثير » .

وفي ظني أنه لولا هيبة « الصحيح » لربما قال الحافظ فيه أكثر مما قال ! فمثل هذا يكون عند الحافظ من المرتبة الخامسة ، التي يكون حديث أصحابها ضعيفاً يمكن الاستشهاد به كما هو معروف عند أهل العلم ، فلما رأيته حسّن إسناد حديث فضيل ؛ مِلْتُ إلى تبني أنه فضيل بن عياض .

والآن وقد حصحص الحق ، وتبين أنه ليس به ، وأنه فضيل بن سليمان النميري ؛ لم يبق هناك وجه للقول بتحسين إسناده ؛ فإن النميري تكاد أقوال الأئمة تتفق على تضعيفه ، وهاكها كما جاءت في « تهذيب التهذيب » :

« قال ابن معين : ليس بثقة . وقال أبو زرعة : ليِّن الحديث ، روى عنه ابن المديني وكان من المتشددين . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ؛ ليس بالقوي . وقال أبو داود : كان عبد الرحمن لا يحدث عنه . وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقال صالح جزرة : منكر الحديث ، روى عن موسى بن عقبة مناكير . وقال ابن معين في رواية : ليس هو بشيء ، ولا يكتب أحاديثه . وقال الساجي : كان صدوقاً ، وعنده مناكير . وقال ابن قانع : ضعيف » .

قلت : فأنت ترى أنهم أجمعوا على تضعيفه ، على اختلاف عباراتهم

وألفاظهم ، ولم يوثقه أحد منهم غير ابن حبان ، ولا يخفى على أهل العلم أنه لا قيمة لتوثيقه إذا تفرد ؛ فكيف إذا خالف؟!

فإن قيل : فقد أخرج له الشيخان .

فنقول : نعم ، وقد خالفهما الأئمة المذكورون ، فلعل إخراجهما اختياراً منهما لبعض أحاديثه أو استشهاداً ومتابعة ، وقد صرح الحافظ بشيء من هذا في خصوص البخاري ؛ فقال في « مقدمة فتح الباري » (ص ٤٣٥) :

« ليس له في البخاري سوى أحاديث توبع عليها . . . » . ثم ذكرها .

وبناء على ما تقدم : أخرجتُ الحديثَ من « الصحيحة » إلى « الضعيفة » ؛ لأنني لم أجد ما يشهد له . والله أعلم .

٥٧٢٧ - (لا تُسَافِرُ امرأَةٌ بريداً إلا ومَعَهَا مَحْرَمٌ يَحْرُمُ عليها) .

شاذ بلفظ (البريد) . رواه أبو داود (١/ ٢٧٣) ، وابن خزيمة (٢٥٤ / ١) ، والحاكم (١ / ٤٤٢) ، وابن عساكر (١٦ / ٧٤ / ١) عن **سهيل بن أبي صالح** عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح على شرط مسلم » . ووافقه الذهبي . وقال ابن خزيمة :

« البريد : اثنا عشر ميلاً بالهاشمي » .

ثم تبينت أن الحديث بلفظ : « بريداً » شاذ ، والمحفوظ بلفظ :

« . . . يوم وليلة . . . » ؛ كما هو مبين في « ضعيف أبي داود » (٣٠٤) ، و« صحيح أبي داود » (١٥١٦ - ١٥١٨) .

والخطأ من سهيل بن أبي صالح ؛ لأنه كان تغير حفظه بأَخَرَة ، ولذلك ؛ روى له البخاري مقروناً بغيره وتعليقاً ؛ فقد خالفه الإمام الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد بلفظ :

« . . . يوم وليلة . . . » .

وهذا هو المحفوظ ، وما قبله شاذ ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك في « فتح الباري » (٢ / ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٩ - الطبعة السلفية) ، وذكر عن ابن عبد البر : أن سهيلاً اضطرب في إسناده ومتنه . فراجعه إن شئت المزيد .

٥٧٢٨ - (إنَّ اللهَ عز وجل يُحِبُّ الصَّمْتَ عندَ ثلاثٍ : عندَ تِلاوةِ القُرآنِ ، وعندَ الزَّحْفِ ، وعندَ الجنازة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٤٢ / ٥١٣٠) من طريق معتمر بن سليمان : ثنا ثابت بن زيد عن رجل عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ظاهر الضعف ، وله علتان :

الأولى : جهالة الرجل الذي لم يسم ، وبه - فقط - أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٩) ! فقصّر .

والأخرى : ضعف ثابت بن زيد - وهو ابن ثابت بن زيد بن أرقم - ؛ أورده العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٧٤) ، وروى بسنده الصحيح عن الإمام أحمد أنه قال :

« حدثنا عنه معتمر ، له أحاديث مناكير . قيل له : تحدث عنه ؟ قال : نعم . قيل : أهو ضعيف ؟ قال : أنا أحدِّث عنه » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٦ - ٢٠٧) :

« يروي المناكير عن المشاهير ، حدث عنه ابن أبي عروبة والمعتمر بن سليمان ، كان الغالب على حديثه الوهم ، لا يحتج به إذا انفرد » .

وأورده الذهبي في « ضعفائه » لقول أحمد المتقدم فيه :

« له مناكير » . ونقل المناوي في « فيض القدير » عن ابن الجوزي أنه قال :

« قال أحمد : ليس بصحيح » . وأما ما نقله عن ابن حجر أنه قال :

« في سنده راوٍ لم يسم ، وآخر مجهول » ، واعتمده في « التيسير » فليس بدقيق ؛ لأنه ليس فيه من يحتمل أن يكون مجهولاً غير ثابت بن زيد ، وقد علمت أنه معروف بالضعف .

(تنبيه) : من أعجب ما رأيت من الأخطاء والأوهام في تخريج الأحاديث النبوية ، ومن دائرة رسميَّة مسؤولة : ما جاء في تخريج هذا الحديث في رسالة المفتي العام في الأردن المسماة : « فتوى شرعية في أحكام القبور والجنائز » ، قال (ص ١٠) :

« رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن عقبة » !

وهذا محض اختلاق ، لا أدري كيف وقع له ، ولعله من بعض الموظفين عنده ، وإن كان ذلك لا يعني رفع مسؤوليته عنه !

وهذه الرسالة تقع في خمس صفحات صغيرة ، وهي في الجملة مفيدة ؛ إلا

فيما تفرد به المؤلف ، كقوله في الكتابة على القبر :

« ونرى أنه لا مانع من كتابة اسم الميت وتاريخ وفاته على حجر يثبت فوق القبر » .

وهذه جرأة عجيبة ، وتقدم بين يدي النبي ﷺ ؛ فإنه يعلم أنه عليه السلام قد نهى أن يكتب على القبر ، وقد ذكره المؤلف نفسه من قبل ، ثم أقدم على مخالفته بمجرد الرأي ، تسليكاً لواقع الناس ! والله المستعان .

وقد يدعي مُدَّعٍ أن ذلك لضرورة معرفة القبر حين تكثر القبور . فنقول : نعم ؛ ولكن ألا يكفي في ذلك كتابة الاسم فقط ؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها ، وإذا كان الأمر كذلك ، فما بال كتابة تاريخ وفاة الميت ؟!

وراجع لهذه المسألة كتابي « أحكام الجنائز وبدعها » (ص ٢٠٦) .

ثم إن مما يلفت النظر في الرسالة المذكورة : أن مادتها ـ على صغر حجمها ـ منقولة من بعض الكتب المطبوعة ، مصرح بأسمائها في التعليق عليها ، اللهم إلا واحداً منها لم يشر إليه مطلقاً ، ألا وهو كتابي « أحكام الجنائز » ، والسبب مما لا يخفى على كل قارئ لبيب ! فقد جاء في أول صفحة منها ، وأول تعليق عليها ـ ما نصه ـ تخريجاً لحديث جابر في اللحد ، ورفع القبر نحواً من شبر :

« (١) رواه ابن حبان (وقع في التعليق : ابن جابر !) في صحيحه (٢١٦٠) والبيهقي (٣ / ٤١٠) وإسناده حسن . نيل الأوطار : الشوكاني ٤ / ١٢٥ ، ١٢٦ » .

وهذا العزو لـ : « نيل الأوطار » باطل من وجهين :

الأول : أن التخريج المذكور لا وجود له في الموضعين المشار إليهما من « النيل » ،

وغاية ما فيه قوله في تخريج أحاديث اللحد :

« وعن جابر عند ابن حبان شاهد بنحو حديث سعد بن أبي وقاص » .

قلت : وحديث سعد ليس فيه رفع القبر نحواً من شبر !

والآخر : أن التخريج المذكور بأرقامه يستحيل صدوره من الإمام الشوكاني ؛ لعدم وجود المطابع في زمانه كما هو ظاهر بداهة . فلمن هذا التخريج ؟!

هو لكاتب هذه السطور في كتابه السابق الذكر « أحكام الجنائز » ، نقله المؤلف منه (ص ١٥٣) بالحرف الواحد ! ثم لم يعزه إليه ، وإنما إلى الشوكاني ، ولو اطلع الشوكاني أو غيره من الفضلاء الأتقياء عليه ؛ لبالغ في الإنكار على فاعله ـ وما إخاله المفتي ! ـ ولنصحه بنصيحة شعيب عليه السلام لقومه :

﴿ أَوْفُوا الكَيْلَ ولا تكونوا من المُخْسِرِينَ . وَزِنُوا بالقِسْطَاسِ المستقيمِ . ولا تبخسوا الناسَ أشياءهم ولا تَعْثَوْا في الأرض مفسدين ﴾ .

٥٧٢٩ ـ (خيرُ هذه الأمةِ فُقراؤها ، وأسرعُهَا تَضَجُّعاً في الجنةِ ضُعفاؤها) .

ضعيف . أخرجه الدولابي في « الكنى » (٢ / ١٣٨) من طريق أبي يعفور عن زياد أبي النضر الجعفي عن أبيه أو جده أو عمه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ زياد هذا أورده البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » بهذه الرواية عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا

تعديلاً ، فهو مجهول . وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في « ثقات التابعين » (٤ / ٢٥٣) !

(تنبيه) : الحديث أورده التاج السبكي في فصل خاص عقده في ترجمة الإمام الغزالي في « طبقات الشافعية الكبرى » (٤ / ١٤٥ - ١٨٢) ، قال تحته :

« جمعت فيه جميع ما وقع في « كتاب الإحياء » من الأحاديث التي لم أجد لها إسناداً » .

وهذا الحديث فيه (ص ١٧٤) تحت (كتاب الفقر والزهد) . وتبعه على ذلك الحافظ العراقي ؛ فقال في كتابه « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار » (٤ / ١٩٤) :

« لم أجد له أصلاً » !

وكأنه لذلك لم يورده السيوطي في « الجامع الكبير » فضلاً عن غيره ، ولا استدركه المناوي في « الجامع الأزهر » عليه . وهذا مما يؤكد قول المثل السائر : (كم ترك الأول للآخر) ، ويبطل قول بعض المقلدة : « علم الحديث نضج واحترق » !

٥٧٣٠ - (بُطْحانُ على تُرْعَةٍ مِنْ تُرَعِ الجنةِ) .

ضعيف . وقد كنت حسنته في « الصحيحة » (٧٦٩) ، ثم تبين لي أن له علة تقدح في ثبوته ، وهاك البيان :

قلت هناك :

« رواه ابن حيويه في « حديثه » (٣ / ٨ / ١) ، والديلمي (٢ / ١ / ١٦)

عن **يعقوب بن كاسب** : نا المغيرة بن عبد الرحمن : ثنا الجعد بن عبد الرحمن عن **الأحنف بن قيس** عن عروة عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير يعقوب - وهو ابن حميد بن كاسب - ؛ فإنما أخرج له البخاري في « خلق أفعال العباد » ، وهو صدوق ربما وهم ؛ كما في « التقريب » .

وفي المغيرة بن عبد الرحمن - وهو ابن الحارث بن عبد الله بن عباس - كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع » بلفظ :

« بطحان على بِرْكَةٍ من بِرَكِ الجنة » .

برواية البزار عن عائشة . وقال المناوي :

« قال الهيثمي : فيه راوٍ لم يسم » .

قلت : روايتنا هذه سالمة منه . والحمد لله على توفيقه » .

أقول : هذا ما كنت قلت هناك ، ثم تبين لي ما يأتي :

أن الأحنف الذي في هذا الإسناد ليس هو ابن قيس كما وقع في رواية ابن كاسب هذه ؛ بل هو وهم من أوهامه التي تبينت لي بفضل الله تعالى وتوفيقه ؛ وذلك من وجوه :

الأول : أنه خالفه في نسبته إلى (قيس) جمع من الثقات ؛ فقال البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٢ / ٥١) في ترجمة (الأحنف من آل أبي المعلى)

ـ وساق له هذا الحديث عن عروة به ـ :

« قاله لي أحمد بن أبي بكر عن مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد ابن أبي هند ، أو الجعيد : أخبرني رجل من آل أبي المعلى عن عروة . . وقال المكي : حدثنا الجعيد عن رجل أحنف من آل أبي المعلى عن عروة . . » إلخ .

وقال البزار في « مسنده » (١٢٠٠ ـ كشف الأستار) : حدثنا محمد بن إسحاق : ثنا الجعيد بن عبد الرحمن عن رجل ـ أحسبه من آل المعلى (كذا) ـ عن عروة به .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٤) :

« رواه البزار ، وفيه راوٍ لم يسم » .

قلت : ويبدو لي أنه وقع سقط في « الكشف » من إسناده بين محمد بن إسحاق ـ وهو الصاغاني شيخ البزار ـ ، وبين الجعيد ؛ فإنه لم يدركه ؛ فإن بين وفاتيهما أكثر من أربعين ومئة سنة ؛ كما يتبين من ترجمتيهما .

قلت : فقد كشفت لنا هذه الروايات ـ وبخاصة روايتي البخاري الصحيحتين عن الجعيد ـ أن الأحنف هذا إنما هو أحنف آل أبي المعلى ، وليس هو الأحنف بن قيس كما وهم ابن كاسب ، ووهمنا نحن بوهمه فَحَسَّنَا الحديث فيما سبق !

ويؤيد وهمه :

الوجه الثاني : أن الأحنف بن قيس مخضرم ؛ قديم الوفاة (سنة ٦٧) يروي عن كبار الصحابة : عمر وعثمان وعلي وغيرهم ، ولم يذكروا له رواية عن عروة بن الزبير ؛ بل ولا عن أحد من التابعين .

ويزيده تأييداً :

الوجه الثالث : أن الجعيد - ويقال : الجعد - ابن عبد الرحمن لم يذكروه أيضاً في الرواة عن الأحنف بن قيس ، ولا هو بإمكانه أن يدركه ؛ بله أن يروي عنه ؛ لأن الظاهر أنه ولد بعد وفاة الأحنف بسنين ؛ لأنه مات سنة (١٤٤) ، فبين وفاته ووفاة الأحنف (٧٧) سنة !

والوجه الرابع : أن الحافظ المزي ذكر في « تهذيبه » أن الجعيد هذا روى عن الأحنف : رجل من آل أبي المعلى ، وليس عن الأحنف بن قيس .

وهو الذي ذكره ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٢٣) ؛ قال :

« الأحنف : من آل أبي المعلى . روى عن عروة ، روى عنه الجعيد بن عبد الرحمن » .

وكذا في « أتباع التابعين » من « ثقات ابن حبان » (٦ / ٧٥) ؛ إلا أنه قال : « . . . مولى آل أبي المعلى . . . » ؛ لكن وقع فيه :

« . . . روى الجعيد بن عبد الرحمن عن رجل عنه » .

فأدخل الرجل بين الجعيد والأحنف . فلا أدري أهو خطأ من الناسخ أو الطابع ، أم هكذا وقعت الرواية له ! فإن كان هكذا فالعجب منه كيف يذكره في « الثقات » برواية رجل لم يسم عنه ؟! ولكن لا عجب ، فهذا من منهجه في « ثقاته » ، ألا وهو توثيقه للمجهولين الذين لم يرو عنهم إلا واحد ، حتى ولو كان الراوي عنه ضعيفاً لا يوثق به ، أو مجهولاً لا يدرى من هو !! وسوف أتولى شرح هذا وبيانه بالأمثلة الكثيرة إن شاء الله في مشروعي الجديد الذي بدأت فيه منذ سنتين أو

أكثر ، بمساعدة أحد الإخوان المصريين جزاه الله خيراً ، وقد سميته « تيسير انتفاع الخلان بكتاب (ثقات ابن حبان) » ، يسر الله تعالى لي إتمامه بفضله ومنه .

وخلاصة هذا البحث والتحقيق : أن هذا الحديث ضعيف الإسناد ، وعلته الأحنف المولى ؛ فإنه مجهول العين لم يرو عنه غير الجعيد بن عبد الرحمن ، ولا يعرف إلا من طريقه ، ومن كان كذلك كان مجهولاً مردود الرواية ؛ كما هو مقرر في « علم المصطلح » ، حتى لو كان معروف الاسم والنسب ، فذلك مما لا يخرجه عن الجهالة في الرواية .

ويغلب على ظني أن هذا مجهول الاسم أيضاً ، ولذلك ؛ لم يسم في رواية البزار ورواية البخاري الأولى ، وأما قوله في الرواية الأخرى :

« عن رجل أحنف . . . » .

فهو صريح في أن « أحنف » ليس اسماً له ، وإنما هي صفة له ، وإسناده بذلك صحيح ؛ لأنه من روايته عن المكي عن الجعيد عنه ؛ كما تقدم .

والمكي : هو ابن إبراهيم البلخي الحافظ ، من شيوخ البخاري المتفق على توثيقهم ، وهذه فائدة تفرد بها البخاري دون غيره ممن ترجم للأحنف هذا .

فوائد :

الأولى : (بُطحان) بالضم والسكون عند المحدِّثين : وادٍ في المدينة ، وهو أحد أوديتها الثلاثة ، وهي العقيق ، وبطحان ، وقناة ؛ كما في « معجم البلدان » .

الثانية : (ترعة) ؛ في « النهاية » :

« الترعة في الأصل : الروضة على المكان المرتفع خاصة ، فإذا كانت في

المطمئن ؛ فهي روضة » .

الثالث : (الأحنف) من (الحَنَف) : وهو إقبال القدم بأصابعها على القدم الأخرى ؛ كما في « النهاية » .

٥٧٣١ - (مَنْ كان عليه تحريرُ رقبةٍ مِنْ وَلَدِ إسماعيل ؛ فَلْيَعْتِقْ نَسَمةً من بَلْعَنبر) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٣٠٨ / ٥٢٩٨) ، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ٤٢ - الثالثة) ، وكذا البخاري في « التاريخ الكبير » (٢ / ١ / ٤٤٧) من طريق موسى بن إسماعيل : ثنا **شعيث بن عبيد الله بن زُبَيب بن ثعلبة** عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ شعيث هذا ؛ ليس له راوٍ غير موسى هذا ، وهو التبوذكي ، وغير ابنه عمار ، قال الذهبي في « الميزان » :

« أعرابي . يكتب حديثه ، ما كان حجة . وقد روى عنه النضر بن محمد وأبو سلمة التبوذكي ، وذكره ابن عدي ، فساق له حديثين منكرين » . وقوله :

« النضر بن محمد » .

أخشى أن يكون سبق قلم منه ؛ فإني لم أر من ذكره راوياً عن شعيث ؛ وإنما روى عنه مع التبوذكي ابنه **عمار بن شعيث** ؛ كما في « التهذيب » وفروعه ، ومنها « الكاشف » للذهبي .

وعمّار ؛ لم يوثقه أحد ؛ بخلاف أبيه شعيث ؛ فقد وثقه ابن حبان (٦ / ٤٥٣) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولذلك ؛ لم يعتد بتوثيقه الذهبي كما رأيت ، وأشار إلى ذلك في « الكاشف » بقوله :

« وُثق » . وكذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث كما هنا .

وقد وقع لابن حبان وهم في هذه الترجمة نبَّهت عليه في كتابي « تيسير انتفاع الخلان » .

وعبيد الله بن زبيب ؛ كذا وقع عند الطبراني في هذا الحديث ، وكذلك وقع في حديث آخر لشعيث عند أبي داود (٣٦١٢) ، ووقع عند البخاري وابن عدي في هذا الحديث (عبد الله) مكبراً ، وكذا في ترجمته من « تاريخ البخاري » و « الجرح والتعديل » و « ثقات ابن حبان » (٥ / ٢٠) ، ولم يذكروا له راوياً غير ابنه شعيث ، فهو مجهول العين . ولم يذكر الهيثمي عنه شيئاً ولا عن ابنه ؛ بل أوهم أنه ثقة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٧) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الله بن زبيب (!) وبقية رجاله ثقات » !

وبعد كتابة ما سبق بدا لي أن للحديث أصلاً عن النبي ﷺ ولكن مختصراً :

فقد روى عبيد بن الحسن عن ابن معقل عن عائشة رضي الله عنها :

أنه كان عليها رقبة من ولد إسماعيل ، فجاء سبي من اليمن من خولان ، فأرادت أن تعتق منهم ، فنهاها النبي ﷺ ، ثم جاء سبي من مضر من بني العنبر ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتق منهم .

أخرجه أحمد في « المسند » ، (٦ / ٢٦٣) ، والبزار (٣ / ٣١٣ / ٢٨٢٧ - كشف الأستار) ؛ كلاهما من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير : ثنا مسعر عن عبيد بن الحسن . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٦) :

« رواه أحمد والبزار بنحوه ، ورجال أحمد رجال الصحيح » .

كذا قال ! وفيه نظر من وجهين :

الأول : أنه لا داعي للتفريق بين إسناد أحمد والبزار ؛ فإن إسنادهما واحد ، مداره على أبي أحمد الزبيري كما رأيت .

والآخر : أن البزار أعله بالإرسال ؛ فقال عقبه :

« رواه شعبة عن عبيد بن حسن عن ابن معقل قال : كان على عائشة محرر من ولد إسماعيل ، فقدم سبي من بلعنبر ، فقال النبي ﷺ :

« إن سرَّكِ أن تفي بنذرك ؛ فأعتقي من هؤلاء » .

ولم يقل : عن عائشة » .

قلت : هكذا علقه البزار ، ووصله الحاكم (٢ / ٢١٦) من طريق وهب بن جرير : أنبأنا شعبة به .

ذكره متابعاً لرواية مسعر المتقدمة ؛ ولكنها عنده من طريق يزيد بن هارون : أنبأ مسعر به مثل رواية شعبة ، لم يقل : عن عائشة . ومع ذلك قال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

ثم إن قول الهيثمي المتقدم :

« ورجاله رجال الصحيح » .

كأنه بناه على أن ابن معقل هذا هو عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ؛ فإنه تابعي من رجال الشيخين ، ويساعده على ذلك أنه وقع مسمى في رواية شعبة عند الحاكم بـ (عبد الله بن معقل) . ويخدج عليه أن الراوي عبيد بن الحسن لم يذكروه في الرواة عن عبد الله بن معقل ، وإنما في الرواة عن عبد الرحمن بن معقل ابن مقرن المزني ، والظاهر أنه أخوه ، وإن لم يصرحوا به ، وهو ثقة من رجال أبي داود .

وعلى كل حال ؛ فسواء كان هذا أو ذاك فالإسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل على الراجح .

إلا أنه قد جاء موصولاً من حديث ابن مسعود وابن عمر : عند البزار (٢٨٢٥ ، ٢٨٢٦) ، وأبي هريرة : عند الحاكم (٤ / ٨٤) وقال :

« صحيح على شرط مسلم » . وبيَّض له الذهبي .

وفيه أحمد بن نجدة القرشي ؛ ولم أعرفه .

فبها يتقوى حديث عائشة المرسل . والله أعلم . ثم رأيت ابن نجدة قد وثقه الذهبي في « السيَر » (١٣ / ٥٧١) . ثم خرجته في « الصحيحة » (٣١١٤) .

وحديث ابن مسعود : يرويه علي بن عابس عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عبد الله بن مسعود قال : كان على عائشة محرر من ولد إسماعيل ، فقدم سبي بَلْعَنبر ، فأمرها النبي ﷺ أن تعتق منهم ، وقال :

« من كان عليه محرر من ولد إسماعيل ؛ فلا يعتق من حِمْيَر أحداً » .

أخرجه البزار (٣ / ٣١٢ / ٢٨٢٥) ، والطبراني في « الكبير » (١٠ / ٢٢٨ / ١٠٤٠٠) ، وابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٤٤٢) وقال :

« قال أبي : هذا خطأ ؛ ليس فيه ابن مسعود ، إنما هو مرسل » .

قلت : وعلي بن عابس ؛ ضعيف ، وسائر رجاله ثقات ، وليس عند البزار قوله :

« من كان عليه . . . » . وعلقه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٨٩) في ترجمة علي بن عابس بلفظ :

« من كان عليه محرر ؛ فليعتق من بَلْعنبر » . وروى عن ابن معين أنه قال :

« علي بن عابس ؛ ليس بشيء » . وعن السعدي :

« ضعيف الحديث واهٍ » . وعن النسائي :

« ضعيف » . وختم هو ترجمته بقوله :

« وهو مع ضعفه يكتب حديثه » .

٥٧٣٢ - (مَنْ جَاءني زائراً لا يُعمِلُهُ حَاجَة إلا زيارتي ؛ كان حقاً عليَّ أَنْ أكونَ له شفيعاً يومَ القيامة) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٩١ / ١٣١٤٩) و « الأوسط » (١ / ٢٧٧ / ٢ / ٤٦٨٣ - بترقيمي) ، والخلعي في « الفوائد » (ق / ١١١ / ١) ، وابن النجار في « تاريخ المدينة » (٣٨٧) من طريق مسلمة بن سالم الجهني : حدثني عبيد الله بن عمر (وقال بعضهم : عبد الله ابن عمر) عن نافع عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عبيد الله إلا مسلمة » .

قلت : ويقال فيه : (مسلم) ، وهو ضعيف جداً ؛ قال أبو داود :

« ليس بثقة » .

ذكره في « التهذيب » ، ومن قبله الذهبي في « الميزان » ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق الخلعي بسنده عن الدارقطني ، وذكر أن الدارقطني أخرجه في « سننه » ! وما أظنه إلا وهماً ؛ فإنه ليس فيه ، ولا جاء له ذكر في فهارسه التي وضعها الدكتور المرعشلي .

والحديث ؛ قد بسط الكلام عليه ابن عبد الهادي في « الصارم المنكي » وبيَّن ضعفه ؛ بل بطلانه ، فمن شاء الاطلاع عليه رجع إليه .

(تنبيه) : ذكرنا أن بعض الرواة جعلوا الحديث من رواية عبد الله بن عمر ؛ المكبَّر ، وهو الذي جزم به الضياء في « الأحكام » وقبله البيهقي ؛ كما ذكر الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٢٦٧) ، فإذا صَحَّ ذلك فهو علة أخرى في الحديث .

ويمكن استخراج علة ثالثة له ، وهي الاضطراب في متنه :

فقد روي عنه بلفظ الترجمة المذكور أعلاه .

وروي عنه بلفظ :

« من زار قبري ؛ وجبت له شفاعتي » .

وهو مخرج في « الإرواء » (١١٢٨) .

وروي من حديث أنس نحو حديث الترجمة ، وقد مضى برقم (٥٧٣٢) .

ومن طريق أخرى واهية عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ :

« من حج ، فزار قبري بعد موتي ؛ كان كمن زارني في حياتي » .

ومضى أيضاً في أول الكتاب برقم (٤٧) ، وذكرت هناك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في أحاديث الزيارة ، وأنها كلها ضعيفة ، فراجعه .

ووجه الاضطراب في المتن هو أن حديث الترجمة وما في معناه ـ كحديث أنس المشار إليه آنفاً ـ ظاهر أن المقصود به زيارته عليه الصلاة والسلام في حياته ، فلو أنه صح ؛ لم يصلح شاهداً لأحاديث زيارة قبره ﷺ كما هو ظاهر لا يخفى على أحد .

وإذا تبين ضعف الحديث ، وانكشفت علته ؛ فلا ينبغي لطالب العلم أن يغتر بما نقله السندي في « حاشيته على ابن ماجه » (٢ / ٢٦٨ ـ التازية) عن الدميري : أن الحديث صححه عبد الحق وأبو علي بن السكن ، وقولِه :

« وقولهما أولى من قول من طعن في ذلك » !

لأنه مجرد دعوى لا دليل عليها ، بل البحث العلمي يرفضه رفضاً باتاً ؛ كما يدلك عليه هذا التخريج والتحقيق .

ومن المؤسف أن كلام السندي هذا نقله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على « ابن ماجه » (٢ / ١٠٣٩) مسلماً به ، الأمر الذي يدل القارئ أنه لم يكن على معرفة بهذا العلم الشريف ، ثم تورط به أخونا الأستاذ زهير الشاويش فنقله حرفياً في تعليقه على « صحيح ابن ماجه » (٢ / ١٩٧) ، حيث اعتمد فيه أكثر تعليقات الأستاذ ، ومنها هذا التعليق المخالف للمنهج العلمي الذي لا يخالفنا

فيه إن شاء الله ، ومقتضى حسن الظن به أنه طبع دون علمه ، وأن ذلك كان من بعض الموظفين لديه ، وكل الأمر إليه ، وهو - فيما يبدو - ليس على هذا المنهج العلمي ، وهناك تعليقات من هذا النوع أو قريب منه في الخطأ وقعت في التعليقات على « صحيح ابن ماجه » كما وقعت أخطاء أخرى في صلب « الصحيح » أثناء اختصار أسانيده ، بعضها فاحش جداً ، لا أدري مَن هو المختصِر ، ولا من هو المسؤول عنها ، فإن عملي الذي كُلِّفت به من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج ، إنما هو وضع مرتبة كل حديث بجانبه ، مع ذكر أسماء الكتب التي شرحتُ المرتبة فيها ، كما بينت ذلك في مقدمتي لـ « صحيح ابن ماجه » .

٥٧٣٣ - (جَزاءُ غَزْوَةِ المرأةِ : طاعةُ الزوْجِ ، واعترافٌ بِحَقِّهِ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ١٦٢ / ٧٢٥) : قال علي : نا هشام بن يوسف : حدثني القاسم بن فياض بن جندة عن خلاد بن عبد الرحمن بن جندة عن سعيد بن المسيب سمع ابن عباس :

قالت امرأة : يا رسول الله ! ما جزاء غزوة المرأة ؟ قال : « طاعة الزوج . . . » إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير القاسم بن فياض ؛ فهو مجهول ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وفي ترجمته أورده البخاري ساكتاً عنه .

وهو من الأدلة الكثيرة على أن من سكت عنه البخاري فليس ذلك منه توثيقاً له عند أهل العلم ؛ خلافاً لمن لا علم عنده بهذا الفن من المعاصرين ، وبخاصة إذا ضعفه غيره ؛ كهذا ؛ فقد أورده ابن حبان في كتابه « الضعفاء » وقال (٢ / ٢١٣) :

« كـان ممن ينفـرد بالمناكيـر عن المشـاهيـر ، فلمـا كـثـر ذلك في روايتـه بطل الاحتجاج بخبره » . ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » .

ثم تناقض ابن حبان فيـه ، فأورده في « الثقات » أيضـاً (٧ / ٣٣٤) ! ومن الظاهر أن ذلك كان منه قبل أن يسبر حديثه ويعرفه بناء على قاعدته في توثيق المجهولين ، وقد قال ابن المديني في حديث آخر له :

« إسناده مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

انظر « المشكاة » (٣٥٧٨ ـ التحقيق الثاني) .

وضعفه ابن معين في رواية ابن أبي حاتم عنه ، وقال النسائي :

« ليس بالقوي » ، واستنكر الحديث المشار إليه . وشذَّ أبو داود فقال فيه :

« ثقة » !

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٣٥٥ / ١٠٧٠٢) من طريق أخرى عن علي بن المديني به . وقال الهيثمي (٤ / ٣١٥) :

« وفيه القاسم بن فياض ، وهو ضعيف وقد وثق ، وفيه من لم أعرفهم » !

كذا قال ! وغير القاسم كلهم ثقات حفاظ .

وقد روي الحديث مطولاً نحوه من طريق أخرى عن ابن عباس وغيره ، وسيأتي (٦٢٤٢) .

٥٧٣٤ - (كانَ إذا سُقِي قال : ابدَأُوا بالكَبِيرِ ، أو قال : بالأَكَابِرِ) .

شاذ . أخرجه أبو يعلى (١٢٢ / ١ - المصورة الثانية) : ثنا **محمد بن عبد الرحمن بن سهم** : ثنا عبد الله بن المبارك : ثنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٣٩٣٩ - بترقيمي) : حدثنا علي بن أحمد بن النضر الأزدي قال : نا محمد بن سهم الأنطاكي به ، ثم أشار إلى تفرد الأنطاكي به .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير محمد بن عبد الرحمن - وهو ابن حكيم بن سهم الأنطاكي - ؛ فإنه من رجال مسلم ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة يغرب » . وقال في « الفتح » (١٠ / ٧١) :

« أخرجه أبو يعلى بسند قوي » . وقال شيخه الهيثمي في « المجمع » (٥ / ٨١) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، ورجال أبي يعلى رجال (الصحيح) » . وقال العراقي في « طرح التثريب » (٦ / ٢٥) :

« رواه أبو يعلى في « مسنده » من حديث ابن عباس بإسناد صحيح » .

قلت : ولابن عباس حديث آخر يخالف ظاهره حديثه هذا ، وهو من رواية **علي ابن زيد** عن عمر - وهو ابن أبي حرملة - عن ابن عباس قال :

دخلت مع رسول الله ﷺ أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا بإناء من لبن ، فشرب رسول الله ﷺ ، وأنا على يمينه ، وخالد على شماله ، فقال لي :

« الشربة لك . فإن شئت آثرت بها خالداً » . فقلت : ما كنت أوثر على سؤرك أحداً .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٨٤) ، والترمذي (٣٤٥١) وقال :

« حديث حسن » .

قلت : كأنه يعني أنه حسن لغيره ؛ فإن علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ فيه ضعف ؛ لكن له طريق آخر بنحوه خرَّجته في « الصحيحة » (٢٣٢٠) ، و شواهد تقويه .

منها : عن أنس بن مالك ، وسهل بن سعد : في « الصحيحين » وغيرهما .

ومنها : عن عبد الله بن بسر ، وعبد الله بن أبي حبيبة : عند أحمد (٤ / ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٢٢١) .

ولفظ حديث أنس في رواية للبخاري : . . . فأعطى الأعرابي فضله (يعني لأنه كان عن يمينه وهو ﷺ الساقي) ، ثم قال :

« الأيمنون ، الأيمنون ، ألا فَيَمِّنوا » !

قال أنس : فهي سنة ، فهي سنة (ثلاث مرات) . « مختصري للبخاري » (٥١ ـ الهبة / ٤ ـ باب) .

وقد يجمع بين حديث الباب والأحاديث الأخرى بأن يحمل على الحالة التي يكون القوم جالسين فيها متساوين ، إما بين يدي الساقي ، أو عن يساره كلهم ، فتخصص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن . وقيل غير ذلك . انظر « الفتح » ، و« المحلى » لابن حزم (٧ / ٥٢١ ـ ٥٢٢) .

هذا ما كنت كتبته قديماً ؛ جريت على ظاهر الإسناد فَصَحَّحْته كما فعل جماعة من قبلي كما رأيت ، وكذلك فعل المعلق على « مسند أبي يعلى » (٤ / ٣١٥) ، ونقل توثيق ابن سهم عن الخطيب وابن حبان . وهو كما ذكر ؛ لكنه قصر فيما يتعلق بابن حبان ؛ فإنه لما ذكره في « الثقات » (٩ / ٨٧) قال :

« ربما أخطأ » . ومنه أخذ الحافظ قوله المتقدم :

« ثقة يغرب » .

وقد ثبت لدي ـ ولو بعد حين ـ أنه أخطأ في هذا الحديث متناً ؛ فقد رواه الوليد ابن مسلم وغيره عن عبد الله بن المبارك به مختصراً بلفظ :

« البَرَكَةُ مع أكَابِرِكُمْ » .

أخرجه تسعة من الحفاظ من طرق عن ابن المبارك به .

خرجته في « الصحيحة » (١٧٧٨ ـ الرابع) ، ولذلك ؛ بينت هناك أن حديث الترجمة شاذ لمخالفته الثقات .

وقول ابن حبان المتقدم في ابن سهم :

« ربما خالف » .

فلقد بدا لي هنا أنه يمكن أن نأخذ منه أنه أشار بذلك إلى خطئه في هذا الحديث على الأقل ، وذلك بملاحظة أنه لم يخرجه في « صحيحه » في الأبواب التي عقدها لحديث أنس وسهل المتقدمين ، ولا عقد له فيه باباً خاصاً مترجماً عنه كما هي عادته (انظر الإحسان ٧ / ٣٦٢ ـ ٣٦٣) ، فلو كان ثابتاً عنده لأورده في مكان منه كما فعل بحديث الوليد : « البركة مع أكابركم » ؛ فإنه أورده فيه مترجماً

عنه بقوله :

« ذكر استحباب التبرك للمرء بِعِشْرَةِ مشايخِ أهل الدين والعقل » .

فإذا ثبت أن الحديث شاذ لا يصح ؛ فلا داعي للجمع بينه وبين الأحاديث المعارضة له بلفظها العام :

« الأيمن فالأيمن » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٣٥ - (الخَلْقُ عِيالُ اللهِ ، فَأَحَبُّ عِيالِهِ أَلْطَفُهُمْ بأهلِهِ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٦٢) من طريق **محمد بن سيار الشَّيزري** قال : ثنا عامر بن سيار : ثنا **أبو عمرو القرشي** عن حماد بن أبي سليمان عن شقيق عن ابن مسعود مرفوعاً .

ذكره في ترجمة أبي عمرو هذا - وهو عثمان بن عبد الرحمن الجمحي - مع أحاديث أخرى له ، وقال عقبها :

« وهذه الأحاديث عامتها لا يوافقه عليها الثقات ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه مناكير ، إما إسناداً وإما متناً » .

قلت : وقد مضى بنحوه من حديث أنس وابن مسعود برقم (٣٥٩٠) .

وعامر بن سيار ؛ قال أبو حاتم - وتبعه الذهبي - :

« مجهول » .

لكن تعقبه الحافظ في « اللسان » بأنه روى عنه الحافظ بقي بن مخلد وغيره ، وذكره ابن حبان في « الثقات » فقال :

« ربما أغرب » .

وأما محمد بن سيار الشيزَري ؛ فإني لم أعرفه .

٥٧٣٦ - (عن جبريلَ عن الله تعالى قال : إن هذا الدِّينَ ارتضَيْتُهُ لنَفْسِي ، ولن يَصْلحَ له إلا السَّخاءُ وحُسْنُ الخُلُقِ ، فَأَكْرِمُوه بهما ما صَحِبْتُمُوهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم - ٩٠٨٣) : حدثنا مقدام : نا عبد الملك بن مسلمة الأموي : ثنا إبراهيم بن أبي بكر بن المنكدر : حدثني عمي محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله يحدث عن رسول الله ﷺ به . وقال :

« لا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبد الملك بن مسلمة » .

قلت : وهو منكر الحديث ؛ كما قال ابن يونس ، وقال ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٣٤) :

« يروي عن أهل المدينة المناكير الكثيرة التي لا تخفى على من عني بعلم السنن » .

قلت : وشيخه إبراهيم بن أبي بكر ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٩٠) برواية جمع من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما المقدام ؛ فهو ضعيف .

لكن تابعه ابن قتيبة : عند ابن حبان .

٥٧٣٧ - (كان رَجُلٌ من أصحابه ﷺ من الأنصار يكنى (أبا معلق) ، وكان تاجراً يَتَّجِرُ بمال له ولغيره يضربُ به في الآفاق ، وكان ناسكاً ورعاً ، فخرجَ مرةً ، فلقيه لِصٌّ مقنعٌ في السِّلاح ، فقال له : ضَعْ ما معكَ ؛ فإني قاتِلُكَ ! قال : ما تريدُ إلى دمي ؟ شأنك بالمالِ . قال : أما المالُ ؛ فَلِي ، ولستُ أريدُ إلا دَمَكَ . قال : أما إذا أبيتَ ؛ فَذَرْني أُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ . قال : صَلِّ ما بدا لك . فتوضأ ، ثم صلَّى أربعَ ركعاتٍ ، فكان مِنْ دُعَائه في آخر سجدة أن قال :

يا ودودُ ! يا ذا العَرْشِ المجيد ! يا فعالٌ لما يريد ! أسألُكَ بِعِزِّكَ الذي لايُرَامُ ، ومُلْكِكَ الذي لا يُضَامُ ، وبِنُورِكَ الذي ملأ أركانَ عرشِكَ أنْ تكفِيَنِي شرَّ هذا اللصِّ ، يا مغيثُ أَغِثْني ! (ثلاث مرات) . قال : دعا بها ثلاث مرات ، فإذا هو بفارسٍ قد أقبلَ بيدِهِ حَرْبَةٌ واضعها بين أُذُنَيْ فرسِهِ ، فلما بَصُرَ به اللصُّ أقبلَ نحوه ، فطعنَه ، فقتله . ثم أقبلَ إليه فقال : قُمْ . قال : من أنت بأبي أنت وأمي ؟ فقد أغاثني اللهُ بك اليوم . قال : أنا ملكٌ من السَّماءِ الرابعَةِ ، دعوتَ بدعائكَ الأول ، فَسُمِعَتْ لأبوابِ السماءِ قَعْقَعَةٌ ، ثم دعوتَ بدعائك الثاني ، فسُمِعتْ لأهل السماء ضجةٌ ، ثم دعوتَ بدعائك الثالثَ ؛ فقيل لي : دعاءُ مكروب . فسألتُ اللهَ أن يولِيني قَتْلَهُ .

قال أنس : فاعلمْ أنه مَنْ توضأ وصلَّى أربعَ ركعاتٍ ، ودعا بهذا الدعاءِ ؛ استُجيبَ له ، مكروباً كان أو غيرَ مكروب) .

موضوع ، لوائح الوضع والصنع عليه ظاهرة . أخرجه ابن أبي الدنيا في

« مجابي الدعوة » (٣٨ / ٢٣) : حدثني عيسى بن عبد الله التميمي : أخبرني فهير بن زياد الأسدي عن موسى بن وردان عن الكلبي ـ وليس بصاحب التفسير ـ عن الحسن عن أنس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف أحداً ممن دون الحسن ؛ غير موسى بن وردان ، وهو مختلف فيه ، وقد قال فيه أبو حاتم :

« ليس به بأس » .

فالآفة إما من (الكلبي) المجهول ، وإما ممن دونه .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعن ، فالسند واهٍ .

فمن الغريب أن يذكر (أبو معلق) هذا في الصحابة ، ولم يذكروا ما يدل على صحبته سوى هذا المتن الموضوع بهذا الإسناد الواهي ! ولذلك ـ والله أعلم ـ ؛ لم يورده ابن عبد البر في « الاستيعاب » . وقال الذهبي في « التجريد » (٢ / ٢٠٤) :

« له حديث عجيب ؛ لكن في سنده الكلبي ، وليس بثقة ، وهو في كتاب (مجابي الدعوة) » .

ويلاحظ القراء أنه قال في الكلبي : « ليس بثقة » . وفي هذا إشارة منه إلى أنه لم يلتفت إلى قوله في الإسناد :

« وليس بصاحب التفسير » .

لأن الكلبي صاحب التفسير هو المعروف بأنه « ليس بثقة » ، وقد قال في « المغني » :

« تركوه ، كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين ، وتركه ابن القطان وعبد الرحمن » .

ومن الغرائب أيضاً : أن يذكر هذه القصةَ ابنُ القيم في أول كتابه « الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي » من رواية ابن أبي الدنيا هذه ، مُعَلِّقاً إياها على الحسن ، ساكتاً عن إسنادها !

٥٧٣٨ ـ (مَنْ أقرَّ بالخَرَاج وهو قَادرٌ على أن لا يقرَّ به ؛ فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ ، لَا يقبلُ اللهُ منه صَرْفاً ولا عَدْلاً) .

منكر . قال صالح بن الإمام أحمد في « مسائله » (ص ٢١ ـ دار الحديث المكية) :

« وسألته عن حديث رواه نُصير بن محمد الرازي ـ صاحب ابن المبارك ـ عن عثمان بن زائدة عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك رفعه قال : . . . فذكره . فقال : ما سمعنا بهذا ، هذا حديث منكر » .

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير نصير هذا ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٤٩٣) فقال :

« نصير بن محمد خادم عبد الله بن المبارك ، روى عن عثمان بن زائدة ، روى عنه أبو هارون محمد بن خالد الخراز » .

قلت : والخراز هذا ؛ صدوق عند ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٤٥) ، فالعلة : جهالة نصير هذا .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد ذكر في « العلل » أنه قال (٢ / ٤٤١) :

« سألت أبي ، قلت : حدثنا صالح بن أحمد قال : سألت أبي . . . » .

قلت : فذكره كما تقدم ، ثم قال :

« فقال أبي : هذا حديث باطل لا أصل له » .

قلت : وهو بمعنى حديث أخرجه أبو داود عن معاذ مرفوعاً نحوه ، وسنده ضعيف ؛ فيه مجهول وآخر مقبول عند الحافظ ، وبيانه في « ضعيف أبي داود » ، وهو في « المشكاة » (٣٥٤٥) .

٥٧٣٩ ـ (إن لله تعالى أرضاً مِنْ وراءِ أرضِكُم بيضاء ، نورُهَا وبياضُهَا مسيرةُ شَمْسِكم هذه أربعينَ يوماً ـ قالوا : كأن رسول الله ﷺ يعني مثلَ الدنيا أربعينَ مرةً ـ ، فيها عبادٌ لله تعالى لم يَعْصُوه طرفةَ عَيْن . [قالوا : يا رسول الله ! منَ الملائكة هُمْ ؟ قال : ما يعلمونَ أنَّ الله خَلَقَ الملائكة . قالوا : أَفَمِنْ وَلَدِ آدم هم ؟] قال : ما يعلمونَ أن الله خَلَقَ آدمَ ولا إبليسَ ، هم قوم يقالُ لهم : الرَّوْحَانِيُّونَ ، خَلَقَهمُ اللهُ مِنْ ضَوْءِ نُورِهِ)(*) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « العظمة » (ق ١٦٨ ـ ١٦٩ / ١) من طريق مسلمة بن عُلَي عن عبد الرحمن الخراساني عن مقاتل بن حَيان عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مسلمة بن علي ـ وهو الخشني ـ ، وهو متروك مجمع على تركه ، وقال ابن حبان (٣ / ٣٣) :

(*) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ بخطه فوق هذا المتن ـ ملاحظةً لنفسه ـ : « انظر « إتحاف السادة المتقين » (١٠ / ٦٢) ، و« الفردوس » (١ / ١٨٩ ـ ط) » .

« كان ممن يقلب الأسانيد ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ؛ توهماً ، فلما فَحُشَ ذلك منه بَطُلَ الاحتجاج به » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو كناية منه عن شدة ضعفه .

وشيخه عبد الرحمن الخراساني ؛ لم أعرفه .

ثم أخرجه من طريق محمد بن زياد الزيادي : حدثنا معتمر عن المغيرة بن سلمة قال : أخبرني أبو أمية مولى شبرمة - واسمه الحكم - عن بعض أئمة الكوفة قال : . . . فذكره نحوه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ : أبو أمية وشيخه الكوفي ؛ لم أعرفهما .

والزيادي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ويد الصنع والمبالغة في الحديث ظاهرة . والله أعلم .

(تنبيه) : ما بين المعكوفتين [ ] نقلته من « الجامع الكبير » للسيوطي ؛ فإنه لم يكن في مسودتي ، وإنما كان مشاراً إليها بقولي : « الحديث » اختصاراً مني ، فوجب بيانه .

٥٧٤٠ - (إذا كانتْ لكَ حَاجةٌ ؛ فاسألِ اللهَ عز وجل ؛ فقد جَفَّ القَلَمُ بما هو كائنٌ ، لو جهدَ الخَلْقُ أن ينفعوكَ بغيرِ ما كَتَبَ اللهُ لك لم يَقْدِرُوا ، ولو جهدُوا أن يضرُّوكَ لم يقدِرُوا) .

منكر . أخرجه البخاري معلقاً في « التاريخ » (٣ / ٢ / ١١٧) ، ووصله

العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٩١ - ٩٢) من طريق **عبد المؤمن بن عباد** قال : حدثنا سعيد بن أنس عن عكرمة عن ابن عباس قال : مسح رسول الله ﷺ رأسي بيده ، ودعا لي ، وقال : . . . فذكره . وقال البخاري :

« لا يتابع عليه » . وقال العقيلي :

« أسانيد الخبر عن ابن عباس لينة ، وقد روي عن غير ابن عباس أيضاً بأسانيد فيها لين » .

قلت : يشير إلى حديث ابن عباس المشهور بلفظ :

« يا غلام ! إني أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك . . . » الحديث ، وفيه قوله : « فقد جف القلم . . . » إلخ بنحوه بتقديم وتأخير دون ما قبله ، وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٣١٦ - ٣١٨) .

والحديث ؛ مما خلت منه الجوامع الثلاثة !

٥٧٤١ - (إذا أَلِفَ العَبْدُ الإعراضَ عَنِ اللهِ تعالى ؛ ابتلاهُ بالوقيعَةِ في الصَّالحينَ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٤ / ٣٣١ / ١) عن الحسين بن إبراهيم بن محمد بن كلمون الديرعاقولي : نا أبو عبد الله الحسين الموازيني الفقير إلى الله قال : حدثني **أبو بكر أحمد بن نصر الروياني** قال : سمعت **الأشج** قال : سمعت علي ابن أبي طالب قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر ، وأكثر رواته مجاهيل ، والأشج أبو الدنيا لا يثبت سماعه من علي ، وقد وقعت إلينا نسخته بعلو ، وليس هذا الحديث فيها ، والله يعيذنا من

الكذب برحمته ! » . وفي « ذيل الأحاديث الموضوعة » للسيوطي (ص ١٧٦) :

« وقال ابن النجار في « تاريخه » : قال السِّلَفي : هذا حديث منكر ، عرضته على أبي نصر المؤتمن بن أحمد الساجي الحافظ فقال : « هذا باطل ، وقد كتبناه من طرق عن بعض مشايخ الصوفية ، وأما عن رسول الله ﷺ فليس له [أصل] » . والذي قاله المؤتمن صحيح لا شك فيه ولا ريب ، وإسناده مظلم ، وفي الأشج مقنع ، فكيف إذا انضم إليه غيره ممن يشاكله . ا هـ » .

وأبو الدنيا الأشج ؛ قال الذهبي :

« كذاب طرقي ، كان بعد الثلاث مئة وادعى السماع من علي بن أبي طالب ، واسمه عثمان بن خَطاب . وقال في ترجمته من الأسماء :

« طَيْرٌ طَرَأَ على أهل بغداد ، وحدَّث بقِلَّةِ حياء بعد الثلاث مئة عن علي بن أبي طالب ، فافتضح بذلك ، وكذبه النقادون » .

وأطال ترجمته الحافظ في « اللسان » ؛ فليراجعها من شاء .

وأحمد بن نصر الروياني ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« شيخ لا وجود له ! اختلق اسمه بعض الكذابين » .

وأقره السيوطي في « الذيل » .

٥٧٤٢ ـ (كان إذا أرادَ أن يبُولَ فَأَتى عَزَازاً مِنَ الأرضِ ؛ أخذَ عُوداً ؛ فنَكَتَ به حتى يثرى ، ثم يَبُول) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (٧١ / ١) من طريق الوليد بن

سليمان بن أبي السائب عن طلحة بن أبي قَنان : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ فإن طلحة هذا مجهول لا يدرى من هو ؛ كما في « الميزان » و « التقريب » ، وصنيع ابن حبان يشعر بأن الحديث معضل ؛ لأنه ذكر طلحة في « أتباع التابعين » من « ثقاته » (٦ / ٤٨٨) ! والله أعلم .

٥٧٤٣ - (مَنْ توضأ ، ثم توجَّه إلى مسجد يُصَلِّي فيه الصلاةَ ؛ كان له بكل خُطْوةٍ حَسنةٌ ، ويُمحى عنه سَيِّئةٌ ، والحسنةُ بِعَشْرٍ ، فإذا صلَّى ثم انصرف عند طلوع الشمس ؛ كُتبَ له بكل شَعْرةٍ في جسده حسنةٌ ، وانقلبَ بِحَجَّةٍ مبرورة ، وليس كلُّ حاج مبروراً ، فإنْ جلسَ حتى يركعَ ؛ كُتب له بكل حسنةٍ أَلْفَا ألفيْ حسنةٍ ، ومن صلى صلاة الفجرِ ؛ فله مثلُ ذلك ، وانقلبَ بِعُمْرةٍ مبرورةٍ ، وليس كلُّ مُعْتَمرٍ مبروراً) .

موضوع . رواه ابن عساكر (٧ / ١١٢ / ١) عن محمد بن شعيب : أخبرني سعيد بن خالد بن أبي طويل أنه سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال في صلاة الصبح : . . . فذكره .

أورده في ترجمة سعيد هذا ، وروى عن أبي حاتم أنه قال :

« لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق ، منكر الحديث . وأحاديثه عن أنس لا تعرف » . وعن أبي زرعة أنه قال :

« ضعيف الحديث ، حدَّث عن أنس بمناكير » . وقال الحاكم :

« روى عن أنس أحاديث موضوعة » .

٥٧٤٣/م - (ما خَيْرٌ للنساءِ؟ فقالتْ فاطمةُ : أنْ لا يَرَيْنَ الرجالَ ولا يَرَوْنَهُنّ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٤٠ - ٤١) من طريق **يعقوب ابن إبراهيم بن عباد بن العوام** : ثنا عمرو بن عون : ثنا هُشيم : ثنا يونس عن الحسن عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما خير للنساء ؟ » . فلم ندر ما نقول ، فسار علي إلى فاطمة ، فأخبرها بذلك ، فقالت : فهلا قلت له : خير لهن أنْ لا يريْن . . . إلخ ؟! فقال له :

« من علّمك هذا ؟ » قال : فاطمة . قال :

« إنها بَضْعَةٌ منِّي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات غير يعقوب هذا ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

ومن فوقه ؛ كلهم ثقات كما ذكرت ، وهم من رجال الشيخين ؛ لكن الحسن - وهو البصري - مدلس .

ثم رواه أبو نعيم عقبه وفي (ص ١٧٥) من طريق أبي حصين محمد بن الحسن الوادعي قال : ثنا **يحيى الحماني** قال : ثنا **قيس - يعني : ابن الربيع** - عن **عبد الله بن عمران** عن **علي بن زيد** عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : أنه قال لفاطمة - رضي الله تعالى عنها - : ما خير للنساء ؟ قالت : أن لا يَرينَ الرجالَ ولا يرونهنَّ . . . فذكره للنبي ﷺ فقال :

« إنما فاطمة مني » .

قلت : وهذا إسناد فيه علل :

الأولى : علي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف ، تابعي مدني .

الثانية : عبد الله بن عمران ؛ أظنه الذي في « ثقات ابن حبان » (٧ / ١٩) : « عبد الله بن عمران بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهل العراق ، وولي القضاء ببغداد بعد أبيه ، مات سنة تسع وثمانين ومئة » .

ولعل قوله : « وولي القضاء .. » إلخ مقحم من بعض النساخ ؛ فإنه لم يذكره في « التهذيب » .

الثالثة : قيس بن الربيع ؛ وهو ضعيف ، عراقي كوفي .

الرابعة : يحيى الحماني - وهو ابن عبد الحميد - ؛ كان حافظاً ؛ ولكنه كان يسرق الحديث ، وكذبه أحمد .

وأما أبو حصين محمد بن الحسن ؛ فكذا وقع في « الحلية » ! والصواب : « الحسين » ؛ كما في « تاريخ بغداد » (٢ / ٢٢٩) و « أنساب السمعاني » ، وذكرا عن الدارقطني أنه قال :

« كان ثقة » .

قلت : وهذا الحديث من الأحاديث الضعيفة الكثيرة التي حشرها الشيخ التويجري في كتابه « الصارم المشهور » (ص ٣١ / الطبعة الأولى ، ص ٣٤ / الطبعة الثانية) دون أن يبين عللها ، أو على الأقل أن يصرح بضعف سندها ؛ نصحاً وتحذيراً من أن يقول المسلم على رسول الله ﷺ ما لم يقل !

وبعد كتابة ما تقدم أفادني الأخ علي الحلبي ـ جزاه الله خيراً ـ أن الحديث رواه البزار في « مسنده » ، فرجعت إليه ، فوجدت فيه متابعاً قوياً للحماني :

فقال البزار : (٢ / ١٥٩ / ٥٢٦) : حدثنا محمد بن الحسين الكوفي قال : نا مالك بن إسماعيل قال : نا قيس به ؛ إلا أنه خالفه في أوله فقال :

عن علي أنه كان عند رسول الله ﷺ فقال : « أي شيء خير للمرأة ؟» فسكتوا ، فلما رجعتُ قلتُ لفاطمة : أي شيء خير للنساء ؟ . . . والباقي مثله . وقال البزار :

« لا نعلم له إسناداً عن علي رضي الله عنه إلا هذا » .

قلت : وقد عرفت أنه ضعيف ؛ ولكن بهذه المتابعة برئت ذمة الحماني منه ، وتعلقت بمن فوقه .

ومن الغريب قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٩ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » !

وأقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٣ / ٢٣٦) ! وكم له من مثل هذا الإقرار الدال على أنه إمعة ، وأنه لا تحقيق معه !

وشتان بينه وبين الدكتور محفوظ الرحمن زين الله ؛ فإنه تعقبه بما نقله عن الحافظ ابن حجر أنه قال في « مختصر زوائد البزار » متعقباً على الهيثمي :

« قلت : قيس : هو ابن الربيع ، وشيخه مُوَثَّق ، وعلي بن زيد ضعيف » .

أقول : فليس في إسناد البزار مَنْ لا يعرف ؛ لكن تعقب الحافظ من هذه

الحيثية لا يكفي ؛ لأنه تكلم عمن هو معروف بجرح ؛ من قيس فما فوق ، فما حال من دونهم ـ كما قد يخطر في البال ـ؟ فالجواب :

أن مالك بن إسماعيل ثقة من رجال الشيخين ، لا يخفى حاله على الهيثمي .

ومحمد بن الحسين الكوفي ؛ أظن أنه الذي أشار إليه الهيثمي بقوله المتقدم ؛ ولكنه مع ذلك معروف ، ترجمه ابن أبي حاتم وقال فيه :

« صدوق » ، وكذا ترجمه الخطيب (٢ / ٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، وكناه بأبي جعفر الخزاز المعروف بـ (الحنيني) ، وروى عن الدارقطني أنه قال :

« كان ثقة صدوقاً » .

مات سنة (٢٧٧) .

(تنبيه) : قد صح من الحديث قوله ﷺ :

« إنما فاطمة بَضْعَةٌ مني ، يُؤْذِيني ما آذاها » .

أخرجه مسلم ، والبخاري بنحوه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٦٧٦) .

وحديث الترجمة ؛ مما عزاه الشيخ التويجري (ص ٣١) لأبي نعيم ، ساكتاً عنه!

وذكره الحافظ ابن القطان في كتابه القيم « النظر في أحكام النظر » (ق ١٥ / ٢) من رواية البزار ، وساق إسناده من قيس بن الربيع ، ثم قال :

« ولم يصح . . . » . ثم أعله بابن الربيع وابن جدعان .

٥٧٤٤ - (إذا كنتَ تُصَلِّي ، فَـدَعَـاكَ أَبَوَاكَ ؛ فَأَجِبْ أُمَّكَ ولا تُجِبْ أباك) .

موضـوع . أخـرجه الديلمي في « مسند الفـردوس » (١ / ٧٣) من طريق حـمـزة بن أبي حـمـزة عن أبي الزبير عن جابر قـال : قـال رسـول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حمزة بن أبي حمزة - وهو النصيبي - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« متهم واه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، متهم بالوضع » .

قلت : وتقـدمت له بعض الأحـاديث الموضوعة مع بعض أقوال الأئمة فيـه ، فانظر الأحاديث : (٦١ ، ٨٠٠ ، ١٧٣٨) .

وقال ابن عدي في مطلع ترجمته من « الكامل » (٢ / ٣٧٦) :

« يضع الحديث » . وختمها بقوله :

« وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة ، والبلاء منه ؛ ليس ممن يروى عنه ، ولا ممن يروي هو عنهم » .

٥٧٤٥ - (إن هذا الحيَّ مِنَ الأنصارِ يُحِبُّون الغِنَاءَ) .

منكر . أخرجه ابن حبان (٢٠١٦ - موارد) والسياق له ، وأحمد (٦ / ٢٦٩) من طريق ابن إسحاق قال : حدثني محمد بن الحارث التيمي عن إسحاق بن

سهل بن أبي حثمة عن أبيه عن عائشة قالت :

كان في حجري جارية من الأنصار فزوجتها ، قالت : فدخل علي رسول الله ﷺ يوم عرسها ، فلم يسمع غناء ولا لعباً ، فقال :

« يا عائشة ! هل غَنَّيْتُمْ عليها ؟ أَوَلا تغنون عليها ؟ ثم قال : . . . فذكره » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات معرفون ؛ غير إسحاق بن سهل بن أبي حثمة ، فهو مجهول لا يعرف إلا برواية التيمي هذه عنه . كذلك أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٩٠) من ثلاثة طرق عن ابن إسحاق به ؛ إلا أنه لم يسق لفظه . وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٢٢) من رواية التيمي عنه . ووقع في « الجرح والتعديل » (١ / ١ / ٢٢٣) :

« روى عن أبيه عن عائشة ، روى عنه محمد بن إسحاق » .

فجعل محمد بن إسحاق مكان التيمي ! وهو وهم محض ؛ فإن ابن إسحاق بينه وبين إسحاق بن سهل التيمي محمد بن الحارث ؛ كما ترى في الإسناد وعند البخاري وابن حبان .

واعلم أن أحمد لم يذكر لفظة : « الغناء » ؛ لا في كلام عائشة ، ولا في الحديث المرفوع . أما الأول ؛ فوقع فيه :

« فلم يسمع لعباً » فقط . وأما الآخر ؛ فقال :

« يحبون كذا وكذا » . كأنه يكني عن الغناء واللعب .

ويغلب على ظني أن هذا وما قبله من تصرف الإمام أحمد ؛ إشارة منه إلى

نكارة المتن ، وهو حري بذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ورويت القصة من طريق أخرى عن ابن عباس أو جابر ؛ اضطرب فيه الراوي ، بلفظ آخر نحوه ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٩٨١) .

(تنبيه) : حديث الترجمة لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة ، فهو على شرط الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ومع ذلك فإنه لم يورده !

ونحوه راويه إسحاق بن سهل بن أبي حثمة ؛ فإنه على شرط الحافظ في « التعجيل » ! ولم يورده أيضاً . وله من نحوه أمثلة !

والقصة في « صحيح البخاري » وغيره عن عائشة من طريق أخرى عنها نحوه ؛ ليس فيه ذكر الغناء ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » (ص ١٨٠ ـ الطبعة الجديدة) .

٥٧٤٦ ـ (إذا وَسَّعَ اللهُ عليكُم ؛ فَأَوْسِعُوا على أَنْفُسِكُم ، جَمَعَ رَجُلٌ عليه ثيابَهُ ، صلَّى رَجُلٌ في إزارٍ ورِدَاءٍ ، في إزارٍ وقميصٍ ، في إزارٍ وقَبَاءٍ ، في سراويلَ وقميصٍ ، في سراويلَ ورداءٍ ، في سراويلَ وقَبَاءٍ ، في تُبَّانٍ وقميصٍ ، في تُبّانٍ وقَبَاء . ـ قال : وأحسبه ـ في تُبّانٍ ورداءٍ) .

موقوف على عمر ، رفعه بعضهم خطأً . قال ابن حبان في « صحيحه » (٣ / ١٠٧ / ١٧١١ ـ الإحسان) : أخبرنا أبو يعلى : حدثنا أبو خيثمة : حدثنا إسماعيل ابن علية : حدثنا أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال :

سأل رجل رسول الله ﷺ : أيصلي أحدنا في الثوب الواحد ؟ قال : « إذا وسع الله . . . إلخ » .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ؛ غير أبي يعلى ، وهو حافظ ثقة معروف ؛ لكن وقع في روايته هذه سقط عجيب أضاع جواب النبي ﷺ للرجل ، وأحل محله جواب عمر لسائل آخر لم يذكر في الرواية ، وهو حديث الترجمة ، ولبيان هذا خرجته هنا ؛ حتى لا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يَقُلْ .
وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن المحفوظ عن أبي هريرة من طرق عنه : أن جواب النبي ﷺ للرجل إنما هو :

« أَوَكُلُّكم يَجِدُ ثَوْبَيْن ؟! » .

وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٦٣٦) من ثلاثة طرق عنه ؛ منها طريق محمد هذه ـ وهو ابن سيرين ـ ، وكذلك رواه الشيخان عنه كما يأتي . وصح أيضاً مثله من حديث طلق بن علي : عند ابن حبان (٢٢٩٤) وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » أيضاً (٦٤٠) .

الثاني : أن بعض الرواة في « الصحيحين » قد رووا الحديث بتمامه ، بحيث أبانوا الخطأ والسقط المشار إليه .

فأخرجه مسلم (٢ / ٦١) من طريق شيخه زهير بن حرب ـ وهو أبو خيثمة ـ شيخ أبي يعلى في الحديث ، قال زهير : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ـ وهو ابن علية ـ بإسناد ابن حبان وسؤال الرجل ؛ إلا أنه زاد :

« فقال : أوكلكم يجد ثوبين ؟! » .

وهكذا أخرجه أحمد بهذا التمام ؛ فقال (٢ / ٢٣٠) : ثنا إسماعيل به .

الثـالث : أنه قـد تابع ابنَ عليـة حـمـادُ بنُ زيد عن أيوب به ؛ لكنه زاد على الزيادة المذكورة :

« ثم سأل رجلٌ عمرَ فقال : إذا وسع الله . . . » إلخ .

أخرجه البخاري (١ / ٤٧٥ / ٤٦٥) ، والبيهقي (٢ / ٢٣٦) .

وقد توبع حماد عن أيوب ، وهذا عن محمد بن سيرين :

فقال ابن حبان (٤ / ٢٧ / ٢٢٩٥) : أخبرنا أبو خليفة قال : حدثنا داود بن شبيب قال : حدثنا حماد بن سلمة قال : حدثنا عاصم الأحول وأيوب وحبيب بن الشهيد وهشام عن ابن سيرين به مثله .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله رجال « الصحيح » .

وقد توبع حماد من يزيد بن زريع : ثنا هشام القُرْدُوسِي به .

أخرجه الدارقطني (١ / ٢٨٢ / ١) .

وإسناده صحيح على شرط البخاري .

فهذه الزيادة الثانية قد أكدت أن الزيادة ثابتة عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، كـمـا بينت أن الزيادة الثـانيـة هي من قـول عـمـر رضي الله عنه أدرجت في حديث الترجمة فصارت مرفوعة إلى النبي ﷺ بسبب سقوط الزيادة الأولى ! وهو من أغرب الأخطاء التي وقعت في « صحيح ابن حبـان » ، ولذلك ؛ بادرت إلى الكشف عنه أداء للأمانة العلميـة أولاً ، ولأحيل إلى هذا الموضع ثانياً في تحقيقي لكتاب « موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبـان » الذي أنا على وشك

الانتهاء منه بفضل الله وكرمه[1] .

٥٧٤٧ ـ (كانَ إذا أكلَ معَ قومٍ ؛ كان آخرَهُم أَكْلاً) .

ضعيف . أخرجه ابن معين في « التاريخ والعلل » (ق ٦٤ / ٢) ـ ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٥ / ١٢٢ / ٦٠٣٧) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠) ؛ كلاهما عن عباس بن محمد الدوري : حدثني يحيى بن معين ـ : ثنا **عبد الرحمن بياع الهَرَوي** عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : . . . فذكره . وقال ـ يعني : الدوري ـ « قلت : ليحيى : من بياع الهروي ؟ فقال : كان ببغداد » .

قلت : في جواب يحيى هذا إشارة قوية إلى أنه لا يعرف شيئاً عن الهروي إلا أنه كان ببغداد ، فلا غَرْوَ أن خلت كتب التراجم التي تحت يدي من ترجمته ، فهو إذن مجهول لا يعرف .

ثم إن الحديث مرسل ؛ لأن جعفر بن محمد هو ابن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب . وأبوه محمد بن علي بن الحسين مات سنة بضع عشرة بعد المئة .

٥٧٤٨ ـ (مَنْ أحبَّ أنْ يتمثَّلَ له الرجالُ بينَ يديه قياماً ؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النار) .

منكر ؛ بل باطل بزيادة (بين يديه) . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٥٣ / ٢ / ٤٣٦٦) : حدثنا **علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي** قال : [حدثنا] **عبد الله بن داود بن دِلهاث** قال : **حدثني أبي عن أبيه [دِلهاث]**

(١) وقد طبع الكتاب مؤخَّراً ، والحمد لله . (الناشر) .

عن أبيه إسماعيل [عن أبيه] : أن أباه مسرع بن ياسر حدثه عن عمرو بن مرة الجهني قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن عمرو بن مُرَّة الجهني إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد منكر مظلم ؛ كل مَنْ دون عمرو بن مرة الجهني مجهولون لا يعرفون ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « المجمع » (٨ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : وهم :

أولاً : مسرع بن ياسر ؛ قال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

« مجهول » .

قلت : لأنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد : عن ابنه عبد الله [به] ، ولم يُذكر في « اللسان » ، ولا في « الجرح » (٢ / ٢ / ٤٨) ؛ ولكنه ذكر في « اللسان » في ترجمة حفيده الأدنى عبد الله بن داود .

ثانياً : عبد الله بن مسرع بن ياسر ؛ استدركه الحافظ في « اللسان » على « الميزان » ، ولم يذكر فيه شيئاً سوى أنه : تقدم في (دلهاث) وابنه (داود) الآتيين . وذلك يعني أنه مجهول .

ثالثاً : إسماعيل بن عبد الله بن مسرع ؛ استدركه الحافظ أيضاً ، ولم يذكر فيه سوى أنه روى عنه ابنه « دلهاث » . فهو مجهول أيضاً ، وسقط من أول ترجمته حرف (ز) التي ترمز إلى أنه مستدرك .

رابعاً : دِلهاث بن إسماعيل ؛ استدركه الحافظ أيضاً ، وسقط من الطابع حرف (ز) ، وقال :

« مجهول . قاله النباتي » .

خامساً : داود بن دِلهاث ؛ قال الذهبي - وأقره العسقلاني - :

« عن آبائه . لا يصح حديثه . قاله الأزدي » .

سادساً : عبد الله بن داود بن دِلهاث ؛ استدركه الحافظ ، وسقط حرف (ز) أيضاً ، وساق نسبه كما في إسناد الحديث مع الزيادتين المحصورتين بالأقواس استدركتهما من « مجمع البحرين » ؛ لكنه زاد فيه (عبد الله بن مسرع) ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول أيضاً ، وكذلك ترجمه ابن أبي حاتم ؛ وسكت عنه ؛ لكنه ساق نسبه - كما تقدم بإسقاط بعضهم - إلى عمرو بن مرة الجهني ، عن النبي ﷺ خمسة أحاديث . قال : كتب إلينا من (الرها) بذلك .

سابعاً : علي بن إبراهيم الخزاعي الأهوازي ؛ لم أقف له على ترجمة ، ويبدو لي أنه من شيوخ الطبراني المجهولين ؛ فإنه لم يرو له في « الأوسط » إلا هذا الحديث ، وروى له آخر في « المعجم الصغير » بإسناد آخر ، وفيه عمرو بن جميع ، وهو كذاب وضاع (٨١٣ - الروض النضير) .

وجملة القول : أن هذا الإسناد من غرائب الأسانيد برواية الأبناء عن الآباء ! وكلهم مجهولون ، ليس لهم ذكر بين الرواة والعلماء ، وليس هذا فقط ؛ بل إنهم لم يعرفوا إلا برواية هذا الحديث بهذه الزيادة : « بين يديه » ! وهي منكرة جداً ، تدين أحدَهم بسوء الحفظ ، وربما بتعمُّد الكذب ؛ فإنها لم ترد في الحديث من

رواية الثقات .

فقد صح من طريقين عن معاوية رضي الله عنه دونها . وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٥٧) .

وهو يدل على بطلان هذه الزيادة ؛ لأنه احتج به على من قام له من بعض الجالسين حين دخل عليهم ، وقد تأوله بعضهم بما يلتقي مع هذه الزيادة ، وهو تأويل باطل كما حققته في تعليقي على كتابي « صحيح الأدب المفرد » (٧٦٤) يسر الله لي إتمامه(*) ، فأخشى أن يكون أحد أولئك السبعة روى الحديث بالمعنى متأثراً بذاك التأويل ، أو تعمد حشو تلك الزيادة فيه انتصاراً له ، وأحلاهما مر !

ومن الغرائب أن بعض الكذابين قد عارضه ؛ فروى الحديث بزيادة أخرى ألحقها به انتصاراً للمعنى الصحيح الذي ذكرته آنفاً .

فروى الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٣٢٠ / ٧٢٤) من طريق بقية بن الوليد عن مبشر بن عبيد عن بشر بن عبيد عن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن جده عن معاوية مرفوعاً بلفظ :

« من سرّه إذا رأته الرجال مقبلاً أن يتمثلوا له قياماً ؛ فليتبوأ بيتاً في النار » .

وأصل الحديث عند البخاري في « الأدب المفرد » (٩٧٧) وغيره بلفظ :

« من سرَّه أن يَمْثُل (وفي رواية : يتمثل) له عباد الله قياماً ؛ فليتبوأ بيتاً من النار » .

فتأمل الفرق بين هذا اللفظ الصحيح ، واللفظ الذي قبله ، وهو موضوع ؛ آفته

(*) ثم طبع الكتاب بعد ذلك قبل وفاة الشيخ ـ رحمه الله ـ بعدة أعوام . (الناشر) .

بشر بن عبيد ـ وهو الدارسي ـ ؛ فقد اتهمه الذهبي ببعض الأحاديث ، منها حديث :

« بادروا أولادكم بالكنى . . » . وفيه نظر بينته فيما تقدم برقم (١٧٢٨) .

فَالأَوْلى الحَمْلُ فيه على الراوي عنه مبشرِ بنِ عبيد ؛ فقد قال فيه الإمام أحمد :

« يضع الحديث » .

وقد تقدمت له بعض الموضوعات ، فانظر مثلاً (٧٣٩ ، ٧٩٧) .

وبقية بن الوليد مدلس ، وقد عنعن ؛ ولكن إن كان قد أسقط مَنْ بينه وبين مبشر هذا ؛ فسوف لا يكون شراً من مبشر هذا !

ولم يتنبه لهذا التحقيق أخونا الفاضل حمدي السلفي . فعلق على حديث هذا الوضاع بقوله :

« سيأتي (٨١٩) وأنه صحيح » !

يشير إلى اللفظ الصحيح المتقدم ذكره مني عن معاوية . وكنت أود له أن يبين وضعه بهذا اللفظ ، وأن لا يسكت عن المتهم به وإن كان معناه مطابقاً للراجح مما فسر به اللفظ الصحيح كما تقدم ؛ لأن هذا هو الذي عليه أهل الحديث أن يذكروا الحقائق سواء كانت لهم أو عليهم ؛ خلافاً لأهل الأهواء ، كما يذكر ذلك ابن تيمية كثيراً في رده عليهم .

ولقد أعجبني جداً ما ذكره الذهبي في آخر ترجمته للإمام يحيى بن سعيد القطان الحافظ النقّاد من « سيره » (٩ / ١٨٨) :

« لا تنظروا إلى الحديث ، ولكن انظروا إلى الإسناد ، فإن صح الإسناد ، وإلا ؛

فلا تغتروا بالحديث إذا لم يصح الإسناد » .

وهذا ـ عندي ـ في منتهى الحكمة والقوة ، وهو بمعنى قول الإمام عبد الله بن المبارك ـ أو غيره ـ :

« الإسناد من الدِّين ، لولا الإسناد ؛ لقال مَنْ شاء ما شاء » .

فإن كثيراً من العلماء ـ فضلاً عن غيرهم ـ ينظرون إلى متن الحديث ومعناه ، دون الإسناد ورواته ، فإذا راقهم أو وافق هواهم ؛ احتجوا به ، وبنوا عليه علالي وقصوراً ، وإلا ؛ رفضوه ، ونبذوه نبذ النواة !

ويعود السبب في ذلك إلى جهلهم بهذا العلم ، وعدم اعتدادهم بأقوال المتخصصين في هذا العلم المظلوم من غير أهله ، وقد ينضم إلى ذلك الهوى وحب الظهور بالمعرفة والنقد ، وهو مما ابتلي به كثير من الضُّلال ، وبخاصة منهم الذين لهم نوع مشاركة واشتغال بهذا العلم ، وإمامهم في ذلك الشيخ محمد الغزالي ؛ فقد اتخذ ـ مع الأسف ـ إلهه هواه ، فسلطه على الأحاديث المسندة من الأئمة ، يُضَعِّفُ مِنْ صحيحها ما يشاء ، ويُصَحِّحُ من ضعيفها ما يهوى ، ولو كان اتفاق العلماء على مر القرون على خلاف ما شاء وهوى ! هداه الله .

ولقد خلفه في ذلك من هو شر منه وأجرأ على مخالفة سبيل المؤمنين عقيدة وحديثاً وفقهاً ، وهو المدعو بـ (حسن السقاف) ، ويظهر أن معه من يساعده على تسويد رسائله وطبعها ونشرها على الناس بأبخس الأثمان ، بل وبدون أي ثمن ، مما حمل بعض الأساتذة المخلصين أن يظن أنه مدفوع من الصهاينة ؛ لإفساد دين المسلمين وإلقاء الفتنة في صفوفهم وبخاصة العوام منهم ، وصدق الله العظيم :

﴿ إن الذين اتقوا إذا مَسَّهُمْ طائفٌ مِنَ الشيطانِ تَذَكَّروا فإذا هُم مبصرون . وإخوانُهم يَمُدُّونَهُم في الغَيِّ ثم لا يُقْصِرُون ﴾ ؛ عاملهم الله بما يستحقون ، وكفى المسلمين شرهم ، ورد كيدهم في نحورهم .

٥٧٤٩ - (سَمِّهِ مُسْرِعاً ؛ فقد أَسْرَعَ في الإسْلامِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٢٧٧ / ٧١١) بإسناد الحديث الذي قبله عن أبيه عبد الله عن أبيه مسرع عن أبيه ياسر بن سويد : أن رسول الله ﷺ وجهه في خيل أو سرية ، وامرأته حامل ، فولد له مولود ، فحملته أمه إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! قد ولد هذا المولود وأبوه في الخيل ، فَسَمِّه . فأخذه النبي ﷺ ؛ فأَمَرَّ يده عليه ، وقال :

« اللهم أكْثِر رجالهم ، وأقلَّ أَيَامَاهُم[1] ، ولا تحوجهم ، ولا تُرِ أحداثهم خصاصة » .

فقال : « سمِّه . . . » الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ كل رجاله مجاهيل ؛ كما سبق بيانه في الحديث الذي قبله . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤١٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

٥٧٥٠ - (إنما هَلَكَ مَنْ كانَ قبلَكُم بأَنَّهُمْ عظَّمُوا مُلُوكَهم ؛ بأن قامُوا وقَعَدُوا) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٧ / ٢ /

---

(١) جمع (أيم) : هي التي لا زوج لها ، بكراً كانت أو ثيباً ، مطلقة كانت أو متوفى عنها . « نهاية » .

٦٨٢٤) : حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة : ثنا أبي : ثنا **سويد بن عبد العزيز** عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا الأوزاعي ، ولا عنه إلا سويد » .

قلت : وهو واهٍ جداً ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » .

لكن قد أخرجه ابن عدي في ترجمة **أيوب بن سويد الرملي** (١ / ٣٦٢) بإسناد الطبراني هذا وشيخه ؛ إلا أنه جعل أيوب هذا مكان سويد ، فكأنه انقلب على أحد الرواة ، فجعل مكان (سويد بن عبد العزيز) : (أيوب بن سويد) ! وليس هو إلا الحسن بن قتيبة ، وليس هو الخزاعي المدائني المترجم في « تاريخ بغداد » (٧ / ٤٠٤) و « الميزان » ، وهذا قال فيه :

« هو هالك » . فقال الحافظ عقبه في « اللسان » :

« وليس هذا والد محمد بن الحسن بن قتيبة شيخ ابن حبان وابن عدي ، ذاك شيخ آخر قليل الرواية » . ثم ساق له هذا الحديث من رواية ابن عدي .

قلت : فالاختلاف المذكور في راويه عن الأوزاعي ؛ الظاهر أنه منه ؛ إذ لا سبيل إلى تعصيب الخطأ بابنه محمد ؛ فإن له ترجمة في « تاريخ ابن عساكر » (١٥ / ٢٤٠) ، وروى عن الدارقطني أنه قال :

« ثقة » . وذكر في شيوخه ابنه الحسن هذا .

فالله أعلم أيهما الراوي عن الأوزاعي : أهو سويد أم هذا ؟

فقد عرفت أن الأول شديد الضعف .

أما هذا ؛ فأحسن منه حالاً ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع بين يحيى بن أبي كثير وأنس ؛ فإنه لم يسمع منه . ولم يتنبه الهيثمي لهذه العلة ، فقال في « المجمع » (٨ / ٤٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه الحسن بن قتيبة ، وهو متروك » !

كذا قال ! وهذا وهم منه ؛ اختلط عليه الحسن هذا بالمدائني ؛ كما سبق التنبيه عليه من الحافظ رحمه الله ، فالصواب إعلال رواية الطبراني - مع علّة الانقطاع - بسويد بن عبد العزيز ؛ لشدَّة ضعفه ، ومع ذلك ؛ فإن الحافظ أورده في « الفتح » (١١ / ٥١) برواية الطبراني ، وسكت عنه ! وهذا يجعل قاعدة : (أن ما سكت عنه فهو حسن) ؛ أنها غير مضطردة . والله أعلم .

(تنبيه) : في آخر الحديث : « قاموا وقعدوا » . هكذا الحديث في كل المصادر التي وقفت عليها مما ذكر أو لم يذكر ؛ إلا « الفتح » ؛ فإنه فيه بلفظ :

« قاموا وهم قعود » . فالظاهر أنه رواه بالمعنى . والله أعلم .

٥٧٥١ - (ثَلاثَةٌ - يا عَلِيّ - لا تُؤَخِّرْهُنَّ : الصَّلاةُ إذا آنَتْ ، والجَنَازةُ إذا حَضَرتْ ، والأيم إذا وجَدَتْ كُفؤاً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١٧٧) ، والترمذي (١ / ٢١٥ / ١٧١) ، وابن ماجه (١ / ٤٧٦ / ١٤٨٦) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٣) ، وأحمد (١ / ١٠٥) ، وعنه الحاكم (٢ / ١٦٢ - ١٦٣) ، وعبد الله بن

أحمد أيضاً عن شيخ أبيه ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٧٧٤ ـ ٧٧٥) ، والبيهقي في « السنن » (٧ / ١٣٢ ـ ١٣٣) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ١٧٠) ، وابن عساكر أيضاً من طرق عن عبد الله بن وهب : حدثني **سعيد بن عبد الله الجهني** : أن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق لأحمد ، وليس عند ابن ماجه إلا الجملة الثانية بلفظ :

« لا تؤخروا الجنازة إذا حضرت » . وقال الترمذي :

« حديث غريب حسن » ! وتبعه العراقي ؛ فقال في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٦) ـ بعد ما عزاه للترمذي فقط ـ :

« وسنده حسن » !

وتعقبه الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ٢٥٢) بما سأذكره عن الحافظ . وأما الحاكم ؛ فقال :

« حديث غريب صحيح » ! ووافقه الذهبي !

وتبعه أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ؛ فقال في تعليقه على « المسند » (٢ / ١٤٤) :

« إسناده صحيح ، سعيد بن عبد الله الجهني ؛ مصري ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات » !

فأقول : نعم ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٦١) ، وخالفه من هو أعلم بالرجال منه : أبو حاتم الرازي ؛ فقال ابنه (٢ / ١ / ٣٧) عنه :

« مجهول » .

وتبعه الذهبي في « الميزان » و« المغني » ، والعسقلاني في « التلخيص » (١ / ١٨٦) ، وهذا هو الصواب ؛ لأن الرجل لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه ، فهو مجهول العين . وابن حبان معروف عند العلماء بتساهله في توثيق المجهولين ، وهو أمر ظاهر جداً لمن تتبع كتابه « الثقات » ؛ فقد وثّق فيه - أو بعبارة أدق : أورد فيه - المئات من المجهولين ، وفيهم جمع كثير لا يعرفون إلا برواية من هم مثلهم في الجهالة ، أو من الضعفاء المعروفين عند الحفاظ بالضعف . تبين لي هذا وأنا في صدد ترتيب رجاله على الحروف وتعليقي على كثيرين منهم . يسر الله لي إتمامه .

وللتاريخ أقول : لقد كنتُ التقيتُ الشيخَ أحمدَ - رحمه الله تعالى - في مكة في حَجتي الأولى - وذلك قبل أكثر من أربعين سنة - ، وزرته في الفندق الذي كان نازلاً فيه ، وعرّفته بنفسي وأني أرغب أن أعرف رأيه بالتفصيل في اعتداده بتوثيق ابن حبان ، فاعتذر بمرض زوجته ! ثم قدر لي أن سافرت بعد الحج إلى المدينة لزيارة المسجد النبوي ، فأخبرت بأن الشيخ نازل في فندق لا أذكر اسمه ، فزرته ، وطلبت منه أن يشرح لي وجهة نظره في توثيق ابن حبان ، وذكرته بما قاله فيه الحافظ ابن عبد الهادي ، وابن حجر العسقلاني ، فلم يأت بشيء ! سوى أنه قال : لا يجوز للمتأخرين إلا أن يعتدوا بجهود العلماء المتقدمين وعلمهم ، فوافقته في هذا بداهة ، ولما لفتُّ نظره إلى أن هذا شيء وما نحن فيه شيء آخر ؛ لأن ابن حبان خالف العلماء كما شرحه الحافظان المشار إليهما ، فإذا هو - سبحان الله - شعلة نار ، لايمكن مناقشته ! فجلستُ قليلاً ، ثم استأذنت منصرفاً بخُفَّيْ حُنَيْنٍ !

هذا ؛ ولعله لما ذكرت من الجهالة أشار البيهقي في كتاب النكاح قبيل سوقه للحديث إلى تضعيفه بقوله :

« وفي اعتبار الكفاءة أحاديث لا تقوم بأكثرها الحجة » .

ثم ساقه ، وأقره النووي في « المجموع » (٥ / ١٢١) .

ثم إن الترمذي بعد أن حسنه كما تقدم ـ وذلك في كتاب الصلاة ـ فإنه عاد فضعفه في آخر « الجنائز » (٤ / ٣٠ / ١٠٧٥) ، فقال :

« حديث غريب ، وما أرى إسناده بمتصل » .

كذا قال . ومع أنه قد أقره الزيلعي في « نصب الراية » (١ / ٢٤٤) ، ثم الحافظ في « الدراية » (١ / ١٠٥) ؛ فإنه لم يظهر لي الانقطاع الذي يشير إليه .

وإن مما يستغرب إنكار الشيخ المباركفوري في « تحفة الأحوذي » (١ / ١٥٥) عبارة الترمذي هذه أن تكون في النسخ المطبوعة أو المخطوطة ، مع أنها موجودة في المكان المشار إليه من « الجنائز » ، حتى في النسخة التي شرحها هو (٢ / ١٦٥) ! فكأنه لم يستحضر ذلك حينما شرح الحديث في المكان الأول .

ولِمَا ذكرتُ من الجهالة ؛ جزم الحافظُ بضعفه ، فقال في مكان آخر من « الدراية » (٢ / ٦٣) :

« أخرجه الترمذي والحاكم بإسناد ضعيف » .

وقد أفصح عن علته في « التلخيص الحبير » ، فقال (١ / ١٨٦) ـ بعد أن ذكر إسناده ، وإعلال الترمذي إياه بالانقطاع ـ :

« وسعيد ؛ مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في « الضعفاء » فقال : (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله) . ورواه الحاكم من هذا الوجه ، فجعل مكانه : (سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي) ! وهو من أغلاطه الفاحشة » .

قلت : ولم يبين الحافظ سبب ذلك ، ولا بد لي من بيانه ، وهو يعود إلى

أمرين :

الأول ـ وهو الأهم ـ : أن الحاكم رواه من طريق أحمد وابنه كما تقدم ، وهما روياه عن شيخهما هارون بن معروف ـ وهو ثقة من رجال الشيخين ـ عن ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني ، هكذا على الصواب ، فرواية الحاكم عن أحمد خلافه وخلاف رواية ابنه عنه يكون خطأ بلا شك .

والآخر : أنه مخالف لكل المتابعين لهارون في الطرق المشار إليها في أول التخريج : قتيبة بن سعيد : عند البخاري والترمذي ، وحرملة بن يحيى : عند ابن ماجه ، وعيسى بن أحمد العسقلاني : عند الخطيب . وكلهم ثقات ، فمن المستحيل ـ عادة ـ أن يخطئ هؤلاء والحفاظ الذين رووه عنه أيضاً ، والحاكم هو المصيب ، كما هو ظاهر لكل لبيب !

وهذا كله يرد على رواية ابن حبان أيضاً ؛ فإنه قال : حدثناه ابن خزيمة : ثنا محمد بن يحيى الذهلي قال : ثنا هارون بن معروف : ثنا ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي . . . إلى آخر الإسناد .

هكذا ساقه في ترجمة (سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي . . .) .

ولهذا ؛ كنت أود للحافظ أن يقرن نسبته هذه (الجمحي) مع اسمه ؛ حتى لا يتبادر إلى ذهن القارئ أن الحاكم تفرد بذلك الغلط الفاحش ، وأن غاية ما عند ابن حبان أنه سمى جده عبد الله ، وأباه عبد الرحمن : فيقول قائل : الخطب في مثل هذا سهل ؛ فإن من قال في نسبه : (سعيد بن عبد الله) يكون قد نسبه إلى جده ، وأما أبوه ؛ فهو عبد الرحمن ؛ كما وقع عند الحاكم وكذا ابن حبان ـ فلكيلا يقول قائل هذا ؛ قلت : كنت أود أن يقرن مع اسمه نسبته (الجمحي) ـ ؛ لأنها

هي التي تكشف عن الحقيقة ، وأنه غير سعيد بن عبد الله الجهني .

وبالجملة ؛ فخطأ ابن حبان عندي أفحش من خطأ الحاكم ، وذلك ؛ لأنه زاد عليه أنه ذكر الحديث في ترجمة (الجمحي) مؤكداً الخطأ الذي ورد في إسناده للحديث ! ثم إنه زاد في الطين بِلَّةً - كما يقال - ، بإساءته القول في المترجم فقال :

« يروي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل إلى من يسمعها أنه كان المتعمد لها » !

مع أن الجمحي هذا معروف ؛ وثَّقه غير واحد ، وأخرج له مسلم ، ولذلك ؛ قال الذهبي بعد أن نقل توثيقه عن ابن معين وغيره :

« وأما ابن حبان ؛ فإنه خساف قصاب » !

والخلاصة : أن علة الحديث جهالة سعيد بن عبد الله الجهني ، وأن من جعله سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ؛ فقد وهم ! ولو أن الحديث كان من روايته ؛ لكان حسناً في أسوأ أحواله . والله أعلم .

(تنبيه) : جاء في « شرح الإحياء » للزبيدي ما نصه :

« قال الذهبي : وسعيد مجهول ، وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء . اهـ » .

كذا فيه ! وأظنه وهم في قوله : « الذهبي » ؛ فإن هذا إنما هو قول الحافظ كما تقدم . على أن هذا النقل فيه اختصار مخل ؛ لأنه يوهم أن الذي ذكره ابن حبان في « الضعفاء » هو سعيد الجهني ، والواقع أنه سعيد الجمحي ، وأن الجهني إنما أورده في « الثقات » ؛ كما تقدم بيانه .

٥٧٥٢ ـ (إنَّ الله تعالى يقولُ في كُلِّ يَوْمٍ : أنا العزِيزُ ، فَمَنْ أرادَ عِزَّ الدَّارينِ ؛ فَلْيُطعِ العَزِيزَ) .

موضوع . أخرجه الخليلي في « الإرشاد » (٣ / ٩٢١ / ٢٣٤) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ١٧١) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ١٤٨) ، وكذا ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٢٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ٢٢١) من طريق **أبي مالك سعيد بن هبيرة العامري** : حدثنا همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً به . وقال الخليلي :

« لا يعرف إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو واه ؛ سعيد بن هبيرة ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« اتهمه ابن حبان وابن عدي » . وقال ابن الجوزي عقبه :

« قال ابن عدي : كان يحدِّث بالموضوعات . وقال ابن حبان : كان يحدث بالموضوعات عن الثقات ، لا يحل الاحتجاج به بحال » .

قلت : كلام ابن حبان هذا في « ضعفائه » (١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧) . وأما كلام ابن عدي ؛ فلا أدري أين هو ، فليس لسعيد هذا ترجمة في « كامله » ، ولا ذُكِرَ في « الميزان » و « اللسان » . والله أعلم .

وله طريق آخر علقه الديلمي فقال : رواه أبو عبد الرحمن السلمي : **أخبرنا حصن بن محمد بن يحيى بن عتاب النيسابوري** ـ ساكن بلخ ، قدم حاجاً ـ : أخبرنا أبو منصور طلحة بن سعيد : حدثنا عباد بن عبد الحميد : حدثنا عوف بن مالك عن أنس بن مالك رفعه . . . فذكره .

سكت عنه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٣) ! وسنده ضعيف جداً ؛ أبو عبد الرحمن السلمي ؛ متهم بالوضع .

وعباد بن عبد الحميد ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول . قال البخاري : فيه نظر » .

ومن بينه وبين السلمي ؛ لم أعرفهما .

وذكر له ابن الجوزي طريقاً ثالثاً ، وذكر أن فيه وضاعاً .

٥٧٥٣ - (كانَ إذا سُلِّم علَيهِ وهو في القَوْمِ ؛ قالوا : السلامُ عليكُم . وإذا كانَ وحْدَهُ ؛ قالوا : السلامُ عليكَ يا رسولَ الله !) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٦ / ٤٥٧ / ٨٨٨٧) من طريق موسى بن محمد الأنصاري عن شيخ يقال له : **إسحاق** قال :

دخل ابن سيرين على ابن هبيرة وعنده الناس ، فقال : السلام عليكم . فغضب ابن هبيرة . وأرسل إليه ، فدخل على ابن هبيرة وهو وحده ، فقال : السلام عليك أيها الأمير ! فقال ابن هبيرة : جئتني وعندي الناس ، فقلت : السلام عليكم . وجئت الآن فقلت : السلام عليك أيها الأمير؟!

فقال ابن سيرين : إن رسول الله ﷺ كان . . . الحديث . وقال البيهقي :

« وهذا إن صح إسناده ؛ فهو بالمتابعة أولى ؛ غير أنه منقطع ، وفي بعض رواته نظر » .

قلت : كأنه يشير إلى إسحاق هذا ، الراوي عن ابن سيرين ؛ فإني لم أعرفه .

ووصفه لهذا الخبر بأنه منقطع ؛ إنما يعني أنه مرسل ؛ لأن ابن سيرين - واسمه محمد - تابعي لم يدرك النبي ﷺ .

لكن البيهقي من عادته أن يسميه منقطعاً . وهذا اصطلاح خاص به ؛ لأنه في اصطلاح عامة المحدِّثين أخص من المرسل ، وهو أن يسقط دون الصحابي راوٍ واحد أو أكثر ؛ كما هو مفصل في علم المصطلح .

ويعجبني بهذه المناسبة : ما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٠٣٧) - والسياق له - ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ٢٥ - ٢٦) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٠١) بسندٍ صحيح عن معاوية بن قرة قال : قال لي أبي :

يا بني ! إذا مرَّ بك الرجل فقال : السلام عليكم ؛ فلا تقل : وعليك ، كأنك تخصه بذلك وحده ؛ فإنه ليس وحده ، ولكن قل : السلام عليكم .

ورواه ابن أبي شيبة (٨ / ٦١١ / ٥٧٣٧) .

وهذا له شاهد مرفوع عن النبي ﷺ بلفظ :

« إذا لقي الرجل أخاه المسلم ؛ فليقل : السلام عليكم ورحمة الله » .

أخرجه الترمذي وصححه ، وهو مخرج في « الصحيحة » (١٤٠٣) .

ثم رأيت الأثر مختصراً في « مصنف عبد الرزاق » (١٠ / ٣٩١ / ١٩٤٥٦) من طريق أيوب : أن ابن سيرين دخل على ابن هبيرة فلم يُسَلِّم عليه بالإمارة قال : السلام عليكم ورحمة الله .

ورواه ابن أبي شيبة (٨ / ٦١٤ - ٦١٥) من طريق خالد بن [أبي] الصلت قال :

دخل ابن سيرين على ابن هبيرة فقال : السلام عليكم . فقال ابن هبيرة : ما هذا السلام ؟ فقال :

« هكذا كان يُسَلِّم على رسول الله » .

وخالد هذا ؛ فيه جهالة ، وله حديث منكر مخرج فيما تقدم في المجلد الثاني رقم (٩٤٧) .

٥٧٥٤ ـ (لا يُغَطِّيَنَّ أَحَدُكُمْ لحيَتَهُ في الصَّلاةِ ؛ فإنَّ اللحيةَ مِنَ الوجْهِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٩٨ ـ الغرائب) من طريق جعفر بن محمد بن الحسين بن إسماعيل الأبهري قال : حدثنا إبراهيم بن أبي حماد : حدثنا محمد بن عبد بن عامر : حدثنا محمد بن سلام البيكندي : حدثنا عطاف بن خالد المخزومي عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ما بين الأبهري والمخزومي ليس لهم ذكر في شيء من كتب الرجال ؛ إلا البيكندي ؛ فهو ثقة .

أما الأبهري ؛ فقد ترجمه الذهبي في « السير » (١٧ / ٥٧٦) بما يدل على أنه من الصوفية الزهاد ، وأنكر عليه أنه عمل له خلوة ، فبقي خمسين يوماً لا يأكل شيئاً ! وقال عقبه :

« قَلَّ من عمل هذه الخلوات المبتدعة إلا واضطرب ، وفسد عقله ، وجف دماغه ، ورأى مرائي ، وسمع خطاباً لا وجود له في الخارج ، فإن كان متمكناً من العلم والإيمان ؛ فلعله ينجو بذلك من تزلزل توحيده ، وإن كان جاهلاً بالسنن

وبقواعد الإيمان ؛ تزلزل توحيده ، وطمع فيه الشيطان ، وادعى الوصول ، وبقي على مزلة قدم ، وربما تزندق وقال : أنا هو ! نعوذ بالله من النفس الأمارة ، ومن الهوى ، ونسأل الله أن يحفظ علينا إيماننا . آمين » .

قلت : فأخشى ما أخشاه أن يكون هذا الحديث من آثار خلوته ؛ فإنه لا وجود له في شيء من دواوين الإسلام ، وعن شيخه وشيخ شيخه اللذين لا ذكر لهم في كتب الرجال ! أقول هذا ، وإن كان الذهبي قدم قبل هذا النقد عن (شيرويه) أنه وثقه . فإني أعتقد أن توثيق المتأخرين ليس في القوة والتحري كتوثيق المتقدمين ، لا سيما إذا كان مثل (شيرويه) هذا ؛ فإن كتابه « الفردوس » يدل على أنه كان حاطب ليل جمع فيه من الأحاديث الشيء الكثير جداً مما لا سنام له ولا خطام ، وفيها كثير من الموضوعات من رواية الكذابين والوضاعين والمتروكين كما يعلم ذلك من تتبَّعها في كتاب ابنه « مسند الفردوس » ؛ فضلاً عن روايته أحاديث تفرد بروايتها المجهولون كهذا الحديث .

وإن مما يؤكد لك شهادتي هذه فيه أنه ذكر في مقدمة « فردوسه » (ص ٧) أنه نقلها من بعض الصحف المروية عن النبي ﷺ كـ «صحيفة علي بن موسى الرضا » ، و (أبان بن أبي عياش) ! وهي من الموضوعات .

وأغرب من ذلك : أنه أنكر على أهل بلده أنهم جهلوا الصحيح والضعيف ! فإذا هو واقع في المنكر نفسه ! والله المستعان .

ثم رأيت الحافظ الذهبي قد ألمح إلى شيء مما ذكرت ؛ فقال في ترجمة شيرويه - هذا الديلمي - في « تذكرة الحفاظ » و« السير » (١٩ / ٢٩٥) - واللفظ له ، بعد أن وصفه بـ « المحدث العالم الحافظ المؤرخ » - :

« قلت : هو متوسط الحفظ ، وغيره أبرع منه وأتقن » .

وأما عطاف بن خالد ؛ فقد اختلف فيه ، وفي « تقريب الحافظ » :

« صدوق يهم » .

والحديث ؛ قد ذكر في بعض كتب الشافعية بلفظ :

أنه ﷺ رأى رجلاً غطى لحيته في الصلاة ، فقال :

«اكشف لحيتك ؛ فإنها من الوجه » . فقال الحافظ في « التلخيص الحبير » (١ / ٥٦) :

« لم أجده هكذا . نعم ؛ ذكره الحازمي في تخريج أحاديث « المهذب » فقال : « هذا الحديث ضعيف ، وله إسناد مظلم ، ولا يثبت عن النبي ﷺ فيه شيء » . وتبعه المنذري وابن الصلاح والنووي وزاد : « وهو منقول عن ابن عمر » ، يعني : قوله : وقال ابن دقيق العيد : « لم أقف له على إسناد ، لا مظلم ولا مضيء » . انتهى » .

ثم ذكره الحافظ برواية الديلمي المذكورة أعلاه ، ثم قال :

« وإسناده مظلم ؛ كما قال الحازمي » .

٥٧٥٥ - (لا يصُومُ صَاحِبُ البيتِ إلا بإذْنِ الضَّيْفِ) .

منكر . أخرجه الديلمي (٣ / ١٩٤) من طريق **عبد الرحمن بن واقد** : حدثنا **الصلت بن الحجاج** : حدثنا أبو محمد بن الصلت الكوفي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : عبد الرحمن بن واقد : هو أبو مسلم البغدادي ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٨٣) ، وقال ابن عدي (٤ / ٣١٨) :

« حدث بالمناكير عن الثقات ، وسرق الحديث » .

واعتمده الذهبي في « المغني » . وأما الحافظ فقال في « التقريب » :

« صدوق يغلط » .

وشيخه : الصلت بن الحجاج ؛ ذكره أيضاً ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٤٧٢) ، وقال ابن عدي في آخر ترجمته (٤ / ٨٣) بعد أن ساق له بعض الأحاديث :

« وله غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وفي بعض أحاديثه ما ينكر عليه ؛ بل عامته كذلك ، ولم أجد للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره » .

قلت : وأما قوله في إسناد الحديث : « حدثنا أبو محمد بن الصلت » ؛ فأخشى أن يكون لفظ « حدثنا » مقحماً فيه من الناسخ أو الطابع ؛ لأن هذه الكنية هي كنية الصلت نفسه ؛ فقد ذكره ابن عدي هكذا :

« صلت بن الحجاج ؛ أبو محمد بن الصلت » .

كذا فيه ، والأمر بعد بحاجة إلى مزيد من البحث ؛ فإن هذه الكنية لم ترد في ترجمة الصلت بن الحجاج هذا من « الميزان » و « اللسان » . والله أعلم .

٥٧٥٦ - (يُسَلِّمُ الرِّجالُ على النسَاءِ ، ولا يُسَلِّم النساءُ على الرجالِ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٨٢ / ٢٤٠) ، وابن

حبان في « الضعفاء » (١ / ٩٠) من طريق بشر بن عون : ثنا بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة بن الأسقع به مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة بشر هذا ، وقال :

« روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة فيها ست مئة حديث ، كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال منها . . . » .

قلت : فساق أربعة أحاديث هذا أحدها ، وقد ذكره أبو الفضل المقدسي في « تذكرة الموضوعات » (ص ١١٢) ، وقال :

« فيه بشر بن عون الشامي ، عنده نسخة موضوعة » .

وشيخه بكار بن تميم ، مجهول ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٤٠٨) : سألت أبي عنه ؟ فقال :

« بكار بن تميم وبشر ؛ مجهولان » .

قلت : فهو ـ إذن ـ شريك بشر في تحمل مسؤولية وضع هذا الحديث . فاتهام بشر به دونه غير ظاهر . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٤) :

« رواه أبو نعيم في « عمل يوم وليلة » من حديث واثلة مرفوعاً . وسنده واهٍ ، ومن حديث عمرو بن حريث مثله موقوفاً عليه . وسنده جيد » .

قلت : قد صح تسليم النبي ﷺ على النساء ، كما صح تسليمهن عليه ﷺ ، وقد عقد البخاري في « الأدب المفرد » لذلك بابين اثنين .

وروى بسند حسن عن الحسن : أن النساء كن يسلمن على الرجال .

وهذا خلاف هذا الحديث ، وفي الباب آثار أخرى مختلفة ، والعلماء كذلك مختلفون : فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً ـ وهو الأصل ـ ومنهم من فصَّل ـ وهو الأصح ـ . وقد بينت ذلك في تعليقي على الأثر المذكور في « صحيح الأدب المفرد » (رقم ٨٠٠) .

٥٧٥٧ ـ (هذهِ أَثَرَةٌ ، ولا أُحِبُّ الأَثَرَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١١٤٦) ، ومن طريقه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢٧٥ / ٣٥٢٩) : حدثنا عمر بن قيس عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال :

كنت مع النبي ﷺ في الطواف ، فانقطعت شِسْعُه ، فقلت : ناولني أصلحه ، قال : . . . فذكره .

وخالفه عمر بن علي المقدمي ، فقال : حدثنا عمر مولى آل منظور بن سيار عن عاصم بن عبيد الله به ؛ إلا أنه قال :

« فأخرج رجل شسعاً من نعله ، فذهب يشده في نعل النبي ﷺ ، فانتزعها ، وقال : . . . فذكره .

أخرجه أبو إسحاق الحربي في « غريب الحديث » (٥ / ٢٠٤ / ٢) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١٣ / ١٦٢ / ٧٢٠٤) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ١٦٠ / ١ / ٢٩٨٨) وقال :

« لم يروه عن عاصم إلا عمر مولى آل سيار ، تفرد به عمر بن علي » .

كذا قال ! وخفي عليه متابعة الطيالسي إياه ، وإن خالفه في شيء من متنه ـ كما ترى ـ ، وفي إسناده ، وهما وإن اتفقا على تسمية شيخهما بـ (عمر) ، إلا أنهما اختلفا في نسبه ، فالطيالسي قال :

« . . . ابن قيس » ، والمقدمي قال :

« . . . مولى آل منظور بن سيار » ، وهذا مجهول لم أجد له ترجمة ، والأول (عمر بن قيس) وهو المعروف بـ (سندل) ، فهو متروك ، فإن كان متابعاً للآخر ؛ فلا تنفع متابعته ؛ لشدة ضعفه .

وإنما قلت : « فإن كان . . . » ؛ لأنهم ذكروا أن الطيالسي مع كونه ثقة حافظاً ؛ فقد كانت له أوهام في بعض الأحاديث ، فأخشى أن يكون وهم في تسمية شيخه بـ (عمر بن قيس) مخالفاً في ذلك المقدمي . على أن هذا قد رموه بالتدليس ، فلا ندري إن كان سمعه من عمر المولى مباشرة ، أو تلقاه عن غيره من المجهولين عنه . ولا يقال : إنه قد صرح بالتحديث ؛ لأن تدليسه كان من نوع عجيب لا ينفع فيه التحديث ! وهو المسمى بتدليس السكوت ! فقال ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٢٩١) :

« كان يدلس تدليساً شديداً يقول : سمعت ، وحدثنا ؛ ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عروة ، والأعمش » !

وقد خفي هذا على المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فلم يعرج على إعلاله به !

وجملة القول : أن الاختلاف المذكور إن كان مداره على راوٍ واحد اختلف في نسبه ، أو على راويين ؛ فلا قيمة لذلك ؛ لما سبق بيانه .

على أنه لو فرض أن أحدهما يتقوى بالآخر ؛ فالعلة من شيخهما عاصم بن عبيد الله ؛ فإنه ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« مديني يترك » .

(تنبيه) :

١ ـ وقع (عمر مولى آل منظور) في « مسند أبي يعلى » : (عَمرو مولى . . .) . والصواب (عمر) ؛ كما في مخطوطة « غريب الحديث » و « المعجم الأوسط » .

٢ ـ وكذلك وقع في « مسند الطيالسي » : (عمرو بن قيس) ! والصواب أيضاً (عمر . . .) ؛ لأنه المذكور في الرواة عن عاصم بن عبيد الله ؛ ولأنه على الصواب وقع عند البيهقي من طريق الطيالسي ؛ كما تقدم .

ومن الغريب : أن هذا الخطأ بعينه وقع في حديث آخر للطيالسي ؛ أخرجه قبيل هذا ، وكنت خرجته في « الإرواء » (١ / ٣٢٣) دون أن أتنبه له ، ثم نبهني عليه أحد إخواني الطيبين إن شاء الله تعالى وجزاه خيراً .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أبو يعلى والطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عاصم بن عبيد الله ، وهو ضعيف » .

وفيه تقصير واضح ؛ لأنه لم يتعرض للراوي عنه .

ثم رأيت الحديث عند البزار (٣ / ١٥٧ / ٢٤٦٨ ـ كشف الأستار) قال :

حدثنا أحمد بن عبدة : ثنا عمر بن علي : حدثني **علي بن عبد الله مولى آل منظور** عن عاصم بن عبيد الله . . .

قلت : وهذا اختلاف آخر في اسم هذا المولى مما يؤكد جهالته ، وإليه أشار الهيثمي في مكان آخر من « مجمعه » (٣ / ٢١) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » .

٥٧٥٨ - (أَبغضُ الخَلْقِ إلى اللهِ ، لَمَنْ آمنَ ثُمَّ كَفَرَ) .

ضعيف . أخرجه تمام في « الفوائد » (٣ / ٣٩ / ٨٣٦ - ترتيب الفوائد) ، ومن طريقه ابن عساكر في « التاريخ » (٨ / ٢٧٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ١١٤ / ٢٢٦) من طريق **صدقة بن عبد الله** عن نصر بن علقمة عن أخيه عن ابن عائذ قال : حدثني عمرو بن الأسود عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صدقة بن عبد الله - وهو أبو معاوية السمين - ؛ ضعيف ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » ، والحافظ في « التقريب » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٦ / ٢٦٠ - ٢٦١) :

« رواه الطبراني ، وفيه صدقة بن عبد الله السمين ؛ وثقه أبو حاتم وجماعة ، وضعفه غيرهم ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : وفي قوله : « وثقه أبو حاتم » نظر ؛ لأنه يوهم أنه صرح بأنه ثقة ، وليس كذلك ؛ فإنه إنما قال فيه (٢ / ١ / ٤٣٠) :

« محله الصدق » .

وقد صرح ابنه في مقدمة « الجرح » (١ / ٣٧) : أن من قيل فيه : صدوق أو محله الصدق ؛ فهو في مرتبة دون مرتبة من قيل فيه : « ثقة » ، وأنه يكتب حديثه وينظر فيه ؛ وهي المنزلة الثانية . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ؛ فقد روى ابن عساكر (٨ / ٢٧٨) في ترجمة صدقة هذا قال :

« ذكر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصبهاني أنه سأل أبا حاتم الرازي عن صدقة بن عبد الله السمين ؛ قال : ليس يكتب حديثه ، ولا يحتج به » .

قلت : وهذا هو الصواب ؛ لموافقته للأئمة النقاد الذين جرحوه ، مثل الإمام أحمد وقال فيه :

« ضعيف جداً » .

ومثل يحيى بن معين وأبي زرعة والبخاري والنسائي ومسلم ودحيم ويعقوب والعقيلي وابن عدي . والجماعة الذين أشار إليهم الهيثمي موثِّقين مع قلتهم لا يقرنون مع أولئك الأئمة في المعرفة بالرجال ونقدهم ، فلا يعتد بمخالفتهم .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير ابن عائذ ـ واسمه عبد الله ـ ؛ ذكره الحافظ في شيوخ محفوظ بن علقمة أخي نصر ، وليس بالمشهور عندي ؛ فقد أورده ابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٤١٥) على أنه من الصحابة ، ولم يذكر له سنداً في ذلك ، ومحفوظ ؛ لا يذكر بالرواية عن أحد من الصحابة ، وكأنه لذلك ضعف ابن حبان القول بصحبته ، وأورده في « طبقة التابعين » من « ثقاته » ، فقال (٥ / ٣٩) :

« يقال : إن له صحبة . . روى عنه راشد بن سعد وأهل الشام » .

ثم ساق له حديثاً غريباً في التحذير من الكذب على النبي ﷺ من طريق أخرى عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن ابن عائذ عن المقدام بن معدي كرب به .

وإذا عرفت ما تقدم من البيان والتحقيق ؛ يتبين لك أنه لا وجه لقول المناوي في « فيض القدير » بعد أن نقل كلام الهيثمي :

« وبه يتجه رمز المؤلف لحسنه » !

فهو قول غير وجيه ، والحديث ضعيف غير حسن ! ولعله لذلك بيض له في كتابه الآخر « التيسير » ، ولم يحسنه .

٥٧٥٩ - (لستُ بِنَبِيءِ اللهِ ، ولكنْ أنا نبيُّ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٨١ / ١٠٥٠) : حدثنا جدي قال : حدثنا عبد الرحيم بن حماد الثقفي قال : حدثنا الأعمش عن الشعبي عن عبد الله بن عباس :

أن رجلاً قال : يا نبيء الله ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده العقيلي في ترجمة الثقفي هذا ، وقال :

« قال جدي : قدم علينا من السند ، شيخ كبير » . ثم قال :

« روى عن الأعمش مناكير ، وما لا أصل له من حديث الأعمش ، وقد روي هذا بإسناد ليِّن » .

قلت : كأنه يشير إلى ما رواه علي بن حمزة الكسائي : حدثني حسين بن علي

الجعفي عن حمران بن أعيَن عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر رضي الله عنه قال :

جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٢ / ٢٣١) بسند صحيح عن الكسائي به ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » !

كذا وقع فيه ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : بل منكر لم يصح ؛ قال النسائي : حمران ؛ ليس بثقة . وقال أبو داود : رافضي » .

قلت : وضعفه ابن معين أيضاً ، وفي رواية عنه :

« ليس بشيء » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٧٩) ، وقال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٦٥) عن أبيه :

« شيخ » . زاد في « التهذيب » عنه :

« صالح » . فالله أعلم . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ليس بصحيح » .

وعلي بن حمزة الكسائي ؛ هو الإمام النحوي المشهور ، له ترجمة جيدة في « تاريخ بغداد » ، وفي « سير أعلام النبلاء » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٥٧) .

وقد خالفه حمزة الزيات فقال : حدثني حمران بن أعين :

جاء رجل من أهل البادية إلى النبي ﷺ . . . فذكر نحوه . كذا قال ، لم يجاوز حمران ، فأعضله !

كـذا رواه ابن عـدي في « الكامل » (٢ / ٤٣٦ - ٤٣٧ و ٤٣٧) . أورده في ترجمة حمران هذا ، وساق له أحاديث أخرى ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، ولم أر له حديثاً منكراً جداً فيسقط من أجله ، وهو غريب الحديث ؛ ممن يكتب حديثه » .

وحمزة الزيات ؛ هو ابن حبيب القارئ ، وهو ثقة من رجال مسلم ؛ لكن قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق زاهد ، ربما وهم » .

قلت : فلا أدري إذا كان الإعضال المشار إليه من وهمه ، أو من وهم حمران نفسه كما يترجح عندي ؛ فكان تارة يسنده ، وتارة يعضله ؛ الأمر الذي يؤكد ضعفه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : تقدم أن الحاكم صححه على شرط الشيخين . فأخشى أن يكون قوله : « على شرط الشيخين » مقحمة من بعض النساخ ؛ لأن الذهبي لم يحك عنه في « تلخيصه » سوى قوله : « صحيح » ، ثم رده كما تقدم . هذا **أولاً** .

وثانياً : وقع عنده : (. . . أبي الأسود) ، فأخشى أيضاً أن يكون سقط من الناسخ (أبي حرب بن) ؛ لأنهم لم يذكروا لحمران رواية إلا عن أبي حرب بن أبي الأسود . والله أعلم .

ثم إن القرطبي قال في « جامعه » (١ / ٤٣١) :

« قال أبو علي : ضعف سند هذا الحديث » .

قلت : أبو علي هذا أظنه الحافظ ابن السكن - واسمه سعيد بن عثمان بن سعيد البغدادي ، نزيل مصر - ؛ قال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (٣ / ٩٣٨) :

« وقع كتابه « الصحيح المنتقى » إلى أهل الأندلس » .

٥٧٦٠ - (لا تَدْخُلْ على النِّسَاءِ إلا بإذْنٍ . قاله لأنسٍ صبيحةَ اليومِ الذي احتَلَمَ فيه) .

منكر بهذا التوقيت . أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٥١ - هندية) وفي « الأوسط » (١ / ١٦٧ / ٢ / ٣١١٩) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٢٣٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٨ / ٤٩٥) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٣ / ١٦٤) من طريق زافر بن سليمان : ثنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن أنس قال :

لما كان صبيحة اليوم الذي احتلمت فيه ؛ أخبرت النبي ﷺ ، فقال : . . . فذكره ، قال : فما أتى علي يوم كان أشد منه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٢٦) :

« رواه الطبراني في « الصغير » و « الأوسط » ، وفيه زافر بن سليمان ؛ وهو ثقة ، وفيه ضعف لا يضر ، وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! والحق أن الضعف الذي فيه يضر ؛ لكثرة وهمه ؛ يدلك على ذلك

أقوال الأئمة الآتية :

الأول : قال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث أخرى :

« ولزافر غير ما ذكرت ، وأحاديثه مقلوبة الإسناد ، مقلوبة المتن ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ، ويكتب حديثه مع ضعفه » .

الثاني : قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣١٥) :

« كثير الغلط في الأخبار ، واسع الوهم في الآثار ، على صدق فيه ، والذي عندي في أمره : الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات ، وتنكب ما انفرد به من الروايات » .

الثالث : قال الساجي :

« كثير الوهم » .

الرابع : النسائي ؛ فقد أورده في « الضعفاء والمتروكين » ، وقال :

« عنده حديث منكر عن مالك » .

قلت : وهو هذا ؛ كما قال الحافظ في ترجمته من « التهذيب » (٣ / ٣٠٤) . وليس نكارة الحديث من جهة تفرد زافر به فقط ، ولو أن هذا يكفي في ذلك على مذهب من يطلق النكارة على ما تفرد به الضعيف ـ كما هو مذهب أحمد ـ ، وإنما هو من جهة مخالفته أيضاً للثقات .

فقد جاء من غير طريق عن أنس أن النبي ﷺ قال له :

« لا تدخل علي . . . » ، بمناسبة نزول آية الحجاب في قصة بنائه ﷺ على

زينب ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٩٥٧) .

٥٧٦١ - (مَنْ حَجَّ واعْتَمَرَ ، وصلَّى بِبَيْتِ المَقْدِسِ ، ثُمَّ جَاهَدَ ؛ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ جميعَ سُنَّتِي) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٨٤) : ثنا ابن قتيبة قال : ثنا محمد بن أيوب بن سويد قال : ثنا أبي : أنبأ يونس بن يزيد قال : ثنا حوشب ابن [أبي] زياد عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن أيوب بن سويد - وهو الرملي - ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩) :

« يروي عن أبيه والأوزاعي الأشياء الموضوعة ، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه » .

قلت : فالعجب منه كيف يورد في « ثقاته » راوياً لا يعرف إلا من رواية هذا الذي يتهمه بالوضع - أعني : حوشباً هذا - ، وقد سبقه إلى اتهامه بذلك أبو زرعة الدمشقي - كما يأتي في الحديث الذي بعده -؟! فكان مِن الواجب أن لا يذكره .

وأبوه - أيوب بن سويد - ؛ صدوق يخطئ ؛ كما في « التقريب » .

وأما حوشب بن أبي زياد ؛ فلا يعرف إلا في هذا الإسناد الموضوع كما عرفت ، فما أحسن ابن حبان بذكره إياه في « الثقات » ! ومن المحتمل عندي أن يكون هو حوشب بن زياد أبو الحسن القسري . قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٢٨١) :

« روى عن يزيد الرقاشي . قال أبي : هو مجهول لا أعرفه » .

٥٧٦٢ - (إذا تَناولَ العَبْدُ كَأْسَ الخَمْرِ ؛ ناشَدَهُ الإيمانُ مِنْ قَلبِهِ : سَأَلتُكَ باللهِ ! أنْ لا تُدْخِلَهُ عَلَيَّ ؛ فإنِّي لا أَسْتَقِرُّ أنا وهو في مَوْضعٍ وَاحِدٍ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٤٢) من طريق الحاكم ؛ كلاهما عن **محمد بن أيوب بن سويد الرملي** عن أبيه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه . وقال ابن حبان :

« وهذا حديث موضوع لا أصل له . وكان أبو زرعة يقول : محمد بن أيوب أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طري ، وكان يحدث بها » .

وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥) .

وله أحاديث أخرى ، تقدم أحدها آنفاً ، وآخر في المجلد الأول رقم (١٧٢) ، وهو أبطل من هذا ، ويأتي له آخر عقبه إن شاء الله تعالى .

٥٧٦٣ - (انْطَلِقْ إلى السُّوقِ ، واشْتَرِ لَهُ نَعْلاً ، ولا تَكُنْ سَوْدَاءَ ، واشْتَرِ لهُ خاتماً ، ولْيَكُنْ فَصّه عقيقاً ؛ فإنّه مَنْ تختَّمَ بالعقِيقِ ؛ لم يُقْضَ لَهُ إلا الذي هو أَسْعَدُ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٥٤٠ - ٥٤١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١ / ٦٨٣٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٥٧) من طريق الخطيب ، كلهم عن **محمد بن أيوب بن سويد** قال : حدثني أبي : حدثني نوفل بن الفرات عن القاسم ابن محمد عن عائشة قالت :

أتى بعض بني جعفر إلى النبي ﷺ فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! أرسل معي من يشتري لي نعلاً وخاتماً . فدعا النبي ﷺ بلالاً ، فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به محمد بن أيوب » .

قلت : وهو موصوف بالوضع ؛ كما تقدم نقله عن أبي زرعة وابن حبان في الحديثين قبله . وقال عقب هذا ـ وقد ساقه في ترجمة نوفل بن الفرات ـ :

« البلية في هذا الخبر من محمد بن أيوب بن سويد ؛ لأن نوفلاً كان ثقة ، وكان محمد بن أيوب يضع الحديث ، وهذا الحديث موضوع » .

ووافقه ابن الجوزي ، وأقره الحافظ في « اللسان » (٥ / ٨٧) .

وعلق عليه المصحح بقوله :

« رجعنا إلى ترجمة نوفل ، فلم نجد في هذا الكتاب (الثقات) ترجمة نوفل ابن الفرات » .

قلت : وهذا منه غريب ؛ فقد ذكره ابن حبان في موضعين من « الثقات » :

الأول : في طبقة (أتباع التابعين) ، وهو الذي ساق فيه الحديث ، وقد أشرت إليه بالجزء والصفحة .

والآخر : طبقة (تبع أتباع التابعين) (٩ / ٢٢١) .

وله ترجمة جيدة في « تاريخ ابن عساكر » (١٧ / ٦٧٦ ـ ٦٧٧) ، وساق فيها هذا الحديث ، وذكر عقبه فائدة تستدرك على « اللسان » ، فقال :

« قال ابن المقرئ : سمعت حمد بن عمرو بن جابر الرملي الحافظ يحلف بالله أن محمد بن أيوب بن سويد كذاب » .

وأما الهيثمي ؛ فلم يوف ابن أيوب هذا حقه من الجرح ! فقال في « المجمع » (٥ / ١٥٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن أيوب بن سويد ؛ وهو ضعيف جداً » .

وأما السيوطي ؛ فقد تعقب ابن الجوزي بقوله في « اللآلي » (٢ / ٢٧٢) :

« قلت : أخرجه الطبراني في « الأوسط » (قلت : وهذا لا شيء . قال) : وقال البخاري في « تاريخه » : حدثنا أبو عثمان سعيد بن مروان : حدثنا داود بن رشيد : حدثنا هشام بن ناصح عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الكبرى : قال رسول الله ﷺ :

« من تختم بالعقيق ؛ لم يقض له إلا بالتي هي أحسن » .

وهذا [أصل] أصيل [في الباب][1] ، وهو أمثل ما ورد في الباب . والله أعلم » .

وأقول : لي عليه مؤاخذات :

الأولى : للبخاري ثلاثة كتب في التاريخ : « الكبير » و « الأوسط » و « الصغير » ، فهو أطلق العزو إليه ، والمتبادر في هذه الحالة هو « الكبير » ولم أر الحديث فيه ، وقد ترجم في « الكبير » ترجمة مختصرة جداً ، فقال (٣ / ٢ / ١٩٦) :

---

(١) هاتان الزيادتان استدركتهما من « تنزيه الشريعة » (٢ / ٢٧٦) .

« هشام بن ناصح . روى عنه داود بن رشيد . يروي عن سعيد بن عبد الرحمن عن فاطمة الصغرى » .

فأقول : هشام هذا ؛ لم أر له ذكراً في شيء من كتب التراجم الأخرى المتأخرة منها أو المتقدمة ، حتى « ثقات ابن حبان » منها ! وعليه ؛ فهو مجهول . ومثله شيخه سعيد بن عبد الرحمن ؛ فإني لم أعرفه في جملة من الرواة بهذا الاسم .

الثانية : قوله : (فاطمة الكبرى) وهم ! ولعله من بعض الناسخين ؛ فقد تقدم عن « تاريخ البخاري » أن سعيداً هذا روى عن فاطمة الصغرى . وهي فاطمة بنت [حسين بن](*) علي بن أبي طالب رضي الله عنهما . وأما فاطمة الكبرى ؛ فهي فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها .

الثالثة : يتبين مما سبق أن هذا الإسناد مظلم ومنقطع . فقول السيوطي :

« وهذا أصل أصيل . . . » إلخ ؛ ساقط الاعتبار ، وإن نقله ابن عراق وارتضاه !

وقد مضى الحديث مختصراً بألفاظ متقاربة ، وبأسانيد مختلفة ؛ أحدها عن فاطمة رضي الله عنها ، وكلها باطلة ، فرأيت من تمام الفائدة أن أخرج حديث الترجمة هنا ؛ لأن فيه زيادة في المتن عليها ، وأن ألحقها بها ، فانظر المجلد الأول ، رقم (٢٢٦ - ٢٣٠) .

٥٧٦٥ - (قَالَ داودُ النبيُّ ﷺ : السَّيِّئَاتُ غَضَّةٌ : شَوْكُهَا وحَسَكُهَا) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٢٩١ - ٢٩٢) قال : ثنا العباس بن الخليل الطائي - بحمص - قال : ثنا نصر بن خزيمة بن علقمة بن

(*) ما بين المعكوفتين سقط من قلم الشيخ - رحمه الله - . (الناشر) .

محفوظ بن علقمة الحضرمي قال : ثنا أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ ابن علقمة عن ابن عائذ عن غضيف بن الحارث عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون نصر بن علقمة ؛ غير معروفين :

أولاً : العباس بن الخليل الحمصي ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

ثانياً : نصر بن خزيمة ؛ كناه في « الجرح » بـ (أبو إبراهيم الحضرمي الحمصي) ، وقال :

« روى عن أبيه عن نصر بن علقمة . روى عنه أبو أيوب البهراني سليمان بن عبد الحميد الحمصي » .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . ولم يذكره ابن حبان في « ثقاته » ، وهو على شرطه !

ثالثاً : خزيمة بن علقمة بن محفوظ ؛ لا يعرف ، ولم يذكره أحد من المترجمين ؛ حتى ولا ابن حبان !

٥٧٦٦ - (لَقَدْ قَبَضَ اللهُ داودَ مِنْ بينِ أصحَابِه ، فما فُتِنُوا وَلا بَدَّلُوا ، ولقد مَكَثَ أصحابُ المسيحِ على سُنَّتِهِ وهَدْيِه مِئَتَيْ سَنَةٍ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٠٢ / ٢٣٤٢) ، وابن

حبان (٦٢٠٣) ، وابن عدي (٦ / ٢٦٩ - ٢٧٠ و ٧ / ٨٩) من طريق الوليد بن مسلم قال : نا الهيثم بن حميد عن الوضين بن عطاء [وحفص بن غيلان] عن نصر بن علقمة عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، وفي الوضين بن عطاء كلام يسير من جهة حفظه ، ولا سيما وقد تابعه حفص بن غيلان ، وهو صدوق . ولما أورده ابن عدي في الموضع الثاني في ترجمة الوضين ختمها بقوله :

« وله أحاديث غير ما ذكرت ، وما أرى بأحاديثه بأساً » .

قلت : فقول ابن كثير في « البداية » (٢ / ١٨) :

« هذا حديث غريب ، وفي رفعه نظر ، والوضين بن عطاء كان ضعيفاً في الحديث . والله أعلم » .

قلت : ففيه نظر من وجهين :

أحدهما : جزمه بضعف الوضين ! وليس كذلك .

والآخر : أنه لم يتفرد به كما عرفت ، فليس هو علة الحديث . وأورده ابن عدي في الموضع الأول في ترجمة محمد بن وهب الدمشقي ، وقال فيه :

« وله غير حديث منكر ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، وقد تكلموا فيمن هو خير منه » . وتبعه الذهبي ؛ فأورد الحديث في ترجمته ، وقال :

« هذا حديث منكر فرد » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأنا أوافق على نكارة الحديث ، ولكن ليس علة الحديث ابن وهب أيضاً ؛ لأنه قد توبع عند الأولين من دحيم ، وهو رواية لابن عدي !

فالأقرب ما أعله به أبو حاتم الرازي ؛ فقال ابنه في « المراسيل » (ص ١٣٦) :

« سألت أبي عن حديث يرويه نصر بن علقمة عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء . . . فذكر الحديث؟ قال أبي :

نصر بن علقمة عن جبير بن نفير ؛ مرسل . وفي موضع آخر : نصر بن علقمة ؛ لم يدرك جبير بن نفير » .

قلت : فالعلة القادحة إنما هي الانقطاع بشهادة هذا الإمام : الرازي .

ويمكن أن تكون العلة أو الانقطاع من الوليد بن مسلم ؛ فإنه موصوف بأنه كان يدلس تدليس التسوية ، فمن المحتمل أن يكون هو الذي أسقط الواسطة بين نصر وجبير ، أو من بين آخرين غيرهما . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فالحديث كما قال ابن كثير في مكان آخر من « بدايته » (٢ / ١٠٠) :

« وهذا حديث غريب جداً ، وإن صححه ابن حبان » .

وأما قول الهيثمي (١ / ١٩٢) :

« رواه الطبراني ، ورجاله موثوقون » .

فهو مما لا يروي ولا يشفي كغالب عادته ! وقد فاته أنه رواه البزار أيضاً (١ / ١٢٢ - ١٢٣ - الكشف) وقال :

« لا نعلمه يروى من وجه متصل إلا بهذا الإسناد عن أبي الدرداء . وإسناده حسن ؛ كل من فيه مشهور معروف بالنقل » .

٥٧٦٧ - (كانَ إذا أرادَ أن يقُومَ لحاجَةٍ[1] وأرادَ أنْ يَرْجِعَ ؛ وَضَعَ نَعْلَيْهِ في مجْلسِهِ ، أو بَعْضَ ما يكونُ عليه) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٤) وفي « الثقات » (٥ / ٣٣٥) من طريق مبشر بن إسماعيل عن تمام بن نجيح عن كعب بن دُهل الإيادي عن أبي الدرداء قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود (٤٨٥٤) ، وعنه البيهقي في « السنن » (٦ / ١٥١) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٤٢٦ - ط) مختصراً . ولفظ أبي داود :

« كان رسول الله ﷺ إذا جلس وجلسنا حوله ، فقام ، فأراد الرجوع ؛ نزع نعليه أو بعض ما يكون عليه ، فيعرف ذلك أصحابه ، فيثبتون » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الذهبي في ترجمة كعب هذا من « الكاشف » : « مجهول ، وتمام واهٍ » .

قلت : وهذا هو الصواب فيهما . وأما قول الحافظ في كعب :

« فيه لين » .

فهو نابٍ عن القواعد العلمية ؛ لأنه لم يرو عنه غير تمام هذا الواهي ، فقد

---

(١) وفي «الثقات» : (الجماعة) ! وهو خطأ .

ضعفه الجمهور ؛ بل قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً ، يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنه الـمتعمد لها » .

قلت : ثم ساق له ثلاثة أحاديث هذا أحدها ، والآخران تقدما برقم (٢٢٣٧ ، ٢٣٨٨) .

وإن من عجائب ابن حبان وتساهله في « ثقاته » أن يورد فيهم كعباً هذا المجهول ، ومن طريق تمام هذا ، وهو ذاكر لضعفه ! فإنه قال في ترجمة كعب :

« . . . روى عنه تمام بن نجيح ، وتمام ضعيف » !

فكيف يكون شيخ هذا الضعيف - بل المتهم عند ابن حبان - ثقة ولم يرو عنه غيره؟!

وأعجب من هذا العجب أن يوثق راوياً آخر لا يعرف إلا في إسناد فيه من يضع بشهادة ابن حبان وغيره كما تقدم قريباً برقم (٥٧٦١) .

(تنبيه) : ذكر الهيثميُّ الحديثَ في « المجمع » (٧ / ١٠ - ١١) لزيادة فيها نزول آية : ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه . . . ﴾ الآية ، وفيه :

« وإن زنى وإن سرق . . على رغم أنف أبي الدرداء » . وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه مبشر بن إسماعيل ؛ وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه البخاري وغيره » !

قلت : وفي هذا الإعلال نظر من وجوه :

الأول : إعلاله بمبشر - وهو الحلبي - ليس بشيء ؛ لأنه ثقة ؛ كما قال الذهبي

وغيره ، ومن رجال الشيخين ؛ إلا أن البخاري روى له متابعة .

الثاني : قوله : « ضعفه البخاري وغيره » ؛ فهو بالنسبة للبخاري وهم محض ! لأنه ليس له أصل في شيء من كتب الرجال التي هي من مراجعه ، وأوسعها « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، والأئمة على توثيقه ؛ كابن معين كما تقدم عنه هو وأحمد وغيرهما ، ولم يضعفه أحد غير ابن قانع ، وقوله غير مقنع ؛ لأنه كان اختلط ، وترجمته في « الميزان » و «اللسان » وغيرهما ، وإذا عرفت ذلك فقوله : « . . . وغيره » قد يشعر أن هناك مضعِّفِين غير ابن قانع ، ولا سيما إذا نظر إلى قوله بعد توثيق ابن معين : « وغيره » ؛ فإنهم جمع ، فتأمل ! وقد أشار الذهبي في « الميزان » إلى رد تضعيف ابن قانع بقوله في مبشر :

« صدوق عالم مشهور ، تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّةٍ ، خرج له البخاري مقروناً » .

وقوله : « مقروناً » ؛ ليس دقيقاً ؛ لأن البخاري إنما روى له في الحديث (١١٥٢) متابعة ، وهذا مما استفدته من الحافظ في « مقدمة الفتح » (ص ٤٤٣) ؛ فإنه قال متعقباً الذهبيَّ في قوله : « تكلم فيه بلا حجة » ، قال الحافظ :

« كذا قال ! ولم يذكر من تَكَلَّم فيه ، ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل ؛ لكن قال ابن قانع في « الوفيات » : إنه ضعيف . وابن قانع ليس بمعتمد ، وليس له في البخاري سوى حديث واحد عن الأوزاعي في (كتاب التهجد) بمتابعة عبد الله بن المبارك » .

الثالث : أنه كان عليه ـ بديل إعلاله بمبشر ـ أن يعله بمن فوقه : تمام وشيخه كعب ، كما فعلنا ؛ فإن طريق الزيادة طريق المزيد عليه ؛ فقد عزا السيوطي الحديث في « الدر المنثور » (٢ / ٢١٩) لأبي يعلى والطبراني وابن منده .

ثم وقفت على إسناد ابن منده في « تفسير ابن كثير » (١ / ٥٥٣) ، فإذا هو عن مبشر عن تمام بتمامه . وقال عقبه :

« هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه بهذا السياق ، وفي إسناده ضعف » .

الرابع : أن في متن الزيادة نكارة لا يجوز نسبتها إلى النبي ﷺ ؛ فإنها بلفظ :

« . . . أتاني آتٍ من ربي فقال : ﴿ ومن يعمل سوءاً أو يظلمِ نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً ﴾ [٤ / ١١٠] ، وقد كانت شقت علي الآية التي قبلها : ﴿ من يعمل سوءاً يجزَ به ﴾ [٤ / ١٢٣] ، فأردت أن أبشر أصحابي » . قلت : يا رسول الله ! وإن زنى وإن سرق ثم استغفر غُفِرَ له؟ قال :

« نعم » . ثم ثَلَّثْتُ ، قال :

« رغم أنف أبي الدرداء » .

والنكارة في موضعين منها :

الأولى : كون الآية الثانية قبل الأولى ، والواقع في القرآن الكريم خلافه ؛ كما هو ظاهر من أرقامهما .

والأخرى : أن الثابت في « الصحيحين » وغيرهما : أن الإرغام المذكور إنما كان لأبي ذر لما سمع من النبي ﷺ قوله :

« ما من عبد قال : لا إله إلا الله ، ثم مات على ذلك ؛ إلا دخل الجنة » .

قال أبو ذر : قلت : وإن زنى وإن سرق؟ قال :

« وإن زنى وإن سرق » . (ثلاثاً) . ثم قال في الرابعة :

« على رغم أنف أبي ذر »[1] .

ليس فيه : « ثم استغفر غفر له؟ » فهذه الزيادة - حديثياً - منكرة أيضاً .

(تنبيه) : لم يتنبه الشيخ نسيب الرفاعي للفرق بين حديث أبي ذر هذا الصحيح ، وبين حديث أبي الدرداء هذا المنكر ؛ فإنه قواه في « مختصر تفسير ابن كثير » (١ / ٤٣٩) ، فإنه أورده فيه خلافاً لما ادعاه في مقدمته أنه ضرب صفحاً عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة ! فقد تعقب تضعيف ابن كثير المتقدم بقوله :

« ولكنّ له شاهداً من الصحيح سبق ذكره عن أبي ذر » !

وفي هذا التعقب منتهى الجرأة في الرد على الحافظ ابن كثير بغير علم ! والله المستعان .

٥٧٦٨ - (اسْمَعُوا وأَطِيعُوا ؛ فَإِنَّ رَأْسَ الإِسْلامِ الطَّاعَةُ ، والطاعةُ مِفْتَاحُ الجَنَّةِ ، وخيرُ أعمَالِكُمُ الجهَادُ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٥) : **ثنا العباس بن الخليل بن جابر الطائي بحمص** - من أصل كتابه - قال : **ثنا نصر بن خزيمة بن علقمة بن محفوظ بن علقمة الحضرمي** قال : **ثنا أبي عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ** بن علقمة عن ابن عائذ قال : قال **موهب أبو عمران** : **ثنا حنظلة الكاتب أنه سمع النبي ﷺ يقول** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون نصر بن علقمة غير معروفين ، وقد

---

(١) وهو مخرج بنحوه من طرق عن أبي ذر في « الصحيحة » (٨٢٦) .

سبق الكلام عليهم تحت الحديث (٥٧٦٥) ؛ فإنه بهذا الإسناد ؛ إلا أن تابعي هذا غير الذي هناك ، فهذا موهب أبو عمران ، ولم نجد له ذكراً إلا هنا ، فهو مجهول . والله أعلم .

٥٧٦٩ - (إذا حَلَفَ لكَ الرَّجُلُ ؛ فلا يَحِلُّ لكَ إلا أَنْ تُصَدِّقَهُ وإِنْ كَذَبَ) .

منكر جداً . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٣٣) بإسناده المتقدم عن ابن عائذ (الأصل : أبي عائذ) قال : ثنا ميسرة بن يزيد عن يزيد بن فروة : أن معاوية حدث عن النبي ﷺ به .

قلت : أورده في ترجمة يزيد بن فروة هذا ، وقال :

« روى عنه أهل الشام » ! وذكره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« مجهول » . ثم ساق له هذا الحديث ، ولم يعزه لأحد ، وقال :

« هذا حديث منكر جداً » . وذكره ابن عساكر في « التاريخ » (١٨ / ٣٦١) ، وقال :

« مولى بني مروان ، كان بدمشق أيام غلب عليها يزيد بن الوليد وقتل ابن عمه الوليد ، له ذكر ، حكى عنه عبد الله بن واقد الجرمي » .

ثم أسند إليه قصة القتل ، ولم يزد !

وميسرة بن يزيد ؛ لم أجد له ترجمة .

والسند إليه مظلم ؛ كما تقدّمت الإشارة إليه في الحديث الذي قبله .